الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التـــــعليم العـــالي والبحـــــث العلـــــمي
جـــامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانـــم
كلية الحقوق والعلوم التجارية
قسم ما بعد التدرج

أطروحـــة مقدمـــة لنيـــل شهـــادة ماجستيـــر

في العلوم التجارية – تخصص: تحليل اقتصادي–

الموضـــــوع

الانفتاح الاقتصادي الجزائري في ظل العولمة
دراسة تحليلية لقطاع التجارة الخارجية —

من إعـــداد الطالبـــة:
بن سيد أحمد مليكة

تحت إشراف الدكتور:
يوسفي رشيـــد

لجنـــة المناقشـــة:

أ.د دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
د.يوسفي رشيد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مقـــررا
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د.العيد محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا
د.عامر عامر أحمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2011/2010

الفهـــرس

التشكرات
المقدمة العامة أ

الفصل الأوّل: العولمة في ظل النظام الدولي الجديد

تمهيد 1
المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية و مظاهرها الكبرى 2
المطلب الأوّل: العولمة المفهوم والحقيقة 2
المطلب الثاني: المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية 4
الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية 4
الفرع الثاني: تغير بيئة الاستثمار وحركة رؤوس الأموال 5
الفرع الثالث: تكامل أسواق المالية الدولية 5
الفرع الرابع: تغير البيئة التكنولوجية والتسويقية للشركات 5
الفرع الخامس: التّطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي 6

المطلب الثالث: تنامي الظاهرة ودور الدول في ظلها 7
الفرع الأوّل: تنامي ظاهرة العولمة 7
الفرع الثاني: دور الدولة في اقتصاد آخذ في العولمة 7
المبحث الثاني:آثار العولمة ومتطلبات مواجهتها 8
المطلب الأوّل: الآثار المرتقبة للعولمة على اقتصاديات الدول العربية والدول النامية 8
الفرع الأوّل: الآثار السلبية على الاقتصاديات العربية والدول النامية 8
الفرع الثاني: من المزايا الإيجابية التي يمكن أن تنجر عن ظاهرة العولمة 10
الفرع الثالث: من أهم مظاهر تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة 11
الفرع الرابع: موقف الدول النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي 12
المطلب الثاني : المتطلبات الأساسية لمواجهة تحديات النمو والعولمة 13
الفرع الأول: تبني إستراتيجية تنموية تنافسية 13
الفرع الثاني: زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي 14
الفرع الثالث: توفير بيئة و مناخ استثماري أكثر جذبا 15
الفرع الرابع: إيلاء عناية خاصة لزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة 15
الفرع الخامس: تشجيع الصادرات غير النفطية اعتماد على المزايا التنافسية 16
الفرع السادس: الاستثمار في البحث والتطوير وتبني معايير عالمية 17
الفرع السابع: الاستثمار في الموارد البشرية
المبحث الثالث: آليات العولمة الاقتصادية 18
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي 18
الفرع الأول: النشأة والتعريف 18
الفرع الثاني: منهجية صندوق النقد الدولي 19
الفرع الثالث: صندوق النقد الدولي وتحرير التجارة 21

المطلب الثاني: البنك الدولي 22
الفرع الأول: تعريفه ومهامه 22
الفرع الثاني:ملاحظات على سياسات وأداء البنك الدولي 22
الفرع الثالث: البنك الدولي والتجارة الخارجية 23

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة 24
الفرع الأول: تعريف المنظمة وأهم الاختلافات بينها وبين الجات 24
الفرع الثاني: عمل المنظمة وأهدافها 25
الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة والمبادئ 26
الفرع الرابع: أهم المؤتمرات المنعقدة 31
الفرع الخامس:إجراءات الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية: 33
الفرع السادس: دور منظمة التجارة العالمية في التجارة الدولية 36

الفصل الثاني:التجارة الخارجية في ظل النظام الدولي الجديد
تمهيد 38
المبحث الأول: عوامل وأهمية قيام التبادل الدولي 39
المطلب الأوّل: عوامل قيام التبادل الدولي 39
الفرع الأول: عامل المناخ (العوامل الجوية) 39
الفرع الثاني: الاختلاف في الموارد الطبيعية والموارد البشرية 39
الفرع الثالث: الاختلاف في حجم رؤوس الأموال وتكاليف النقل 40
الفرع الرابع: الاختلاف في الأسعار 40
المطلب الثاني: مخاطر التخصص الدولي 41
الفرع الأول: على الجهاز الإنتاجي 41
الفرع الثاني: تمركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي 42
المطلب الثالث: مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها 43
الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية 43
الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية 43
الفرع الثالث: مبادئ التجارة الدولية 44
المطلب الرابع: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية 45
الفرع الأول: إختلاف العملات 45
الفرع الثاني: اختلاف السياسات الوطنية والتجارية 45
الفرع الثالث: الاختلاف في طبيعة الأسواق 46
الفرع الرابع: اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية 46
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية وأهميتها 46
المطلب الأوّل: أهمية التجارة الدولية وأدوات قياسها 46
الفرع الأول: أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني 46
الفرع الثاني: بعض أدوات قياس أهمية التجارة الدولية 48
المطلب الثاني: النظام التجاري الدولي وتطوره 54
الفرع الأول:النظام التجاري الدولي 54
54

الفرع الثاني: تطور التجارة الدولية
المبحث الثالث: النظريات المؤسسة للتجارة الخارجية 60
المطلب الأول: النظرية التجارية 60
المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية 60
الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث 61
الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو 63
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل 65
الفرع الرابع: النظرية النسبية في عوامل الإنتاج نظرية هكش–أوهلين(H-O) 67
الفرع الخامس: تأثير قيام التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج وتوزيع الدخل 68

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية 71
المبحث الرابع: أنواع السياسات التجارية 78
المطلب الأول: السياسة الحمائية ومبرراتها 79
الفرع الأول: السياسة الحمائية 79
الفرع الثاني: مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية 79
المطلب الثاني :سياسة الحرية ومبرراتها 84
الفرع الأول: سياسة الحرية 84
الفرع الثاني: مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية 84
المطلب الثالث: أدوات تقييد التجارة 85
الفرع الأول: القيود الجمركية: 85
الفرع الثاني:الآثار الاقتصادية للحماية التعريفية على الواردات 88
الفرع الثالث: أثر التعريفة الجمركية على الصادرات 92
الفرع الرابع: القيود غير الجمركية 93
المطلب الرابع: السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية: 97
الفرع الأول: النمو المتحيز للتصدير 97
الفرع الثاني: النمو المتحيز للتوريد 98

الفصل الثالث:الانفتاح و الحرية الاقتصادية في العالم

تمهيد 99
المبحث الأوّل: الانفتاح مفهوم و أهداف 100
المطلب الأول: الانفتاح وردود الأفعال 100
الفرع الأوّل: تعريف الانفتاح 100
الفرع الثاني: سرعـــة التحريـــر 101
المطلب الثاني: مبررات وانتقادات الاندماج في الاقتصاد العالمي 102
الفرع الأول: مبررات الانفتاح والحرية الاقتصادية 102
الفرع الثاني:الانتقادات الموجهة لسياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي 104
المطلب الثـــالث: أهـــداف سياســـة الانفتـــاح 107
الفـــرع الأوّل: الأهـــداف الاقتصاديـــة الأساسيـــة 107

الفرع الثاني: أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال الاجتماعي والسياسي 110
المطلـــب الرابع: آثـــار الانفتـــاح الاقتصـــادي 112
الفـــرع الأوّل: الآثـــار الاقتصادية للانفتاح 112
المبحث الثانـــي: الحرية الاقتصادية في العالم 115
المطلب الأوّل: ماهية الحريّة الاقتصادية ومؤشرات قياسها 115
الفرع الأول: ماهية الحرية الاقتصادية 115
الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية والديمقراطية 115
الفرع الثالث: مؤشر الحريّة الاقتصادية 116
المطلب الثانـــي: نظريات كيفية إنتشار الحريّة الاقتصادية 124
الفرع الأوّل: القنوات الجغرافية 124
الفرع الثاني: القنوات التجارية 125
الفرع الثالث: تقييمات ومراتب الحرية الاقتصادية بحسب المجال لسنة 2005 126
الفرع الرابع: متوسط تقييم الحرّية الاقتصادية 127
الفرع الخامس: مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر 132
المبحث الثالث: الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية 136
المطلب الأول:علاقة تحرير التجارة بتحرير الاقتصاد وشروط نجاحها 136
الفرع الأول: علاقة تحرير التجارة بتحرير الاقتصاد 136
الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية 137
الفرع الرابع: موقف الدول النامية من تحرير التجارة 137
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة 138
الفرع الأول: رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية 138
الفرع الثاني: استغلال وفرات الحجم 138
الفرع الثالث: رفع معدلات التصدير وتنويعه 138
الفرع الرابع: تخفيض عجز الميزان التجاري 138
الفرع الخامس: الآثار على جز الموازنة العامة للدولة 139
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة 141
الفرع الأول: حصة الأجور في الدخل القومي 141
الفرع الثاني: المستوى الاستهلاكي للفرد الواحد 141
الفرع لثالث: مستوى النفقات الحكومية والاجتماعية 141
الفرع الرابع: برامج النهوض بالطبقات الفقرة 142
الفرع الخامس: الآثار على العمالة 142

الفصل الرابع:الانفتاح الجزائري إستراتيجية ومتطلبات

تمهيد 143
المبحث الأول : الوضع الاقتصادي والتجاري للجزائر 144
المطلب الأول: التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري 144
الفرع الأول: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق(62 -66) 144
الفرع الثاني:مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في فترة (1967-1987) 145
الفرع الثالث: مرحلة الخروج من مخلفات أزمة 1986 148

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق 149
الفرع الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي 149
الفرع الثاني: مميزات الاقتصاد الجزائري 149
المبحث الثاني : دوافع التحول إلى اقتصاد السوق: 153
المطلب الأوّل: مفهوم اقتصاد السوق ومتطلباته 153
الفرع الأول: تعريف اقتصاد السوق 153
المطلب الثاني:أسباب الانتقال إلى اقتصاد السوق 153
الفرع الأول: الدوافع الداخلية 154
الفرع الثاني : الدوافع الخارجية 155
المطلب الثالث: عوامل نجاح ومعوقات نظام الانفتاح الاقتصادي في الجزائر 155
الفرع الأول: عوامل النجاح 155
الفرع الثاني: صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق 156
المبحث الرابع: الخطوات المنظمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي 157
المطلب الأول :الإصلاحات الاقتصادية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق 157
الفرع الأول: السياسة الاقتصادية الهيكلية 157
الفرع الثاني: ميادين السياسات الهيكلية 158
المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق 158
الفرع الأول: تحديد الكليات الكبرى للتحرير الاقتصادي 158
الفرع الثاني:الاتفاق مع الجهات الدولية 159
الفرع الثالث: السياسة النقدية 161
الفرع الرابع: إصلاح نظام الأسعار وتحريرها 162
الفرع الخامس: السياسة الميزانية 163
الفرع السادس: الخوصصة وإعادة هيكلة قطاع المؤسسات العمومية 166
الفرع السابع: الإستراتيجية الصناعية 171
الفرع الثامن: التطور القانوني والاقتصادي للاستثمار في الجزائر 172
المطلب الثالث: سبل الاندماج في اقتصاد السوق 175
الفرع الأول: عقد الشراكة الأورومتوسطية 175
الفرع الثاني: مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 178

الفصل الخامس: التحرير التجاري في الجزائر ونتائجه

تمهيد 182
المبحث الأول: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 183
المطلب الأوّل:مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 184
الفرع الأوّل: مفهوم فكرة الرقابة 184
الفرع الثاني:آليات الرقابة 185
الفرع الثالث: حدود فكرة الرقابة 185
المطلب الثاني: فرض الاحتكار على التجارة الخارجية 186
الفرع الأوّل: إعلان الاحتكار دون إصدار إطار 186
الفرع الثاني: تأطير قانون لنظام الاحتكار 188

المبحث الثاني: سلطة إعادة الهيكلة واختيار الانفتاح 192
المطلب الأول: تعريف الانفتاح وردود الفعل اتجاهه 193
الفرع الأول: تعريف الانفتاح 193
الفرع الثاني: ردود الفعل تجاه سياسة الانفتاح 193
المطلب الثاني: خطوات الانفتاح 194
الفرع الأول: الخطوات المتأنية نحو الانفتاح 194
الفرع الثاني: تناقضات الخطوات المتأنية نحو الانفتاح 196
الفرع الثالث: الخطوات المتسارعة نحو الانفتاح 198
المطلب الثالث: التحرر الجزئي التجارة الخارجية 200
الفرع الأول: استقلالية التجارة الخارجة 200
الفرع الثاني: استبدال الصناعات المصنعة بمنهجية التجارة المصنعة 201
الفرع الثالث: احتكار التجارة من طرف الوكلاء المعتمدين 203
المطلب الرابع: التحرر الكل للتجارة الخارجية 204
الفرع الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات 204
الفرع الثاني: منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير 207
المبحث الثالث: التجارة الخارجية قبل وبعد الانفتاح 210
المطلب الأول: درجة الانفتاح 210
الفرع الأول:تعريف وطريقة قياس درجة الانفتاح 210
الفرع الثاني: حساب درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر 210
الفرع الثالث: التجارة الخارجة ومعدل النتاج الداخلي الخام 212
المطلب الثاني: التجارة الخارجية ومعدل الناتج الداخلي الخام 213
الفرع الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات 213
الفرع الثاني: مرحلة ما بد الإصلاحات 213
الفرع الثالث: حقيقة الأداء التجاري 217
المطلب الثالث: هيكل الصادرات 219
الفرع الأوّل: التركيبة السلعية للصادرات (خارج المحروقات) 219
الفرع الثاني: الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية 225
الفرع الثالث:أهم الزبائن الوطنية 228
المطلب الرابع: الواردات الجزائرية 230
الفرع الأوّل: التركيبة السلعية للواردات 230
الفرع الثاني: تطور الواردات الجزائرية 234
الفرع الثالث: توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية(الاقتصادية) 236
الفرع الرابع: أهم الممونين للسوق الجزائرية 239
المبحث الثالث: تقييم نتائج فترة عشرية من الإصلاحات 241
المطلب الأول: أداء القطاعات الاقتصادية 241
المطلب الثاني: تقييم عملة الاستثمار 242
المطلب الثالث: تطورات معدلات الضخم وسعر الصرف 243
الخاتمة العامة 245
المراجـــــع

فهرس الجـــداول

الرقم	العنوان	
1	تركيز الصادرات (متوسط 1997-1998)	42
2	المبادلات التجارية الأوروبية لسنة 1913	55
3	يوضح المساهمة في المبادلات الدولية (الصادرات+ الواردات) بالنسبة المئوية	57
4	تطور الواردات في فترة الستينات للدول الصناعية	58
5	تطور صـــادرات السلع جنوب- جنوب في الدول الناميـــة للفترة 1990-2001	62
6	مثال نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث	63
7	وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/ السنة	**65**
8	المثال العددي الذي افترضه جون ستوارت	79
9	مميزات أدوات السياسة التجارية	89
10	مراتب الحرية الاقتصادية لبعض الدول	126
11	مؤشرات الحرية الاقتصادي في الجزائر ابتداء من 1980-2005	127
12	مؤشرات الحرية الاقتصادي في الجزائر للفترة 2006-2008	129
13	تقديرات الزيادة في الدخل العالمي	142
14	توزيع المكاسب بين الدول الصناعية المتقدمة من تحرير التجارة	142
15	ملخص المخططات الوطنية للتنمية (1967 -1989)	146
16	المؤشرات العامّة للاقتصاد في الفترة (67-87)	147
17	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية طول فترة تنفيذ البرنامج	151
18	تطور احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي للفترة 1986-1992	151
19	تطور المديونية الخارجية للجزائر (1989-1993)	152
20	تطور سعر الدينار مقابل $ للفترة 1988-2000	162
21	تطور الجباية البترولية والعادية خلال الفترة (1993- 2000)	165
22	تطور متوسط المعدل النسبي للحقوق الجمركية	166
23	عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية الجزائرية	169
24	حصيلة الخوصصة في الجزائر في الفترة 2003 – 2005	170
25	حجم التبادل التجاري الخارجي مع دول الاتحاد الأوروبي	175
26	عدد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر	189
27	تطور المبادلات التجارية للفترة 1980-1988	190
28	تطور المبادلات التجارية حسب المنطقة الجغرافية للفترة 1984-1988	191
29	إعادة هيكلة الواردات	195
30	نسب السلع المستوردة	197
31	تطور تشريعات التجارة الخارجية	207
32	تخفيضات الحقوق الجمركية	208
33	نسب تخفيض أسعار النقل البحري	209
34	درجة الانفتاح التجاري للفترة (1985 -1989)	210
35	درجة الانفتاح التجاري للفترة (1991-2009)	211
36	تطورات نسبة قطاع التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام للفترة 2001-2009	212
37	تطور الميزان التجاري للفترة 1985- 1989	213

38	تطور الميزان التجاري للفترة 1991–1997	213
39	تطور الميزان التجاري للفترة 1998-2009	214
1.39	تطورات الميزان التجاري حسب تطورات المجموعة السلعية للفترة 2000 - 2008	215
2.39	تطورات الميزان التجاري حسب تطورات المجموعة السلعية للفترة 2009 - 2011	216
40	تطور الصادرات الجزائرية	217
41	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المجموعة السلعية للفترة 1992-2008	220
42	الصادرات حسب المجموعات السلعية خارج المحروقات	222
43	تطور الصادرات الوطنية للفترة 1998-2009	223
44	الصادرات حسب المنطقة الجغرافية للفترة (1985–1988)	225
45	الصادرات حسب المنطقة الاقتصادية للفترة (1998–2009)	226
46	النسب المئوية للصادرات حسب المنطقة الجغرافية للفترة (1998–2008)	227
47	أهم عشر زبائن الجزائر في الفترة 1998–2011	228
48	توزيع الواردات الجزائرية حسب المجموعة السلعية للفترة 1992 -2008	231
49	النسب المئوية لتطور الواردات الجزائرية للفترة (1998–2008)	232
50	الواردات الوطنية للفترة 1992–2009	234
51	توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية قبل التحرير الكلي	235
52	توزيع الواردات الجزائرية حسب المنطقة الاقتصادية بعد التحرير الكلي للصادرات	236
53	النسب المئوية للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 1998–**2008**	236
54	أهم عشر ممونين للسوق الجزائر للفترة 1998-2011	239
55	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2006)	241
56	توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2010	242
57	تطورات معدل التضخم وسعر الصرف للفترة 1996- 2009	243

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكـــــل	
1	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	28
2	يوضح نمط التجارة العالمية تبعا لنظرية هيكشر–أولين	67
3	تساوي الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج	69
4	تجارة دولية قائمة على أساس اقتصاديات الحجم	72
5	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	75
6	نموذج دورة الإنتاج	76
7	أثر تطبيق التعريفة على الواردات في اقتصاد دولة صغيرة	89
8	أثر تطبيق التعريفة على الواردات في اقتصاد دولة كبيرة	91
9	أثر التعريفة الجمركية على الصادرات في اقتصاد دولة صغيرة	93
1.10	النمو المتحيز للصادرات	97
2.10	النمو المتحيز للواردات	98
1.11	الحرية الاقتصادية والدخل لكل فرد	128
2.11	الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	128

3.11	الحريّة الاقتصادية والاستثمار	129
4.11	الحرية الاقتصادية ووفيات الأطفال	129
5.11	الحريّة الاقتصادية وعدد المشتركين في الهاتف	130
6.11	الحريّة الاقتصادية والمرافق الصحية المحسنة	130
7.11	الحريّة الاقتصادية والفساد	131
8.11	الحرية الاقتصادية الحقوق السياسية والحريات المدنية	131
9.11	الحرية الاقتصادية والأداء البيئي	132
12	منحنى تطورات درجة الانفتاح التجاري في الجزائر الفترة (1991–2009)	212
13	منحنى تطور الميزان التجاري للفترة-1985-1989	214
14	الميزان التجاري للفترة 1998-2009	214
15	توزيع الصادرات للفترة 1998-2009	218
16	الصادرات حسب المجموعة السلعية للفترة 1992-2008	221
17	الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	222
18	تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1985-2009	224
19	الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الاقتصادية للفترة (1985–1988)	225
20	**الصادرات الجزائرية للفترة (1998–2008)**	227
21	منحنى تطور قيمة السلع المستوردة للفترة 1998–2008	232
22	توزيع الواردات الجزائرية حسب المجموعة السلعية للفترة 1992 -2008	233
23	النسب المئوية لتطور الواردات الجزائرية للفترة (1998–2008)	234
24	الشكل التفصيلي لتطور الواردات الوطنية للفترة 1995–2009	235
25	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1985-1988	236
26	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1998–2009	238

مقدمة وإشكالية البحث:

عند البحث التفصيلي في مشكلات النمو والتنمية، نجد أنّه من العبث تجاوز الحديث في ضرورة الارتباط مع الاقتصاديات المتقدمة في إطار السوق الرأسمالية العالمية. ففي الوقت الحاضر ليس هناك مبرر موضوعي للحديث عن سياسة الاكتفاء الذاتي كما كانت شائعة في الخمسينات والستينات، كما أن الاستفادة الاقتصادية من التناقضات السياسية التي كانت موجودة بين الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية المتباينة لم يعد ممكنا بعد انتهاء الحرب الباردة وفي بداية هذا العقد.

إنّ المتغيرات المتسارعة دوليا في المجال الاقتصادي، وبروز دور حاسم للمؤسسات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية والذي يسير في إطار أحادي القطب (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي) يجعل الدول المقابلة والتي لا تبلغ درجة فاعليتها في هذه التغيرات الحدّ اللافت للانتباه والمتتبعة لهذه الأحداث من بينها الدول النامية لا تقف مكتوفة الأيدي باعتبارها جزء من هذا الفلك السيّار.

وتعتمد قوة صمودها على قوة ومتانة هيكلها الاقتصادي المحلي وقدرته على التكيف مع ما يأتي به هذا التيار. خاصة بعد النهاية العاصفة لعقد الثمانينات وما شهدته أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي من تحولات، والتي أدّت إلى تشابك أزمة نموذج الاشتراكية الذي ساد في هذه المنطقة من العالم، وانهياره بطريقة دراماتيكية، أدّى إلى انهيار نمط محدّد للتسيير الاقتصادي المناقض للتسيير الرأسمالي، هذا ما سهّل المهمّة أمام الحاملين لراية الحركة العالمية من أجل دمقرطة النظم السياسة في مناطق مختلفة من العالم، مرفقة ذلك بالاندفاع نحو"تحرير قوى السوق" مدعمين ذلك بشعارات تلمح على تفوق القطاع الخاص على القطاع العام، مرفقين ذلك بالإعلان عن معاداة مبدئية لتدخل الدولة في أي نشاط. وأصبح هذا المذهب الأحادي القطب، يقدم لدول العالم والساعية إلى تنمية بلدانها واقتصادها على أنّه مسلمة لا تقبل المسألة، بدعم وفرض من المؤسسات الدولية الرأسمالية والنقدية المتخصصة على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هذا المذهب(الرأسمالي) الذي من ركائزه أنّ " السوق هي المحرك الرئيسي"[1]

ومع تنامي ظاهرة العولمة وتنامي دور التكتلات الاقتصادية الدولية التي لم تعرف إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد تنامي ظاهرة النزعة الحمائية، ظهرت عدة مؤسسات دولية قصد

[1]: د. صالح ساير حسن، " الليبرالية- الخوصصة-" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، 1999، ص 64

إرساء قواعد للنظام الدولي في العلاقات الاقتصادية السياسية والاجتماعية وتزايد قوتها، جعلها تتحكم بصورة أكبر في السياسات الوطنية والإقليمية، إلى الدرجة التي ضيقت من حرّية وحدود المناورات الاقتصادية والسياسة للسلطات الحاكمة في البلدان العربية والنامية في تحديد علاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي.

وتأسيسا على ذلك فإنّ النتيجة التي يتوصل إليها أنّه لا مجال في عالم اليوم لأية دولة أن تعزل نفسها عن تلك التغيرات والتطورات تحت أيّ مبرّر وأنّ الانفتاح الشامل على السوق وقواه المنفلتة وتكييف الاقتصاد المحلي لمنطلق قوانينه"الصّارمة" يصيران ضروريين معا. كذلك، فإن الانتفاع بمزايا وجود عناصر الاحتكار في إنتاج وتصدير سلعة معينة كالنفط الخام، قد انتهت هي الأخرى تحت تأثير توسع نطاق المنافسة في السوق الدولية والتطورات التكنولوجية السريعة.

ومن هنا نجد أنّ الجزائر معنية باتخاذ موقف من هذا كلّه، لتوجد لنفسها محلا من الإعراب ومرفأ ترسي عليه في مسارها التنموي الذي تخوضه، وتجعل خيارها الاستراتيجي هو الانضمام إلى هذا الواقع الاقتصادي والموائمة مع متطلباته وشروطه. الأمر الذي يستدعي مادام الانضمام واقعا لا مفرّ منه، إيجاد استراتيجيات وقائية لمعالجة وضبط أيّة مؤثرات سلبية قد تنعكس عن هذا الانضمام.وتحديد الآثار السلبية التي ستكون أقل ضررا على الاقتصاد الجزائري من حالة البقاء خارج المنظومة العالمية الاقتصادية، والتي تشكل منظمة التجارة العالمية إلى جانب البنك والصندوق الدوليين أحد أهم ركائزها الأساسية.

وإنّ ما ذكر سابقا لا يعني استسلاما للواقع المفروض ولا تعاملا معه على أنّه قدر محتوم، وإنّما هو نوع من الواقعية التي تدرك موازين القوى، وتحاول التّعامل مع المستجدات العالمية بحكمة وموضوعية[1]، و تضع مصلحة الاقتصاد الجزائري أولا، كما تحاول أن تدفع الأضرار وتجلب المنافع. من أجل الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي، الذي تحكمه سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري والذي سيترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تتطلب المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها، من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني ، وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية، مستفيدة في ذلك كله

[11]، "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية- الفرص والتحديات أمام الدول العربية » - بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي 2، مسقط، مارس 2007، ص 107

ممّا يجود به التّطور الحاصل في العالم ومحتاطة في نفس الوقت من الوقوع في فخ ما يزينه واضعو وقائدو هذا التّطور لمصلحتهم قبل كل شيء.

والجزائر بحتمية الحاجة والندرة والنقص في المواد اللازمة للعملية الإنمائية والاستهلاكية في الداخل تحتاج إلى غيرها لسد هذا النقص والحاجة في أخذ ورد مع العالم الخارجي عن طريق عملية المبادلات التجارية. ومحاولة الجزائر خوض غمار تجربة مغايرة عن التجربة الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال، يلزمها مراجعة شاملة لسياسة وفلسفة تنظيم المبادلات التجارية بحكم التعامل الوطني مع العالم الخارجي أو هو القناة التي تفتح الطريق لتحقيق التنمية والنهل من بحر التطور والتغير الحاصل في العالم. ومن أجل فهم هذا النمط من الاقتصاد الذي أخذ مسمى الانفتاح (اقتصاد السوق) ودوره في تحسين أداء الاقتصاد الوطني، قمنا بطرح الإشكالية الموالية:

إذا كان الانفتاح ضرورة تتطلب المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنه فماذا يمكن أن يقدم للاقتصاد الوطني وبالخصوص في مجال التجارة الخارجية؟

وسنجيب عن هذا الإشكال من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ماهو الإطار النظري للدراسة الذي يحكم سياسة الانفتاح ما بين دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادي؟
- ماهي مؤشرات الانفتاح وأين هي الجزائر منها؟
- ماهي الشروط والسياسات المرافقة واللازمة على الدولة الجزائرية للخوض في هذا النظام ؟
- ماهي النتائج المترتبة عن انتهاج سياسة اقتصاد السوق(ماهي آثار تحرير التجارة الخارجية)؟

المنهجية و الأدوات المستخدمة في البحث:

اعتمدنا في دراسة موضوعنا هذا على المنهج التاريخي في سرد الوقائع التاريخية ، كما تم اتّباع المنهج الوصفي في تحليل الأوضاع الاقتصادية، للتعرُّف على آثار تحرير التجارة الخارجية ؛ كما استُخْدِم الأسلوب البياني لوَصْف طبيعة التغيُّرات التي تحدث لبعض متغيِّرات التنمية، التي تم تناولها في الدِّراسة؛ لامتياز الأسلوب البياني بسهولة العرض والوصف؛ مما يُساعد على الوصول إلى نتائج سريعة.

وقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي من خلال أسلوب التحليل الذي قارنا من خلاله أداء الاقتصاد قبل وبعد الانفتاح، والمعنيُّ به هنا هو تحرير التجارة الخارجية، وقد استخدم هذا التحليل بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر؛ للحكم على جدوى سياسة تحرير التِّجارة ، كما استخدمت العديد من الأساليب مثل القياس الكمي المتعلق بتكوين جداول مختلفة واستخدام الأرقام. أمّا الأدوات تتمثل أساسا في:

- ❖ أفكار بعض المفكرين الاقتصاديين بمختلف مدارسها
- ❖ واعتمدنا بعض الإحصاءات المتعلقة بتطور التجارة الخارجية.
- ❖ مختلف القوانين والأوامر والنصوص التشريعية المنظمة لقطاع التجارة الخارجية
- ❖ الأدوات الإحصائية كالنسب المئوية.

اختيار الفترة الزمنية: تم اختيار الفترة الزمنية 1962– 2010 لسببين:

أولهما: أن هذه الفترة طويلة نسبيا كافية لبلورة وإبراز الاتجاهات المختلفة عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.
وثانيها: أنّ البحث تم تسجيله في عام 2011.

صعوبات البحث:

تضارب الأرقام الرسمية والإحصائيات في الجزائر والذي أصبح يثير حيرة الخبراء من منطلق أن المؤسسات الجزائرية المختصة هي المرجع والمحدد لكل الإستراتيجيات والباحث لها ، وتراجع مصداقية الأرقام الرسمية جعل العديد من الخبراء يعتمد، في المقام الأول، في تقييمهم على مختلف القطاعات والمجالات الخاصة بالجزائر على التقارير والإحصائيات الأجنبية، سواء كانت رسمية صادرة عن هيئات معترف بها أو جمعيات غير حكومية بالإضافة إلى نقص المراجع العلمية.

أهداف البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة، من حيث أنها تتعرض لهذه المشكلة من زاوية معينة وهي الانفتاح التجاري. ويتأتى ذلك من خلال دراسة التجارة الخارجية باعتبارها مؤشراً لانكشاف أو انفتاح اقتصاد الدولة للخارج، وما ينجم عن هذا الانفتاح من آثار سلبية من حيث زيادة تبعية الدولة للعالم الخارجي، وأيضاً في مجال قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الاقتصادية الداخلية ، وهذا من خلال التطرق إلى الإجراءات والسياسات المرافقة التي ينبغي أو قامت بها السلطة الجزائرية لتحقيق البنود العريضة للسياسة الاقتصادية الجديدة، خاصة في مجال التجارة الخارجية، وتحليل آثار

الانفتاح الاقتصادي وإعطاء نظرة عن الدرجة التي وصلت إليها الجزائر في مفاوضاتها للحصول على تأشيرة وحجز مكان في المنظمة العالمية للتجارة.

- ❖ وحتى يكون عملنا مرجع لأخواننا الطلبة والباحثين في المجال.

4- أهم الفرضيات المطروحة:

إنّ أهم الفرضيات التي يرتكز عليها هذا العمل الذي يحاول إبراز وتحليل الآثار الاقتصادية للانفتاح على الساحة الجزائرية، خاصة على قطاع التجارة الخارجية هي:

- ❖ بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لتحقيق الإندماج في السوق العالمية، ومن المحتمل أن هذه العملية ستستغرق وقتا طويلا نظرا للمراحل التي ستمر بها من عملية التكييف الاقتصادي والسياسات المرافقة (كالاستثمارات الأجنبية، إعادة التأهيل الصناعي، الإصلاح الجبائي، إلخ) والذي سيكون مكلفا.
- ❖ سرعة الانفتاح كفيلة بالخروج بالاقتصاد الوطني من وضعية الإختلالات الهيكلية التي تميزه وبالدرجة الأولى التّحرير التّجاري الذي تمليه طبيعة النظام المتّبع (الرأسمالي) ما من شأنه:

  أ -تغيير التركيبة السلعية للتجارة الخارجية خاصة في مجال التصدير

  ب -الرفع من مردودية القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بالرفع من حجم الاستثمارات المستقدمة إليها

  ج- تنويع الشركاء الاقتصاديين

  د -إغراق السوق الوطنية بالمنتجات و البضائع الأجنبية.
- ❖ من المتوقع أن الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة سيكون لها من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني وتراجع في دور الدولة، مما يستدعي مراجعة والحذر في سرعة والانجراف وراء التطبيق الحرفي لها.
- ❖ الانفتاح سيعجل من عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الدراسات السابقة في موضوع الانفتاح:

هناك دراسات أنجزت باللغة العربية والأجنبية، تهتم بموضوع الانفتاح الاقتصادي ودوره في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتغلب على المشكلات والعقبات التي تعوق تحقيق التنمية الحقيقية.

وبالنسبة للدراسات التي بحثت في أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، أو على القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، تعتبر عديدة، وخاصة بعد عقد السبعينات إلى الآن. إلاّ أن فحص أثر الانفتاح التجاري على السياسات الاقتصادية المحلية للدولة لم يكن بنفس العدد ، منها دراسة أجريت في منتصف الثمانينات ، حيث تبين بها أن زيادة الانكشاف التجاري يضعف قوة السياسة المالية للدولة. إلا أن تلك الدراسة ينقصها أن تطبق على عدد أكبر من البلدان، ولسنوات أطول، وكذلك، بأن يتم حساب أدوات السياسات المحلية المختلفة بطريقة أدق باستخدام البرامج الإحصائية المتخصصة في الحاسب الآلي، حيث إن الحساب القياسي لأدوات السياسة المالية قد تم يدوياً في تلك الدراسة. وقد أجريت دراسات حديثة(*) عن السياسة التجارية وأثرها على النمو في الدول النامية.

منهجية الدراسة:

بالنسبة لمنهج الدراسة فتناول في بنيته مايلي، أولاً: بيان مفهوم العولمة وآثارها من الناحية النظرية.كفصل أول، مقسم إلى مبحثين رئيسيين، الأوّل مفهوم العولمة الاقتصادية ومظاهرها الكبرى، ويشتمل على ثلاثة مطالب: العولمة المفهوم والحقيقة، المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية، وآخرها يتناول تنامي الظاهر ودور الدول في ظلها، أمّا المبحث الثاني فحواه آثار العولمة ومتطلبات مواجهتها، مفصلا في مطالب ثلاثة هي على التوالي: الآثار المرتقبة للعولمة على اقتصاديات الدول العربية والدول النامية، المتطلبات الأساسية لمواجهة تحديات النمو والعولمة، تنامي الظاهرة ودور الدول في ظلها.

وبالنسبة للفصل الثاني والذي عنوناه:التجارة الخارجية في ظل النظام العالمي الجديد، وتم تفصيله في مباحث، ضم المبحث الأول دراسة لعوامل وأهمية قيام التبادل الدولي، ثم المبحث الثاني وقمنا

(*) منذ بداية السبعينات إلى أوائل التسعينات.

فيه بدراسة تطور التجارة الخارجية وأهميتها، ثم النظريات المؤسسة للتجارة الخارجية في مبحث ثالث، وفي المبحث الرابع قمنا بالتطرق إلى أنواع السياسات التجارية وآثارها.

أمّا الفصل الثالث تناولنا فيه الانفتاح والحريّة الاقتصادية في العالم، مقسم إلى ثلاثة مباحث رئيسية، أولها مفهوم الانفتاح و أهدافه، مفصلا في أربعة مطالب، هي على التوالي:الانفتاح وردود الأفعال، مبررات وانتقادات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المطلب الثالث:أهداف سياسة الانفتاح، والمطلب الرابع: آثار الانفتاح الاقتصادي، لننتقل إلى المبحث الثاني المتضمن الحرية الاقتصادية في العالم، مقسم إلى مطلبين، أولهما ماهية الحريّة الاقتصادية ومؤشرات قياسها، وثانيهما نظريات كيفية انتشار الحريّة الاقتصادية، أمّا المبحث الثالث فتناولنا فيه آثار تحرير التجارة الخارجية ، في مطلبه الأول الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة، المطلب الثاني، الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة، والمطلب الثالث، شروط نجاح ونتائج التحرير التجاري.
الفصل الرابع تحت عنوان الانفتاح الجزائري إستراتيجية ومتطلبات، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، أولها الوضع الاقتصادي والتجاري في الجزائر، ثانيها دوافع التحول إلى اقتصاد السوق، وثالثها: الخطوات المنظمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي.

الفصل الخامس: التحرير التجاري في الجزائري ونتائجه، وقسمناه إلى أربعة مباحث رئيسية، الأوّل منها تناول مسار التجارة الخارجية من سياسة الاحتكار إلى الانفتاح، الثاني تطرقنا فيه إلى تحليل التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد سياسة الانفتاح بدراسة تطور الصادرات والواردات الجزائرية ، وكذا المتعاملين الاقتصاديين وتحليل بعض المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري في نهاية بحثانا.

لنخلص إلى عرض نتائج دراسة بحثنا في الخاتمة العامّة، بتقييم الفرضيات التي تقدمنا بها وعرض نتائج الدراسة، وختمنا بحثنا ببعض التوصيات.

الفصل الأوّل:

العولمة الاقتصادية

والنظام الدولي الجديد

تمهيـــــد:

شهد العالم في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي تشكلاً لنظام عالمي جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت في تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، كما اعتبرت آلياتها هي الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولي الاقتصادية والسياسية والثقافية ، بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية .

وقد تم تبلور ظاهرة العولمة وم وٴسساتها وتقنينها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التي من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الاقتصادي لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق ، بهدف إدماجها جميعاً في إطار السوق العالمي، ولتحقيق هذا الهدف الاقتصادي، تشمل العولمة تجليات وآليات ذات أبعاد سياسية

واجتماعية وثقافية وعسكرية , تنعكس على من خلال تبنى الحكومات لسياسات وبرامج العولمة وتحويلها إلى سياسات عامة وطنية يؤثر تطبيقها على حياة المواطنين، سلبا وإيجابا

وعلى الرغم من نجاح هذه الظاهرة في السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، إلاّ أنّها مازالت ظاهرة خلاف يتصاعد الجدل والصراع بين معضديها ومعارضيها يوما بعد يوم، كما أنّ هناك كثير من التباين في الرؤى في داخل كل من المعسكرين .

المبحث الأول: مفهوم العولمة الاقتصادية و مظاهرها الكبرى

إنّ المتتبع للتطورات الاقتصادية يلاحظ تزايداً في النشاط الاقتصادي الدولي على جميع المستويات وفي جميع القطاعات الاقتصادية، و قد أطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة اسم العولمة.

إنّ اشتهار ظاهرة العولمة في السنوات الأخيرة ليس سببها نشأة الظاهرة بل نموها وبمعدل متسارع. وإنّ ما يهمنا في دراستنا هذه رغم تعدد الجوانب التي مستها هذه الظاهرة، إلاّ أنّ الجانب الاقتصادي الذي طغى على المعاملات يستدعي الوقوف عليه والإفاضة في شرحه.

المطلب الأول: العولمة المفهوم والحقيقة

لقد شاع هذا المصطلح وبخاصة في السنوات الأخيرة للثمانينات بالضبط، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي من جهة، واندلاع حرب الخليج من جهة ثانية[1]

ومع هذا فإنّ ظاهرة العولمة ليست حديثة العهد بقدر ما تدل على حداثة المصطلح، وإنّ المكون الأساسي الذي تقوم عليها العولمة تكمن في ازدياد العلاقات المتبادلة بين أطراف المجتمع الدولي كتداول السلع والخدمات ، وانتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار الثقافات والمعلومات، أو

[1]:د عبد المجيد قدي،" العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، عدد 10-2001، ص 36.

في تأثر أمة بأمة أخرى في العادات والتقاليد، وكلها عناصر ليست حديثة العهد بل تعرفها المجتمعات منذ قرون.

وإعطـــاء تعريف دقيق للعولمة قد يعتبر نوعا ما صعبا نظرا لتعدد الوجهات والآراء حول مفهوم العولمة.

- ❖ هناك من يرى أنّ العولمة الاقتصادية تعمل على الترويج لظاهرة اقتصاد السوق.
- ❖ كما أن هناك من يرى أن العولمة هي ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقنية ومعلوماتية وتاريخية ظهرت لإحكام السيطرة على العالم بأسره ولصالح القوي ضد مصالح الأطراف المسيطر عليها

ومن مفاهيم العولمة الاقتصادية التي يمكن الإشارة إليها:

يشيـــر مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي عل مستوى العالم، وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة التقنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية[1].

هناك من يعرفها بأنّها:"إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات وانتقال الأموال والقوة العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرّية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، ممّا يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأنّ العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات"[2].

وفـــي تعريف آخر" العولمة الاقتصادية هي القوى التي لا يمكن السيطرة عليها كالأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسيات التي ليس لها ولاء لأيّة قومية".

كما تعرّف بأنّها:" حريّة حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية"

[1]: أ نوري منير،" السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، ديوان المطبوعات الجامعية– بن عكنون،الجزائر، بدون طبعة، 2010،ص 10

[2]: د عامر مصباح،" الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية– بن عكنون،الجزائر، بدون طبعة، 2006، ص34

وتشير" الأنكتاد " إلى أنّ العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل،وهي زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أمّا المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات، بدأت المرحلة الثالثة، وهي العولمة، والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي.[1]

مفهوم العولمة عند **Otsubo**:إلى أنها تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم.[2]

أمّا **صندوق النقد الدولي** فقد عرّف العولمة [3] ،أنّها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية. وكذلك من خلال سرعة مدى انتشار التكنولوجيا.

كما يقصد بالعولمة التجارية أنها تلك الزيادة في درجة تنوع السلع و الخدمات التي يجري تبادلها على مستوى العالم، و تنوع المجالات الاستثمارية التي تتجه إليها رؤوس الأموال المتنقلة من بلد لبلد مع إلغاء الحواجز الجمركية و المعوقات التجارية ، و كذا إلغاء السيادة التجارية للدول من خلال بنود المنظمة العالمية للتجارة و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية مع تصاعد عمل الشركات متعددة الجنسيات و اتساع حجم الثورة المعلوماتية و التكنولوجية و ازدياد حجم احتكارها باعتبارها الأداة الأكثر فاعلية للسيطرة على المستوى العالمي[4].

المطلب الثاني: المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية

تتمثل مظاهر العولمة الاقتصادية في التغيرات الأساسية التالية:

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية

شهدت التجارة العالمية تطورات في 50 سنة الأخيرة ، متأثرة بما شهده العالم من تغيرات وبروز قوى جديدة مثل اليابان، دول آسيا الجنوبية، الشرقية، وظهور التحالفات والتجمعات الجهوية

[1]: **د. عمر صقر**،"العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، 2003/2002، ص05.
[2]: **نفس المرجع**، ص 08.
[3]: صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي"، 1998، ص 55
4: عبد الهادي عبد القادر السريقي، " النقود و البنوك "، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص304

التي سيطرت على التجارة العالمية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. أدّت إلى بروز إرادة سياسية واضحة في تنظيم التجارة العالمية من خلال المفاوضات التي أنتجت الاتفاقية العالمية للتجارة والتعريفة الجمركية GATT ثم المنظمة العالمية للتجارة OMC.وخفضت من وطأة الحماية ، كما تراجعت الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40 % إلى أقل من 10 % في المتوسط عام 1979. ووصلت سنة 1987 إلى 7 %. ما أدّى إلى تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985–1995) [1]

حيث أنّ نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من 7% عام 1950 إلى 15% عام 1974م، لتصل 22.5% خلال العقدين الأخيرين. ومع أنّ التحرر الاقتصادي لم يكن بنفس الدرجة بين الدول والأقاليم المختلفة، إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في التجارة تعكس استمرار التحرر التجاري العالمي.

الفرع الثاني: تغير بيئة الاستثمار وحركة رؤوس الأموال

لقد عرفت ثمانينات القرن العشرين إزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وتبني سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكثير من الدول، ما عزز انخفاض تكلفة النقل واندماج أسواق السلع ورؤوس الأموال، وازدادت سهولة عقد الصفقات التجارية، عبر مسافات طويلة: ساعد الشركات على "إعادة تنظيم أنشطتها وإنشاء مرافق إنتاج في مختلف الأسواق،. وشجع على زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جميع أنحاء المعمورة، وسهّل هذه العملية الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت توسع أنشطتها بإنشاء فروع لها في دول كثيرة، وتتسابق الدول الآن لجذب هذه الاستثمارات التي وصلت إلى 3.2 تريليون دولار عام 1996م. وتغطي هذه الاستثمارات مجالات واسعة من الأنشطة الاقتصادية التجارية والخدمية على حد سواء.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الاضطرابات التي عرفتها منتصف عقد التسعينات، وأصبحت الأموال الذكية خاضعة للسيطرة وليس لإزالة الضوابط [2]، وأصبح الباحثون يدعون للتحكم ووضع الضوابط على أسواق رأس المال.

1: د.عمر صقر،" العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة"، مرجع سلبق، ص 11.
2: أ نوري منير،" السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص 16.

الفرع الثالث: تكامل أسواق المالية الدولية

تعد الأسواق المالية الدولية القناة التي تتدفق خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم استجابة للاختلاف في معدلات الفائدة عل الأدوات والأوعية المختلفة، وفيما بين الأسواق المختلفة، بالإضافة إلى اختلاف درجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال. كم تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي.

الفرع الرابع: تغير البيئة التكنولوجية والتسويقية للشركات

لقد مكّنت التكنولوجيا الحديثة من إسقاط الحواجز التي تحول دون إبرام الصفقات بين الموردين وشركاء البنية الأساسية وحتى العميل، هذه التكنولوجيا المعتمدة على الانترنيت خدمت الكثير من العلاقات التقليدية في الاتصال الاقتصادي والعلمي، وحسّنت وخفضت من تكاليف الاتصال عموما والاتصال التجاري بالخصوص، وما يشهده العالم من ظهور نوع جديد للتجارة ما يسمى بالتجارة الالكترونية لأكبر دليل على التطور الذي تلعبه هذه التكنولوجيا وقطعها شوطا كبيرا في إدارة مجالات الحياة المختلفة والاقتصادية خاصة.

حيث أصبحت التجارة الالكترونية تمثل أهم مظاهر الاقتصاد الرقمي الذي يفرض عل أنظمة الإدارة الحالية التفكير في مدى توافق أنظمتها والعمل على تكيفها مع هذا النوع من الاقتصاد والذي يوجب:

- ضرورة إدخال إصلاحات عل الأنشطة المتعلقة بالاتصالات التجارية وطرق البيع والتموين والهياكل التنظيمية حتى تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية المعتمدة على الأجهزة الدقيقة والجد متطورة
- إيجاد موقع في الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على الميزة التنافسية التي تستند على السرعة والمرونة لتحل محل الميزة التنافسية التي تستند على وفرات الحجم والانتشار الواسع في الأسواق.

أمّا بالنسبة للبيئة التسويقية فإنّه في ظل العولمة الاقتصادية تحاول الكثير من الشركات أن تفرض منتجاتها كمعيار في كامل للسوق العالمية عن طريق الاعتماد على السلع ذات الاستهلاك

الواسع وإخضاع أذواق المستهلكين لمعايير عالمية، كمؤسسة coca-cola، حيث يصبح التسويق الوظيفة الإستراتيجية للشركة

ومن أهم التغيرات التي مسّت البيئة التسويقية هي تغير دور وظيفة التسويق، ووقوع جميع الشركات في مواجهة تنوع هائل من الزبائن وعولمة الأسواق ودخولها في مرحلة تجانس شبه كلي، ممّا ألزم مسؤولي التسويق التّعرف على الأنماط السياسية والجغرافية والثقافية والاجتماعية ، وحتىّ المناخية لجميع دول العالم، واتّسع مفهوم المنافسة إذ تعدى ليصبح يعبّر عن قدرة الشركات في كسب وتحقيق زبائن على المستوى العالمي.

الفرع الخامس: التّطور الصناعي في الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي

يعتبر Qureshi، أنّ الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة، وما تعكسه الأرقام المحققة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية من زيادة سريعة من حوالي 33% في منتصف الثمانينات إلى حوالي 43 % في منتصف التسعينات، وعلى سبيل الذكر ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة من 1960–1988 من الناتج المحلي الإجمالي للعالم من 5 % إلى 20 %، ومن الناتج الصناعي العالمي من 10 % إلى 23 %.[1]

المطلب الثالث: تنامي الظاهرة ودور الدولة في ظلها

الفرع الأوّل: تنامي ظاهرة العولمة

لقــد ساهم تردي الأوضاع الاقتصادية خلال عقد الثمانينات في التشكيك في قدرة النظام الاقتصادي العالمي على تحقيق النمو المستمر الأمر الذي أضعف وثيرة العولمة.

ومع بداية عقد التسعينات بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد الذي واكب تغيرات جذرية على مستوى معادلات القوة العالمية، وإخفاء أكبر معسكر سياسي إيديولوجي اقتصادي في العالم متمثلا في الإمبراطورية الشيوعية، وظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى منفردة على هرم المنظومة الدولية، إضافة إلى تلاطم أمواج الديمقراطية على العديد من شواطئ العالم الثالث كما تزامن مع هذه التغيرات السياسية ثورة هائلة في نظم الاتصال والمعلومات وحركة عالمية مندفعة بقوة في مجال تحرير جميع هذه التغييرات لظهور مفاهيم ومسميات معاصرة طبيعية وأنماط

[1]: د.عمر صقر،" العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2002–2003، ص12.

التفاعل داخل نظام عالمي وبين العناصر التقليدية الذي يتألف منها هذا النظام.وليس من المستغرب أن تكون المصطلحات الجديدة مثل" العولمة"أو" الكوكبة" أو " الأقلمة" أو " القرية الصغير المختزلة" [1]

الفرع الثاني: دور الدولة في اقتصاد آخذ في العولمة

مع قيام آلية السوق بدور هام وبصورة متزايدة في عملية التنمية، وعليه فإنّ دور الحكومة تحول تدريجيا نحو توفير بيئة مناسبة لمؤسسات الأعمال الخاصة، وتسير ورعاية وإنشاء وتوسيع المشاريع الخاصة، والنهوض بتنمية الهياكل الأساسية الموجهة دوليا والحفاظ عليها، وضمان التدفق الحرّ للمعلومات، وتحتاج الحكومات أيضا إلى مساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية في السوق وهي المنتجون والمستهلكون على التكيف مع متطلبات سوق أكثر قدرة على المنافسة، عن طريق تسيير التدريب وتوفير خدمات دعم مؤسسات الأعمال[2]

مع تزايد تجربة التحول الاقتصادي لبلدان شرقي آسيا، فإنه يمكن للحكومات أن تنتهج سياسات فعالة تهدف إلى دعم قدرة مؤسسات الأعمال والشركات التابعة لها على مواجهة المنافسة الدولية، وإتباع سياسات تستخدم لزيادة معدل تراكم المال يمكنها على النهوض بالتغير التقني والقدرة على المنافسة على الصعيد الدولي والتنمية الصناعية.

المبحث الثاني: آثار العولمة ومتطلبات مواجهتها

المطلب الأوّل:الآثار المرتقبة للعولمة على اقتصاديات الدول العربية والدول النامية

تتمثــل العولمة الاقتصادية في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وتوضح معظم الدراسات الاقتصادية اتفاقا على النتائج المتوقعة من تنفيذ اتفاقية الجات بأنّها سوف تفضي إلى زيادة الناتج المحلي على المستوى العالمي بحوالي 216 مليار $ موزعة كما يلي:

- ✓ 126مليار $ نصيب الدول المتقدمة
- ✓ 37 مليار $ نصيب الصين
- ✓ 37 مليار $ نصيب أوربا الشرقية
- ✓ 16 مليار $ نصيب الدول النامية

[1]: عبد الله إسماعيل،" الكوكبة الرأسمالي العالمية"، ص8
[2]: نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة " مرجع سابق، ص

من هذه الأرقام يتضح أنّ حصة الأسد ستكون من نصيب الدول المتقدمة بما يعادل 58.3 % ، أمّا الصين وشرق أوربا فتحصل عل ما يعادل 34.4 % ، ويبقى ما يقارب 7.4 % من نصيب الدول النامية بما فيها الدول العربية

ومن هنا ومن خلال واقع اقتصاديات الدول النامية والعربية وفي إطار العولمة تتضح الآثار السلبية على المدى القصير، والتي قد يشهد نتائج ايجابية إذا تمت الاستفادة من المزايا التي تمنحها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وعليه فيما يلي:

الفرع الأوّل: الآثار السلبية على الاقتصاديات العربية والدول النامية

من الآثار التي لا تخدم مصالح الدول التي لا تستوعب العولمة بما تحمله ولا تكيف معطياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نذكر مايلي:

- سوف تؤدي اتفاقية الجات (OMC) إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية 3 أضعاف عمّا كانت عليه، والذي يعني امتصاص جزء كبير من موارد هذه الدول.
- تواجه اقتصاديات الدول العربية، والدول النامية، درجة كبيرة من المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية، وهذا راجع إلى طبيعة الصادرات العربية من المواد الخام والتي تسعى الدول الصناعية ابتكار بدائل لها[1]
- تحرير التجارة في ضوء المنظمة العالمية للتجارة (OMC) يجعل الصناعات البتروكيماوية العربية تواجه منافسة شديدة، وبالنسبة للصناعات الكميائية سترتفع تكلفة واردتها بالإضافة إلى منتوجات الورق والبلاستيك والأثاث والأخشاب.
- في مجال تحرير قطاع الخدمات عالميا، والمتمثل في قطاع البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات والاستثمارات، ستتأثر بدرجة كبيرة باعتبار الدول العربية مستورد صافي للخدمات.

[1]: د نبيل حشّاد،" الجات ومنظمة التجارة العالمية – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"، دار بجي مصر للطباعة والنشر، ط 2، 1999، ص 213، ص 214.

- بالنسبة للمنتجات الفكرية نتيجة لتحرير التجارة الدولية تتمثل الآثار السلبية في ارتفاع تكلفة المعيشة للموظف العربي، بالإضافة إلى التهديد بتدهور الثقافة العربية نتيجة الغزو الثقافي من قبل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة.

- إن ظاهرة العولمة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تتعداه إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية. فبالنسبة للجانب الاجتماعي، فقد تأثر بعمليات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح في معظم الدول خصوصاً النامية منها، وتسبب في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزادت الفجوة بين الغني والفقير والقوى والضعيف على المستويين المحلي والدولي.

- إن العولمة قد تؤدي إلى انخفاض الأجور وفقدان الوظائف وإضعاف سيطرة الدولة. كذلك يتوقع أن ينخفض التوظيف للعمالة الماهرة بشكل خاص، وذلك نتيجة لاستخدام تكنولوجيا متطورة تتميز باعتمادها الكثيف على رأس المال، وزيادة القوة التفاوضية للشركات المتعددة الجنسيات والتي تمكنها من التحكم بالأجور والتخلي عن العمالة وقت الكساد وتشغيلها وقت الرواج.

- وهناك تأثير سلبي للعولمة على سيطرة الدولة فت كمن في النهج نحو تشجيع السياسات التحررية في مجال التجارة الخارجية وحريّة انتقال رؤوس الأموال والعمل على تحفيز عمل الاستثمارات الأجنبية وتسهيل دخولها في الأسواق المالية، وهذه العوامل تضعف من سيطرة الدولة على أدواتها المالية والنقدية والتي أصبح يتحكم بها التذبذب في الأسواق العالمية والذي صار يميز الأسواق المالية العالمية في العقد الأخير من هذا القرن والذي شهد انخفاضاً في قيم الأصول المالية من أسهم وسندات وتذبذباً في أسعار صرف كثير من العملات ولفترات طويلة، وحدوث أزمات حادة في الأسواق العالمية.

- وقد تؤثر العولمة بشكل سلبي أيضاً على البيئة، ومردّه أن زيادة الإنتاج لغايات التصدير يولد ضغطاً شديداً على الموارد الطبيعة من مواد خام ومنتجات الطاقة المختلفة، مما يعمل على تلويث البيئة من ماء وهواء وتربة. وأخيراً فإن العولمة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في المجالات التي تعطي إيرادًا ماليًا سريعًا وتتميز بأنها استثمارات غير منتجة نسبياً ولكنها آمنة، بدلاً من الاستثمار في المجالات المنتجة التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإعطاء المردود المالي. وهذا التوجه لا يخدم سوى المصالح

الخاصة لهؤلاء المستثمرين. أما بالنسبة للدراسات التي بحثت في تأثير الانفتاح التجاري بشكل خاص على الاقتصاد فقد تم استعراضها في القسم التالي من الدراسة.

- إن العولمة لا تعمل لصالح الفقراء، وأنّ الاندماج في الأسواق العالمية سيفضي حتما إلى مزيد من الفقراء وانعدام المساواة

- إنّ " مرض الولع بالعولمة" ليس له مبرر هو أيضا، كما هو مشهّر له من قبل صندوق النقد الدولي ، الذي يرى أنّ زيادة الانفتاح من خلال التجارة والانفتاح هو جواز المرور إلى سرعة النمو وتخفيض أعداد الفقراء. [1]

الفرع الثاني: من المزايا الإيجابية التي يمكن أن تنجر عن ظاهرة العولمة

- إمكانية استفادة الدول الأعضاء من تخفيضات التعريفة الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم ممّا يقوي من الكفاءة التنافسية للمنتجات الزراعية التصديرية

- بإمكان الدول العربية الاستفادة من الاتفاقية المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقاييس والمواصفات لخلق حواجز غير تعريفية إضافة غير مبررة أما تحرير التجارة الخارجية

- الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة في مجال التجارة الدولية وهي معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ممّا يعزز فرص وصول صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول الأعضاء

- إنّ الخوف من العولمة" ليس له ما يبرره إذا ما نظرنا إلى ما حققته التجارة الدولية في تخفيض أعداد الفقراء من تجربة شرقي آسيا، كما أنها تمكن الشعوب الفقيرة من الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والأفكار اللازمة لتحقيق أنماط من النمو أرقى وأكثر إنصافا.

ويضع Dunning شروط للدول النامية التي سوف تستفيد من العولمة وتتمثل تلك الشروط في: تقديم أفضل تعليم وبنية أساسية في الاتصالات والمواصلات.

[1]: " كيفن واتكنز" " حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء"، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، مارس 2002، المجلد 39.ص 7.

الفرع الثالث: من أهم مظاهر تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة الاقتصادية

- ❖ زيادة الانفتاح والتحرّر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب، من خلال تطبيق سياسة الإصلاح أو التكييف الاقتصادي والخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من الاقتصاديات الموجهة واقتصاديات الدول النامية لتتوافق مع متطلبات العولمة.
- ❖ زيادة دور وأهميّة المنظمات العالمية في إدارة وتوجيه الأنشطة العالمية كصندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية(OMC) ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها.
- ❖ التوجه نحو تشكيل العديد من التكتلات الإقليمية الاقتصادية، والزيادة الملاحظة في أعداد المنظمات غير الحكومية بعد تراجع دور الدولة في إدارة الاقتصاد وتزايد الشركات متعددة الجنسيات
- ❖ اشتداد ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، مع سيطرتها على الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية مثل: شركات IBM مايكروسوفت وغيرها.
- ❖ تفاقم مشكلة المديونية العالمية، خاصة ديون العالم الثالث، ما تزامن مع ذلك زيادة حجم خدمة الديون، وتفاقم حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية
- ❖ ظهور تقسيم دولي جديد للعمل تتخلى فيه الدول المتقدمة للدول النامية عن بعض الصناعات التحويلية التي لا تحقق لها ميزة نسبية [1]، مثل: الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكثيفة العمل والملوثة للبيئة، وذات الربح المنخفض، كصناعات الصلب والبتروكيماويات والتسليح.
- ❖ تغيير شكل وطبيعة التنمية، فبعد ما كانت تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل، تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات.

[1]: أ نوري منير،" السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص 13.

- ❖ تراجع نصيب المادة الأولية في الوحدة من المنتج بسبب تطور وإحلال الطاقة الذهنية العلمية محل جزء من المادّة الأولية، ممّا أدّى إلى تراجع الأهمية النسبية للنشاط الصناعي وتصاعد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في الدول المتقدمة .
- ❖ زيادة استخدام الأساليب كثيفة رأس المال(استخدام عدد أقل من القوى العاملة)
- ❖ إحلال مفاهيم جديدة محل القديمة كحلول مفهوم الميزة التنافسية * محل الميزة النسبية.
- ❖ إتجاه الشركات إلى الاندماج لتكوين بيانات إنتاجية وتصنيعية عملاقة لتوفير العمالة وتقليل تكاليف الإنتاج وتوسيع الأسواق الحالية ، وفتح أسواق جديدة، وأمثلتها شركات البترول، التكنولوجيا والمعلومات والمصارف.

الفرع الرابع: موقف الدول النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي

لقد شهدت السنوات الأخيرة أزمات مالية في بعض الدول النامية، أدّت إلى ارتباك النظام المالي والاقتصادي العالمي، مثل الأزمة الاقتصادية في المكسيك 1994، والأزمة الآسيوية 1997، وفي البرازيل وروسيا 1998، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الحالية التي ظهرت بوادرها سنة 2007، وهذه الأزمات جعلت الدول النامية تعيد النظر في حساباتها في قضية الاندماج في الاقتصاد العالمي وتسريع الخطى نحوه.

ومن الأمثلة الواضحة للدول النامية التي اتخذت خطوات عملية لحماية اقتصادها وهي ماليزيا[1]، التي وضعت وفرضت قيودا على سياساتها النقدية والمالية، والجهود المبذولة من مجموعة ال 15 من خلال اجتماعاتها المتكررة والمطالبة بشروط أفضل للدول النامية في التعاملات الاقتصادية والدولية.حيث انتقد رئيس الوزراء الماليزي " محاضر محمد" نهاية 1997 سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والدور الذي تلعبه كل من مصر والهند في اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة

*: **الميزة التنافسية للدولة:** هي قدرتها على إنتاج سلع وتصديرها لتنافس في الأسواق العالمية دون أن تتوفر لهذه الدولة العوامل التي تساعدها على إنتاج السلع مثل: الظروف الطبيعية والمواد الأولية، بسبب التفوق التكنولوجي ، مثلما يحدث في اليابان ودول شرق آسيا، ما ساعد على تناقص قيمة المادة في السلع زيادة القيمة الفكرية نتيجة استخدام الحاسوب وأجهزة الاتصالات.

[1]: أ نوري منير،" السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"،مرجع سابق، ص 15.

إنّ المضي في خصخصة الشركات وإلغاء حواجز الحماية التجارية والجمركية في الدول النامية، أدّى إلى تعميق الهوة بين الفقر والثراء، فالدول الإفريقية كانت تحصل في عام 1995 على حوالي 5 % من الاستثمارات العالمية، انخفضت إلى 1.3 % في سنة 1998 حسب تقديرات المنظمة الدولية للتجارة.

المطلب الثاني: المتطلبات الأساسية لمواجهة تحديات النمو والعولمة

يطلب من الحكومات العربية والدول النامية التي تواجه تيار العولمة أن تبادر بإجراء تغييرات جوهرية وفورية تؤهلها للحاق بموكب التقدم الاقتصادي وتيار العولمة بما يضمن لها البقاء والاستمرار.

وهذه مجموعة من العناصر التي ينبغي أن ترتكز عليها الحكومات في سعيها لمواجهة تحديات النمو والعولمة (الانفتاح على العالم الخارجي):

الفرع الأول: تبني إستراتيجية تنموية تنافسية

إن السياسات التي يشهد لها في الغالب من الأحيان بالنجاح هي تلك السياسات والبرامج التي تنبثق من رؤية إستراتيجية تحدد ما تطمح الدولة أن تحققه خلال فترة زمنية تتراوح بين 15– 20 سنة ، هذه الفترة التي تفيد في تلمس المستقبل والإعداد له، وبالتالي تعمل هذه الحكومات على مساندة هذه البرامج والخطط، وتعمل على تعزيز الحسّ القومي للمواطنين بما يكفل مشاركتهم في عملية التنمية والاستعداد لبذل تضحيات وتقديم تنازلات قصيرة الأجل عند لزوم الأمر.

لهذا ما على الحكومات العربية إلاّ أن تغير من نهجها غير الاستراتيجي وغير التنافسي لتأخذه إلى اتجاه استراتيجي تنافسي، وهذا ممن خلال[1]:

- ❖ تبني رؤية إستراتيجية طويلة المدى
- ❖ تبني إستراتيجية تنموية تنافسية
- ❖ التكيف مع العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها

[1]:د. أحمد صقر عاشور ،" التحديات التي تواجه الإدارة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين –منظور اقتصادي إداري–"، وثائق ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1996، ص 247.

- ❖ الاعتماد على المزايا النسبية التي تملكها الدولة واستغلال هذه المزايا وتعظيم مجالات الاستفادة منها
- ❖ الاستفادة من دروس الخبرة والتعلم من الممارسات الإدارية والأعمال الناجحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

الفرع الثاني: زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي

وهذا ما يعني لزوم إزالة حواجز التجارة وغيرها من معوقات السوق التي تهدد المنافسة، هذا الأمر الذي يتطلب إصلاحات كبرى في كل من السياسات والمؤسسات المختصة بالتعريفة الجمركية، والإجراءات البيروقراطية، وتكاليف المواصلات والاتصالات، وخدمات البنية الأساسية. كما يتطلب اتخاذ خطوات إيجابية لعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوسيع السوق والشركاء والاستفادة منها.

هذا تعنيه المصطلحات بالتحول إلى اقتصاد السوق، لأنّ السّير في طريق العولمة يوجب ضرورة الاهتمام والعمل على الاتجاه نحو السوق وآلياته، و لوضع هذا التوجه موضع التنفيذ يتطلب الأمر:

- ❖ تبني اتجاهات إستراتيجية تسويقية تؤكد بشكل خاص على احتياجات السوق
- ❖ رصد ومتابعة معدلات نمو المبيعات والحصّة السوقية ودفعها وتنميتها باستمرار والاستثمار في معلومات السوق
- ❖ رصد التغيرات التي تحدث في هياكل الأسواق وديناميكية المنافسة
- ❖ التعلم والاستفادة من الممارسات التسويقية التنافسية التي حققت نتائج إيجابية في أرجاء العالم المختلفة.

الفرع الثالث: توفير بيئة و مناخ استثماري أكثر جذبا

على الدول أن تتبنى برنامج عمل محكم يعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، وذلك بالقيام بإصلاحات رئيسية، أهمها:

- ❖ تقديم حوافز استثمار أكثر جذبا وإغراء لتنافس الحوافز التي تقدمها مناطق العالم الأخرى الجاذبة للاستثمار

- ❖ إصلاح الإدارات الحكومية التي تتعامل مع المستثمرين ومع مؤسسات القطاع الخاص، لتبسيط المعاملات والإجراءات والقوانين الحكومية المعقدة التي تعيق أعمال القطاع الخاص وقطاع الأعمال
- ❖ بناء وتطوير مؤسسات وأسواق مالية للأسهم والسندات
- ❖ إصلاح النظام التشريعي والقضائي لتبسيطه وتسريع إجراءات حل المنازعات والتقاضي
- ❖ تعديل النظام المالي لرفع قدره التنافسية والقضاء على احتكار الدولة للبنوك
- ❖ تحسين جودة خدمات البنية الأساسية المقدمة لمؤسسات الأعمال والقطاع الخاص وخفض تكاليفها

الفرع الرابع: إيلاء عناية خاصة لزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة

تقع على قطاع الأعمال في الدول السائرة في مواكبة ركب العولمة مسؤولية في بذل جهود كبيرة تنموية ترمي لرفع الإنتاجية الحقيقية لعوامل الإنتاج والمؤسسة ككل، وتطوير جودة العمليات والمخرجات، وحتى يتسنى هذا ويصبح قطاع الأعمال طرفا

ذا وزن وفعالية في إطار المنافسة العالمية فهو مطالب بمايلي:

- ❖ وضع أهداف لإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد ليتم تقييمها وتحفيزها باستمرار
- ❖ قياس وتحليل الإنتاجية الحقيقة لعوامل الإنتاج المختلفة مقارنة مؤشراتها بالمعايير العالمية
- ❖ الاستثمار في برامج تطوير الإنتاجية وتحسين الجودة
- ❖ الاعتماد على العملاء وغيرهم من مصادر وأطراف السوق في تحديد احتياجات وتطوير الجودة

الفرع الخامس: تشجيع الصادرات غير النفطية اعتماد على المزايا التنافسية

تمثل الصادرات غير النفطية،العامل القوي في نمو وتطور الدولة، حيث أنّ الدولة تتمتع بإمكانيات تصديرية جيدة في مجالات متعددة مثل الكيماويات والبتروكيماويات، وصناعة الأغذية والنسيج، وتمثل السياحة رافد واعد في هذا الاتجاه نظرا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به وثرائها بالمعلم التاريخية والأثرية يعطيها الميزة النسبية الكبرى لتحقق نموا واسعا في مجال السياحة فقط إذا وضعت السياسة الصائبة بشكل متكامل.ولتحقيق النمو والتطور في هذا المجال يتطلب القيام بمايلي:

- ❖ إحراز تقدم في اتجاه تحرير التجارة وسياسة المنافسة
- ❖ تعظيم الاستفادة من الصادرات الحالية التي تملكها الدولة
- ❖ استغلال الفرص والإمكانات التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة

الفرع السادس: الاستثمار في البحث والتطوير وتبني معايير عالمية

يفرض دخول ساحة المنافسة العالمية العمل بموجب معايير الجودة العالمية ومقاييسها المعتمدة، فعدد الشركات العربية بصفة عامة والجزائرية بالخصوص، في وقاع حالها والتي فازت بشهادة إيزو ISO 9000 لم يصل إلى 500 شركة مقارنة بأكثر من 130000 شركة حائزة على هذه الشهادة في أنحاء العالم المختلفة، أي نسبة لا تكاد تتجاوز 0,25 %، ومن أجل تحقيق معايير الجودة العالمية في قطاع الأعمال عليه القيام بما يلي:

- ❖ توعية مسيري المؤسسات بأهمية تطوير معايير ومواصفات الجودة، وما يرتبط بها من نظم وعمليات لترتقي إلى مصاف العالمية
- ❖ الإطلاع على الممارسات الناجحة في هذا المجال لاتخاذها حافز إضافيا للتطوير والنمو
- ❖ بناء وتعزيز المؤسسات المهنية

تشير البيانات الخاصة بالشركات خاصة الصناعية منها بانخفاض معدل الإنفاق على البحث والتطوير بها، والأسواق التنافسية تفرض بذل جهود كثيفة في مجال البحث والتطوير سواء بالنسبة للإنتاج أو العمليات أو الإبداع التكنولوجي وغيره، حيث نجد أن نسبة الاستثمار في البحث والتطوير لسنة 1990 في آسيا بما في ذلك اليابان بلغت 19.6 % و في أوربا 23.2 %، و 42.8 % في أمريكا الشمالية، 0.7 % في الدول العربية، وهي نسبة ضئيلة جدا.[1]

وبهذا تقع مسؤولية الابتكار والتطوير في المؤسسات العربية لتطوير معايير الإنتاج وخفض تكاليفه، وهذا لا يتم إلاّ بالاستثمار في هذا المجال.

[1]: د.أحمد صقر عاشور ،" التحديات التي تواجه الإدارة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين –منظور اقتصادي إداري–"، مرجع سابق، ص 250.

الفرع السابع: الاستثمار في الموارد البشرية

لقد أصبح للموارد البشرية قدرة كبيرة على التحكم في التنافس في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تطوير الموارد البشرية اليوم هو بمثابة المعيار الذي يحدد مدى إسهامها في الاقتصاد العالمي، وما يميز الموارد البشرية العربية توفرها على الكم وعكس ذلك في مجال النوعية (المهارة والمعرفة الفنية وبيئة العمل، كفاية هذه الموارد في مواجهة تحديات الإنتاجية)، والموارد المخصصة للاستثمار في تدريب وتطوير الموارد البشرية قاصرة جدا عن سد متطلبات مستلزمات تطوير إنتاجية القوى العاملة.

ولهذا تحتاج الدول العربية إلى بذل جهود كبيرة لتحويل الموارد البشرية الرخيصة، والتي تفتقر إلى المهارة لتصبح ميزة تنافسية بدلا من عبئ عل اقتصادياتها، وهذا بملائمة برامج تدريبية مع أصحاب العمل من خلال المشاركة في المشروعات والتمويل والإدارة وتحديد الأهداف.

وإنّ حاجة المؤسسات إلى تنمية شبكاتها ووضع علاقات تبادل وتعاون يسهم في رفع قوتها التنافسية، وهذا بالعمل على تسهيل انفتاحها على الأسواق العالمية من خلال تقديم هذه الخدمة من طرف غرف التجارة واتحادات الأعمال والصناعة من أجل رصد التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية والإطلاع على المعايير العالمية للجودة، وكذا مجال التعاون فيما بين الشركات العربية والقيادات الاقتصادية العالمية، والذي يعني المشاركة كأطراف في التحالفات والشراكات الإستراتيجية العالمية لما فيه منفعة الاقتصاديات الوطنية.

المبحث الثالث: آليات العولمة الاقتصادية

بعــد طرح المظاهر الكبرى للعولمة ، فالملاحظ أنّ هناك اتجاهات جديدة أصبحت تتحكم في أداء منظومة النظام الاقتصاد العالمي الجديد، وإن كان هذا النظام سيعمل بنفس الآليات السابقة ما عدا التحول الذي شهده النظام التجاري ببروز المنظمة العالمية للتجارة والتي حلت محل الجات، وبالتالي ظهور آليات جديدة ووظائف جديدة يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي الراهن تقوم عليها الأضلاع الثلاثة لهذا النظام العالمي [1]، تأتي في مقدمتها النظام النقدي الدولي بقيادة صندوق النقد الدولي، والنظام المالي الدولي ممثلا بالبنك الدولي، ثم النظام التجاري تتكفل بشؤونه المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأوّل: صندوق النقد الدولي

الفرع الأول:النشأة والتعريف

تــأسس صندوق النقد الدولي عام 1944، وبدأ مزاولة نشاطه في عام 1997،ويعتبر الوصي على الأوضاع النقدية في العالم، **لقــد** تولى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي رسم الخطوط العامّة لطريقة الخلاص من تجربة التنمية المتعثرة في عدد كبير من الدول المتخلفة، خاصة وأنّ الاتفاق مع الصندوق أصبح شرطا مسبقا للتمكن من إعادة جدولة الديون الخارجية وللموافقة عال الحصول على قروض أخرى حديثة. فالاتفاق مع صندوق النقد يعد بمثابة شهادة " **حسن سير وسلوك** " يمنحها الصندوق للبلد المدين، لكي تؤهله للتعامل من جديد مع العالم الخارجي.[2]

تتلخص أهم الخطوط التي شارك في رسمها كل من صندوق النقد الدولي وتقرير " لستر ميرسون" في إجراء مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في المسار لاقتصادي حتى تصبح تلك البلاد قادرة على جذب رأس المال الأجنبي من جديد.ليشارك في عملية التنمية الاقتصادية.

قام الصندوق بأداء دور رئيسي في إدارة مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية بعد تفاقمها ولا سيما منذ عام 1982، وحمل على عاتقه تسيير مشكلة المديونية بوجهة نظره الخاصة في تشخيص المشكلة وعلاجها.

[1]: أ عبد الناصر نزال العبادي، " منظمة التجارة العالمية WTO واقتصاديات الدول النامية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 1999، ص 10

[2]: د عادل أحمد حشيش، د مجدي محمود شهاب، " الاقتصاد الدولي"، الجامعة العربية، بيروت، دون طبعة،2003، ص 145.

الفرع الثاني: منهجية صندوق النقد الدولي

تنطوي برامج التثبيت و التكييف التي يتبناها صندوق النقد والتي يعقدها مع الدول النامية عل ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل فيما يلي:

1.2- جانب إدارة الطلب الكلي:

ويشترط أن يكون مستوى توزيع الطلب الكلي يتوافق مع الهداف العامة التي تحددها الدولة في مجالات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأهم الإجراءات التي يطال بها الصندوق في هدا الإطار ضرورة الحد من عجز الميزانية العامة للجولة، عن طريق زيادة الضرائب، وإلغاء الدعم السلعي، تحرير أسعار السلع والخدمات خاصة أسعار الطاقة، بهدف تحقيق التوازن الداخلي، هذا التوازن يحقق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات حسب وجه نظر الصندوق. واعتمد على المنهج النقدي الذي يعني بالسياسة النقدية التي ترجع عجز التبادل الخارجي إلى عوامل داخلية أهمها الإفراط في الاصدار النقدي، الذي يعالج عن طريق التحكم في الطلب والتقليل منه عن كريق تقليل الحجم الكلي الائتمان في المجتمع، بوضع سقوف إئتمانية ورفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة

2.2- جانب العمل على زيادة العرض:

تهدف مجموعة الإجراءات التي يتضمنها هذا الجانب إلى زيادة العرض من خلال السياسات التي من شأنها التأثير في توزيع وتخصيص الموارد، بحيث تنتج عن ذلك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في حجم السلع المتاحة للتصدير أو المنتجة كبديل للواردات. وفي هذا الإطار تهتم برامج التكييف الهيكلي للصندوق على تحرير الأسعار المحلية، وتحرير أسعار الصرف والمعاملات الخارجية.

تحرير الأسعار: تعتبر تشوهات أسعار السلع والخدمات سبب مباشر للتدخل المالي للدولة حسب صندوق النقد الدولي، وهذا من أجل الاتقاء على المشروعات العامة الخاسرة أو دعم المنتجات التي تعتبر أساسية، وبالتالي تؤدي هذه السياسة إلى:

- ✓ سوء تخصيص الموارد وتوزيع الإنتاج
- ✓ تقليل الإنتاج من خلال تقليل الحافز على الإنتاج لدى الأفراد
- ✓ الاستعمال غير الرشيد للسلع والخدمات

- ✓ تعتبر أسعار الطاقة والمنتجات الزراعية وأسعار الكثير من الخدمات أ قل من أسعارها العالمية ما يعمل على زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

ولإزالة التشوهات في الأسعار والاقتراب من النظام غير المقيد لقوى العرض والطلب يطالب الصندوق بضرورة زيادة الأسعار خاصة للفلاحين، أو السلع التي تخضع لتسعيرة جبرية منخفضة أكثر من اللازم عن السعر العالمي.

وما يؤخذ عن هذه الوصفة أنها تشكل عبئ على محدودي الدخل في الدول النامية التي تمثل الغالبية الساحقة من المجتمع ما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي

كما أنّ زيادة العرض في الدول النامية يتطلب بدوره زيادة الاستثمارات والموارد الضرورية لذلك، وهو ما لا يسهل تحقيقه في الأمد القصير أو المتوسط ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة أسعار الصادرات ووضع الحواجز أمامها وفقد الميزة التنافسية لمنتجاتها في الأسواق العالمية ما لم تتخذ هذه الدول إجراءات تصحيحية لأسعار الصرف.

3.2- تحويل هيكل الإنتاج الوطني نحو التصدير:

تعتبر هذه العملية من أهم ما يحرص الصندوق والبنك الدولي على تحقيقه في الدول النامية، وهذا عن طريق تنمية قطاع الصادرات الذي يوفر للدولة مداخيل بالعملة الصعبة والتالي القدرة على الوفاء بديونها المستحقة لدى المؤسسات المالية.

ويقترح الصندوق في معالجة هذه النقطة على الدول النامية فتح المجال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال توسيع الحوافز والمزايا الضريبية والحماية من المصادرة أو التأميم لهذه الأنشطة.والتي ستعمل في قطاع التصدير، وكذا حمايتها عمد تحويل أرباحها إلى الخارج.مع السماح لها بالمشاركة في ملكية المشروعات المحلية العامة والخاصة، مع إمكانية الاقتراض من أسواق النقد المحلية.

إن هذه الشروط السابقة الذكر والتي تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي أساسية للوصول إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على موارد مالية سريعة لاستخدامها في تسوية العجز وتوضع هذه الأهداف في خطاب النوايا الذي يوقعه البلد المدين مع الصندوق عقب انتهاء المفاوضات والموافقة من كلا الطرفين على وضع البرنامج وتنفيذه.

الفرع الثالث: صندوق النقد الدولي وتحرير التجارة

يعـــد صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الدولية الساعية لتطبيق سياسات التحرّر، ويبرر ذلك الأوضاع التي سادت بعد الحب العالمية الثانية، بوجود رابطة وثيقة بين النظم الحرّة للتجار والصرف من جهة ن والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى.

وقد كان تحرير التجارة الخارجية في السلع المصنوعة بين البلدان الصناعية أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع في الإنتاج العالمي في الخمسينات والستينات، كذلك ازداد عدد البلدان النامية التي اتجهت لجعل عملاتها قابلة للتحويل حتّى تتمكن من تقوية قدراتها التنافسية وتحرير تجارتها الخارجية، ما أسهم في تغلبها على أزمة الدّن التي حدثت في الثمانينات، كما تمّ التخلي عن التخطيط المركزي كنموذج صالح للتقدم الاقتصادي لتحل محله الإصلاحات الاقتصادية المستندة إلى السوق.

ويعمل مسؤولوا صندوق النقد الدولي على المساعدة في تحديد شروط النمو المستمر والتكيف مع حاجات الاقتصاد العالمي المتغير، ويبرر فشل بعض الدول التي طبقت سياسته في الإصلاح وتعرضها لأزمات كأمريكا اللاتينية والأرجنتين إلى حجم الإصلاح الصغير الذي قامت به هذه الدول، وإلى توافقها عن طريق تطبيق تعاليمه، وإلى الحاجة إلى الوقت الكافي.

وتكون مطالب الصندوق في هذا المجال كما يلي:

1. تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية: ويعني هبوط سعر الصرف الاسمي إلى مستوى يقترب من سعر الصرف في السوق السوداء وإلغاء التعدد في أسعار الصرف، وذلك من خلال تعويم السعر أو إقامة ما يسمى بالسوق التجارية للنقد الأجنبي
2. إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير التعامل في النقد الأجنبي من القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية، وإباحة حيازة النقد الأجنبي للأفراد والهيئات خارج القطاع العام وإقرار حق التعامل فيه وإباحة خروج ودخول النقد الأجنبي.
3. إلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، والاتجاه تدريجيا نحو نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخارجية
4. إلغاء القيود المفروضة على الواردات والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد إلغاء التنظيمات والإجراءات التي كانت تطبق لتشجيع الصادرات

وتعني هذه المطالب فرض نمط التجارة الحرة على البلد المدين بدعوى ضرورة الانفتاح والمنافسة الأجنبية ومحاربة الاحتكار في الداخل.

المطلب الثاني: البنك الدولي

الفرع الأول: تعريفه ومهامه

يسهر على تسيير النظام المالي الدولي، حيث اجتمع ممثلوا 44 دولة عام 1944 في " بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية، لبحث أسس نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وإيجاد فضاء جديد للتعاون الاقتصادي الدولي، وأسفر الاجتماع عن التوقيع على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وبدأ البنك العالمي أعماله في عام 1946.

وتعتبر برامج التكييف الهيكلي من السياسات التي يتبناه البنك في معالجة الأوضاع المالية الخانقة للدول خاصة النامية منها، والتي لا تختلف من حيث المضمون والغاية مع برامج التثبيت التي يقترحها صندوق النقد الدولي على الدول النامية.

الفرع الثاني: شروط البنك الدولي

يعتبر برنامج التكييف الهيكلي الوصفة الرئيسية التي يعالج بها البنك الدولي الإختلالات الموجودة على مستوى اقتصاديات الدول النامية والمدينة، وهو يرى جملة من التغييرات التي على هذه الاقتصاديات القيام بها لتكييف اقتصادياتها مع التطورات الحاصلة في الساحة الدولية، وعلى النحو الذي يمكن هذه الدول من خدمة ديونها الخارجية.

من السياسات التي يجب أن يمسحها التغيير يضع السياسات القطاعية المتعلقة بالطاقة والصناعة والزراعة، السياسة الخاصة بالاستثمار الحكومي ومؤسسات القطاع العام، تكييف قطاع المشروعات العامّة والسياسات المتعلقة بسعر الصرف، السياسات الخاصة بتعبئة الموارد لتخفيض عجز الميزانية، وتحرير أسعار الفائدة، بالإضافة إلى سياسة إدارة الدين الخارجي،

ويمكن أن نلخص شروط هذا البرنامج في ثلاثة عناصر رئيسية:

1.2- التصريح بالأهداف الكلية: على الدول المتقدمة لطلب مساعدة هذه المؤسسة المالية بيان أهدافها من خلال برنامج الإصلاح، في فترة من المفروض أن تتراوح بين خمس وعشر سنوات، وتتمثل الأهداف في تطوير الصادرات غير التقليدية بنسبة مئوية معينة، التقليل من استهلاك الطاقة(سواء المحلية أو المستوردة)، زيادة المنتجات الزراعية والصناعية بكميات محددة، تخفيض الواردات من المواد الغذائية.

2.2- تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف: على الدول التي تؤيد الاستفادة أن تبين الإجراءات التي سوف يتم أخذها على مدى خمس سنوات لتحقيق الأهداف الكلية السالفة الذكر، وتتمثل هذه الإجراءات في تعديل أساليب الحماية الصناعية من اجل زيادة فعالية وكفاءة الصناعة الوطنية من خلالها إخضاعها للمنافسة الخارجية العادلة وزيادة أسعار الطاقة وفقا للأسعار العالمية، ما ينجم عنه عدم تبذير الموارد وزيادة العرض الداخلي وتعديل شروط التجارة الداخلية للقطاع الزراعي، وتحديد دور القطاع الخاص والعام.[1]

3.2- وضع برنامج زمني للحكم على مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها: من اجل منح قروض التكييف الهيكلي أو أثناء فترة التوزيع يوضع برنامج زمني للرقابة والحكم على مدى مصداقية الدولة المقترضة في التزامها بالشروط المتفق عليها مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك خلال فترة السنة الأولى تقريبا.

الفرع الثالث: ملاحظات على سياسات وأداء البنك الدولي

يرد على سياسات وأداء البنك الدولي، العديد من الملاحظات من أهمها:

- ❖ تأثر إدارة البنك الدولي بنفوذ الدول الكرى الخمس وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تملك حوالي 20 % من القوة التصويتية
- ❖ نسبة مساهمة البنك قليلة بما يقدمه في عملية التنمية للمشروعات الصناعية التي تعتبر الحجر الزاوية في الدول النامية.بينما يركز على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية.
- ❖ تزايد الشروط التي يضعها البنك في برامج الإصلاح الهيكلي المقدمة للدول النامية والتي تحتاج إلى إعادة نظر لتتواءم مع ظروف هذه الدول، ومن بين
- ❖ ما يمكن الإشارة إليه عامل الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي والتي لا تحظى بالعناية[2]
- ❖ يعاب على مؤسسة التمويل الدولية وهيئة التمويل الدولية، خاصة الأخيرة أنّ مواردها محدودة، وبالتالي فائدتها ليست كبيرة للدول

[1]:د. بطاهر علي،" إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص112.

[2]:د. عادل حشيش،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 200، ص 182

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الفرع الأول: تعريف المنظمة وأهم الاختلافات بينها وبين الجات

بدأت الجولة الأخيرة من مفاوضات الغات في عام 1986، أسفر عن الوثيقة الختامية الموقعة في مراكش 14 أبريل 1994، من قبل 119 بلدا. و إنهاؤها مثّل إنشاء يوم 1 يناير 1995، منظمة التجارة العالمية لتكون خلفا للجات من خلال إنهاء 47 سنة من وجود هذه المنظمة حبر على ورق وتوصيات. بإنشاء هياكل جديدة وتغييرات على الاسم القديم ، يتعين على الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية السابقة ليصبحوا أعضاء.

1- تعريفها:

منظمة التجارة العالمية هي منظمة ذات شخصية قانونية ، تعمل على تعزيز أكثر من اتفاقية الجات ، بما في ذلك رصد السياسات التجارية ،آلية استعراض السياسات التجارية ، وتسوية المنازعات التي تديرها وكالة تسوية مختلفة . الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هي أنه سيكون هناك المزيد والمزيد من التجارة، و نمو ، ثراء لجميع الشركاء التجاريين.

المنظمة تعمل في مجالات أكثر من التركيز على السلع والخدمات ، إلى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، والاتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية

2- أهم الاختلافات بين الجات ومنظمة التجارة العالمية:

1 -كانت قواعد الجات تطبق بصورة مؤقتة في حين أن قواعد منضمة التجار العالمية تطبق بصورة شاملة ودائمة .

2 لم تكن اتفاقية الجات تحتاج إلى مصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تنص على وجوب ذلك مما يعطي اتفاقيات المنظمة صبغة قانونية قوية.

3 لم يكن للجات شخصية معنوية ولم يكون أطرافها دولا أعضاء بل فرقاء متعاقدين على أساس أنها مجرد نص قانوني في حين أنّ الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية يطلق عليها أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية وفي هذه الحال ينبغي على كل عضو في المنظمة أن يمنح القانونية لمباشرة مهامه و يستفيد من الامتيازات.

الفرع الثاني: عمل المنظمة وأهدافها

منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها، وهي تنظم مؤتمرات للتفاوض على مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر

منظمة التجارة العالمية وهدفها هو (تحرير) أو بعث التجارة الحرة، وتنظيم التجارة في جميع أنحاء العالم.والبلدان التي تنضم إلى هذه المنظمة هي ملزمة بمنح الامتيازات الجمركية، وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع والخدمات، وتوسيع تجارتها. هذه المنظمة تضم العديد من البلدان الرئيسية والمناطق

ولقد جاء في ديباجة اتفاقية مراكش لإنشاء هذه المنظمة غير محددة بالنص على غايات متسعة ومتعددة حيث جاء بها: " أنّ الدول أطراف هذه الاتفاقية تهدف إلى رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العمالة الكاملة، واستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما تتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا لهدف التنمية مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها. ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد..." [1]

و تهدف المنظمة العالمية للتجارة إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجهها التجارة العالمية و آليات فض المنازعات بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية و المالية للدول الأعضاء، و فيما يلي بعض الأهداف:

- **إيجاد منتدى منتدى المفاوضات التجارية :** يبحث فيه الأعضاء عن شتى الأمور التجارية، فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدورية تتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة و مواكبة التطورات. و من جهة أخرى فان المنظمة تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتها التجارية المستقبلية و يهدف ذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير و دخول الأسواق و القطاعات المعنية.
- **تحقيق التنمية:** تسعى المنظمة إلى رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء المساهمة في تحقيق التنمية لجميع الدول و خاصة النامية التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق و تمنح المنظمة معاملة تفصيلية خاصة للدول النامية.

[1]: المحامي خليل السحمراني، " منظمة التجارة العالمية والدول النامية"، دار النفائس، 2003، ص57.

- **تنفيذ اتفاقية لأورغواي:** عمدت المنظمة على تحقيق اتفاقية لأورغواي و التي تحتاج من أجل سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم و فعال من ناحية قانونية.
- **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** عن طريق إنشاء و إرساء أدوات قانونية جديدة لتسوية كل النزاعات بصورة غير منحازة و التحكم في التجارة العالمية.
- **تحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية عن طريق :** تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات
- إنهاء نظام الحصص الذي تفرضه بعض الدول على وارداتها (تعريفات غير جمركية أو حواجز غير تعريفية)

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للمنظمة

نظرة عامّة على البنيان التنظيمي للمنظمة تظهر تبني واضعي اتفاقية مراكش لمبدأ تعدد الأجهزة من ناحية، وتعدد اختصاصاتها من جهة أخرى، وهناك أربعة أجهزة عامة تشمل المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة وجهاز فض المنازعات، وجهاز استعراض السياسة التجارية.

1- المؤتمر الوزاري: يأتي على قمة الأجهزة، يتكون من ممثلي دول جميع الأعضاء، يتك اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء، اجتماعاته دورية تعقد مرة كل سنتين عل الأقل.

ومن مهامه: الاضطلاع بالمهام الرئيسية للمنظمة، يمنح العضوية، ويكون بأغلبية ثلثي الأعضاء حسب المادّة 2/12 من الاتفاقية، يشرف على سريان الاتفاقات من تعديلات وإعفاءات بعد مناقشتها والفصل فيها، كما له الحق في إنشاء لجان جديدة حسب ما يراه مناسب (المادة 7/4 من اتفاقية مراكش).

2- المجلس العام: يأتي في المرتبة التالية وهو الجهاز المحوري للمنظمة، ويشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف، وفي بعض الأحيان مسؤولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء، ينعقد مجلسه عدة مرات في العام بمقره في جنيف، يجتمع دوريا مرة على الأقل كل سنتين وكلما دعت الحاجة، ويعد مسؤولا عن مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء كل على حدى.

المجالس النوعية المعاونة:وهذه المجالس ثلاثة:

أ- مجلس التجارة في السلع (Counsel for trade in Goods- CTG)
ب- مجلس التجارة في الخدمات(CTS Counsel for trade in Services)
ج- مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية(Counsel for trade Aspects of intellectual Property TRIPS)

3- لجان للإشراف:

توجد عدة لجان للإشراف على الاتفاقيات التجارية الجماعية في كل من الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية وفي منتجات الألبان وأيضا لحوم الأبقار

- لجنة التجارة والتنمية
- لجنة قيود ميزان المدفوعات
- لجنة الميزان المالي
- لجان أخرى عند الحاجة

يرأس المنظمة مدير عام، وله أربعة نواب يعينهم بالتشاور مع الدول الأعضاء

4- الشكل(1): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية:

المصدر:د.عادل الهادي،" عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2004،ص 203

مبادئ المنظمة:

5- المنظمات الدولية المراقبة في المجلس العام:

- ❖ الأمم المتحدة (UN)
- ❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)
- ❖ صندوق النقد الدولي (FMI)
- ❖ البنك الدولي (BANK MONDIAL)
- ❖ منظمة الأغذية والزراعية(FAO)
- ❖ المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ❖ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- ❖ مركز التجارة الدولي

6- أهم المبادئ المنظمة:

إنّ مبادئ المنظمة هي الوسائل التي من خلالها يتم تحقيق غاية تحرير التجارة الدولية من العوائق والقيود والحواجز[1]، أنّ المبادئ التي التزمت بها الدول في إطار اتفاقية مراكش وملاحقها المختلفة تشمل:

1.6- مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية: هذا مبدأ أساسي ومشترك تم النّص عليه في كل اتفاقيات التجارة(السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية)، المادّة 1 في اتفاقية التجارة في السلع والخدمات (الجات)، المادّة 2 من اتفاقية الخدامات (الجاتس) والمادة 4 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية(الترابس).

وبمقتضى هذا الشرط يتضمن من ناحية سريانه على كل الدول فينتقل من الثنائية إلى التعددية. ومن ناحية فإنّ مؤدى شرط الدولة الأولى بالرعاية شموله ليس فقط للرسوم الجمركية بل كل ما يماثلها من قيود كالضرائب والمزايا الأخرى.

[1]:د. سلامة مصطفى،" منظمة التجارة العالمية –النظام الدولي للتجارة الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة 1، 2006، ص 10

ويرد على هذا الشرط بعض الاستثناءات، تتمثل فيما تم إقراره من إلغاء الرسوم الجمركية والقيود في نطاق التكتلات الإقليمية التجارية(المادّة 64 من اتفاق للدول النامية، ولدى طلب الإعفاءات من دولة ودولة أخرى معينة(بمقتضى المادّة 9 من اتفاقية مراكش).

2.6- مبدأ المعاملة الوطنية: المادة 3 من اتفاقية **الجات**، والمادّة 17 من اتفاق الخدمات**(الجاتس)**، المادّة 3 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية **(الترابس)**، جاء هذا المبدأ في إطار تحقيق المساواة في المعاملة بين المنتجات المستوردة وتلك الوطنية المماثلة لها، فالتميز مرفوض في المعاملات الدولية التجارية.

والتنافس بين المنتجات لابد أن يستند إلى مدى ما تتمتع به مزايا نسبية أو تنافسية حقيقية، فالمنتجات المستوردة من الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة تلقى ذات المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة، ونفس الشيء للمنتجات المستوردة.

3.6- مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الجمركية وتثبيتها: تعد الرسوم الجمركية من أهم العقبات التي تقف أمام انسياب التجارة عبر الدلو، لذا فإنّ أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة العمل على تخفيضها المتوالي عبر الجولات التي قادتها، وتثبيتها وصولا إلى إلغائها، فكما ورد في ديباجة اتفاقية مراكش:" فعلى الدول الدخول في اتفاقية لمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات" [1]، ولقد تحقق ذلك من خلال جولات المفوضات متعددة الأطراف المتتالية وآخرها بدورة الأروغواي.

4.6- مبدأ حظر فرض القيود الكمية على الواردات والصادرات:

تعد القيود الكمية: نظام الحصص من أخطر العقبات التي تمنع من إتمام حرية التجارة الدولية، لذا جاء في المادّة 1/11 من اتفاقية الجات لتفرض حظرا عاما ومطلقا على الالتجاء للقيود بالنسبة لكل من الواردات والصادرات.

وقد تكون هناك مبررات لدول لفرض مثل هذه القيود إمّا اقتصادية: لحماية فروع الإنتاج الوطني من المنافسة وكذلك العمالة في مجال الواردات، أمّا في مجال الصادرات، فيفسح المجال لتطبيقها

[1]:د. سلامة مصطفى،" منظمة التجارة العالمية –النظام الدولي للتجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 12.

لأسباب اقتصادية، مواجهة النقص في السلعة المصدرة، أو سياسية في إطار المقاطعة وتطبيق قرارات مجلس الأمن.

وترى أنّ الاستثناءات واردة، وتنقسم إلى قسمين، قسم يتعلق بالواردات والآخر يتعلق بالصادرات:

أ- **الاستثناءات في مجال الواردات:** تتم بغرض حماية الأخلاق العامة، صحة الإنسان، والحيوان والنبات(المادّة 20 من اتفاقية الجات) والمنسوجات(المادّة 9 من اتفاقية المنسوجات والملابس)، ولمواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات الزراعية(المادّة 5 من اتفاقية الزراعة) يضاف إلى ذلك من أجل حماية ميزان المدفوعات(المادّتين 12و28 من اتفاقية الجات)، وحماية الصناعة الوطنية (المادّة 19 من اتفاقية الجات)

ب- في مجال الصادرات: للدول الحق بصفة استثنائية في الالتجاء إلى القيود الكمية لمواجهة النقص الحاد في المنتجات الزراعية (المادّة 2/11أ من الجات)، ومقتضيات حماية المنتوج الوطني (المادة 21 الجات)

5.6- مبدأ الشفافية:

بمقتضى هذا المبدأ الجديد، تنّص الفقرة **باء** الملحق رقم 3 لاتفاقية مراكش والمنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية على أنّ الدول عليها الالتزام بالشفافية كمبدأ موجه لها في معاملاتها التجارية. ووفقا للنص المذكور" يعترف الأعضاء بالأهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القارات الحكومية في الأمور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء أو للنظام التجار متعدد الأطراف وما من اتفاقية تم إقرارها إلا وجاءت مقرنة بإقرار مبدأ الشفافية، ويأتي في مقدمة هذه الاتفاقيات تلك المتعلقة بالحماية والإغراق والاستثمار..... إلخ".[1]

الفرع الرابع: أهم المؤتمرات المنعقدة

1- مؤتمر سنغافورة 1996:

وعقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري الأول في سنغافورة في ديسمبر كانون الأوّل عام 1996. ويتم تنظيم هذا المؤتمر لتقييم أداء المنظمة وبشأن المفاوضات مع الوثيقة الختامية لجولة

[1]:د. سلامة مصطفى،" منظمة التجارة العالمية –النظام الدولي للتجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 13

أوروغواي قدمت النيابة العامة في إطار هذا المؤتمر دراسة المواضيع الجديدة الآتية: الاتصالات السلكية واللاسلكية نظرا للأهمية التي كسبتها هذه المواضيع نتيجة لتعرضها لا حتكارات الدولة في كثير من البلدان ؛ حقوق الحركة الجوية ، وحقوق الهبوط والخدمات والتصليح والصيانة ، وتسويق خدمات النقل الجوي والخدمات المالية والوصول إلى الأسواق.

وخلال هذا المؤتمر طرحت أيضا العديد من المجالات من مواضيع المفاوضات: في مجال تكنولوجيا المعلومات ، والخدمات المالية

2- مؤتمر سياتل سوبر سونيكس 1999 :

جولة جديدة من المفاوضات المتعددة الأطراف تسمى "جولة الألفية" كان مفتوحا قبل 2000.

الغرض من دورة العم ل هو أبعد من ذلك في اتجاه فتح الأسواق من خلال معالجة الحواجز الجمركية والحواجز غير التعريفية ، وليس الزراعة والخدمات، ولكن أيضا الاستثمار الأجنبي، والمنافسة، والتجارة الإلكترونية، والمشتريات العامة، والسجلات التي سيتم مناقشتها خلال هذا الاجتماع.

وتبادل التهم بين ال ولايات المتحدة والأوروبيين في مجال ودعم الصادرات لحماية مزارعيها الممتلكات الثقافية هي أيضا مصدرا للخلاف م ن طرف فرنسا وأثار استثناء الممتلكات الثقافية ، وتهدف إلى حماية الرسوم والنماذج الأوروبية لصناعة الأمريكية.

3- مؤتمر الدوحة عام 2001:

عقد مؤتمر وزاري للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في نوفمبر تشرين الثاني 2001، 09-13 نوفمبر في قطر ، في شرم الدوحة

انعقد المؤتمر بمبادرة من 142 بلدا، ويهدف إلى المزيد من تحرير التجارة في السلع والخدمات. وتدعو لإجراء مفاوضات بشأن مجموعة من المواضيع والعمل، بما في ذلك الإدارة على تنفيذ الاتفاقات القائمة.

مواضيع المفاوضات المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مثل الزراعة والخدمات، وعدم الوصول إلى الأسواق الزراعية، والملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة، مكافحة الإغراق والإعانات والاتفاقات الإقليمية، وتسوية المنازعات، والبيئة، والتجارة "والالكترونيات، والاقتصادات الصغيرة، والتجارة والديون والتمويل والتجارة ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني ، أقل البلدان نموا، والمعاملة الخاصة والتفضيلية.

القضايا ذات الاهتمام المشترك للمشاكل التي تواجهها FVD تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية في قوة، والاتفاقات من مفاوضات جولة أوروغواي التي تؤثر على الزراعة، والإعانات والمنسوجات والملابس، والحواجز تجارة التقنية التدابير المتصلة بالاستثمار المتصلة بالتجارة. وفيما يتعلق بموضوع أقل البلدان نموا، وجدت أنه في المؤتمر أن العديد من البلدان المتقدمة قد انخفضت، وإزالة التعريفات الجمركية على الواردات من أقل البلدان نموا أقل البلدان نموا. السماح بالوصول إلى الأسواق

الفرع الخامس:إجراءات الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية:

1- أنواع العضوية في المنظمة: أمّا العضوية فهي مكفولة لأعضاء الجات 1947، يطلق عليهم ا؟لأعضاء الأصليين للجات[1]

العضوية الأصلية: وهي تثبت وفقا للمادّة 11 من اتفاقية مراكش للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات 1947

العضوية بالانضمام: وهي تمنح وفقا للمادة الأولى من المادّة 12 اتفاقية الجات، لكل دولة وفقا للشروط التي تتفق عليها بينها وبين المنظمة.

العضوية للدول الأقل نموا: هي أهم مظاهر الاتجاه نحو عالمية المنظمة، فخلاف للدول الأخرى التي يتم وضع شروط لانضمامها للمنظمة، فبالنسبة للدول الأقل نموا الاتجاه العام لتسهيل انضمامها للمنظمة.

العضوية للأقاليم الجمركية : الأقاليم كانت مظهرا، منحت المنظمة وفقا للمادّة 1/11 المجموعة الأوربية العضوية الأصلية في المنظمة، وتوقعا لتكتلات اقتصادية أخرى نسخت المادّة 1/12 من اتفاقية مراكش منحها الحق في انضمام للمنظمة.

2- شروط العضوية لمنظمة التجارة العالمية: يتطلب الحصول على العضوية في المنظمة تحقيق المطالب الثلاث التالية:

[1]:د. سلامة مصطفى،" منظمة التجارة العالمية_النظام الدولي للتجارة الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة 1، 2006، ص 12.

1.2- تقديم جدول التنازلات في التعريفة الجمركية : يكون على أساس للمفاوضات التجارية، قبل أن تبدأ الدولة المعنية بتلقي طلبات فريق عمل المنظمة، وعادة يطلب فريق العمل هذا تخفيضات جمركية على سلع معينة

2.2- تقديم جداول الالتزامات في الخدمات: عند تقديم الدولة الراغبة في الانضمام لهذا الجداول، وهو جدول الالتزام في الخدمات، يقوم بربط التزامات في قطاعات الخدمات عند الوضع القائم حاليا، أي أنّه يقوم بتدوين الحواجز والشروط التي تعترض النشطات المهنية الخدماتية في جدول الالتزامات، وتسمح اتفاقية الجات للدول النامية باستثناءات في قطاعات معينة من التحرير بعدم إدراجها في جدول الالتزامات، كما يسمح بالإبقاء على بعض التدابير المخالفة للمعاملة الوطنية، والدخول إلى الأسواق شرط قيدها في جدول الالتزامات.

3.2- الالتزام باتفاقية منظمة التجارة العالمية:

ينبغي على الدول الساعية للانضمام للمنظمة بعد تقديم جداول التنازلات في السلع، والالتزامات في الخدمات أن توقع برتوكول الانضمام للمنظمة، يشتمل هذا البروتوكول على الموافقة على تطبيقه، والالتزام بسائر اتفاقية المنظمة دون استثناء.

يتضح مما سبق أنّ عملية الانضمام إلى المنظمة أصبحت شاقة وطويلة تتضمن محاورة البلد المرشح للانضمام كتابة عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة التفصيلية وقيام ذلك البلد بالإجابة الخطية، ومناقشة وعقد مفاوضات ثنائية بين البلد الراغب في العضوية وبين فريق العمل المتواصل إلى اتفاقية تبادلية (ونعني بها تنازلات جمركية)، ثم تجهيز الوثائق ومشروع برتوكول الانضمام مع قيام فريق العمل بتقديم تقريره إلى المجلس العام فإذا وافق بأغلبية الثلثين يسري الاتفاق وبعد ثلاثين يوما من تصديق المجلس العام عليه.

3- الخطوات الإجرائية للانضمام:

أمّا الخطوات الإجرائية للانضمام للمنظمة فهي عملية صعبة ومطولة ومعقدة[1] تتطلب مايلي:[2]

1.3- تقديم طلب الانضمام: وفقا للمادّة 16 من اتفاقية تأسيس المنظمة ينبغي على الدولة الراغبة في الانضمام القيام بهذا الإجراء لتحصيل بعدها على صفة عضو مراقب. تقوم المنظمة بتأليف فريق عمل تكون مهمته دراسة طلب الدولة الساعية للانضمام وتقديم التوصيات للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري.

2.3- تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية:

تقدم الدولة الساعية للانضمام مذكرة أو تذكر فيها أهداف نظام التجارة الخارجية تذكر فيها أهداف نظام التجارة الخارجية للدولة، وعلاقتها بأهداف المنظمة، مع شرح لحال الاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية، ونظام الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والمؤسسات التي تشرف على تطبيق سياسات الدولة الاقتصادية.

3.3- اجتماعات فريق العمل وجولات الأسئلة والأجوبة:

يقوم فريق العمل الذي شكلته المنظمة بمراجعة المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية للدولة للتأكد من مطابقة قوانينها مع متطلبات المنظمة عند الانضمام أو بعد انتهاء فترات السماح، وفي هذه المرحلة يقدم فريق عمل المنظمة أسئلة مكتوبة للدولة المعنية ويتلقى إجابات مكتوبة تتعلق بالمذكرة المقدمة.

4.3- المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف:

بعد عدة جولات من الأسئلة والأجوبة في الخطوات السابقة، تبدأ المفاوضات بشأن الدخول إلى الأسواق للسلع والخدمات، وتحديد مستوى الأعضاء حول تخفيض معدلات التعريفة الجمركية، أو مستوى الدعم الزراعي، أو تحرير قطاعات أو أنشطة خدمية معينة.

[1]: د. عادل محمد خليل،" إجراءات الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، بحث منشور على موقع المغرب.
[2]:د. المرسي السيد حجازي، " منظمة التجارة العالمية – عرض تاريخي تحليل لبنان ومنظمة التجارة العالمية"، الدار الجامعية، 2001، ص 103.

5.3- تقديم جداول التنازلات في السلع:

يحتوي هذا الجدول على معلومات عن البند الجمركي وفقا لتصنيف الانضمام المنسق، ووصف للسلعة، التعريفة الجمركية عند الانضمام، وخلال المرحلة الانتقالية وعند الانتهاء وتاريخها، وأيضا تحديد الدول أصحاب الحق التفاوضي. تقديم جدول الالتزامات في الخدمات ويحتوي على المعلومات التالية:

- ✓ القطاع والنشاط الفرعي للخدمات المراد إدراجها في جدول الالتزامات
- ✓ التدابير المخالفة للمعاملة الوطنية، وتلك المخالفة للدخول إلى الأسواق
- ✓ طرق التوريد للخدمات والالتزامات الإضافية (كالشهادات العلمية والمهنية)

6.3- اختتام المفاوضات وتوقيع بروتوكول الانضمام: يقدم فريق عمل المنظمة توصيات للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري ويتم إرفاق جداول السلع والخدمات وغيرها من الالتزامات مع برتوكول الانضمام، وتقبل العضوية بالإجماع ويدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من توقيعه أو إشعار إبرامه من قبل برلمان الدولة المعنية.

4- كيفية اتخاذ القرارات على مستوى المنظمة:

يتم عادة من خلال ما يسمى توافق الآراء، والذي يعني أن عدم الاعتراض الرسمي من جانب أي عضو في الاجتماع الذي تمّ في اتخاذ قرار بشأن موضوع ما يعد قبولا من جانب العضو لذلك القرار، ويصبح ملزما بتطبيقه، فإذا تعذر الإجماع تم أخذ القرارات بالأغلبية البسيطة(لكل دولة صوت واحد)

هناك بعض القرارات التي تحتاج لإقرارها لأكثر من مجرد الأغلبية البسيطة على النحو التالي:

1.**قرارات تحتاج للإجماع:** وهي قرارات متعلقة بتعديل الحكام الواردة في الاتفاقية، أو تعديل مبدأ الدول الأولى بالرعاية، أو في أحكام الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات GATS أو الاتفاقية المتعلقة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية TRIPS

2.قرارات تحتاج لأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات : وتشمل حالات تفسير أحكام أي من الاتفاقيات، ولإعفاءات أي عضو من أعضاء المنظمة من التزامات بشكل مؤقت

3.قرارات تحتاج إلى ثلثين من الأصوات: وتشمل حالات قبول انضمام عضو جديد للمنظمة.

الفرع السادس: دور منظمة التجارة العالمية في التجارة الدولية:

يقول البروفيسور " اندرو روز" من جامعة كاليفورنيا وعلى أساس دراسة قام بها غطّت 175 بلد في الفترة 1950 و2000[1]، أنّ منظمة التجارة العالمية لم تعمل إلاّ القليل لتحرير التجارة في العالم، والانضمام إلى المنظمة لا يساعد على زيادة المبادلات التجارية الحرّة، أي أنّه لا علاقة بين عضوية البلد في المنظمة و زيادة حجم التبادل التجاري.

وبالرغم من الارتفاع المتصاعد في حجم المبادلات التجارية إنّ التجارة العالمية لا تزال بعيدة عن كونها حرّة، هناك قيود كبيرة على حركة رأس المال، وحركة العمالة بشكل خاص.

ويبرر الخلل في أنّه حتّى عند انضمام البلدان إلى المنظمة فإنها لا تفتح أسواقها بالضرورة، ويضرب في ذلك كمثال: الهند التي تعتبر بلدا مؤسسا في منظمة التجارة العالمية، لكنها بقيت وواصلت تشديد القيود التعريفية لسنوات طويلة، وفي مثال مخالف يضرب مثال بلد الصين التي فتحت أسواقها أمام الاستثمارات الغربية في الثمانينات، وحققت نموا كبيرا في التجارة، مع العلم أنّها لم تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة إلاّ في عام 2001.

حيث يتضح لنا مما سبق أن التحولات تضع البلدان المتخلفة ضمن إطار نظام اقتصادي عالمي لازالت بعض أركانه في طور التشكيل، التي تتضح من خلال معالم الأحادية القطبية والثورة التكنولوجية والتكتل الاقتصادي، والتحلي بالديمقراطية والتخلي عن التخطيط، واعتماد اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري كما تقوم على إدارة هذا النظام منظمات عالمية وقوى سياسية محددة، والبلدان المتخلفة لا تملك إمكانية الخروج عن هذا الإطار، ولا حتى مقومات التلاؤم معه، وهو موقف يزيد صعوبة ممارسة عملية التنمية، ويُعقّدُ من أزمتها أكثر.

[1]: **د عادل المهدي**، " عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 2، 2004، ص 46.

لذلك كان لابد أن تتلاءم البلدان المتخلفة مع هذه التحولات التي طرحت المزيد من التحديات أمام تحقيق عملية التنمية، وأن تتبنى خطوات إصلاحية بهدف خلق البيئة المناسبة لتحقيق آمال شعوبها، وبما يمكنها من التلاؤم مع متطلبات الاقتصاد العالمي، أما إذا بقيت هذه البلدان تواجه هذه التحديات التي أفرزتها التطورات الاقتصادية العالمية، بصفة منفردة، ودون استخدام مبتكرات العلم والتكنولوجيا فإنها ستبقى عاجزة عن تحقيق التنمية التي تنشدها شعوبها، بل سيتعمق تأخرها أكثر مما هي عليه، وحتى نتعرف على انعكاسات بعض التحولات الجارية على البلدان المتخلفة ، خصصنا لهذا الفصل الموالى.

الفصل الثاني:

التجارة الخارجية

في ظل

النظام الدولي الجديد

" إنّ الأسباب التي تحدد التقدم الاقتصادي لدى الدول تعود إلى دراسة التجارة الدولية "

ألفريد مارشال

"ما هو صحيح بالنسبة للعائلة، صحيح بالنسبة للأمة أو المملكة، الكبيرة، فإذا استطاعت الدولة الأجنبية أن تزودنا بالسلع التي نحتاجها بتكلفة تقل عن تكلفة الإنتاج الوطني، فمن الأجدى أن نشتريها منهم بجزء من إنتاجنا الصناعي الموظف بطريقة يكون لنا فيها ميزة. ولا يمكن أن تكون الصناعة موظفة بميزة أكبر إذا كان الإنتاج يكلف أكثر من تكلفة الحصول على السلع من الخارج، ويعني ذلك أن التنظيم والرقابة اللذان تمارسهما الدولة على الصناعة الوطنية يؤديان إلى إنتاج أقل وذلك على عكس ما رأى واضعو القوانين"

المبحث الأول: عوامل وأهمية قيام التبادل الدولي

يرتبط قطاع التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد القومي، حيث يقوم هذا القطاع بتصريف فائض الإنتاج المحلي إلى الخارج، كما يقوم بسد العجز الذي قد تعانيه بعض القطاعات المحلية عن طريق الوفاء باحتياجاتها من العالم الخارجي.[1]

المطلب الأوّل: عوامل قيام التبادل الدولي

تتحدد طبيعة " التخصص الدولي" بمجموعة من العوامل التي تسبب قيام التجارة الدولية، ونشير إليها فيما يلي:

الفرع الأول: عامل المناخ (العوامل الجوية)

ويقصد بالمناخ بمعدل درجة الحرارة، حجم تساقط المطر– معدلات الرطوبة، وهذا العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، لهذا فهي تؤثر على حجم وتكاليف الإنتاج خاصة في المجال الزراعي. فلا يمكن مثلا إنتاج الموز والتوابل في مناطق باردة بينما يحتاجان إلى البيئة الحارة، ونفس الشيء إلى القمح والشعير الذين يحتاجان إلى مناخ معتدل، وهكذا.

والتقدم العلمي الكبير أضعف تدريجيا تأثير هذا العامل، فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف المناخية الإنتاجية المطلوبة، فضلا عن إحلال السلع الصناعية البديلة محل السلع التي يتأثر إنتاجها بهذه الظروف، فمكان منتوجات القطن والحرير حل محلها الألياف الصناعية.

الفرع الثاني: الاختلاف في الموارد الطبيعية والموارد البشرية

هناك اختلاف واضح في توزيع الموارد الطبيعية ما بين دول العالم، وتشمل هذه الموارد كل من المعادن، النحاس، الفحم، البترول.... إلخ، فالدول التي تتميز بوفرة في البترول تتخصص في إنتاجه كدول الأوبيك، ويختلف التخصص من دولة إلى أخرى حسب اختلاف الموارد الطبيعية ويتم التبادل الدولي على أساس هذا التخصص.

[1]: إيمان محب، " الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، دون طبعة، ص 148.

كما تختلف معدلات نمو السكان من منطقة إلى أخرى، ويظهر تأثيرها على حجم اليد العاملة وبالتالي نوعية التخصص على مستوى دول العالم.

فوفرات اليد العاملة على مستوى العمل بالنسبة للدول مكتظة السكان قد تؤدي إلى عرض عنصر العمل، وبالتالي انخفاض مستويات الأجور والذي مآله تخصص هذه الدول في السلع كثيفة اليد العاملة غير المؤهلة ولا يتطلب إنتاجها رؤوس أموال ضخمة كصناعة الألبسة والأنسجة، أمّا الدول الأخرى التي تميزها نذرة نسبية في اليد العاملة تتخصص في القطاعات الاقتصادية ذات الكثافة في عنصر رأس المال كإنتاج السفن، السيارات، الطائرات.

الفرع الثالث: الاختلاف في حجم رؤوس الأموال وتكاليف النقل

من المتوقع أن تتخصص الدول ذات الوفرة النسبية في رؤوس الأموال في إنتاج سلع كثيفة رأس المال كالآلات، كما يمكنها أن تصدر هذه الأموال للقيام بمشروعات متعددة في دول أخرى، وهذا ما تفعله بعض دول التي تملك فائض في رؤوس الأموال كبعض دول الخليج.

وتعتبر تكاليف النقل أحد العوامل المحددة والمؤثرة في التوطين الدولي للصناعات، هذا الأخير يتم بالقرب من المواد الأولية الضرورية في عملية الإنتاج أو بالقرب من الأسواق، أو بالقرب من موارد الطاقة المختلفة، وقد زاد التقدم التكنولوجي من تخفيض تكاليفها وزيادة استخدامها، ولقد ساعدت وسائل النقل باختلاف أنواعها. (البحرية- البريّة-الجوية) على قيام التخصص الدولي بتوسيعها الأسواق أمام السلع والخدمات القادمة من الأسواق العالمية المختلفة، وعلى هذا الأساس تؤثر تكاليف النقل في التخصص الدولي ما بين الدول، فالمنتجون يتوجهون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة وبأقل تكاليف.

الفرع الرابع: الاختلاف في الأسعار

يؤدي الاختلاف في أسعار السلع ما بين الدول إلى قيام التبادل الدولي، ولهذا تكاد تنحصر القاعدة العامّة لقيام التجارة الدولية في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والمستوردة من الأسواق الأجنبية، فالسلوك الرشيد بالنسبة للمستهلك الذي يقتني سلع ذات أسعار منخفضة سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة من الخارج، وبالنسبة للمنتج يبيع منتوجاته في أغلى الأسواق سواء كانت أسواق محلية آو أسواق أجنبية.

إضافة إلى العوامل المذكورة سابقا، هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على قيام التبادل الدولي، منها: اختلاف الأذواق ما بين الدول بسبب اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية، اختلاف الأديان والعقائد التي تؤثر على أنماط الاستهلاك من السلع والخدمات. الاختلاف في البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي اللذان لهما تأثير كبير على الأذواق، العوامل الثقافية والتقدم التكنولوجي الذي يلعب دور في تشكيل وتطوير الأذواق.

وفي الأخير نشير إلى أنّ هياكل التخصص الدولي وبالتالي اتجاهات التجارة الخارجية ليست جامدة ولا تبقى على حالها عبر الزمن، وإنّما تتغير من وقت لآخر تبعا لتغير درجات الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، أو تغيير أساليب الفن الإنتاجي.[1]

المطلب الثاني: مخاطر التخصص الدولي

حسب نظرية التخصص الدولي أنّ كل الدول مهما كان مستواها الاقتصادي تملك بعض العناصر والمميزات التي تسمح لها بالاستفادة من مكاسب التجارة الدولية مع باقي العالم، وما عليها سوى تطوير هذه المزايا.

وفي الاتجاه المقابل يشير العديد من الباحثين في مجال التجارة الدولية أنّ الانفتاح على التجارة محفوف بالعديد من المخاطر، خاصة بالنسبة للدول الضعيفة اقتصاديا، ويمكن إجمال المخاطر فيما يلي:[2]

الفرع الأول: على الجهاز الإنتاجي

إنّ الانتقال من حالة العزلة الاقتصادية إلى حالة الانفتاح يتطلب قدرة النظام والجهاز الاقتصادي على التكيف، معناه قدرة عناصر الإنتاج على تغيير القطاع بدون أية صعوبات، وحسب النظرية الاقتصادية فإنّ هذا التكيف لابد أن يتم بدون تكاليف، لكن الواقع وخاصة في الدول النامية فإنّ هذا الانتقال تصاحبه تكاليف منها ضرورة تكوين اليد العاملة داخل القطاعات الجديدة بما يجعل صعوبة واستحالة تكييفها مع متطلبات السوق العالمية.

[1]: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، دار الأديب للنشر والتوزيع(وهران)- الجزائر، الطبعة 1، 2006 ص 27.

[2]: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، مرجع سابق، ص 28.

الفرع الثاني: تمركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي

إنّ امتلاك بعض الدول لبعض المزايا النسبية القوية في نوع ما من السلع خاصة إذا تعلق بموارد طبيعية متوفرة، لا يجعلها بعيدة عن الصدمات القادمة من الخارج. فتركز الصادرات على عدد محدود من السلع، والتي تبقى تابعة للأسعار العالمية والكميات المطلوب تعود إلى إضعاف الاقتصاد. والجدول الموالي يوضح وجود مستويات غير متكافئة بين الدول:

جدول(1): تركيز الصادرات (متوسط 1997-1998)

الدولة	حصة (%) السلع العشر الأكثر تصديرا من إجمالي الصادرات(239 سلعة)	الدولة	حصة (%) السلع العشر الأكثر تصديرا من إجمالي الصادرات(239 سلعة)
بوركينافاسو	96.0	اليابان	45.8
العربية السعودية	95.9	الهند	41.9
ساحل العاج	90.9	البرازيل	38.6
الشيلي	70.8	الولايات المتحدة الأمريكية	36
تونس	65.2	ألمانيا	33.7

المصدر: د زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، ص 29

يظهر من خلال الجدول أن بوركينافاسو مجال صادراتها في القطن، وساحل العاج في الفول السوداني فهي أكثر تبعية للسوق العالمي من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهناك دول استطاعت تحصيل مكاسب من المبادلات التجارية مع عدم تنويع صادراتها كالعربية السعودية التي تصدر فقط البترول، وأقامت نموها الاقتصادي على هذه السلعة، ونفس الحال بالنسبة لليابان ثالث مصدر عالمي أقل تنويعا نسبيا، في حين نجد الهند من أفقر الدول من ناحية الإنتاج الإجمالي رغم أنّها تصدر سلعا وأكثر تنويعا بالمقارنة مع اليابان.

وفي هذه النقطة يشير بعض الاقتصاديين إلى الخطورة الممكن حدوثها في حالة التخصص الكبير في سلعة أولية، حيث هي معرضة لانخفاض وارتفاع سعرها بصورة مفاجئة، والتي يطلق عليها بظاهرة العلة الهولندية.

فالتزايد السريع في السعر العالمي لمادة أولية قابلة للتصدير سيؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في الإنتاج وإلى حركة عوامل الإنتاج نحو هذا القطاع، مما يؤدي إلى إضعاف قطاعات أخرى

معرضة للمنافسة الخارجية، إضافة إلى الطلب الكبير للسلعة الأولية يرتفع سعر العملة المحلية على مستوى أسواق الصرف، ممّا يخفض تنافسية باقي القطاعات التصديرية.

المطلب الثالث: مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها, فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل" أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات". ومن بين هذه التعاريف نذكر:

" التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات, وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".

تعرف التجارة الخارجية بأنّها" فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[1]

ويمكن تعريفها على أنها" عملية التبادل الخارجي الذي يتم بين الدول والعالم الخارجي"

الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

يمكن إجمال الأسباب في العوامل التالية:

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصرالإنتاج بين دول العالم المختلفة, مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.
- التخصص الدولي: إنّ التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، يوجب على كل دولة التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية بتكلفة أقل وكفاءة عالية.
- اختلاف تكاليف الإنتاج تعتبر هذه النقطة دافعا للتجارة فيما بين الدول، خاصة التي تتمتع بما يسمى " اقتصاديات الحجم الكبير" والتي من ميزتها انخفاض التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة ما يعطي الدولة ميزة نسبية مقارنة بالدولة الأخرى.

[1]:موسى مطر وآخرون، " التجارة الخارجية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2001، ص 13.

- اختلاف ظروف الإنتاج: تسمح طبيعة المناخ بتخصص الدول في نوع من المنتجات، كما يمنعها م إنتاج بعض الأنواع ما يتطلب منها استيرادها.
- السعي إلى زيادة الدخل القومي, اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية, وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا, وتحقيق الرفاه الاقتصادي
- اختلاف الميول والأذواق لدى الفئات المستهلكة في دول العالم المختلفة.

الفرع الثالث: مبادئ التجارة الدولية:

تعدّ التجارة أقدم وأهمّ مظاهر العلاقات لاقتصادية الدولية, لهذا جذبت اهتمامات الدول والفكر الإنساني منذ القدم, وكانت بالتالي محلا للعديد من المفاوضات والدراسات والمؤتمرات. وقد قامت التجارة الدولية على أساس ثلاث أهم موضوعات:

1.3- أنماط التخصص الدولي في الإنتاج والتبادل, وبعد تقديم تفسيرات مقنعة لأنماط التخصص وتقسيم العمل وأنماط التبادل الدولي وهو أوّل موضوع يتحتم التعرف عليه, وهذا يستدعي بحث القوى الكامنة خلف طبيعة ونمط اشتراك لكل دولة أو جماعة في التجارة الخارجية, ومن باب أولى بحث القوى الكامنة خلف أنماط تقسيم العمل وأنماط تخصص الدول والجماعات في إنتاج وتبادل سلع وخدمات محددة بذاتها.

2.3- ظروف وشروط ومعدلات التبادل الدولي, بعد التّعرف على أنماط التجارة الخارجية يثور مباشرة التساؤل عن الظروف والأسعار والكميات والنسب التي يتم بمقتضاها التبادل كما يصبح من الضروري تجديد حجم المنافع أو الخسائر التي تعود على الدولة من جراء التبادل بدلا من محاولة الاكتفاء الذاتي.

3.3- يصبح من المفيد التعرف على القيود التي تعوق هذا التبادل وأثارها وأسباب فرضها وهذا إما ستتم دراسة تحت عنوان السياسات التجارية الدولية.

وتهتم دراسة التجارة الخارجية بنفس الأسئلة التقليدية في الاقتصاد عموما وهي ماذا تنتج وكيف يتم الإنتاج؟ مشكلة الإنتاج ولمن تنتج؟ ما هي كمية ونوعية السلع التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية؟ ما هو العائد الذي يعود على الدول من التجارة؟ وكيف يتم توزيع هذا العائد على الدول؟

المطلب الرابع: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية

إنّ التطور الذي عرفته العلاقات التجارية الدولية جعل من مصطلح التجارة الخارجية يأخذ مفهوما واسعا ليغطي كل من:

- الصادرات والواردات المنظورة(السلع)
- الصادرات والواردات غير المنظورة(الخدمات)
- الحركات الدولية لرؤوس الأموال: الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة
- حركات الأفراد ما بين الدول، أي ظاهرة الهجرة الدولية

وبالنسبة للاختلافات التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية فهي كمايلي:

الفرع الأول: إختلاف العملات

وهذا من أوضح الاختلافات، إذا أنّ التجارة الدولية تتطلب استخدام عملات مختلفة وتتم بين دول لها أنظمة نقدية ومالية غير موحدة، فالدينار الجزائري يقبل في التعامل على المستوى السوق المحلي في تسوية عمليات البيع والشراء، أمّا إذا أراد أحد المتعاملين التجاريين أوالاقتصاديين في الجزائر تسوية إحدى عملياته التجارية المرتبطة بالأسواق الأجنبية، فعليه تحويل الدينار الجزائري إلى إحدى العملات الأجنبية المقبولة كاليورو، أو الدولار، أو الين.

الفرع الثاني: اختلاف السياسات الوطنية والتجارية

من بين السياسات المختلفة يمكن الإشارة إليها السياسات المالية والنقدية، سياسة الضرائب، سياسة القروض والائتمان، سياسات الأجور، التي يمكن أن تتبنها من أجل تنظيم عمليات التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني، وتؤثر هذه السياسات على المستوى العام للأسعار وعلى تكاليف الإنتاج، ممّا يؤثر شكل مباشر على الطلب والعرض في هذه الدول، وتأثير غير مباشر على العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وبين بقية دول العالم الخارجي.

تخضع التجارة الخارجية لبعض التنظيمات والقيود التي تعتبر أدوات تنظيمية لعملية التصدير والاستيراد، ونميز ما يسمى بالقيود الجمركية والقيود غير الجمركية التي تختلف في أسباب استخدامها فقد تكون حمائية وقد تكون من أجل الحصول على إيرادات، وهذا ما يميزها عن التجارة الداخلية التي تختلف في هذه النقطة تماما.

الفرع الثالث: الاختلاف في طبيعة الأسواق

يعتبر اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الدولية، وهذه النقطة مهمّة، فالأسواق العالمية تتوفر على المنافسة الكاملة أو على الأقل تكون فيها المنافسة أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية

الفرع الرابع: اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية

وتلخص هذه النقطة اختلاف النظم الاقتصادية والسياسية وطبيعة المؤسسات والحكومات من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تتبني أنظمة تعتمد على القطاع العام. وأخرى تفتح أما القطاع الخاص كل الأبواب.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية وأهميتها

المطلب الأوّل: أهمية التجارة الدولية وأدوات قياسها

الفرع الأول: أهمية التجارة الدولية في الاقتصاد الوطني

للتجارة الدولية أهميتها بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية على حدّ سواء، وتزداد هذه الأهمية مع تزايد تقدم الاقتصاديات في عملية الانفتاح والتحرّر فهي:

- توفر الأسواق اللازمة لتصريف منتوجاتها التي تعجز السوق المحلة على استيعابها
- تفتح المجال أمام الصناعات المحلية لزيادة الإنتاج
- تساعد على توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية[1]

التجارة الدولية وسيلة للنمو، ومن الداعمين لهذه الفكرة نجد "روبرتسون" في القرن 19، الذي اعتبر التجارة أداة أو وسيلة للنمو، ومن اقتصادي القرن 20 نجد "هابرلر" الذي قال:" إنّ استنتاجي العام هو أنّ التجارة الدولية كان لها إسهام بالغ في تنمية الدول القليلة النمو في القرنين التاسع عشر العشرين، ويمكن أن نتوقع منها إسهاما كبيرا في المستقبل إذا أتيح لها أن تعمل بصورة حرة ".[2] وهذا الأخير يبين الأهمية في النقاط الآتية:

[1]:د. عبد الرحمن يسري، " الاقتصادي الدولي"،الدار الجامعية، الإسكندري، دون طبعة،

[2]: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، دار الأديب للنشر والتوزيع(وهران)- الجزائر، الطبعة 1، 2006 ص 30.

- التجارة تعمل عل توفير الوسائل المادية اللازمة للتنمية الاقتصادية (رأس المال– الآلات– الأجهزة– مواد خام – مواد تشبه نهائية)
- تعمل على نشر المعرفة والتكنولوجيا ونقل الأفكار والخبرة والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات.
- تعتبر التجارة الحرّة أفضل سياسة لمقاومة الاحتكار
- تلعب التجارة دورالمرآة الكاشفة لنقاط قوة الاقتصاد وضعفه، وعلى وجه الخصوص قدرته التنافسية.

وبطبيعة الحال تختلف أهمية التجارة الدولية في الدول الكبيرة الحجم ذات الإمكانيات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الصغيرة والدول النامية.

وبالرغم من ذلك فإن التجارة الخارجية لا تخلو من السلبيات، حيث يمكنها أن تكون قطاعا مبطئا للنمو إذا كانت الصادرات لا تنمو بالمعدل الكافي الذي يدفع النمو في بقية القطاعات الاقتصادية، حيث يصبح هنا العامل الأساسي لعملية التنمية هو التمويل الداخلي للاستثمار سواء بالنسبة للإنتاج الموجه للسوق المحلية أو لإحلال الواردات.

أمّا وإن تعذر ذلك فإن اللجوء إلى التمويل الخارجي سيصبح ضروريا. وإن بقي الوضع الاقتصادي على ما هو عليه، فإنّ الاعتماد على المساعدات والديون الخارجية سوف تزداد، وقد تزداد أعباؤها مما يجعل تلك البلدان غير قادرة على تسديد ديونها، حيث تفقد فيها الثقة من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية المقرضة، مما يسمح بالتدخل في سياستها الاقتصادية. وأن اعتماد البلدان النامية على تصدير سلع أولية وحيدة من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي، نظرا لعدم استقرار أسعار هذه السلع في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في حصيلة الصادرات.

ذلك ما حصل بالنسبة للجزائر خلال فترة النصف الأخير من الثمانينات من القرن الماضي بسبب انهيار أسعار النفط الذي يعتبر المورد الأساسي للجزائر من المدفوعات الدولية وما حصل من تذبذب في أسعار صرف الدولار الأمريكي المسعر بها صادرات النفط ممّا أدّى إلى تدهور في القوة الشرائية للصادرات الجزائرية، وإلى ارتفاع وزن بعض مكونات الدين الخارجي، وتقليص كبير في إمكانيات حصول الجزائر على القروض من الأسواق الدولية لرؤوس الأموال. وقد

استمرت هذه الوضعية إلى غاية بداية التسعينات، وهو ما أدى بالدولة إلى الشروع بتعجيل عملية الإصلاح الاقتصادي.

الفرع الثاني: بعض أدوات قياس أهمية التجارة الدولية

من الأدوات التي يمكن الإشارة إليها في مجال التجارة الدولية والتي تساعد في إبراز أهمية هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني، نذكر الأدوات الآتية:

1- نصيب الفرد من التجارة الخارجية: يشير هذا المؤشر إلى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع التجارة والتي تساعد في إبراز أهمية هذه الأخيرة في الاقتصاد الوطني، نذكر الأدوات الآتية:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

وهذا المؤشر يسمح بمعرفة أيضا نصيب الفرد من الواردات والصادرات كالآتي: [1]

$$\text{نصيب الفرد من الواردات} \quad \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

$$\text{نصيب الفرد من الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{عدد السكان}}$$

2- متوسط الميل للاستيراد:

من خلال هذا المؤشر يتم التعرف على درجة الاعتماد على وارداتها أي مدى تبعية الإنتاج الوطني للإنتاج العالمي، والتعرف على النسبة التي تقتطع من الدخل الوطني للشراء من الخارج.

وعليه:

$$\text{متـــوسط الميل للاستيراد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل الوطني}} \times 100$$

[1]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية- مصر،بدون طبعة، 2007، ص60

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المعدل لا يدل على مدى غنى أو فقر الدولة، وإنمّا على مدى مساهمة الإنتاج العالمي في تكملة الإنتاج الوطني.

3- معــدلات التبــادل:

1.3- تعــريف: استعمال هذا المؤشر يساعد على معرفة العلاقة الموجودة بين الصادرات والواردات، أي التعرف على كيفية تحكم صادرات الدولة في وارداتها ويمكن تعريف معدل التبادل من خلال إطارين: الإطار غير النقدي والإطار النقدي.

الإطار غير النقدي: " معدل التبادل عبارة عن عدد الوحدات المستوردة و التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج"[1]

الإطار النقدي: هو العلاقة بين الأسعار التي يتلقاها البلد والأسعار المدفوعة مقابل شراء وارداتها[2]

2.3- أنواع معدلات التبادل الدولي:

1.2.3- معدل التبادل الإجمالي:

ويساوي: $$\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}} \times 100$$

ويعّرف على أنّه المعدل الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات في كمية الصادرات والواردات من سنة إلى أخرى.

والارتفاع في هذا المعدل أي (أن تكون النسبة أكبر من 100)، يستدعي القول أنّ هناك تدهور في شروط التجارة (أي أنّ الدولة تعطي للخارج كمية أكبر من الصادرات مقابل كمية ثابتة من الواردات. والعكس إن قلت النسبة عن 100.[3]

2.2.3- معدل التبادل الصافي: ويساوي

$$= \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات لسنة معينة الرقم}}{\text{القياسي لأسعار الواردات للسنة نفسها}} \times 100$$

[1]:د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص62

[2]:نفس المرجع، ص 62.

[3]: : د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، مرجع سابق، ص 35.

ويمكن حساب التطور في معدل التبادل كمايلي:

$$100 \times \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات لسنة / الرقم القياسي لأسعار الصادرات لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات لسنة /الرقم القياسي لأسعار الواردات لسنة الأساس}}$$

الارتفاع في هذا المعدل (النسبة أكبر من 100) تعني مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات يمكن الحصول على أكثر من وحدة من الواردات

من مميزات هذا المعدل:[1]

- ❖ أنّه الأكثر شيوعا نظرا لقابليته للقياس إحصائيا
- ❖ لا يفسر تحركات أسعار الصادرات والواردات ولا ما يطرأ على ميزان المدفوعات
- ❖ يوضح هذا المعدل الاتجاه العام لحركة الصادرات والواردات من خلال العلاقة السعرية.

3.2.3- معدل تبادل الدخل: تم إدراج هذا المعدل نظرا للمشاكل والصعوبات التي تحيط بعملية قياس التغيرات التي تطرأ على إنتاجية صناعة التصدير[2]

$$\text{معدل تبادل الدخل} = 100 \times \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات X الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

ويطلق على هذا المعدل تعبير المقدرة على الاستيراد أو تعبير القوة الشرائية للصادرات[3].

إذا كانت النسبة أكبر من 100 : يعني أنّ الدولة تستطيع بالنسبة لسنة معينة أن تحصل على حجم أكبر من الواردات عن طريق بيع صادراتها في هذه السنة.

إذا كانت النسبة أقل من 100: تعكس قدرة الدولة على الاستيراد (الطاقة الاستيرادية)

4.2.3- معدل التبادل العواملي المزدوج:

$$\text{و يســـــاوي} = 100 \times \frac{\text{معدل التبادل الصافي X الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لإنتاجية الواردات}}$$

[1]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص62

[2]: : د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، مرجع سابق، ص 37.

[3]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق ، ص64.

ارتفاع هذا المعدل يعني أنّ وحدة من عوامل الإنتاج المحلية المشغلة في قطاع التصدير تمكن من الحصول على وحدات أكثر من عوامل الإنتاج الأجنبية المشغلة في قطاع الواردات.

في نهاية هذا العنصر (أنواع معدلات التبادل) تجدر الإشارة إلى صعوبة بعض أنماط هذه المعدلات، والتي أثبتتها التجارب العلمية، وأنّ هناك أربعة أنواع أساسية من معدلات التبادل وهي معدلات التبادل الصافية، والتي تشير إلى النسبة بين أنماط الصادرات وأثمان الواردات، معدلات التبادل الإجمالية التي تشير إلى النسبة بين أحجام الصادرات وأحجام الواردات، معدلات تبادل الدخل وهي عبارة عن المعدلات الصافية مضروبة في حجم الصادرات، ومعدلات تبادل الإنتاجية التي تأخذ تطور الإنتاجية بعين الاعتبار.

والدراسات التي أجريت على هذه المعدلات، أوضحت أنّ اتجاه معدل التبادل الدولي يتحرك في غير صالح الدول النامية منذ عام 1958 [1]، وتمثل معدلات تبادل الدخل أهمية خاصة بالنسبة لهذه الدول، لأنّها تحدّد قدرتها على الاستيراد.

4- تطورات معدلات التبادل الدولي:

في دراسة لتطور معدلات التبادل الدولي، انقسم الاقتصاديون بين مؤيد لفكرة تدهور المعدلات في غير صالح البلدان النامية في الأمد الطويل، وبين معارض.

بالنسبة لفكرة تدهور معدلات التبادل الدولي أشار إليها " سنجر" وبعض الاقتصاديين الذين يرجعونه إلى عوامل كامنة في جانبي العرض والطلب، ويعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامّة وراء هذا التدهور، حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة كمستهلكة للمواد الأولية ومنتجة للسلع الصناعية، بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية ومستهلكة للسلع الصناعية

وبالنسبة للطرف المعارض، والممثل في " كولن كلارك، هايولر، أرثر لويس" [2]، فيرجعون تدهور معدلات التبادل في الأمد الطويل إلى عدم صحة البيانات المعتمد عليها، وأنّ الدراسات التي أجريت خاصة ببريطانيا ولا يمكن تعميمها على باقي الدول المتقدمة، ويشيرون في هذا الصدد إلى المشاكل الإحصائية وما يترتب عليها من صعوبات حساب الأرقام القياسية، ومنهم من تنبأ بتحسنها في المستقبل.

[1]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص66.
[2]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق ، ص67.

ومهما كان النقاش الدائر حول اتجاه معدل التبادل، فالذي لا شك فيه هو أنّ هناك عوامل هيكلية تدفع إلى تدهور معدلات التبادل في الدول النامية المنتجة للمواد الأولية[1]، من أهمها: [2]

- ❖ احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم التقني
- ❖ إصرار الدول المتقدمة على بقاء أسعار منتوجاتها الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع إنتاجيتها
- ❖ عدم قدرة الدول النامية على مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها(عدد محدد من السلع المدرة) على عكس الدول المتقدمة التي ترتكز تجارتها على أنواع عديدة من السلع المصدرة.
- ❖ اختلاف ظروف الطلب على كل من المنتوجات الأولية، والمنتوجات الصناعية
- ❖ اختلاف القوة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف.

5- محددات معدلات التبادل الدولي:

إنّ البحث عن محددات معدلات التبادل الدولي يقودنا إلى الحديث عن التنمية الاقتصادية، لما يجمع بينهما من علاقة تبادلية [3]، فكما يتأثر المعدل بعملية التنمية فإنّه يؤثر فيها من خلال تأثيره على حصيلة الصادرات وعلى برامج الاستثمار.

فالتنمية الاقتصادية تعني تغير في كافة العلاقات والنسب الموجودة في المجتمع، ويمس هذا التغير قطاع التجارة الخارجية على هيكل الصادرات وهيكل الواردات، ويؤدي النمو إلى زيادة الطلب على الواردات خاصة من السلع الاستثمارية والوسيطية كما يؤدي إلى زيادة إنتاج هذه السلعة المستوردة في الداخل، ويحدد الأثر الصافي لهاتين القوتين(قوى الطلب على الواردات وقوى عرض المنتجات المحلية التي تحل محلها) اتجاه وحركة معدل التبادل.

والواقع أنّ معدل التبادل الدولي والإجمالي هو أكثر معدلات التبادل الدولي تأثرا بعملية التنمية الاقتصادية، لأنّه يعكس الأوضاع المتعلقة بالعلاقات الكمية. فعملية التنمية تؤثر في الطلب على الوردات من المعدلات الرأسمالية، والواردات من السلع الاستهلاكية نتيجة لارتفاع دخول الأفراد. كما تؤثر عملية التنمية على حجم الصادرات وفقا لمرونة الطلب العالمي عليها، ومرونة عرضها المحلي ومرونة الطلب الاستهلاكي في الداخل.

[1]: د. محمود يونس، " اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية،،بدون طبعة، 2002، ص110
[2]: نفس المرجع، ص ص114-115.
[3]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق ، ص69.

وبهذا يمكن القول بأنّ عملية التنمية قد تؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي، وعجز ميزان المدفوعات لفترة معينة، ثم يبدأ في التحسن نتيجة انخفاض الميل الاستهلاكي والاستيراد.

وبالنسبة لمعدل التبادل الصافي: فإنّ تأثره بعملية التنمية أمر يصعب تأكيده نظرا للعلاقة التي يعكسها هذا المعدل، وهي العلاقة السعرية وهذه الأخيرة تتوقف على الطلب العالمي بدرجة كبيرة.

وفيما يخص المعدل الداخلي: فهو يعكس علاقات حجم الصادرات الوطنية وأسعارها، وكذا يرتبط بالطلب العالمي، لهذا قد يشهد تدهورا في أولى مراحل النمو نظرا لما تتعرض له قيمة الصادرات من انخفاض سواء في أوّل مراحل النمو نظرا لما تتعرض له قيمة الصادرات من انخفاض بسبب الحجم أو بسبب السعر. [1]

ومن المحددات التي يتأثر بها معدل التبادل الدولي نجد ظروف الطلب على الواردات في دولة معينة، حيث الزيادة في هذا الطلب إلى الزيادة في أسعارها وبالتالي تدهور معدل التبادل الدولي، ومن جهة أخرى الطلب العالمي على صادرات الدولة، والزيادة في هذا الأخير تأخذ بمعدل التبادل في الاتجاه الذي يصب في صالح الدولة

كما أنّ اختلاف أهمية السلعة له أثر كبير في تحديد معدل التبادل، فمعظم الربح في التبادل الدولي يعود على الدول التي تصدر سلعا هامة.

ويمكن إجمال هذا في القول بأنّ انتقالات الطلب تؤثر على المعدل الصافي وذلك في حالة تغير الأسعار، وقد تؤثر على المعدل الإجمالي إذا تغيرت الكميات المصدرة آو المستوردة، كما قد تؤثر على المعدل الداخلي إذا تغيرت قيمة الصادرات وأسعار الواردات نتيجة لانتقالات الطلب ويعتمد في ذلك على مرونة منحنيات العرض.

وبالنسبة إلى أثر فرض الرسوم الجمركية يتوقف على مرونة منحنيات العرض وعلى درجة معرفة ظروف طلب وعرض السلع، حيث فرض الرسم الجمركي يؤدي إلى انخفاض ثمن الواردات بالنسبة للصادرات، والفرق على الانخفاض الذي تحصل عليه الدولة يؤدي إلى تحسن معدل التبادل الصافي.

[1]: د. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق ، ص70.

كما يلاحظ في هذا الصدد أنّ فرض نظام حصص الاستيراد بدلا من التعريفة الجمركية يؤثر على معدل التبادل الإجمالي ومعدل التبادل الصافي لو ارتفعت أثمان الواردات بسبب نقص الكمية.

المطلب الثاني: النظام التجاري الدولي وتطوره

الفرع الأول:النظام التجاري الدولي

يقصد به مجموعة الأوضاع التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول المختلفة من تبادل السلع والخدمات وغيرها، ويشير كذلك إلى سلسة المبادئ والمعايير التي تشكل أساس توافق الأداء الدولي فيما يتعلق بدور الحكومات في تسيير التجارة الدولية[1]

كما يقصد به مجموعة القواعد والاتفاقيات والإجراءات والمؤتمرات والقرارات والمنظمات التي تشرف على اتجاه وتدفق السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى توجيه وتقييم السياسات التجارية لهذه الدول بما يكفل تحقيق استقرار مناسبا، ونموا مقبولا لحجم التجارة الدولية [2]

تميز النظام الدولي الجديد للتجارة بانفتاح للأسواق و حريّة التبادل و إنشاء مناطق حرّة و الشراكات المتعددة الجنسيات. و نجد أن التغيرات التي لحقت بالنظام التّجاري الدولي خلال السنوات الأخيرة قد تبلورت في عدة اتفاقيات تم التوصل إليها في تحديات كبيرة قد تؤدي إلى تحقيق مكاسب إذا تم التغلب على هذه التحديات. [3]

الفرع الثاني: تطور التجارة الدولية

لقد عرف حجم المبادلات التجارية تضاعف بسبع مرات ما بين 1860 و 1980، وبثلاث مرات ما بين عام 1880 و 1913[4]، وأرجع هذا النمو لأسباب عديدة: تخفيض الحواجز الجمركية، تخفيض تكاليف النقل، انتشار التكنولوجيا الجديدة، نمو الإنتاج المحل، وقد مسّ هذا النمو بصفة رئيسية دول أوروبا الشمالية (خاصة إنجلترا- فرنسا- ألمانيا- بلجيكا- هولندا والدول الأسكندنافية)، ثم أمريكا الشمالية.

[1]: د سليم سعداوي، " الجزائر ومنظمة التجارة العالمية – معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية، ط 1، 1429 هـ- 2008 م، ص 11.
[2]: أ نوري منير، " السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص 88.
[3]: أ عبد السلام، "اتفاقية الجات - جولة الأروغواي ، النتائج"، .مؤتمر الجات و الدول العربية، القاهرة ، 1995 ، ص06..
[4]: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، مرجع سابق، ص42.

1.2- السياسات التجارية ما بين الحربين:

حتى عام 1914 -1918 التعريفة تمثل الشكل الوحيد من أشكال الرقابة على الاستيراد من قبل الدولة. من نتائج الحرب العالمية الأولى أدّ ت إلى اتخاذ تدابير وقائية مثل نظام الحصص والقيود المفروضة على الواردات لتخفيض تكاليف صرف العملات الأجنبية لديها وجمع الأموال اللازمة لشراء الأسلحة.

وشهدت الأعوام 1919 و 1920 إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب من خلال رفع الرسوم الجمركية على المنتجات المختلفة. صعّدت الولايات المتحدة من حماية هذه الحقوق، التي يعتقدون أنها هي علاج لجميع الأمراض، في اعتماد تعريفة جمركية في عام 1921 و 1922 بالنسبة للمنتجات الزراعية والسلع المصنعة.

وقد وجدت ألمانيا ، ال تي عقدت بموجب معاهدة فرساي (ال تي أنهت الحرب العالمية الأولى بين فرنسا وألمانيا وحلفائها) بإعطاء خمس سنوات لعلاج الدول المتحالفة معها شرط الدولة الأكثر رعاية ، في حرية التسعير من خلال إنشاء الرسوم الجمركية الحمائية في عام 1924.

في فرنسا كان النقاش ليس بين الليبرالية والنزعة الحمائية ، ولكن على مستوى الحماية والإجراءات المتبعة في هذه الأخيرة. الحمائية لا تتوقف هناك على الجمارك فقط ، ولكن على كثير من القيود الكمية مثل تراخيص الاستيراد والمحظورات. وكانت أوروبا تمتلك شبكة واسعة من المبادلات التجارية، كما هو موضح في الجدول

الجدول (2): المبادلات التجارية الأوروبية لسنة 1913

	النسبة
تجارة بينية ما بين الدول الأوروبية	% 40
تجارة من دول غير أوروبية نحو أوروبا	% 22
تجارة من أوروبا نحو باقي الدول	% 15
مبادلات تتم خارج أوروبا	% 23

المصدر: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"،2006 ، ص44.

وتشير هذه النسب الكبيرة لحجم المبادلات التجارية إلى التبعية المتزايدة للدول الأوربية منها السلع الغذائية (تجارة الحبوب مثلا)، وقد عرفت دول شمال أوربا ظهور عجز تجاري طويل الأمد

وكمثال: ارتفاع نسبة الواردات بالربع مقارنة مع الصادرات في عام 1910، مع مرور الوقت أصبحت سيطرة الدول الأوروبية على المبادلات التجارية تتضاءل تدريجيا مع التغيرات التكنولوجية، وانخفاض الأسعار العالمية، بدأت دول أخرى دورا في التقسيم الدولي للعمل، حيث في عام 1913 أصبحت إنجلترا تغطي 18 % من التجارة العالمية، ألمانيا 13 %، الولايات المتحدة 10 %، وفرنسا 8 %.

أمّا التطورات التي عرفتها التجارة الدولية بعد 1913 يمكن التمييز بين فترتين: [1]

2.2- مرحلة 1920-1929: عرفت ظهور أهم التيارات الكبرى للتجارة الدولية

بعد عودة الاستقرار المالي عام 1925، ازدهر الوضع الاقتصادي ما بين سنوات 1925 و1929، وما ميز النمو في هذه الفترة ارتكازه على قواعد غير مؤكدة: استمرار مشاكل القطاع الزراعي، تزايد الاختلال ما بين النمو والإنتاج والتجارة الدولية، هشاشة النظام النقدي العالمي، ارتفاع مستويات التبيان ما بين الدول الزراعية والصناعية، عجز على مستوى ميزان المدفوعات الأوروبي. هذه النشاطات تمثل حوالي خمسي التجارة العالمية

وبداية من عام 1925 بدأت تظهر مشاكل على مستوى التجارة الدولية بسبب الضغوطات على الأسعار والمنافذ التجارية، حيث تطور في هذه الفترة جو الحماية، فقد ارتفعت الحقوق الجمركية في الولايات المتحدة عام 1920 إلى 21 % من قيمة الواردات، فرنسا 15 % في عام 1929، إنجلترا 33.3 % في عام 1921 على بعض السلع، وتدعمت الحماية الجمركية باستعمال أسلوب الحصص والمنع، أمّا عن تطور حجم التجارة العالمية من 1913 إلى 1928 فقد قدر حوالي13 % ، إنتاج السلع المصنعة بحوالي 42 %، كما تطورت في نفس الفترة تجارة السلع الأساسية بأكثر من السلع المصنعة وترجم هذا النمو في المبادلات التجارية الذي كان أقل من نمو الإنتاج بانطواء كل الدول على مستوى أسواقها المحلية. ووضع حيز التطبيق لعراقيل جديدة على المبادلات (الحقوق الجمركية، الحصص، مراقبة الصرف، تقسيم السوق... إلخ).

[1]: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"،حرجع سابق، ص 44.

وحتى عام 1929 تدهورت الحالة الاقتصادية منذ بداية هذا العام ، انخفض حجم التجارة بنسبة 0.5٪ سنويا في المتوسط خلال 1930، في عام 1933 قيمة التجارة 60٪ أقل مما كانت عليه في عام 1929. ويعزى هذا الانخفاض إلى ما يلي:[1]

- ✓ انهيار أسعار السلع الأساسية، التي مست المزارعين
- ✓ أزمة وسائل الدفع ، ونظام موحد
- ✓ انخفاض الإنتاج الصناعي
- ✓ عودة الحمائية

3.2- سنوات الأزمة 1930-1938: يلاحظ في هذه الفترة تضاعف الحواجز التجارية التي أدّت إلى تسريع الركود الاقتصادي(رفع قيمة الحواجز الجمركية- تطبيق مراقبة الصرف).

وفي عام 1932 قدّرت التجارة الدولية بأقل من معدل 61 % مقارنة بعام 1929، ووصل حجم التجارة إلى 27 % وأصبح لانخفاض أسعار المواد الأولية تأثير على تطور التجارة، إضافة إلى تدهور شروط المبادلات التجارية، ارتفاع في تكاليف المديونية للدول الصناعية انخفاض قدرتها الشرائية مثل الولايات المتحدة وإنجلترا.

وبعدها بدأت تتأكد القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة ما بين الحربين وعرفت التجارة الدولية نقلة في قيمة الصادرات والواردات، ومستوى تطور الإنتاج كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (3): يوضح المساهمة في المبادلات الدولية (الصادرات+ الواردات) بالنسبة المئوية

	1937	1950	1970
الولايات المتحدة	13,9	36,7	15,3
ألمانيا	9,9	3,5	12.1
اليابان	4,0	1,5	6,8
المملكة المتحدة	12,2	11,3	6,8
فرنسا	4,0	2,2	6,2

المصدر: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، ص46.

[1]: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"، 2006 ، ص 67

ولقد دخلت الدول الأوربية الصناعية ابتداء من عام 1950 في مرحلة رفاهية سمحت لها باستدراك اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وفي الستينات تطورت الواردات بشكل سريع في كل الدول الصناعية: 14 % سنويا.

الجدول(4): تطور الواردات في فترة الستينات للدول الصناعية

	نسبة التطور سنويا
اليابان	% 14
فرنسا	% 12
ألمانيا	% 10
إيطاليا	% 10
الولايات المتحدة	% 9
المملكة المتحدة	% 4

المصدر: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية– نماذج نظرية وتمارين"، ص46.

وفي 1970 أصبح الفضاء الأوروبي مهيمنا، حيث لعبت المبادلات التجارية المحرك الأساسي لنمو الدول الصناعية، وأصبحت السوق الأوروبية المشتركة محفزا قويا للدول الأعضاء وتطور إنتاج هذه الدول بمعدل5.5 % سنويا، وأصبحت المبادلات الأوروبية البينية تساوي 15 %.

وبالنسبة للعقد الأخير فقد عرف زيادة كبيرة في حجم التجارة الدولية سواء خلال الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الاتفاقيات الإقليمية، التي لعبت دورا في تحرير التجارة الدولية، وعرفت الفترة بعض الخصائص نوجزها في:

- ظهور مجموعات سلعية كالمنتوجات الكميائية من بين المنتوجات التي حققت نمو تجاري كبير، تحت تأثير تجارة المنتوجات الصيدلانية، حث تجاوزت حصتها من إجمالي الصادرات العالمية 10 %.
- ارتفاع عدد اتفاقيات التكامل الاقتصادي في العالم الذي يستلزم ارتفاع في التجارة التفضيلية على حساب التجارة المتعددة الأطراف.
- ظهور المنظمة العالمية للتجارة وما تحمله من بنود لمزيد من تحرير التجارة الدولية بعد التوقيع على الجولة الأخيرة من جولات الغات.

- التوسع التجاري للصين، حيث تطورت تجارتها ما بين 2000 و 2002 بمعدل 30 % أسرع من نمو التجارة العالمية التي عرفت حالات من الركود، وفي عام 2004 أصبحت الصين القوة التجارية الرابعة في العالم (إذ اعتبر الاتحاد الأوروبي دولة واحدة)

بالنسبة للدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية فقد سجلت نمو سريعا وأصبحت تلعب دورا أكبر من ذي قبل في توسع التجارة العالمية. وتسمى هذه الظاهرة ب " الجغرافيا الجديدة للتجارة " فقد مثلت في عامي 2002 و 2003 نحو 3/4 الزيادة في حجم الصادرات و 60 % من الزيادة في حجم الواردات.

كما سجل انخفاض مؤشر الحماية التعريفية في العديد من الدول النامية (مؤشر الحق الجمركي المتحصل عليه / الواردات) لينتقل من 12 % في سنة 1985 إلى 5 % في سنة 2000، بالإضافة إل تحرير التجارة وتشجيع الاستثمار في العديد من هذه الدول. كما أن تجارة الدول النامية عرفت مزيد من التنوع، وتغير هيكل صادراتها خاصة من السلع المصنعة، خاصة الدول الصناعية الحديثة (النمور الآسيوية)، والذي يرجع إلى التغيرات الحاصلة في نظم التجارة والصرف الأجنبي في هذه الدول، عرفت مبادلات السلع ما بين دول الجنوب جنوب في الفترة 1990–2001 ارتفاعا بمرتين من معدل نمو التجارة العالمية.

الجدول (5): تطور صـــادرات السلع جنوب- جنوب في الدول الناميـــة للفترة 1990–2001 (ملايير الدولارات وكنسبة مئوية)

	القيمة	الحصة	التغيرات السنوية كنسبة مئوية		
	2001	2001	95–90	2000–95	2001–1999
دول آسيا النامية	422	66.0	21	6	11
الصادرات الآسيوية البينية	345		21	6	11
الشرق الأوسط	99	15.5	7	13	8
صادرات الشرق الأوسط البينية	18		6	8	7
أمريكا اللاتينية	82	12.8	16	4	9
صادرات أمريكا اللاتينية البينية	59		18	5	10
إفريقيا	36	5.6	12	9	9
الصادرات إفريقيا البينية	11		12	−6	+ 6
جنوب –جنوب	639	100	17	7	10

المصدر: د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الدولية- نماذج نظرية وتمارين"،2006 ص49.

المبحث الثالث: النظريات المؤسسة للتجارة الخارجية

المطلب الأول: النظرية التجارية

ظهر هذا المذهب في القرن 17 بظهور الدولة الحديثة، وظهرت مجموعة من النّاس أطلق عليهم التجاريون يكتبون مقالات عن التجارة الدولة، وشكّلوا فلسفة خاصة بها، دافعوا عنها عرفت بالمذهب التجاري، والذي يقيس ثروة الأمم وعظمتها تكمن في المعادن النفيسة، لا على أساس السلع والخدمات لإشباع حاجيات الإنسان في العصر الحديث، وانطلاقا من ذلك اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية عن طريق تشجيع الصادرات، وتقييد الواردات. [1] واعتبر التجاريون أن مذهبهم مذهب قومي يدعم الدولة، وظل هذا المذهب سائدا حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين.

هذه الأخيرة نادت بحرية النشاط الاقتصادي، وشاع عنهم القاعدة المعروفة " دعه يعمل دعه يمر" الأمر الذي دفع الأشخاص إلى ممارسة النشاط الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، وهذه الأفكار مهدّت الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال: سميث وريكاردو وميل، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية في إطار تحليلها لموضوع التجارة الخارجية أن تبين أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول المشاركة فيه، كما حاولت أن تبين كيف، ولماذا يتم هذا التبادل الدولي ؟ وما هي أسبابه ؟ حيث يتكفل عن الإجابة عن تلك التساؤلات كل من آدم سميث، ودافيد ريكاردو.

وبالنسبة لهذه النظرية فقد كانت الانطلاقة فيها بنظرية " **التكاليف المطلقة لآدم سميث**" ، ليأتي دافيد ريكاردو" **بنظرية الميزة النسبية** " مخالفا لما جاء عن " آدم سميث".وعليه سنتناول في الجانب الكلاسيكي للنظرية التجارية مايلي:

[1]:أ. قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج-"، دار الأديب للنشر والتوزيع- السانية- وهران(الجزائر)، دون طبعة، 2007، ص 36.

الفرع الأول: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث

" **آدم. سميث**" مع أفكاره ، يشكل نقطة انطلاق للتحليل الكلاسيكي للتجارة الدولية في كتابه "البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776". وهو يمثل قطيعة مع تحليل التجاريين[1]، وقد انتقد آدم سميث التجاريين فيما يخص طبيعة الثروة، وتدخل الدولة في تقييد الواردات وزيادة الصادرات لإبقاء الميزان التجاري في حالة فائض

وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول :" إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا" [2]

وهي النظرية التي تعتمد على وجود فروق واضحة بين دولة وأخرى في إنتاج السلع والخدمات، لهذا يقول أن التجارة بين هذه الدول ستكون مفيدة للجميع.

والتجارة بمعنى هذه النظريـــة هي:"التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي".

وإن تقسيم العمل هو المحور الذي ترتكز عليه نظرية "**آدم سميث**" في التجارة الخارجية والداخلية معا، وهو الذي يحكم قدرة الدولة الإنتاجية ويوجهها الوجهة الاقتصادية الصحيحة.

ويؤكد سميث على أنّه يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة أكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول سواء رجعت هذه الميزة إلى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة في الأرض وتوافر المواد الأولية

وخلاصة قول سميث هو: أنّ تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة دولة أخرى من سلع أخرى بنفس الميزات المطلقة. [3]

ويمكن توضيح نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث من خلال المثال الرقمي التالي، على فرض وجود

[1]: **أ قاشي فايزة**، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–"، دار الأديب للنشر والتوزيع– السانية– وهران(الجزائر)، دون طبعة، 2007، ص 36.

[2] جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 18.

[3]: موسى مطر وآخرون، " التجارة الخارجية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2001، ص 31.

دولتان هما مصر و السودان، واللتان تنتجان سلعتان هما القمح و قصب السكر باستخدام عنصر العمل فقط .

الجدول(6): مثال نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث

الدولة	مصر	السودان
القمح (كغ / إنتاج ساعة عمل–رجل)	60	40
قصب السكر (كغ / إنتاج ساعة عمل–رجل)	30	60

المصدر: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–"، ص37.

من الجدول نلاحظ أنّ: مصر لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح، والسودان ميزة مطلقة في إنتاج قصب السكر، وبالتالي حسب النظرية تتخصص مصر في إنتاج القمح، بينما السودان تتخصص في إنتاج قصب السكر.

قبل قيام التجارة كان:

مجموع ّإنتاج دولة مصر هو 90 كغ (60كغ" قمح"+ 30 كغ "قصب السكر")

بالنسبة للسودان: كانت تنتج 100 كغ (40 كغ " قمح"+ 60 كغ "قصب السكر")

وبالنسبة لمردود إنتاج الدولتين فيقدر ب 190 كغ (90 كغ + 100 كغ)

وعند حساب المكاسب من قيام التجارة (بعد التخصص) نجد:

دولة مصر: تستطيع أن تنتج 120 كغ من القمح (60 كغ + 60 كغ) أي بزيادة 30 كغ قبل قيام التجارة

دولة السودان: تستطيع أن تنتج 120 كغ من قصب السكر(60 كغ + 60 كغ)، أي بزيادة 20 كغ قبل قيام التجارة

وبالنسبة لمردود الدولتين فيصبح 240 كغ، أي بزيادة 50 كغ (240 –190)

وبهذا يرى " سميث " أن التبادل عليه أن يعود بالمكاسب على الدولتين

تقييم نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث:

إنّ شرط الميزة المطلقة للمنتجات التي تصدرها الدول هو أساس قيام التجارة الخارجية ، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة ماذا سيكون عليه الحال إذا لم تتوفر للدولة هذه الميزة، وتمتعت بها دولة منافسة في إنتاج جميع السلع فهل يعني هذا أنّه لا توجد مكاسب للتجارة بين هاتين الدولتين؟ وكان الجواب عن هذه الأسئلة لنظرية الميزة النسبية التي جاء بها دافيد ريكاردو. والتي سيتم التفصيل فيها في النقطة الموالية.

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

على غرار ما جاءت به نظرية آدم سميث، فقد أوضح ريكاردو في نظريته الجديدة أنّه ليس بالضرورة لقيام التجارة الخارجية أن تتمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ، ولكن يمكن قيامها بدون أن تتوفر هذه الميزة، وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى.

وعلى هذا جاء التحليل الاقتصادي الذي يعتمد على أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج، وليس التفوق المطلق كما يرى آدم سميث أنّ " نظرية التكاليف النسبية " تعتبر بمثابة العمود الفقري للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية، وهي لا زالت في العديد من جوانبها صحيحة، وقادرة على تفسير جوانب هامة من ظواهر التبادل الدولي في الوقت الراهن.[1]

تعريف التكاليف النسبية:

ويقصد بها النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد.

وسنضرب المثال العددي الذي تناوله صاحب الفكرة، والذي تناول البرتغال وانجلترا كدولتين، والنبيذ والمنسوجات كمنتوجين حسب ما هو موضح في الجدول الموالي

[1] سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1993، ص 83.

الجدول (7): وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/ السنة

	الجزء (1)		الجزء(2)	
الدولة	البرتغال	إنجلترا	التكاليف النسبية في البرتغال	التكاليف النسبية في إنجلترا
النبيذ	80	120	80 ÷ 90 = 0.9	120 ÷ 100 = 1.2
المنسوجات	90	100	90 ÷ 80 = 1.12	100 ÷ 120 = 0.83

المصدر: من إعداد الطالبة

من الجزء الأول للجدول(7) نلاحظ: حسب افتراض ريكاردو فإنّ إنتاج المنسوجات في السنة يحتاج إلى عمل 90 رجلا في البرتغال وإلى عمل 100 رجل في إنجلترا، وأنّ إنتاج وحدة من النبيذ في السنة يحتاج إلى عمل 80 رجلا في البرتغال وإلى عمل 120 رجلا في إنجلترا.

– وبناءا على هذه النتائج فإنّ البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين على انجلترا.

وإذا انتقلنا إلى الجزء الثاني الذي يمثل حسابات التكاليف النسبية للمنتوجين:

دولة البرتغال:

التكلفة النسبية للنبيذ= 0.9، ما يعني تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل تكلفة إنتاج 0.9 وحدة من المنسوجات.

التكلفة النسبية للمنسوجات= 1.12، ما يعني تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات تعادل تكلفة إنتاج 1.12 وحدة من النبيذ.

دولة إنجلترا:

التكلفة النسبية للنبيذ= 1.2، ما يعني تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ تعادل تكلفة إنتاج 1.2 وحدة من المنسوجات.

التكلفة النسبية للمنسوجات= 0.83، ما يعني تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات تعادل تكلفة إنتاج 0.83 وحدة من النبيذ.

وبالمقارنة نجد أن:

التكلفة النسبية لوحدة النبيذ في البرتغال أقل من مثيلتها في إنجلترا(0.9< 1.2)

التكلفة النسبية لوحدة المنسوجات في إنجلترا أقل من مثيلتها في البرتغال (0.83 < 1.12)

على أساس هذه التكاليف النسبية يقترح ريكاردو أن تتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ، وتتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات. وتحقق كلتاهما مكاسب بعد التخصص.فإن البرتغال ستوفر 10 رجال في السنة، وتوفر إنجلترا 20 رجلا في السنة.

تقييم نظرية الميزة النسبية:

تعد نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو خطوة كبيرة إلى الأمام في اتجاه التجارة الخارجية بوجه عام مقارنة بما جاء في نظرية آدم سميث، إلا أن نظرية ريكاردو لا تخلو من مثالب هي بمثابة النقد في الأمور التالية:

- ❖ لم تأخذ بعين الاعتبار هذه النظرية إدخال العامل النقدي كما أنها فرضت استحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول.
- ❖ تفترض عدم تغير التكاليف وتتجاهل تكاليف النقل
- ❖ اعتبار العمل هو تكلفة الإنتاج الوحيدة وأهملت عناصر الإنتاج الأخرى
- ❖ عجز هذه النظرية عن تحديد معدلات التبادل

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

اعتمدت نظرية القيم الدولية على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل لتفسير التجارة الخارجية، وتعتبر أن معدل التبادل الدولي وشروطه هو الذي على أساسه يتم توزيع الكسب بين أطراف التجارة الدولية.

إنّ تحليل نظرية القيم الدولية وقصد صياغتها، فقد تم الإعتماد على اشتقاق منحن ى الطلب المتبادل من منحنى الإنفاق الكلي، ومن ثم تمثيلها بيانيا قصد تحديد معدل التبادل والذي بموجبه يتبين مقدار الكسب من التجارة الخارجية بالنسبة لطرفي التبادل الدولي، ومن ثم يمكن اعتبار أن نظرية القيم الدولية هي امتداد لنظرية التكاليف النسبية وبذلك تكون عناصر النظرية الكلاسيكية قد اكتملت.

وسنورد المثال العددي الذي أشار إليه جون ستوارت ميل، الممثل في الجدول الموالي:

الجدول(08): المثال العددي الذي افترضه جون ستوارت ميل باليارادة

البلد	منسوجات قطنية باليارادة	التيل باليارادة
إنجلترا	10	15
ألمانيا	10	20

المصدر: د عادل أحمد حشيش، " أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة –الإسكندرية، مصر،الطبعة 1، 2001

يوضح الجدول افتراض ميل ثبات كميات العمل اللازمة لإنتاج السلعتين في كل من الدولتين، حيث:

إنتاج 10 ياردات من المنسوجات القطنية يتطلب نفس الكمية من العمل لإنتاج 15 ياردة من التيل في إنجلترا

و إنتاج 10 ياردات من المنسوجات القطنية يتطلب نفس الكمية من العمل لإنتاج 20 ياردة من التيل في ألمانيا.

ولتحديد الميزة النسبية للبلدين نقوم بحساب معدلات التبادل الداخلي بين السلعتين في كل من البلدين قبل قيام التجارة بينهما:

بالنسبة لإنجلترا:

معدل التبادل الداخلي بين المنسوجات القطنية و التيل=1 مقابل 1.5

معدل التبادل الداخلي بين التيل و المنسوجات القطنية =1 مقابل 0.2

بالنسبة لألمانيا:

معدل التبادل الداخلي بين المنسوجات القطنية و التيل=1 مقابل 2

معدل التبادل الداخلي بين التيل و المنسوجات القطنية =1 مقابل 0.5

وهذه المعدلات تعتبر سببا في قيام التجارة الدولية بينهما إذ يعتبر النسيج القطني أرخص نسبيا في إنجلترا، و التيل أرخص نسبيا في ألمانيا

وانطلاقا من هذه النتائج يمكن تحديد معدل التبادل الدولي الذي ينحصر بين أكثر من 15 وأقل من 20 ياردة من التيل.(يكون محصورا بين معدلي التبادل في الدولتين قبل قيام التجارة)

ويوضح ميل أنّ المعدل الفعلي للتبادل يعتمد على قوة ومرونة الطلب لكل دولة على سلعة الدولة الأخرى، ويكون الطلب على أساس المقايضة حيث تعرض الدولة كمية من سلعة الصادرات مقابل كمية من سلعة الواردات، حتى يتحقق التوازن على معدل تبادل معين.[1]

الفرع الرابع: النظرية النسبية في عوامل الإنتاج نظرية هكشر- أوهلين(H-O)

بعدما عرضناه في مجال النظرية المطلقة والنسبية في التجارة الدولية، فإنّ النظريات لم تتعمق في تفسير الأسباب التي من أجلها تختلف هذه التكاليف من دولة إلى أخرى وجاءت " **نظرية أوهلين**" لتسد الثغرات الموجودة في نظرية التجارة الدولية. التي لم تستطع النظرية الكلاسيكية تفسيرها.

وقد بدأ أوهلين من النقطة التي مؤداها أنّ التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الداخلي، وأنّ الأسعار في المجال الدولي إنّما تتحدد بنفس المبادئ والقوى التي تتحدد عل أساسها الأسعار في المجال الدولي.

وبالنسبة لأوهلين فإن العاملين الأساسين لقيام التجارة الخارجية هما:

1. إختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة
2. اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة.

فعندما تختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج فإنّ الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ستظهر اختلافات مماثلة، فوفرة الأراضي تعني انخفاض الإيجارات نسبيا، ووفرة المال تعني انخفاض أسعار الفائدة نسبيا ووفرة العمل تعني انخفاض الأجور نسبيا، وهكذا.

ولكن هذا الشرط غير كافي لوجود اختلاف في الأثمان النسبية للسلع التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية.

لذا يضاف إليه اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال الإنتاج، وعلى سبيل المثال تستلزم إحدى السلع x_1 في إنتاجها كمية كبيرة من العمل بالنسبة لرأس المال بينما قد تستلزم سلعة x_2 أخرى كمية كبيرة من رأس المال بالنسبة إلى العمل.

[1]:د. زيري بلقاسم، اقتصاديات الجارة الدولية – نماذج نظرية وتمارين"، مرجع سابق، ص 67

والرســـم البياني الموالي يوضح نمط التجارة العالمية تبعا لنظرية هيكشر–أولين: [1]

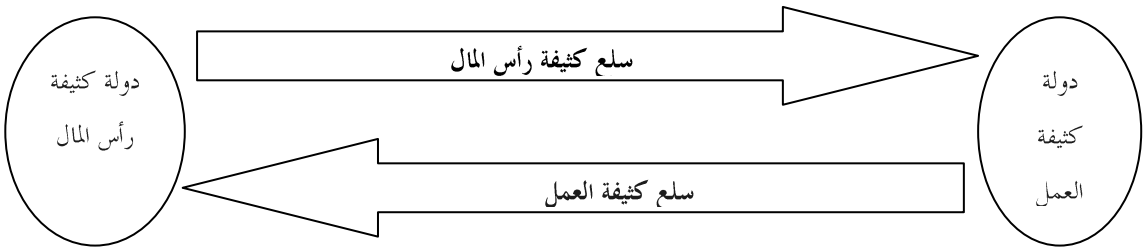

ستقوم الدولـــة بتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام المكثف لعامل الإنتاج المتوافر نسبيا في الدولة والرخيص، وتستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخـــدام المكثف لعامـــل الإنتاج النادر نسبيا في الدولة والمرتفعـــة السعر.

فرضيات نموذج هكشر– أوهلين*: اعتمدت النظرية على مجموعة من الفرضيات نذكر منها[2]:

- وجود دولتين (A) والدولة (B)، وسلعتين فقط، (x)و(y)، وعاملين من عوامل الإنتاج: العمل ورأس المال
- تستعمل الدولتين نفس الطرق التكنولوجية في الإنتاج
- السلعة (x) سلعة كثيفة العمل، و(y) سلعة كثيفة رأس المال في كل من الدولتين.
- يخضع إنتاج السلعتين لقانون الغلة الثابتة في الدولتين
- التخصص في إنتاج السلع يكون تخصصا غير كامل في كل من الدولتين
- تماثل الأذواق في الدولتين
- المنافسة الكاملة في أسواق عوامل الإنتاج
- إمكانية انتقال عوامل الإنتاج من قطاع إنتاجي إلى آخر داخل كل دولة
- لا يوجد تكاليف نقل و لا رسوم جمركية أو معوقات لتدفق التجارة الدولية بين الدولتين.

[1]:د. زايري بلقاسم،" اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق، ص 160.
*:يسمى هذا النموذج في بعض الأدبيات بنموذج (2 × 2)
[2]:د. زايري بلقاسم، ،" اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 154.

الفرع الرابع: تأثير قيام التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج وتوزيع الدخل:

1.4- نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج:

من نتائج التجارة الدولية أن تتعادل أسعار عناصر الإنتاج في الدول المتاجرة مع بعضها البعض، يعود إثبات هذه النظرية إلى الاقتصادي " بول ساموسلسون" Paul Samuelson، ولهذا تسمى في أدبيات الاقتصاد الدولي بنظرية هيكشر-أولين- ساموسلسون أو H.O.S [1]

ولشرح هذه النقطة سنتطرق للمثال الموالي: قبل قيام التجارة الدولية، ومع وجود دولتان ، واحدة تتميز بوفرة العمل والثانية بوفرة رأس المال، وسلعتان: سلعة تتميز بكثافة العمل والثانية بكثافة رأس المال، وعنصرا الإنتاج هما العمل ورأس المال.

تكون الأسعار النسبية للسلعة(س) منخفضة في الدولة(A) عنها في الدولة(B) لأن الأسعار النسبية للعمل- أو الأجر- منخفضة في(A) عنها في (B)

وعندما تتخصص الدولة في إنتاج السلعة(س) وهي سلعة كثيفة العمل- وتخفض من إنتاجها من السلعة (ع) وهي السلعة كثيفة رأس المال- فإنّها تبدأ في زيادة إنتاجها من السلعة التي تستخدم العنصر الأكثر وفرة والأرخص لديها، وعند زيادة الطلب النسبي للعمل يرتفع مسببا ارتفاعا في الأجور(W). بينما الطلب النسبي لرأس المال ينخفض مسببا انخفاضا في سعر الفائدة (r)، ويحدث العكس تماما في(B) التي تتمتع بوفرة في رأس المال-الذي سينخفض سعره(سعر الفائدة)وندرة العمل الذي سيرتفع سعره(الأجر)

الشكل(3): تساوي الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج [2]

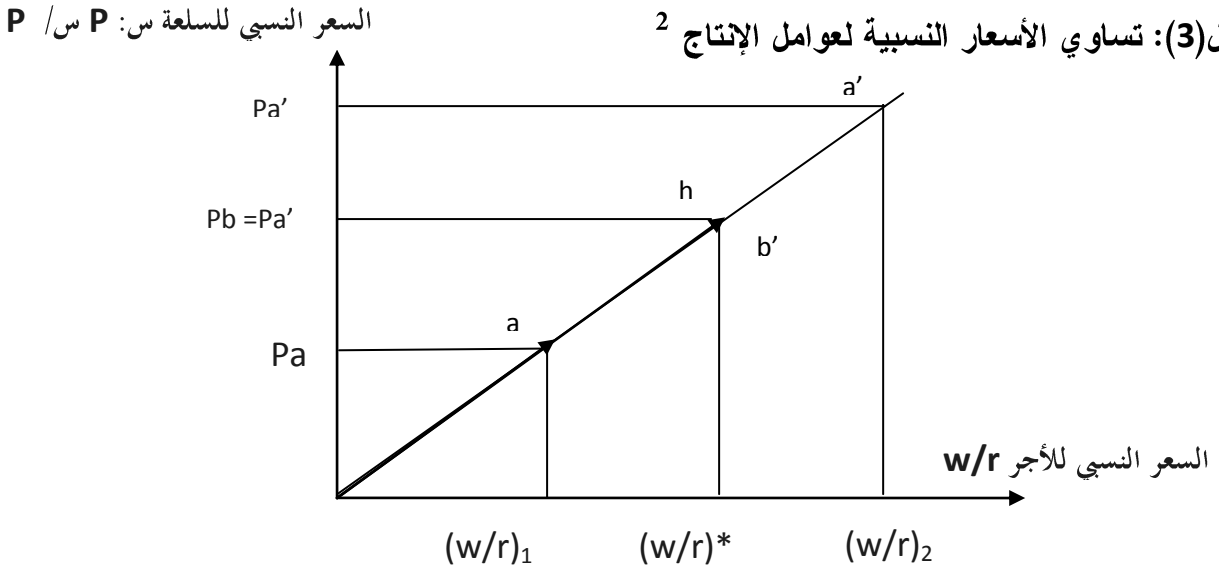

[1]:د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 162.
[2]:د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 163.

والنتيجة : هي أنّ التجارة الدولية ستؤدي إلى تخفيض الاختلافات الدولية في عوائد عوامل الإنتاج، وكلما توسعت التجارة فسينخفض الاختلاف في عوامل الإنتاج بين الدول، وعليه فإنّ التجارة الدولية سوف تستمر في التوسع حتى تميل الأسعار النسبية للسلع إلى التساوي و أن تصبح عل المستوى نفسه، ممّا يعني أنّ الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج هي الأخرى أصبحت متساوية في كل من الدولتين.

قبل قيام التجارة الدولية:

كانت الدولة (A) عند النقطة a حيث : $(w/r)_1 = w/r$ ، والنسبة: Pa = P ع/ P س

بينما الدولة (B) تكون عند النقطة a' حيث: $(w/r)_2 = w/r$، والنسبة :Pa' = P ع/ P سu

عند قيام التجارة الخارجية:

الدولة(A): لها وفرة في عنصر العمل(تتخصص في إنتاج س سلعة كثيفة العمل)، يزداد الطلب على العمل بالنسبة للطلب على رأس المال، **w/r** ترتفع في الدولة مما يؤدي إلى ارتفاع **P ع/ P س** في الدولة (A)

الدولة(B): لها وفرة في رأس المال(تتخصص في إنتاج السلعة ع، كثيفة راس المال). يزداد الطلب على راس المال وتنخفض **w/r** وينخفض**P ع/ P س**. مما يعني ارتفاعا في **r/w** وارتفاعا في **(B)**.

هذه الخطوات ستستمر حتى النقطة b = b' التي يكون عندها Pb =Pb' و w/r =w/r* في كلا من الدولتين. وسيصبح **P ع/ P س** متساويين في الدولتين كنتيجة لقيام التجارة.

الجدول(8): تعادل أسعار عناصر الإنتاج

	الدولة (A) كثيفة العمل		**الدولة (B)كثيفة رأس المال**	
قبل قيام التجارة الدولية	أجور منخفضة	أسعار فائدة مرتفعة	أسعار فائدة منخفضة	أجور مرتفعة
بعد قيام التجارة الدولية	ترتفع الأجور	تنخفض أسعار الفائدة	تنخفض أسعار الفائدة	تنخفض الأجور

المصدر:د زايري بلقاسم،"، اقتصاديات التجارة الخارجية– نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 164

ويلاحظ أنّ التجارة تعمل كبديل للحركات الدولية لعوامل الإنتاج في تأثيرها على أسعار عوامل الإنتاج، ومع الحركة الدولية التامة لعامل الإنتاج، فإنّ العمل سيهاجر من الدولة المنخفضة الأجر إلى الدولة المرتفعة الأجر حتى تتساوى الأجور في كل من الدولتين.

وبالمثل، فإنّ رأس المال قد يتحرك من الدولة ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع حتى يتساوى سعري الفائدة في كل من الدولتين. بينما التجارة تؤثر على طلب عوامل الإنتاج، فإنّ حركة عوامل الإنتاج تؤثر على عرض عوامل الإنتاج في كلا الحالتين، فإنّ النتيجة هي التساوي التام في العائد المطلق لعوامل الإنتاج.

2.4-أثر التجارة على توزيع الدخل (نظرية Samuelson & Stolper):

لقد تعرفنا كيف تعمل التجارة على اتجاه أسعار عوامل الإنتاج إلى التعادل، ومن هنا سنتعرف كيف أنّ التجارة الدولية ستؤثر على الأجور الحقيقية والدخول الحقيقية للعمال بالنسبة إلى الفائدة الحقيقية والدخل الحقيقي لمالكي رأس المال داخل كل دولة:

الدولة (A) : التجارة تؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للعمل والدخل الحقيق لمالكي رأس المال ينخفض (العمل أرخص ورأس المال مرتفع الثمن).

الدولة (B): التجارة تؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للعمل وارتفاع الدخل الحقيقي لمالكي رأس المال (العمل المرتفع الثمن ورأس المال الرخيص) [1]

المطلب الثالث: النظرية الحديثة في التجارة الدولية

بعد العجز المسجل على مستوى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية في تفسير سبب اختلاف التكاليف بين الدول في السلع المنتجة، ورغم ما جاءت به نظرية هكشر و أولين ، وقدّم تبريراً لقيام التجارة بين الدول النامية والمتخلفة على أساس الوفرة في يد العاملة في الأولى ورأس المال في الثانية، وبالتالي فالتجارة الدولية بين الدول النامية والمتقدمة هي مربحة للطرفين، نظرا لتباين هذه الدول في وفرة عناصر الإنتاج.

[1]:د. زايري بلقاسم، ،" اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 165.

إلاّ أنّه يطرح إشكال وهو كيف ستقوم التجارة بين الدول المتقدمة التي تتساوى لديها المعرفة العلمية والتكنولوجية، ما يعني تساوي في وفرة رأس المال ما يضع نظرية هكشر وأولين محل العجز عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول المتقدمة.[1]

وهل يمكن إدماج الشركات متعددة الجنسيات في مجال نظرية التجارة الدولية؟

ولهذا سنتطرق في النقطة الموالية لنماذج جديدة في تفسير التجارة الخارجية وهي:

1. اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية
2. نظرية التنوع كأساس للتجارة الدولية

1- **اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية:**

لقد قامت النظرية الكلاسيكية لتفسير طبيعة التخصص على أساس ثبات عائد الحجم، لكن التساؤل الذي يطرح هو ماهي المكاسب المحققة من التجارة في حالة إنتاج السلعتين في ظل " تزايد عائد الحجم" والذي يقصد به زيادة عائد الإنتاج بنسبة أكبر من النسبة التي تستخدم بها الموارد أو عناصر الإنتاج؟

ويمكن توضيح نمط التخصص في حالة " **زيادة عائد الحجم**" بيانيا من خلال الشكل (4) الذي يبين منحنى إمكانيات الإنتاج الذي ينحني نحو الداخل.

حيث سنفرض في هذا المثال تطابق الدولتين في كل شيء لذا سنرسم منحنى إمكانية إنتاج واحد للدولتين وكذا خط سواء واحد ، مما يجعل الأسعار النسبية السلعية قبل قيام التجارة واحدة فيهما أي Pa=PX/PY حسب الشكل تقاس بانحدار المماس لمنحنى إمكانيات الإنتاج منحنى السواء.

حيث عند النقطة a هي تماس المنحنى I ومنحنى السواء، والتي تمثل توازن الاستهلاك والإنتاج قبل قيام التجارة.

أمّا النقطة e هي تماس المنحنى II ومنحنى السواء ، والتي تمثل توازن ما بين الدولتين عند قيام التجارة.

[1]: موسى مطر وآخرون، " التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص 47

شكل(4):تجارة دولية قائمة على أساس اقتصاديات الحجم [1]

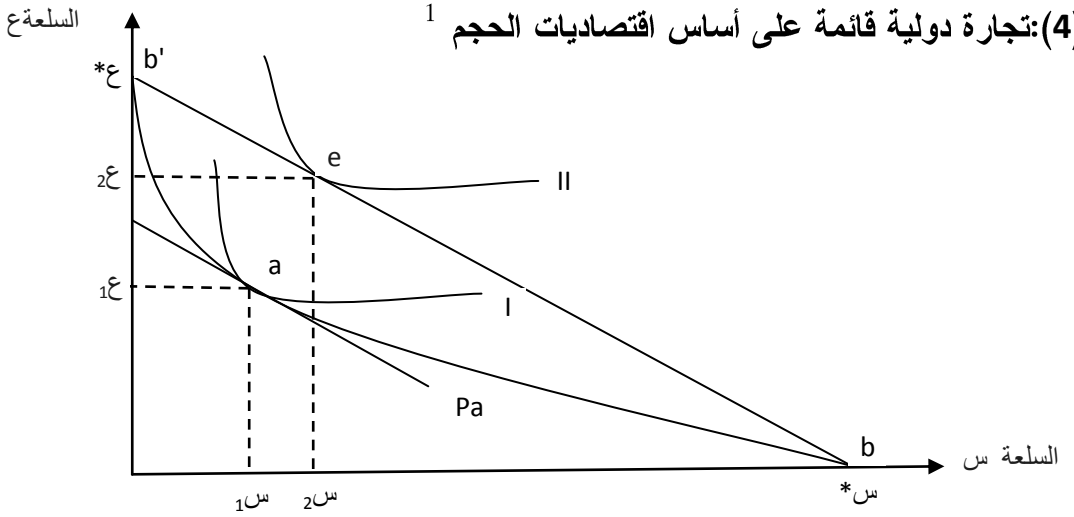

عند قيام التجارة الدولية:

- ستتخصص الدولة (A) كليا في إنتاج السلعة (س) وتنتج عند (b)
- وستتخصص الدولة (B) كليا في إنتاج السلعة (ع) وتنتج عند (b’).
- و نقطة التوازن e هي تماس منحنى السواء وخط السعر bb’ وهو خط السعر العالمي

كما تقوم الدولة (A)بتصدير الكميات ($س_2$) مقابل استيراد الكميات ($ع_2$) من الدولة (B) بينما تقوم الدولة(B) بتصدير الكميات($ع_2$) مقابل استيراد الكميات ($س_2$) من الدولة (A) حيث كانت الدولتين تستهلكان السلعتين ($س_1$ و $ع_1$) قبل قيام التجارة الدولية.

بالنسبة للمكاسب لكلتا الدولتين فهي($س_2 - س_1$) و($ع_2 - ع_1$)، وهي ناتجة عن اقتصاديات الحجم في الإنتاج لسلعة واحدة في كل دولة.

ويجب التمييز بين نوعين من اقتصاديات الحجم، فهناك ما يسمى باقتصاديات الحجم الداخلية ، واقتصاديات الحجم الخارجية(أو الوفرات الخارجية) [2]، فالأولى تشير إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج وهو شيء داخلي متعلق بالمؤسسة. أمّا وفرات الحجم الخارجية فتتحقق نتيجة نمو الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسات.

[1]:د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 191.
[2]:د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 194.

2-**نظرية التنوع كأساس للتجارة الخارجية:** وتقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات نوجزها فيما يلي:

- ❖ وفرة عوامل الإنتاج ليست هي السبب في قيام التجارة ولكن تقوم التجارة الدولية على أساس التنوع، وتكون التجارة مفيدة ما بين اقتصاديات ذات أحجام ونسب عوامل الإنتاج متشابهة.
- ❖ كما اعتبرت اختلاف مستويات الأذواق التي تتطلب نوعيات مختلفة من السلع ذات الخصائص المختلفة تؤدي إلى وجود التجارة.
- ❖ التجانس السلعي غير قائم بل السلع متعددة ومتنوعة، كما أنّ للدخل أثر كبير في نظرية التنوع، إذ بارتفاع الدخل يزداد الطلب على العديد من السلع ذات الخصائص المختلفة.
- ❖ ومن أساسيتها أيضا كل عناصر الإنتاج ستستفيد من قيام التجارة الدولية.

التجارة القائمة على أساس التفوق التكنولوجي:

وهي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون المزايا النسبية، وتحاول تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول في السلع التي تعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية التي تأخذ شكل اختراع أو شكل جديد. ومن الفرضيات التي تقوم عليها هذه النظرية نذكر:

- ❖ تركز على أثر التكنولوجيا والمنتجات الجديدة على هيكل التجارة
- ❖ اختلاف دوال الإنتاج للسلعة الواحدة ما بين الدول
- ❖ دوال الإنتاج ليست خطية وليست متجانسة، حيث توجد ظاهرة اقتصاديات الحجم ويزداد عائد الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية ويعبر عن هذا الوضع بخضوع الإنتاج لقانون الغلة المتزايدة
- ❖ لا تستبعد النظرية ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، خاصة في المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتوج.
- ❖ انتقال السلع عبر الحدود السياسية لا يتم بدون عقبات تجارية، كما أنّ النقل يعتبر ظاهرة واقعية تؤثر في أسعار السلع والخدمات الداخلة في نطاق التجارة الدولية، وكمثال على ذلك المعلومات ليست سلعة حرّة تنتقل بين الأسواق وإنّما يحتاج انتقالها إلى نفقات تعرف باسم: نفقات المعلومات"
- ❖ القدرة الجزئية لانتقال عناصر الإنتاج دوليا ممثلة في الحركة الدولية لرؤوس الأموال، وهنا تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوار هاما في تنمية التجارة الخارجية بين الدول.

- ❖ تهتم النظرية التكنولوجية بتكوين رأس المال البشري، خاصة في المرحلة الأولى والثانية من حياة المنتوج.
- ❖ تركز النظرية على جانب الطلب الذي تعتبره الدافع الأساسي للبحث عن اختراع منتج جديد لتلبية حاجيات المستهلكين
- ❖ كما لا يوجد فرض خاص بمجال تجانس عناصر الإنتاج وحالة التوظيف الكامل لها.

3- نماذج النظرية التكنولوجية: نميز على مستوى النظرية التكنولوجية بين نموذجين أساسين هما نموذج الفجوة التكنولوجية، نموذج دورة المنتوج.

1.3- نموذج الفجوة التكنولوجية:

تم تقديم هذا النموذج من طرف الاقتصادي" بوزنر"- M.V.Posner – عام 1961، الذي ركز في تحليله لنمط التخصص بين الدول على إمكانية حصول دولة ما على أسلوب متقدم من الإنتاج يسمح ببسط منتوجات جديد ذات جودة أو منتوجات ذات تكاليف أقل تكسبها مزايا نسبية تختلف عن الدول الأخرى. فالاختلاف في مستوى التكنولوجيا يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة، وبالتالي قيام التجارة الدولية.

ويمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشّكل المقدم من طرف الاقتصادي " بوزنر"، حيث:

ز1 ز2: هي فترة ظهور إنتاج سلعة معينة في دولة موطن الاختراع (ز 1)، وبداية استهلاكها في الأسواق العالمية (ز2)، ويسميها بوزنر " بفجوة الطلب"

ز1 ز3: هي فترة ظهور السلعة في موطن الاختراع وبداية إنتاجها في دولة التقليد (ز 3)، ويسميها " بفجوة التقليد"

أمّا تجارة الفجوة التكنولوجية: فيرى بوزنر" أنّها تقوم في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، أي في الفترة التي تبدأ فيها الدولة المخترعة بتصدير المنتوج الجديد وبداية الإنتاج لهذا المنتوج في الدولة المقلدة

الشكل(5): الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية [1]

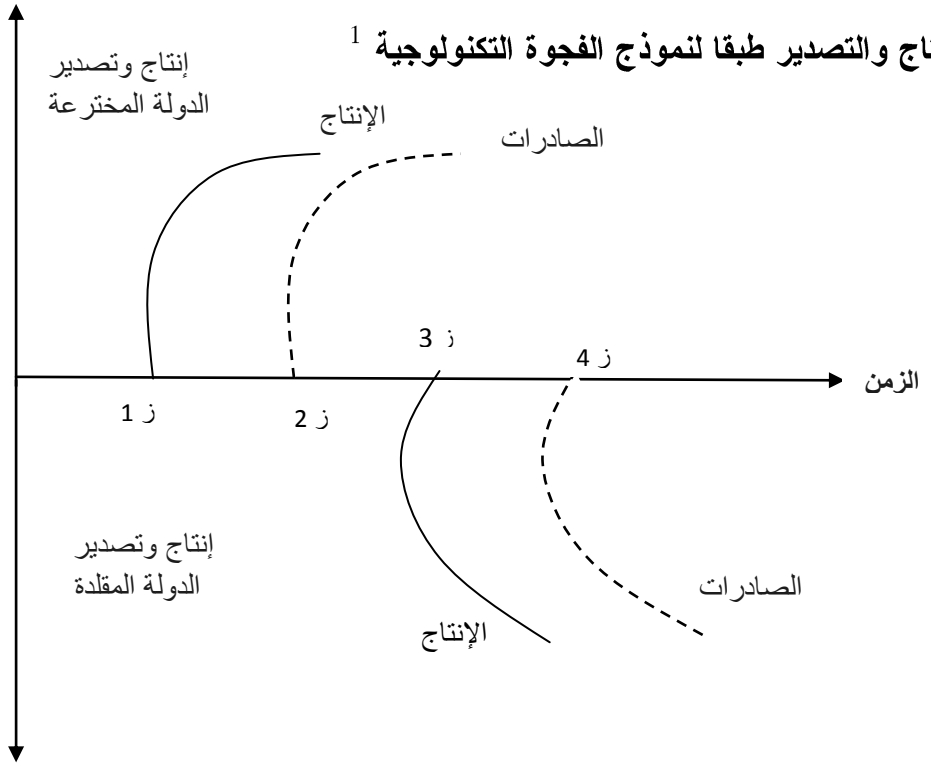

وهناك تعديلات عديدة وتحسينات من طرف الاقتصاديين " هوفباور" و " فريمان"على نموذج " بوزنر"قاما بها من خلال بعض الدراسات التطبيقية محاولة منهما اختبار صحة النموذج، وتوصلا إلى أنّ ثبات صحّة النموذج ومطابقته للواقع الاقتصادي.

وإنّ من الانتقادات الموجهة لنموذج " بوزنر" و" هوفباور " وفريمان" عجزهم عن الإجابة عن التساؤلين التالين:

أولهما: لماذا تطهر الاختراعات والتجديدات فقط في الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الغربية، اليابان دون غيرها من الدول الأخرى؟

ثانيها: ما هو طول فترة احتكار الدولة المخترعة واحتفاظها بالميزة النسبية في إنتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا، بمعنى ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟

وكانت الإجابة على هذين السؤالين مقدمة في النموذج الموالي وهو نموذج دورة المنتوج الذي قدّم تفسيرا لتطور ونمو التجارة الخارجية.

[1]:د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 240.

1.3 – نموذج دورة المنتوج: اقترح الاقتصادي الأمريكي " فرنون" سنة 1966 نظرية دورة حياة المنتوج المكملة والشاملة لنظرية الفجوة التكنولوجية. وتقترح نظرية فرنون أنّ المنتوج الجديد يمر بدورة تشمل المراحل التي نوردها من خلال الشكل وشرحه الموالي.

الشكل(6): نموذج دورة الإنتاج [1]

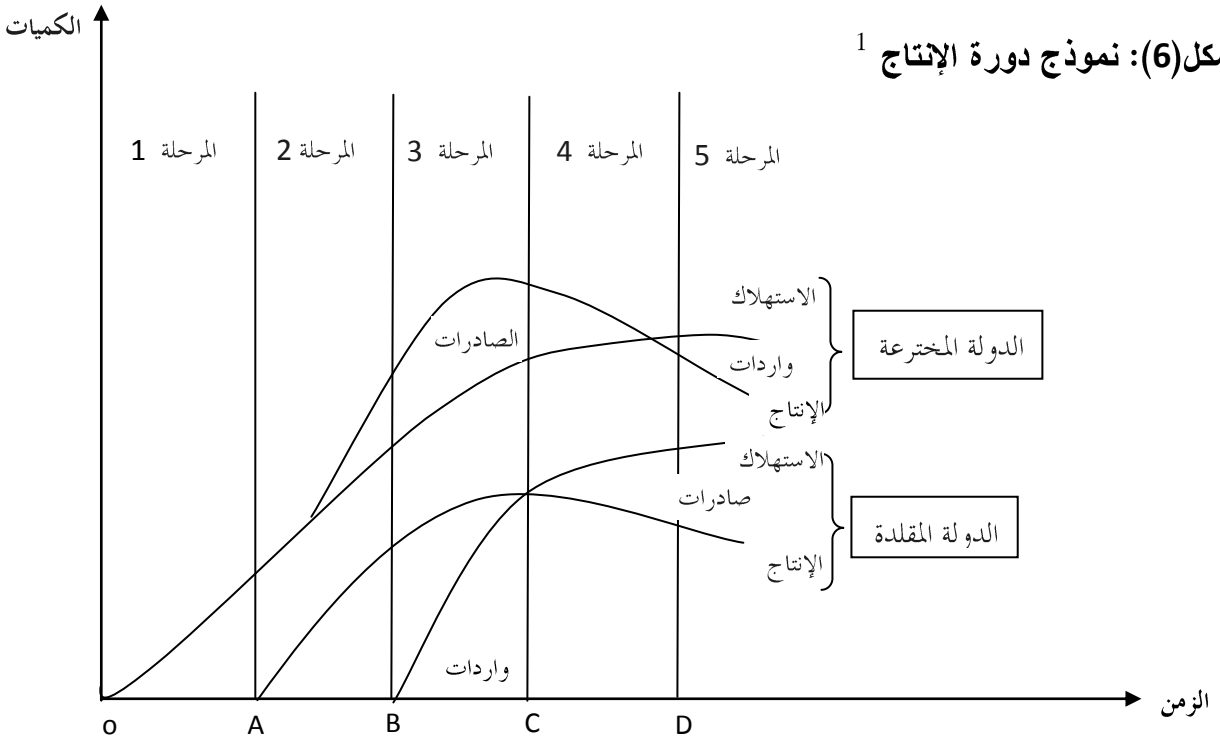

من الشكل يمكن القول أنّ:

المرحلة الأولى: يتم الإنتاج والاستهلاك في مرحلة المنتوج فقط بواسطة الدولة المخترعة

المرحلة الثانية:

أو مرحلة نمو المنتوج خلال الفترة AB كما يظهر في الشكل. يكون الإنتاج كاملا في الدولة المخترعة ويزداد بسرعة ليشبع سلطة إحتكارية في كل من الأسواق الداخلية وأسواق التصدير بسبب عدم وجود أي إنتاج أجنبي.

في المرحلة الثالثة: يصبح المنتوج نمطيا خلال المرحلة BC، وتبدأ المؤسسة المخترعة في تقديم ترخيصات لمؤسسات محلية وأجنبية لتقوم أيضا بتصنيع المنتوج، وتبدأ الدولة المقلدة في إنتاج المنتوج وذلك للاستهلاك المحلي فقط.

[1]:د. زايري بلقاسم، " اقتصاديات التجارة الخارجية- نماذج وتمارين"،مرجع سابق،ص 243..

في المرحلة الرابعة:

خلال الوقت CD تبدأ الدولة الناقلة بالبيع بسعر أقل من سعر الدولة المخترعة في سوق ثالث، وذلك بسبب توفرها على عمالة رخيصة وتكاليف أخرى أقل، وبعد أن أصبح المنتوج نمطيا وأصبح لا يتطلب أي تطوير، ولا مهارة هندسية، وسينخفض الإنتاج في الدولة المخترعة من هذا المنتوج. وسيحل محل منافسة الماركة المنافسة السعرية.

وفي المرحلة الأخيرة (الخامسة):

بعد النقطة D تبدأ الدولة المقلدة بالبيع بأقل من سعر الدولة المخترعة في السوق الأخرى أيضا وسينخفض الإنتاج في الدولة المخترعة بسرعة أو ينهار.

والمرحلة الرابعة والخامسة يشار إليهما بمرحلة هبوط المنتوج والتنميط وانخفاض التكاليف في الخارج يأتي بنهاية دورة حياة المنتوج، وهنا على الدولة المخترعة أن تركز جهودها على اختراع منتوج جديد وإطلاقه.

المبحث الرابع: أنواع السياسات التجارية

إنّ الأهمية التي تكتسيها التجارة الدولية وتأثيرها وتأثرها بالمتغيرات الاقتصادية والسياسة العالمية، جعل الدولة تقوم بوضع السياسة التجارية التي تراها مناسبة لمواجهة المتغيرات الخارجية وللتأثير على المؤشرات الماكرو اقتصادية للدولة.

ويختلف مفهوم السياسة التّجارية باختلاف النظم الاقتصادية وتطورها فهو يختلف من بلد صناعي لبلد آخر في النمو، كما أنه يختلف في النظام الواحد حسب مراحل التطور الاقتصادي المختلفة لذلك البلد، ويرجع هذا الاختلاف في السياسة التجارية إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، حيث تفرد لها أدوات معينة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها

والمقصود بالسياسة التجارية: هي مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم قطاع التجارة الخارجية، قصد تحقيق أهداف بواسطة أدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف.[1]

ومن تعاريف السياسة التّجارية نجد أنّها " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويرتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ".[2]

وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين أنصار الحريّة التّجارية وأنصار تقييد التجارة الخارجية. فالنظريات التي تناولها سابقا ركزت على قيام التجارة في ظل الحرية، وفي هذا المبحث سنتعرف على سياسة تقييد التجارة من أدوات والآثار الاقتصادية الناتجة عنها، وأخيرا دوافع التقييد. والجدول الموالي يوضح السياسات التجارية بين الحرية المطلقة والتقييد المطلق:

نظام التعريفات / نظام التقييد	مفتوح	معتدل	محدود
مفتوح	حريّة التجارة	مزيج	تقييد التجارة
معتدل	مزيج	مزيج	تقييد التجارة
محدود	تقييد التجارة	تقييد التجارة	تقييد التجارة

المصدر: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–"، ص،75.

ونورد **الجدول (9): الموالي الذي يوضح مميزات أدوات السياسة التجارية** [3]

النظام / الأدوات	التقييد المطلق %	التقييد المحدود %	التقييد المعتدل %	المفتوح %	الحرية المطلقة %
المتوسط الحسابي للتعريفة	100–40	أكبر من 25	15–10	أقل من 10	0
حصة التجارة المغطاة بالقيود الكمية	أكبر من 40	أقل من 25 أو أقل من 10	25–0	15–0	0

المصدر: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–"، ص،75.

[1]: إيمان محب زكي، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 149.
[2] جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 153.
[3] : **أ قاشي فايزة**، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص،75.

المطلب الأول: السياسة الحمائية ومبرراتها

الفرع الأول: السياسة الحمائية

إن الدول الكبيرة التي تكونت من القرن السادس عشر(16) حتى القرن الثامن عشر(18) كانت جميعها تتبع نظام الحماية، إذ كانت تحاول جهدها بإتباعها سياسة الربح التجاري أن تكدس المعادن الثمينة الناتجة عن فائض الصادرات على الواردات، وفي القرن التاسع عشر(19)، انضمت بريطانيا إلى تعاليم الاقتصاديين الأحرار في حين توطد نظام الحماية في الدول الحديثة(الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، كندا)، وخلال النصف الأوّل من القرن العشرين(20) ، انتشر نظام الحماية في كل مكان ولاسيما خلال الانهيار الاقتصادي الكبير الذي جرى في الثلاثينات، وبعد الحرب العالمية الثانية بذلت الدول المتقدمة صناعيا جهودا مشتركة للحد من عقبات التجارة الدولية، وكان ذلك بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة المعروفة بـGATT، ويستند أنصار المذهب الحمائي للدفاع عن سياستهم إلى الحجج التالية :

الفرع الثاني: مبررات مبدأ حماية التجارة الخارجية

لا يعارض أنصار الحماية على ما لحريّة التجارة من مزايا، إلا أنهم يرون أن ظروفا تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحماية.[1] كما أنه يمكن أن نقسم هذه الحجج إلى طبيعتها، من حيث أنها حجج ذات طبيعة غير اقتصادية، وأخرى حجج اقتصادية.

1.2- الحجج غير الاقتصادية:

1.1.2- فرض الحماية بغرض الدفاع والأمن الوطني: لا يختلف الفريقان (أنصار الحماية، ودعاة الحرية) في هذه النقطة، حيث يجمعان على أولوية الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية.

و فرض الحماية من أجل تحقيق إستراتيجية الدفاع والأمن الوطنيين، وهي إستراتيجية أكثر أهمية من الرفاهية الاجتماعية، ولذلك فإذا ما ارتبط اقتصاد بلد ما، في ظروف السلم، باقتصاديات أخرى تزوده بالمواد الغذائية الأساسية أو السلع الصناعية الثقيلة أو الإستراتيجية، فإنه سيوجه أوضاعا

[1]: عبد الرحمان يسرى أحمد،" الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 226.

عصيبة لا محالة في زمن الحرب، تكون أشد من الحرب نفسها، هذا نتيجة الاعتماد الكلي على الخارج.

2.1.2- الحماية بغرض تحقيق التوازن الاجتماعي:

وذلك من خلال المحافظة على فئة العاملين في الزراعة بحماية إنتاجهم الزراعي من المنافسة الخارجية، إذ تؤدي الحرية التجارية في بعض الدول التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، والتي يمارسها أغلبية كبيرة من المجتمع حيث أن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضى على الزراعة الوطنية، مما يلحق ضررا بطبقة المزارعين، فيصبح المجتمع عرضة لتيارات من الصراعات يخل بالأوضاع الاجتماعية.

3.1.2- الحماية بغرض المحافظة على الخصوصية الوطنية:

لأنّ العلاقات التجارية الحرة بين الدول قد تفقد طابعها الذاتي وتراثها الحضاري، الأمر الذي يدعوا إلى الحد من هذه العلاقات بغية المحافظة على الاعتبارات الاجتماعية الذاتية الخاصة بالمجتمع.

و حقيقة الأمر أنّ الحجج السابقة الذكر هي بعيدة عن نطاق التحليل الاقتصادي البحث، بل هي متصلة بدرجة كبيرة، باعتبارات ذات طبيعة سياسية واجتماعية.

2.2- الحجج الاقتصادية لمذهب الحماية:

وهي حجج ليست مستخرجة من أساس نظري وحيد، بل تتعلق بجوانب مختلفة مستمدة من الواقع، وهي تختلف من حيث قيمتها العلمية، ومن أهمها ما يلي:

1.2.2- حماية الصناعات الناشئة: إنّ الحاجة إلى حماية الصناعة الناشئة في الدول الآخذة في النمو حاليا، تفوق حاجة دول غرب أوروبا في القرن التاسع عشر، لكون الصناعات الناشئة في الدول الآخذة في النمو، لا تعاني من منافسة صناعات عريقة سبقتها في التقدم فحسب، بل تعاني من السياسات الاحتكارية التي تتبعها الدول المتقدمة في كافة الأسواق الدولية.

وتتمثل حجة حماية الصناعات الناشئة في أنّ نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، لذلك يجب حمايتها إلى أن تنخفض تلك التكاليف في المرحلة الآتية، وتصبح الدول تتمتع بمزايا التصنيع، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصيبها ضرر.[1]

وهي نظرية ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، واشتهرت بنسبتها إلى الاقتصادي الألماني " فردريك ليست " الذي نشر كتابه المشهور تحت عنوان " النظام الوطني للاقتصاد السياسي " الذي صدر في 1841.[2] حيث طالب فيه بحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

والسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعة الناشئة يرجع إلى كونها تحتاج إلى تدريب للعمال، وإلى خبرة الفنيين الأجانب، كما تضطر لإقامة مساكن للعمال وغيرها من النشاطات المساعدة لها.

إذن فالحماية التجارية التي ينادي بها " ليست " تخضع للشروط التالية: [3]

1. 1ــ أنها حماية تخص الصناعة وليس الزراعة، لأن الأخيرة لو لم تكن مهيأة بطبيعتها للإنتاج الزراعي فإن الحماية لا تفيدها، كما أن تقدم الصناعة يؤدي في النهاية إلى زيادة دخول المزارعين، في حين أن حماية الزراعة تضر بالصناعة، كما تؤدي إليه من ارتفاع في أثمان المنتجات الزراعية الذي يترتب عليه ارتفاع في تكلفة الإنتاج الصناعي.

1. 2ــ أن تفرض الحماية فقط على الصناعات التي تتوفر على مقومات النجاح حتى تتمكن من البقاء والصمود في وجه منافسة الصناعات الأجنبية.

1. 3ــ أن تكون حماية مؤقتة، حيث لا يجوز أن تدوم أكثر من الفترة اللازمة لنمو الصناعات الناشئ، ووصولها لمرحلة تستطيع فيها أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية.

2.2.2- إعانات الصناعات الناشئة: يرى البعض بعدم الأخذ بمبدأ حماية الصناعة، والاستعاذة عنه بتقديم الإعانات إلى الصناعات الناشئة التي من مزاياها ما يلي:[4]

[1] : محمد عبد العزيز عجمية، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 137.
[2] : أحمد جامع، " العلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية، القاهرة 1977، ص 103
[3]: أحمد فارس مصطفى، " العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص 152.
[4]: محمد عبد العزيز عجمية، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 139.

2. 1ـ أن الإعانات مباشرة، فالصناعة التي تحصل على الإعانة يتعين عليها إنفاقها في مجالات معينة، وحق للسلطات مانحة الإعانة أن تراقب أثرها على الإنتاج والتكاليف والأثمان.

2. 2- أن الإعانة لا تؤدي إلى ارتفاع الثمن، بل يحصل المستهلك على السلعة بنفس الثمن لأن الدولة هي التي تقوم بدفع فرق التكلفة في شكل إعانة.

2. **3**- لا يقل العرض من السلع بعكس الوضع في حالة الحماية، وعلى ذلك لا تختفي المنافسة بين السلع المستوردة والمنتجة محليا، وإذا حاول المنتج المحلي رفع الثمن، فإن المنافسة من المنتجات الأجنبية كفيلة بتحقيق الثمن العادل.

2. 4- تؤدي الإعانة إلى تشجيع التصدير، لأن المصدر يصبح في وضع يمكنه من البيع في الأسواق الأجنبية.

3.2.2- الحماية لزيادة حجم التشغيل: تفرض الدولة الحماية لتزيد من الطلب المحلي على المنتجات المحلية، فإذا فرضت دولة ما ضرائب جمركية مرتفعة على سلعة مستوردة، فإن ذلك سيؤدي إلى تحويل الطلب إلى المنتجات المحلية، وبذلك يزداد طلب الصناعات على الأيدي العاملة.

غير أن فرض الحماية لغرض زيادة حجم التشغيل قد لا يتحقق، إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الطلب الخارجي، وكلما كانت صناعات التصدير في الدولة هامة، كلما أدت سياسة الحماية إلى نقص في الطلب الأجنبي بمبدأ أكبر على سلع صناعات التصدير الوطنية، وكلما فشلت سياسة الحماية في تحقيق الزيادة في التشغيل، لذلك تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة الزيادة في النفقات العامة، أو التغيير في سعر الصرف من أجل المحافظة على مستوى التشغيل أو مكافحة البطالة، لكنه إذا تعذر تطبيق هذه السياسة، فلا مناص من فرض الحماية للمحافظة على مستوى النشاط الاقتصادي فيها.

4.2.2- الحماية بغرض تنويع الإنتاج: الحماية تسعى إلى تحقيق التنوع في الإنتاج، فالدولة التي تتخصص في إنتاج منتوج واحد وتعتمد عليه كأساس في التبادل الدولي، قد تعرض اقت ص ادها الوطني للخطر، إذا ما حدث على هذا المنتوج طارئ سواء كان طبيعيا أو اقتصاديا، فتنوع الإنتاج من شأنه تمكين الدولة من أن تواجه أي خطر سواء تعلق الأمر بتقلبات الأسعار، أو تعلق بحالة انقطاع في الأسواق الخارجية بسبب ظروف سياسية، أو بسبب حدوث كساد في اقتصاديات الدول

التي تصدر إليها السلعة أو ظهور منافسة قوية في وجه هذه السلعة، وفي هذه الحالة لا يمكن إتباع سياسة اقتصادية قصد تنويع الإنتاج، دون الرجوع إلى سياسة الحماية. إلاّ أن معارضي الحماية لغرض تنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي يأخذون عليها:[1]

4. 1 – أن معظم الدول لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لضخامة حجم اقتصادها.

4. 2 ــ لا يمكن القضاء على الكساد بتنويع الإنتاج لأن الكساد يحدث نتيجة لعوامل داخلية تتعلق خاصة بالاستثمار.

ومع ذلك نجد أن المعارضين للحماية لغرض تنويع الإنتاج، يوافقون عليها إذا ما تعلق الأمر بالسلع الأساسية، وضرورة توفير قدر من الاكتفاء الذاتي ومواجهة انقطاع الحصول عليها من الخارج.

5.2.2– الحماية بغرض الحصول على إيراد: يرى أنصار الحماية أن فرض الرسوم الجمركية بنسبة مرتفعة من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في إيرادات الدولة، ولقد كانت الرسوم الجمركية تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الولايات المتحدة الأمريكية خلال أوائل الأربعينات من هذا القرن، وما زالت تشكل معظم الإيرادات في العديد من الدول الآخذة في النمو، وكثيرا ما تؤدي المغالاة في فرض الرسوم إلى تقليل الواردات، وإلى نقص حقيقي في الإيراد الكلي للدولة. كما تؤدي أيضا إلى ممارسة المعاملة بالمثل من قبل الدول الأجنبية لصادرات الدول.

6.2.2– الحماية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات:

لفرض الحماية بغرض مواجهة العجز في الميزان التجاري، تقوم الدولة بفرض الرسوم الجمركية عالية على الواردات من بعض السلع، خاصة منها الكمالية حيث تقل الواردات، ويقل معها خروج العملات الأجنبية، غير أن إجراء الحماية هذا كثيرا ما يؤدي بالدول الأخرى إلى المعاملة بالمثل، فتقل صادرات الدولة الحامية.

لذلك يرى البعض أنه يتجنب ذلك، وقصد معالجة في الميزان التجاري تقوم الدولة بتخفيض القيمة الخارجية للعملة، ويكون تخفيض قيمة العملة بـــ 10 % يرجى منه زيادة في ثمن السلعة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، " الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص 146.

الأجنبية بمقدار 10 % وفي نفس الوقت يؤدي إلى تشجيع الصادرات بمقدار 10 % ومعنى هذا أنه تم زيادة الضريبة على الواردات بـــ 10 % وتم إعادة الصادرات بـــ 10 %.

المفروض أصلا أن فرض الضريبة الجمركية يؤدي إلى تخفيض أسعار الواردات الأجنبية حتى تتمكن من منافسة المنتجات المحلية في سوق الدولة التي فرضت الرسم الجمركي، وبذلك تدفع الدولة المستوردة مبلغا أقل ثمنا لوارداتها، حيث يتحول معدل التبادل الدولي لصالحها، إلا أن الأسعار المحلية قد ترتفع وبالتالي لا تنخفض أسعار الواردات بكل الضريبة.[1]

7.2.2 ــ الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال:

فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. كما أنّ فرض الحماية على الصناعة في الداخل يرفع معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الاستفادة من معدل الربح المرتفع.[2]

المطلب الثاني :سياسة الحرية ومبرراتها

الفرع الأول: سياسة الحرية

يلاحظ لدى المفكرين الاقتصاديين التقليديين أنهم ساهموا في انتصار مبدأ" دعه يعمل دعه يمر" على المستوى الدولي وأكدوا من الناحية النظرية أن التبادل الحر يشكل أحسن وضع بالنسبة للعالم. إنّ أنصار سياسة الحرية يعارضون التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ويؤكدون على أهمية المنافسة الحرة، ويطالبون بعدم استخدام الإجراءات الجمركية للتمييز في المعاملة مع الدول المتخلفة ويرتكزون على الحجج[3] التي نتناولها في العصر الموالي.

الفرع الثاني: مبررات مبدأ حرية التجارة الخارجية

1- أنّ حريّة التّجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل

[1] محمد عبد العزيز عجمية: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 148.
[2] أحمد فارس مصطفى: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 154.
[3]: محمد يونس،" مقدمة في نظرية التجارة الدولية"، الدار الجامعية، 1986، ص 132.

القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي لا تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، و على انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

2- أنّ الحريّة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، وتحميل المستهلكين بهذه الزيادة.

3- تؤدي الحريّة إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

4- أنّ حريّة التجارة من شأنها تمنع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

5- أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يتأتى إلاّ عن طريق الحريّة التّجارية.[1]

المطلب الثالث: أدوات تقييد التجارة

نميز في هذا المجال نوعين من القيود: قيود جمركية وقيود غير جمركية.

الفرع الأول: القيود الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على أنّها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر حدود الدولة سواء أكانت واردات أو صادرات، أمّا التّعريفة الجمركية فهي قائمة كافة الضرائب، والرسوم الجمركية السائدة في دولة ما في وقت معين. ويوجد ثلاثة أنواع من الرسوم الجمركية على الواردات:

1.1.3- من حيث طريقة الاحتساب:

[1] د. عبد الرشيد بن ديب،" تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2003، ص 125.

الرسوم الجمركية النوعية : ضربة تفرض كمبلغ مالي على وحدة السلعة سواء كانت الوزن أو الحجم أو الطول.

الرسوم الجمركية القيمية: ضريبة تتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة وتعتبر الأكثر استعمالا من طرف دول العالم.

الرسوم الجمركية المركبة: تتضمن رسم نوعي يضاف إليه رسم قيمي

2.1.3- من حيث الهدف، نميز:

الرسم المالي: ضريبة تفرض عادة على السلع التي لا تنتج محليا بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة.

الرسم الحمائي: ضريبة تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وتطبق على الوارد فقط

الرسم التعديلي: ضريبة تهدف إلى إلغاء تصدير السلع المحلية التي يكون سعرها داخليا لسبب أو لآخر منخفض جدا بالنسبة إلى الأسعار العالمية.

3.1.3- من حيث موضوع التطبيق:

الرسم على الصادرات: ضريبة تطبق على خروج السلع وهدفها هو تحقيق إيراد للدولة وتخفيض مستوى التصدير الوطني

الرسم على الواردات : ضريبة تطبق على دخول السلع وهدفها هو تحقيق إيراد للدولة وحماية السوق المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك يجعل السلع المستوردة أقل تنافسية بالنسبة للسلع الوطنية.

الرسم على العبور : ضريبة تطبق على السلع التي تستخدم التراب الوطني لتنقلها من دولة الذهاب إلى دولة الوصول، وهذا النوع من الرسم يطبق نادرا ويستعمل كوسيلة في الحروب التجارية.

4.1.3- من حيث مصدر التحديد:

الرسم الذاتي: ضريبة تنشأ عن إيرادات داخلية مستقلة كليا عن الخروج.

الرسم الإتفاقي: ضريبة تنشأ بموجب معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف، مثل الضرائب التي تطبق في إطار الجات أو تلك التي تطبقها دول الاتحاد الأوربي.

الرسم التفضيلي: ضريبة تطبق على دولة أو مجموعة من الدول وتكون قيمتها منخفضة مقارنة بقيمة نفس الضرائب المطبقة تجاه باقي الدلو. وغلبا ما تستخدم هذه الضريبة بهدف مساعدة فئة الدول النامية أو الأقل نموا على توسيع صادراتها نحو الدول المتطورة.

5.1.3- من حيث الخصوصية:

الرسم التفضيلي: ضريبة تطبق لتنظيم التجارة الدولية للمنتجات الفصلية كالمنتجات الزراعية.

رسم لمواجهة الإغراق: ضريبة تطبق عند دخول التراب الوطني سلعا منخفضة الثمن مقارنة بثمنها العادي في الدولة المصدرة وتلحق خسارة بالمنتجين المحليين الذين ينتجون سلعا مماثلة أو تعيق توسع الإنتاج الوطني.

الرسم التعويضي: ضريبة تطبق على السلع المستوردة التي استفادة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من إعانات أو دعم طبعا لا يطبق هذا الرسم إلاّ إذا رأت الدولة أن استيراد هذه السلع سيلحق ضررا بالمنتجين المحليين للسلعة المماثلة.

6.1.3- من حيث الصفة:

الرسم الثابت: ضريبة لا تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية الداخلية أو الخارجية، وهي شائعة التطبيق.

الرسم المتغير : ضريبة تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية، كتغير مستوى الأسعار العالمية أوالداخلية، أو مستوى الإعانات الحكومية لدى الأخرى، وهي نادرة الاستعمال.

7.1.3- من حيث معيار الحماية:

الرسم الاسمي : ضريبة موضحة في التعريفة الجمركية تعطي نظرة عامّة عن مستوى الحماية المطبق على الوارد أو الصادر.

الرسم الفعلي: ضريبة توضح المعدل الفعال للحماية الجمركية المطبق على المدخلات المستوردة والمكونة للسلعة النهائية.

الفرع الثاني:الآثار الاقتصادية للحماية التعريفية على الواردات

إنّ تأثير تعريفة الوارد على الاقتصاد يختلف من دولة إلى أخرى ويكون له علاقة بالوزن الاقتصادي لكل دولة، وفي هذا الإطار نميز نوعين من الدول: الدول الكبيرة♦والدول الصغيرة♦♦[1].

1.2.3- أثر التعريفة على اقتصاد الصغيرة:

لتحليل هذا الأثر في هذه الدول، علينا أن نفرق بين ثلاثة مستويات مختلفة: قبل قيام التجارة، عندما تستهلك السلعة المحلية فقط، وعند تحرير التجارة – عندما لا يقيد استيراد السلعة من الخارج بأية حواجز وبعد تطبيق التعريفة على الوارد– عندما يقيد استيراد السلعة من الخارج بحواجز.

قبل قيام التجارة: تنتج الدولة الصغيرة وتستهلك السلعة حسب النقطة E ، نقطة تقاطع المنحنى S_d الذي يمثل العرض الداخلي و D_d الذي يمثل الطلب الداخلي.

بتطبيق حرية التجارة:

تفتح الدولة أبوابها أمام التجارة العالمية، السعر في السوق العالمية P_w أقل من السعر المحلي P_d للسلعة المنتجة، بما أن السوق العالمية تمد الدولة الصغيرة كمية غير محدودة من السلعة فإن منحنى العرض يصبح أفقي S_{d+w+1} والذي يمثل حجم السلعة المقدمة من طرف المنتج المحلي والأجنبي معا للمستهلك المحلي، وتمثل النقطة F ويكون حجم الطلب يساوي Q_0Q_5 (حيث الكمية Q_0Q_1 مقدمة من طرف المنتج المحلي، والكمية Q_1Q_5 من طرف المنتج الأجنبي)

بعد تطبيق التعريفة على الوارد:

بعد قرار الدولة إدخال التعريفة على الوارد لحماية المنتجين المحليين الذين تضرروا من جراء دخول سلعة أجنبية منخفضة السعر إلى السوق المحلية، وإنّ تطبيق التعريفة في هذا النوع من الدول لا يؤثر على مستوى الأسعار العالمية لهذه السلعة، ما يعني شروط التجارة أو معدلات تبادل هذه الدول سوف لا تتغير وسيرتفع فقط السعر الداخلي للسلعة المستوردة وذلك بنفس قيمة الرسم، حسب الشكل رقم (6) من P_w إلى P_{w+1} فيتحرك منحنى العرض الإجمالي نحو الأعلى ويصبح

♦ : **معنى الدولة الكبيرة**: تعتبر كذلك إذا تغيير الطلب من طرفها على السلع المستوردة إلى إحداث تغيير بالأسعار العالمية لهذه السلع

♦♦: **الدولة الصغيرة**: إذا كان تغيير الطلب من طرفها على السلع المستوردة لا يؤدي إلى إحداث تغيير بالأسعار العالمية.

مساويا S_{d+w+1} ، والتوازن الجديد بين الطلب الداخلي والعرض الخارجي والداخلي يتحقق في النقطة G والتي عندها وبفعل تعريفة الحماية t، يرتفع الإنتاج الداخلي من Q_0Q_1 إلى Q_0Q_2 ، بينما الاستيراد فينخفض من Q_1Q_5 إلى Q_2Q_4، ويرتفع السعر الداخلي للوحدة الواحدة. وينخفض الاستهلاك.

الشكل(6): أثر تطبيق التعريفة على الواردات في اقتصاد دولة صغيرة

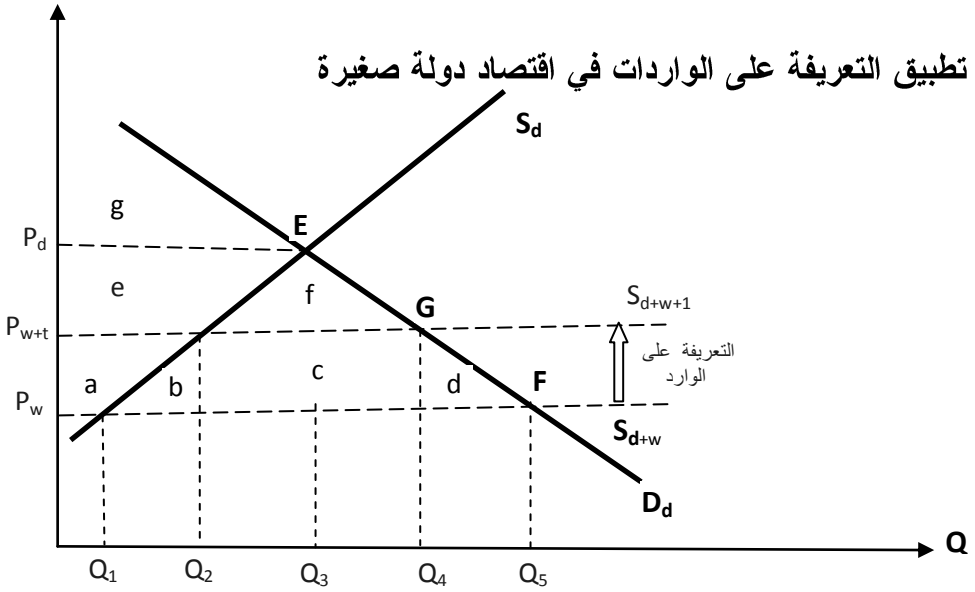

المصدر: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 82

قبل تطبيق التعريفة على الواردات كان فائض الاستهلاك يساوي a+b+c+d+e+f+g، أي أنّ المستهلكين كانوا يستهلكون السلعة بالكميات المرغوبة والمحصورة بين منحنى العرض (الداخلي والخارجي) ومنحنى الطلب الداخلي. وبفعل تحرك منحنى العرض نحو الأعلى بقيمة تعادل قيمة الرسم، فإنّ فائض الاستهلاك يصبح مساوي للمساحة e+f+g فقط وعليه تقدر الخسارة في فائض الاستهلاك بالمساحة a+b+c+d.

نتيجة إدخال التعريفة على الواردات تظهر مجموعتان مختلفتان من الآثار: آثار التحويل(أثر الدخول وأثر على إعادة التوزيع)، و آثار الخسارة(أثر الحماية وأثر الاستهلاك).

أثـــر الدخـــول: هو عبارة عن حجم زيادة إيرادات الدولة و يحسب كجداء حجم استيراد الدولة بعد تطبيق التعريفة وحجم التعريفة الجمركية، بيانيا هذا الأثر معبر عنه بالمساحة c وهو لا يعد خسارة لأنه تم تحويل الدخول من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي.

أثـــر الحمايـــة: عبارة عن الآثار الاقتصادية الناجمة عن اضطراب المنتجين المحليين بفعل إدخال التعريفة، ويؤدي إلى تقديم كمية إضافية من الإنتاج بتكاليف مرتفعة، وكلما ارتفعت حماية السوق

الداخلية وجهت لعملية الإنتاج كمية أكبر من الموارد التي لم تكن مخصصة من قبل لهذه العملية. مما يتطلب نفقات عالية مقارنة بتلك التي كانت ستتحملها الدولة لو تم شراء السلعة بسعر منخفض من المنتج الأجنبي. ويظهر أثر الحماية نتيجة استبدال السلعة الأجنبية الأعلى كفاءة بالسلعة المحلية الأقل كفاءة.

أثـــر الاستهـــلاك : يظهر هذا الأثر بفعل انخفاض استهلاك السلعة نتيجة لارتفاع سعرها محليا وعدم تمكن المستهلك من اقتنائها بسعر أقل أو مساوي للعالمي. بيانيا هذه الخسارة معبر عنها بالمساحة d.

2.2.3- أثر التعريفة على اقتصاد الدولة الكبيرة:

تعتبر التعريفة على الواردات وسيلة تحسين معدلات التبادل مع العالم الخارجي أكثر من كونها وسيلة حماية السوق المحلي من المنافسة الأجنبية

ونفس الشيء يشمل ثلاثة مستويات، قبل قيام التجارة وعند تحريرها وبعد تطبيق التعريفة على الواردات.

قبل قيام التجارة : تنتج الدولة الكبيرة وتستهلك السلعة حسب النقطة E ، نقطة تقاطع المنحنى S_d الذي يمثل العرض الداخلي و D_d الذي يمثل الطلب الداخلي.

بتطبيق حرية التجارة: تفتح الدولة أبوابها أمام التجارة العالمية، السعر في السوق العالمية P_w أقل من السعر المحلي P_d للسلعة المنتجة، بما أن السوق العالمية تمد الدولة الكبيرة كمية محدودة من السلعة فإن منحنى العرض يصبح ممثلا بـــ S_{d+w+1} والذي يمثل حجم السلعة المقدمة من طرف المنتج المحلي والأجنبي معا للمستهلك المحلي، وهنا جل الاختلاف بين الدولة الكبيرة والصغيرة، التوازن بين العرض والطلب يحدث في النقطة F ويكون حجم الطلب يساوي Q_0Q_5 (حيث الكمية Q_0Q_1 مقدمة من طرف المنتج المحلي، والكمية Q_1Q_5 من طرف المنتج الأجنبي)، وينخفض السعر من المستوى P_d إلى المستوى P_w.

الشكل(7): أثر تطبيق التعريفة على الواردات في اقتصاد دولة كبيرة

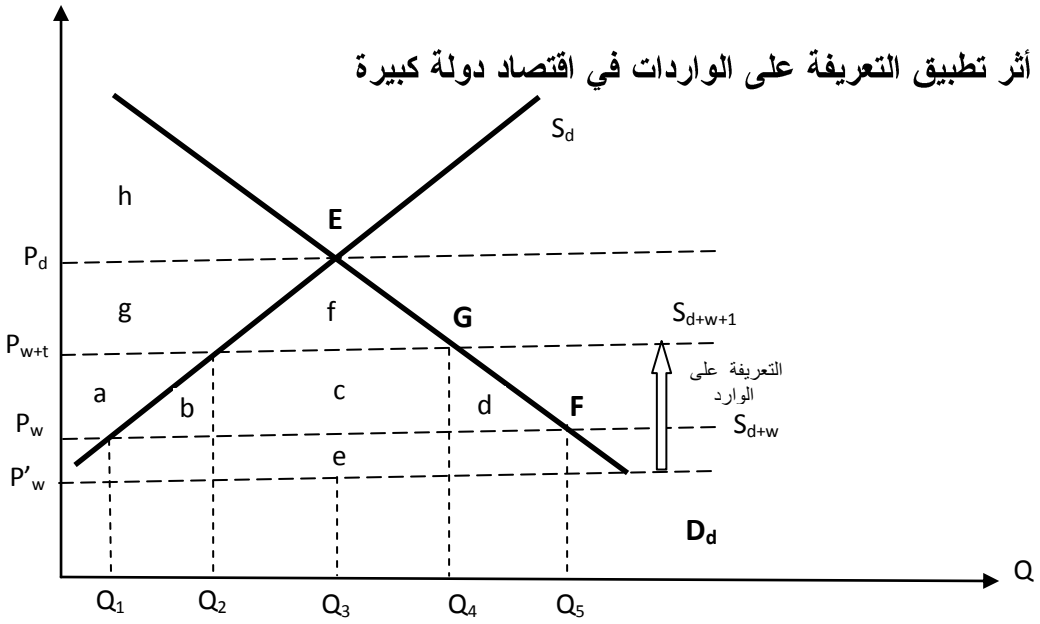

المصدر: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 85

بعد تطبيق التعريفة على الواردات بفعل تحرك منحنى العرض نحو الأعلى بقيمة تعادل قيمة التعريفة، تقدر الخسارة في فائض الاستهلاك بالمساحة a+b+c+d.

نتيجة إدخال التعريفة على الواردات تظهر مجموعتان من الآثار: التحويل، وآثار الخسارة

أثر الحماية عند الدولة الكبيرة: مثل الدولة الصغيرة نتيجة استبدال السلعة الأجنبية الأعلى كفاءة بالسلعة المحلية الأقل كفاءة، بيانيا تمثل المساحة **b.**

<u>أثر الاستهلاك</u>: يظهر بفعل انخفاض مستوى الاستهلاك المحلي للسلعة نتيجة لارتفاع سعرها وعدم تمكن المستهلك من اقتنائها بسعر أقل أو مساوي للعالمي. والساحة d تعبر بيانيا عن الخسارة.

<u>أثر إعادة التوزيع:</u> وتمثله المساحة a.

<u>أثر الدخول:</u> وهو جوهر الاختلاف بين الدولة الكبيرة والصغيرة في تطبيق التعريفة، وهو عبارة عن حجم زيادة الدخول في إيرادات الدولة ويحسب كجداء حجم استيراد الدولة بعد تطبيق التعريفة

وحجم التعريفة الجمركية، بيانيا المساحة e+c، ويقسم أثر الدخل في الدولة الكبيرة إلى أثر الدخول الداخلية♦، وأثر معدل التبادل♦♦.

كما أدّى إدخال التعريفة على الواردات في الدولة الكبيرة إلى انخفاض حجم الاستيراد والسعر العالمي لهذه السلعة، و بإمكانه أن يحقق أثرا إيجابيا على الاقتصاد، وذلك من خلال أثر معدلات التبادل، ولتوضيح الأثر من تطبيق التعريفة في هذه الحالة لابد من مقارنة معدلات التبادل بالخسارة الإجمالية، ويكون الأثر إيجابيا إذا تفوق أثر معدل التبادل على أثر الخسارة.

الفرع الثالث: أثر التعريفة الجمركية على الصادرات

تطبق التعريفة الجمركية أيضا على السلع التي تنتقل إلى خارج الحدود الجمركية للدولة.وعموما لا توجد مثل هذه التعريفة في الدول المتطورة وتطبق في الدول النامية على المنتجات التقليدية مثل النفط في الجزائر وروسيا، البن في البرازيل.... إلخ[1].

ولهذا النوع من التعريفة وظيفيتين: وظيفة جزائية هدفها جمع الموارد المالية لدعم إيرادات الدولة، ففي بعض الدول النامية تساهم هذه التعريفة بنسبة أكبر من النصف في ميزانيتها، ووظيفة تعديلية هدفها تعديل التباين الموجود في مستوى الأسعار الداخلية والعالمية.

1.3.3.أثر التعريفة الجمركية على الصادرات في الدولة الصغيرة: نفرض دولة صغيرة تنتج وتستهلك عند النقطة E، وعندها يمثل الخط S_d العرض الداخلي المباشر و D_d الطلب الداخلي المباشر.

بعد فتح الدولة أبوابها للتجارة العالمية: السعر العالمي يصبح P_w وهو أعلى من السعر المحلي P_d، وفي هذه الحالة السوق العالمية تستطيع استهلاك كمية غير محددة من السلعة، فإنّ العرض الذي يصدر إلى الخارج يمثل ب S_{d+w} ، ويحدث التوازن بين العرض والطلب في ظل حريّة التجارة عند النقطة F وعندها يساوي حجم عرض السلعة المقدار Q_1Q_5.

♦: يعبر عن إعادة توزيع الدخول من المستهلكين المحليين لصالح إيرادات الدولة

♦♦: وهو عبارة عن إعادة توزيع الدخول من الموردين الأجانب لصالح إيرادات الدولة

[1]: **أ قاشي فايزة**، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 90.

بما أن الدولة صغيرة فلا تؤثر على مستوى الأسعار العالمية حتى بعد تطبيقها التعريفة، وبالتالي معدلات التبادل على حالها، ويصبح تصدير السعة أقل ربحا ويعاد جزء منه إلى السوق المحلية، ويتحرك منحنى العرض نحو الأسفل وساوي S_{d+w+t}

الشكل(8): أثر التعريفة الجمركية على الصادرات في اقتصاد دولة صغيرة

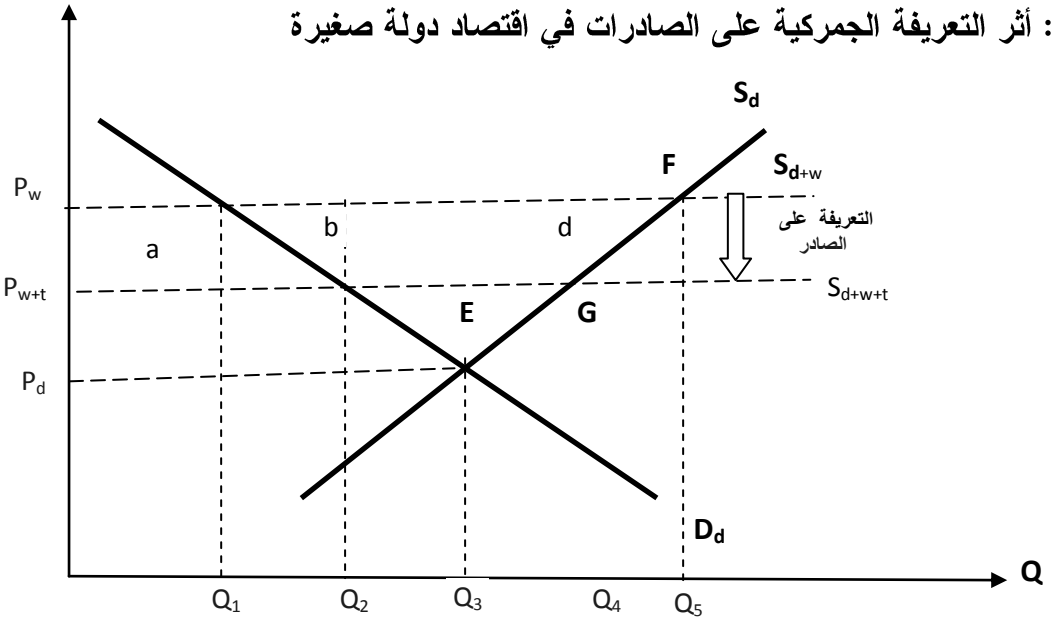

المصدر: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 91.

ويتحقق التوازن الجديد بين العرض والطلب عند النقطة G والتي عندها يرتفع الاستهلاك الداخلي من Q_0Q_1 إلى Q_0Q_2 وينخفض العرض المحلي من Q_0Q_5 إلى Q_2Q_4.

وبيانيا يكسب المستهلكون مقدار المساحة a، وتعيد الحكومة توزيع الدخول من المنتجين لصالحها وتمثل العملية المساحة c، والخسائر الصافية للمنتجين تعبر عنها المساحة b+d

2.3.3– أثر التعريفة الجمركية على الصادرات في الدول الكبيرة:

في حالة الدولة الكبيرة عند تطبيقها للتعريفة على الصادرات يتغير مستوى الأسعار العالمية للسلعة، وهنا تظهر ضرورة إيجاد التعريفة المثلى على الصادرات لتغطي إيراداتها الخسائر الصافية الداخلية الناتجة عن تطبيق التعريفة على الصادرات.

الفرع الرابع: القيود غير الجمركية

تعرف بأنّها الأدوات التي تستخدمها السياسة التجارية بخلاف الرسوم الجمركية، والتي تؤثر في انسياب السلع والخدمات عبر الحدود. ويشتمل هذا النوع على الفروع الآتية من حصص الاستيراد، دعم الصادرات والقيود الإدارية، حظر الاستيراد والتصدير. وعكس التعريفة الجمركية يتميز هذا النوع بصعوبة تقديره لعدم شفافيته وتعدده ما يخلق نقصا في قياسها وترتيبها إحصائيا، الأمر الذي دفع بمنظمة التنمية والتعاون OCDE إلى صياغة عدد من المؤشرات تساعد على تقدير هذا النوع من الحواجز نذكر منها: [1]

أ- **مؤشر التغطية:** و يوضح الحصة القيمية للتصدير والتوريد التي تخضع للقيود اللاّتعريفية، وما يؤخذ على هذا المؤشر أنّه لا يقيم تأثير الحواجز اللاّتعريفية الأكثر كثافة لكون مؤشر التغطية مؤشر مرجح.

ب- **مؤشر التأثير على السعر** : ويوضح علاقة أسعار السوق العالمية بأسعار السوق المحلية للسلع المصدرة أو المستوردة والخاضعة للحواجز التعريفية، ومآخذ هذا المؤشر تتمثل في التباين الذي يحدث بين الأسعار العالمية والمحلية قد يكون مرتبط بأمور أخرى وبعيدة كل البعد عن تطبيق الحواجز التعريفية.

وحتى السنوات القريبة كان الاهتمام منصبا على القيود الجمركية كأداة من أدوات السياسة التجارية، ولكن نتيجة نجاح المفاوضات التجارية في خفض مستوى التعريفات الجمركية، فقد تزايدت الأهمية النسبية للقيود غير الجمركية.

1.4.3- الحواجز الكمية: تعمل على تحديد كمية ونوع السلعة المسموح باستيرادها أو تصديرها، القيود الكمية تضم نظام الحصص، الامتيازات والتقييد الاختياري للصادرات.

1.1.4.3- .نظام الحصص: هي أكثر الأساليب استعمالا من طرف الدول، وتتمثل في وضع حد أقصى للكمية من إحدى السلع التي قد تستوردها أو تصدرها دولة ما كل سنة. ومن الأهداف المرجوة من تطبيقيها بالنسبة للواردات تتمثل في حماية المنتجين المحليين وتحقيق تعديل في الميزان التجاري، تنظيم العرض والطلب داخل السوق المحلية، كرد فعل لإجراءات تجارية تفضيلية من طرف الدول الأخرى. وبالنسبة لهدف تطبيقها على الصادرات فهو تنظيم تجارة سلعة معينة وتحديد حصة كل دولة في إجمالي الصادرات العالمية، أو تحديد خروج السلع التي تعرف

[1]: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج-" مرجع سابق، ص96.

نقصا في السوق المحلية.مثلا استخدام الحصص في منظمة OPEP للدول المصدرة للبترول. قد تكون الحصص فردية، أو الحصة الإجمالية.

1.2.4.3– حصص الاستيراد: تمثل قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلا من التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية.

2.1.4.3– التراخيص: تعرف تراخيص الاستيراد أو التصدير بأنّها موافقة مقدمة من طرف سلطات الدولة تسمح القيام بعملية الاستيراد أو التصدير يمكن أن تكون التراخيص جزء من نظام الحصص أو تكون أداة مستقلة لتنظيم التجارة الخارجية، ففي الحالة الأولى تكون التراخيص عبارة عن وثيقة فقط تثبت حق القيام بعملية الاستيراد أو التصدير، في حدود الحصة المنصوص عليها، أمّا الحالة الثانية فالتراخيص تأخذ الأشكال التالية، ترخيص لمرة واحدة، ترخيص عام، ترخيص شامل، ترخيص تلقائي

2.4.3– الحواجز المالية:

من وسائل حماية السوق المحلية، تستعمل بشكل كبير في الوقت الحالي في ميدان التجارة الدولية إجراءات عديدة لتوسيع التصدير ، تدمج هذه الطرق في قسم " الطرق اللاتعريفية المالية للسياسة التجارية"، ومن بين الطرق المالية الأكثر انتشارا نجد الإغراق، الإعانات الداخلية والخارجية.

1.2.4.3– الإغراق: عبارة عن بيع سلعة في الأسواق الأجنبية بسعر يقل عن السعر الذي تباع به نفس السلعة وبنفس الشروط وفي نفس الوقت في السوق الداخلية، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع للإغراق:

<u>الإغراق العارض</u>: يفسر على أنّه إغراق يحدث لظروف استثنائية كالرغبة في التخلص من مخزون راكد من سلعة معينة، فتباع في أسواق خارجية بثمن منخفض لتصريفها والتخلص منها

<u>الإغراق المفترس</u>: عبارة عن تخفيض مؤقت لأسعار السلعة المصدرة، غايته إضعاف المنافسين وإخراجهم من السوق أو منع دخولهم لتنفرد الشركة بهذه السوق، وتصبح قوة احتكارية تمكنها من فرض أسعار عالية على منتجاتها.

<u>الإغراق الدائم</u>: يتميز بأنّه تصدير مستمر لسلعة ما بأسعار أقل من قيمتها العادية.

2.2.4.3- الإعانات: وهي عبارة عن مزايا نقدية أو عينية تمنح من الميزانية للمنتجين المحليين لمساعدتهم على الخروج بسلعهم إلى العالم الخارجي، ومن أهداف هذا النظام تحفيز ودفع التصدير الوطني، والإقلال من الواردات، وقد تتخذ شكلا مباشرا أو غير مباشر.

الإعانات المباشرة: عبارة عن أداء مبلغ معين من النقود للمصدرين، وعادة بعد انتهاء عملية التصدير، قيمته تعادل الفرق بين التكاليف والربح

الإعانات غير المباشرة: عبارة عن دعم خفي يقدم للمصدرين ويأخذ أشكال متعددة كمنح قروض بأسعار فائدة منخفضة أو تخفيض نفقات النقل وتدعيمها أو تخفيض الضرائب أو تعويض التعريفات على الاستيراد، أو تمويل نفقات البحث والتطوير.

3.4.3- الحوافز الخفية: وتعرف بالطرق النوعية، تعمل على تقيد التصدير أو الاستيراد بصفة أحادية دون مراجعة الشريك التجاري، ويرى الاقتصاديون أنها تقدر بالمئات في الوقت الراهن، وتعتبر في معظمها مخالفة لمبادئ التجارة الدولية المتفق عليها.

4.4.3- الحواجز التقنية: عبارة عن مجموعة من المقاييس والمعايير الوطنية في مجال النوعية والجودة والتخزين والتعليب والنقل وحماية البيئة والمستهلك والصرف الصحي وعملية الجمركة وغيرها. والتي يجب إتباعها للسماح بدخول الكميات المراد استيرادها، ومن أهدافها الحفاظ على سلامة وصحة المستهلك وحماية البيئة من التلوث، حماية المنتجين المحليين.

5.4.3- قواعد دخول السوق العامّة: هي من الطرق الخفية التي تلجأ إليها السياسة التجارية حيث تعمل على إلزام الهيئات والمنشآت الحكومية بشراء نسبة معينة (عادة 5/1) من السلع والمدخلات من الشركات الوطنية.

6.4.3- الرسوم والأعباء الداخلية: هي طريقة موجهة لرفع السعر الداخلي للسلع المستوردة وفي نفس الوقت خفض قدرتها التنافسية داخل السوق المحلية، وتلعب دورا تمييزيا إذا كانت تطبق على السلع المستوردة دون تطبيقها على سلع محلية، و في حالات كثيرة تفوق الرسوم والأعباء الداخلية مقدار التعريفة على الواردات، كما أنّ معدلاتها غير ثابتة.

7.4.3- شرط المدخل المحلي: طريقة تقوم بتحديد الحصة من المنتوج النهائي التي يجب أن تنتج من طرف المنتجين الوطنيين إذا كان هذا المنتج موجه للبيع في السوق الداخلية، يستخدم عادة هذا

النوع من طرف الدول النامية في إطار سياسة إحلال الواردات، أمّا الدول المتقدمة فتطبقه لتفادي تحويل الإنتاج نحو الدول النامية ذات اليد العاملة الرخيصة والحفاظ على مستوى العمالة.

وقبل أن نغلق الطرق اللاتعريفية المستخدمة لتنظيم التجارة الدولية، نشير إلى وجود طرق الاتفاقيات والمعاهدات التجارية، والتي هي عبارة عن تنظيم للعلاقات التجارية ما بين الدول، وغالبا تتضمن المبادئ التالية:[1]

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: الشرط الذي يقضي حسب المادة الثالثة من الاتفاق العام للجات على مايلي:" إذا تمّ اتفاق بين طرفين متعاقدين على أنّه فيما يتعلق بشؤون التجارة يتمتع رعايا كل منهما بأي امتياز أو إعفاء يمنح لرعايا دولة ثالثة وذلك في الحال وبدون قيد أو شرط"

مبدأ المعاملة الوطنية: إنّ نظام العلاقات التجارية بين الدول قائم على منح الأشخاص المعنويين الأجانب نظام تفضيلي لا يقل عن الذي تقدمه الدولة لرعاياها

المطلب الرابع: السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية:

تهدف الدول من خلال تطبيقها لمجوعة من السياسات التجارية لتحقيق التنمية الاقتصادية برفع الناتج القومي وتحقيق الرفاهية العامة. وتوضح الدراسات أنّه يوجد اتجاهين للتنمية الاقتصادية يتحكمان في السياسة التجارية هما النمو المتحيز لتصدير والنمو المتحيز للتوريد.

الفرع الأول: النمو المتحيز للتصدير

عبارة عن توسيع إنتاج السلعة التي تصدرها الدولة مؤديا ذلك إلى تدهور معدلات تبادلها لصالح شركائها التجاريين. ويمكن توضيحه من الرسم البياني الموالي[2]:

شكل(9): النمو المتحيز للصادرات

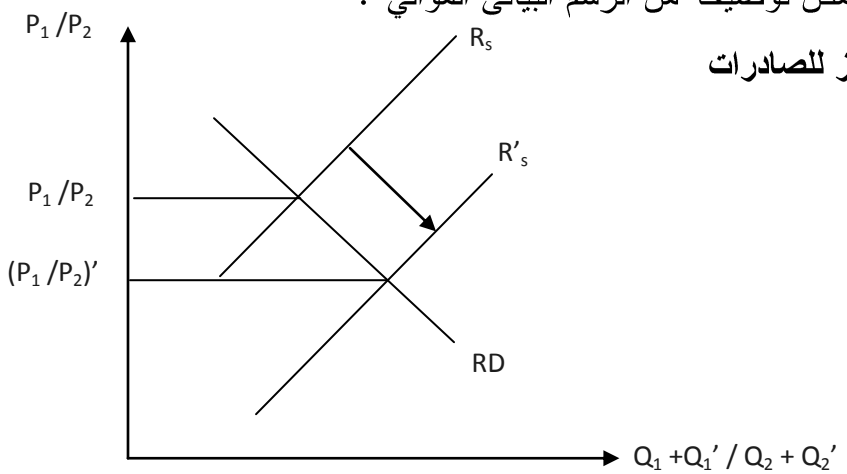

[1]: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 114.
[2]: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 115.

يوضح الشكل أعلاه مثال عن اقتصاد وطني يقدم للخارج السلعة(1) بالكمية **Q_1** وبسعر P_1 ويجلب من الخارج السلعة(2) بالكمية **Q_2** والسعر P_2 ، ويمثل الطلب النسبي **RD**، والعرض النسبي **RS** في السوق العالمية. ولتحديدهما لابد من تحديد السعر النسبي والكمية النسبية لهذه السلعة والذي يساوي $P_1 = P_1 / P_2$ ،وتمثل **Q'_1 وQ'_2** كمية السلعة(1) والسلعة(2) في السوق الخارجية.

ويظهر الشكل منحنى الطلب النسبي والعرض النسبي للسلعة (1)، فإذا زاد الإنتاج الوطني للسلعة (1) المصدرة فإنّه ينمي من عرضها النسبي في السوق العالمة ما يجعل المنحنى يتحرك نحو الأسفل من **RS إلى RS' ، ما يؤدي إلى انخفاض السعر النسبي للسلعة(1) من** P_1 / P_2 إلى P_1 / P_2'، ما يدل على تدهور معدلات التبادل الاقتصادي الوطني وتحسنها في الخارج.

الفرع الثاني: النمو المتحيز للتوريد

عبارة عن توسيع إنتاج السلعة التي تستوردها الدولة مؤديا ذلك إلى تحين معدلات تبادلها على حساب شرائها التجاريين

ويمكن توضيحه من الرسم البياني الموالي[1]:

شكل(10): النمو المتحيز للواردات

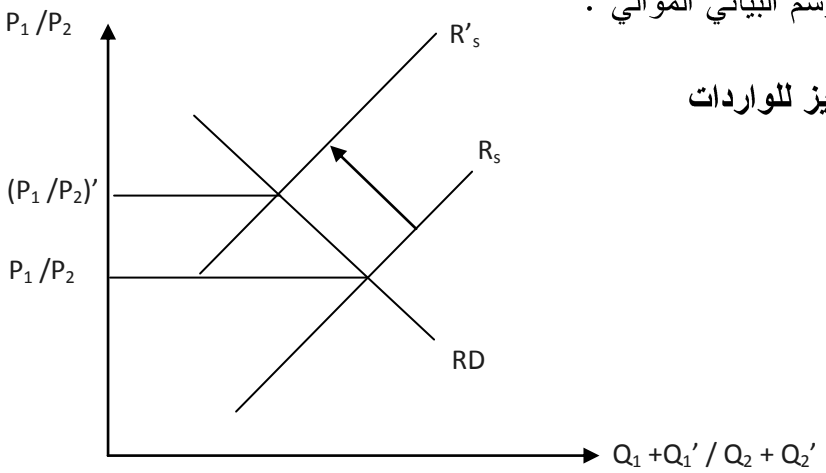

يوضح الشكل أعلاه مثال عن اقتصاد وطني يقدم للخارج السلعة(1) بالكمية **Q_1** وبسعر P_1 ويجلب من الخارج السلعة(2) بالكمية **Q_2** والسعر P_2 ، ويمثل الطلب النسبي **RD**، والعرض النسبي **RS** في السوق العالمية. ولتحديدهما لابد من تحديد السعر النسبي والكمية النسبية لهذه السلعة والذي يساوي

[1]: أ قاشي فايزة، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–" مرجع سابق، ص 116.

$P_1 = P_1 / P_2$، وبالنسبة للكمية النسبية فهي $Q_1 = Q_1 + Q_1' / Q_2 + Q_2'$ ، وتمثل **Q'_1 وQ'_2** كمية السلعة(1) والسلعة(2) في السوق الخارجية.

ويظهر الشكل منحنى الطلب النسبي والعرض النسبي للسلعة (1)، فإذا لوحظ نمو للسلعة (2) في السوق العالمية، فإن الاقتصاد الوطني يسير نحو نمو متزايد، فيتحرك منحنى العرض النسبي للسلعة(1) في السوق العالمية نحو الأعلى من **RS إلى RS'** ، فيحصل ارتفاع في السعر النسبي للسلعة(1) **من** P_1 / P_2 إلى P_1 / P_2'، ما يدل على تحسن معدلات التبادل الاقتصادي الوطني وتدهورها في الخارج.

الفصل الثالث:

الانفتاح والحرية الاقتصادية في العالم

لقد حظيت سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ الأخذ بها باهتمام واسع من جانب العديد من الباحثين والكتاب، ومازال يعكس تباينا واضحا في وجهات النظر والآراء.حول جدوى العملية وكيفية تطبيقها والاستفادة منها.

لقد أصبح"الانفتاح" شعار لعصر العولمة، وصار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع المؤسسات المالية الدولية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح، كما يربط الكثيرون بين تطبيق سياسة الانفتاح وبين تدخل صندوق النقد الدولي وبنوده في سياسة الإصلاح القومية.

ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعظم حكومات الشمال أنّ إزالة الحواجز من أمام التجارة هي أهم ما يمكن للحكومات أن تفعله كي تمنح الفقراء نصيبا أكبر في الرخاء العالمي. لقد كان الهدف من وراء الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، هو أنّ تلك السياسة ستساعد على زيادة معدل الاستثمار وتحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية التي من المنتظر أن تسهم في إنشاء عدد من الصناعات لإحلالها محل الواردات أو إنشاء بعض الصناعات التصديرية، مما سينعكس أثره على زيادة حجم العمالة في المجتمع وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي ستجلب مع رأس المال الأجنبي المستثمر.

ولقد لجأت الجزائر إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي كوسيلة للانفتاح على ما أحرزته الدول المتقدمة من تطور في مجال الصناعة وكنظام اقتصادي. بعدما وجدت مبررات لفشل السياسة (النظام) المتبعة من طرف الحكومات السابقة في تحقيق التنمية المطلوبة والمأمولة من طرف جميع فئات الشعب الجزائري، لما يمثل النظام الاقتصادي من أهمية كبيرة في المجتمعات الحديثة. وللنهل مما قد ينجرعن تطبيق هذه السياسة.

و لقد كان الهدف الأساسي لسياسة الانفتاح الاقتصادي الاستعاضة عن الاقتراض الخارجي بأعبائه الثقيلة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا الفصل سنحاول استعراض بعض مفاهيم الانفتاح، وآراء المناصرين والمعارضين لسياسة التحول لاقتصاد السوق، كما سنستعرض الأهداف المرجو تحقيقها من هذه السياسة، لنصل إلى الآثار المنجرة عن تطبيق الانفتاح والحريّة الاقتصادية في الدول المتخلفة.

المبحث الأوّل: الانفتاح مفهوم و أهداف

إنّ لكل ظاهرة أو مفهوم يظهر على الساحة الدولية في أي مجال تعريف يمكن من فهمه ومعرفة إمكانية الأخذ به، واتخاذ موقف منه أي كان.

المطلب الأول: الانفتاح وردود الأفعال

الفرع الأوّل: تعريف الانفتاح

حسب الانجليزي " هاسنون" الذي تأثر بأفكار تحرير المبادلات التجارية الدولية، فإنّ الانفتاح هو السعي إلى إزالة الحواجز التنظيمية أمام التجارة الدولية.

يعرّف الدكتور"حسن العيسوي " في كتابه" تحرير السوق الوطنية"، الانفتاح هو: "حركة تحرير السوق الوطنية من التنظيمات المقيدة وهي لا تشمل سوق معينة، وإنّما كل سوق تجاري أو مالي" [1]. حيث يتأثر هذا التعريف بالظروف الصعبة المالية والتجارية التي عانت منها مصر في أواسط السبعينيات.

[1]: حسن العيسوي،" تحرير السوق الوطنية"، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، 1993، ص 23.

وهناك تعريف"**نواف الرومي** " اللبناني في كتابه" **سياسة الانفتاح** "، فيرى أنّ الانفتاح"هو "سياسة أملتها التشنجات♦التي تمخضت عن عجز القطاع العام عن إشباع الاحتياجات العامّة".

تعريف "**رفعة لقوشة**" في " **قراءة إستراتيجية للانفتاح**"، أنه"عملية تستهدف حثّ التنمية الاقتصادية من خلال تصعيد الاستثمار، وتنشيط الاستهلاك المكبوت وتوجيه المدخرات إليهما"

مفهوم الانفتاح حسب المذهب الجزائري: يتكون من عنصرين[1]

1- التخلي التدريجي عن الطابع الدغمائي لتنظيم التجارة الخارجية، وخضوعها لمتطلبات الواقع الدولي، لا شعارات المرحلة الاشتراكية.

2- التبني الرسمي للانفتاح، بحيث أصبح الإستراتيجية الجديدة لسلطة إعادة الهيكلة من أجل تحقيق التنمية الوطنية بإشراك الرأسمال المحلي والأجنبي.

الفـــرع الثـــاني: سرعـــــة التحريـــر

انطلق التحرير بسرعة مختلفة وبطرق مختلفة فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والتمويل [2]. فعملية تحرير التجارة متعددة الأطراف، وهي عملية بدأت بإنشاء مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركة والتجارة(الجات) وخطى خطوة حاسمة مع إتمام جولة الأورغواي التي أدت بصورة جذرية إلى تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة العقبات الخاصة بالحصص التي كان المتاجرون يواجهونها على حدود جميع مجموعات البلدان. فيما ظل التحرير في عدد من القطاعات جزئيا، بما في ذلك الزراعة والمنسوجات والملابس.

أمّا تحرير الاستثمار فقد سار بطريقة أكثر تباينا، ففي حين أنّ البلدان المتقدمة قد حررّت جميعها تقريبا نظمها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل وإلى الخارج، فـــإنّ معظم الدول النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لم تشترك في هذه العملية إلى الآونة الأخيرة، وإلاّ بعد اقتناع هذه البلدان بالدور الايجابي الذي يلعبه الاستثمار في النهوض بالنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، حتى اتخذت خطوات كبيرة من نظمها نحو الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه

♦: التشنجات حسب الكاتب تعني نذرة السلع، تقطعات في عملية التدفق السلعي، الاختلال في العرض والطلب

[1]:د.عجة الجيلالي،" التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع- الجزائر، الطبعة1، 2006،ص 123.

[2]:سعيد النجار،" العولمة والتحرير"، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت،2002، ص 156.

إلى الداخل، والتي تطورت مع تخفيف أو إزالة العقبات التي تعترض المستثمرين الأجانب، ووضع معايير لمعاملتهم، وزيادة الحوافز لاجتذاب الاستثمار.

بينما كان التحرير متباينا فيما يتعلق بالتغطية القطاعية، فقطاع التصنيع مفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل في معظم البلدان في حين أن الانفتاح ظل أبطأ بكثير في مجال الموارد الطبيعية والخدمات. وهي قطاعات لازالت أكثر البلدان تقدما تحتفظ بقيود معينة فيها. أمّا فيما يتعلـــق بالاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج فهناك قلة من البلدان النامية التي بدأت في عملية التحرير من هذا النوع. [1]

إنّ من الاستنتاجات التي يمكن الإشارات إليها أن الصين وتايلندا والفيتنام في صدارة البلدان السائرة على طريق العولمة، ولديها سجل حافل في النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء، إلاّ أنّها قامت بتحرير وارداتها ببطء شديد ومازالت حتى الآن تمارس تقييد نسبي على التجارة. وعلى النقيض من ذلك فإنّ بلدان مثل البرازيل وزامبيا والمكسيك وهاييتي ضربت أرقاما قياسية فيما يتعلق بتحرير الاستيراد إلاّ أنّ سجلها ضعيف فيما يتعلق بالنمو وتخفيض عدد الفقراء.

ومنه نقول أنّ كثيرا من بلدان الدرجة الأولى في السير على طريق العولمة لها سجل من الدرجة الخامسة في تخفيض أعداد الفقراء.

وعليه القضية هنا ليست استبدال برنامج للانفتاح بآخر للسياسة الحمائية، لكن القضية تتطلب نظرة فاحصة على أمور أخرى مثل تتابع تحرير الاستيراد ومعدل سرعته وهيكله. ومن الدروس المستفادة من بلدان شرق آسيا أنّ تحرير التصدير وتنشيطه كانا يسبقان تحرير الاستيراد.

وحالة أمريكا اللاتينية تقدم مثالا واضحا عن البلدان التي سرّعت من عملية تحرير الاستيراد وجُعل من بلدانها نموذجا للانفتاح التجاري، وكان العائد من حيث تخفيض أعداد الفقراء ضئيلا رغم الانتعاش الاقتصادي ، ففي" البيرو" تضررت حياة سكان الريف بسبب الزيادة الهائلة في الأغذية المستوردة الرخيصة – والمدعمة غالبا–بينما كانت مزارعهم تتمتع بفرص التصدير [2].

2:" كيفن واتكنز" " حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء"، مرجع سابق،.ص 10.
1:" كيفن واتكنز" " حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء"، مرجع سابق،.ص 10.

المطلب الثاني: مبررات وانتقادات الاندماج في الاقتصاد العالمي

الفرع الأول: مبررات الانفتاح والحرية الاقتصادية

يزعم أنصار الانفتاح أنّ تجديد الالتزام بالتحرير الاقتصادي هو المفتاح لتوجيه العولمة إلى خدمة الفقراء.

1. **ولعل أكثر الحجج تداولا حول الانفتاح** تلك التي عرضها " ديفيد دولار" و" آرت كراي" العاملين بالبنك الدولي، وهي تستند إلى أطروحتين أساسيتين: [1]

أولهما: أنّ الانفتاح ارتبط بارتفاع النمو، ويحدد المؤلفان 24 بلدا ناميا شهدت زيادة كبيرة في الانفتاح الذي تمّ تعريفه على أنه تزايد حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه البلدان هي" السائرة في طريق العولمة" وهي مجموعة تشمل البرازيل والصين، الهند، تايلندا والمكسيك. وقـد حققت خلال التسعينات معدلات نمو لنصيب الفرد من الدخل تزيد بنسبة 4 % على معدلات البلدان التي لم تطرق سبيل العولمة.

أمّا الأطروحة الثانية: فهي أنّ زيادة التجارة لا ترتبط في المتوسط باتجاه منتظم إلى زيادة التفاوت في نصيب الفقراء من النمو عن نصيبهم الحالي من الدخل الوطني.

2. ومن الدعوات العلنية المتعاظمة للإندماج الاقتصادي في السوق الرأسمالية العالمية، ترتكز على الحقيقة الموضوعية القائمة على أساس محورين: [2]

أولهما: هو أنّ النمو الاقتصادي يزداد بمعدلات عالية في إطار السوق العالمية المستندة إلى قوانين الاقتصاد الرأسمالية، ومن الدور الأساسي لنشاط القطاع الخاص وحرّية المنافسة، وتحديد دور الدولة الاقتصادي في تنظيم التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية داخليا وخارجيا.

أمّا ثانيهما: فهو أنّ الديمقراطية تشكل جوهر الإطار السياسي والمؤسسي لنظم إدارة الاقتصادات الوطنية، وما ينجم عنها من أنشطة وعلاقات اجتماعية، ولذلك فإنّ الديمقراطية عامل أساسي في زيادة النمو الاقتصادي والدخول الفردية.

1:" نفس المرجع،.ص 11.

2: "الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، سلسلة كتب المستقبل العربي، (40)، الطبعة 1، بيروت، 2005، ص 53.

3- تبرّر القوى الاقتصادية السياسية المهيمنة على السوق العالمي ضرورة الاندماج السريع للدول النامية في إطارها، باعتبار أنّ هذا الاندماج سيؤدي إلى زيادة النمو في الدول الرأسمالية المتقدمة، وإلاّ أي في حالة التباطؤ في الاندماج فإنّ فجوة التخلف الاقتصادي والتكنولوجي ستزداد ويصبح من الصعب على هذه الدول تداركها واللحاق بالتّطور السريع الجاري في العالم.

4- إضافة إلى هذا، وأمام العجز في إيجاد آلية مناسبة لتحقيق التوازن المطلوب بين زيادة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، يبادر دعاة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية بتقديم الحلول الافتراضية المناسبة للدول العربية النامية والأقل نموا.

5- إنّ الاندماج في السوق العالمية وتوسعها سيؤديان إلى تقليص التفاوت في مستويات الإنتاج والدخول بين هذه الدول والدول المتقدمة، ذلك أنّ الأولى ستحقق زيادات كبيرة في النمو الاقتصادي وفي دخولها الوطنية، كما يرى بعض المحللين لهذه الظاهرة " أنّ اقتصاد السوق قد انتصر على اقتصاد الأوامر في المباراة الاقتصادية للإنتاجية والتحديث، وأثمرت عولمة اقتصاد السوق وظائف أفضل وأعلى إنتاجية، وأسهمت في تقليل الفقر العالمي"[1]

6- سيادة نظام السوق الحر وتوسع رقعته العالمية يجعلانه واقعا لا يمكن التصادم معه لكون هذا التصادم يخلق من النتائج السلبية أكثر مما يخلق من الفوائد، خاصة وأنّ القوى المسيطرة عالميا تنتهجه، ولا يوجد توجه عالمي آخر بديل.

7- اقتصاد السوق يحمل بدائل ويتيح خيارات ويخلق إمكانيات تحقيق التنمية، إذا أمكنا من دراسة أوضاعنا وتعرفنا على قدراتنا وأحسنا إدارتها.

8- ويقال تغيير مسار الكثير من الدول في طريق النمو التي تخلت عن سياسات التخطيط المركزي للانفتاح على التبادل الحر ألا يشكل حجة إضافية لمزايا الانفتاح على الخارج[2]

[1]: طه عبد العليم،" الاقتصاد المصري في عصر العولمة"،التقرير.الاستراتيجي العربي، مركز دراسات الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005/2004، القاهرة

[2]: يوسفي رشيد،" سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- جامعة وهران(الجزائر)،2005-206، ص 7.

الفرع الثاني:الانتقادات الموجهة لسياسة الاندماج في الاقتصاد العالمي

إنّ تحليل الأسس والمبررات التي تدعو إلى الإسراع، وضرورة الاندماج الاقتصادي العالمي، تجعلنا نقول أنّ هذه الدعوة تنطلق أساسا من مصالح الاقتصاد السياسي للدول الرأسمالية المتقدمة.

1- ولهذا فإنّها غير معنية بنتائج هذا الاندماج في تحسين الظروف الاقتصادية والإنمائية في البلدان العربية والبلدان النامية بقدر ما يعنيها تلبية الضرورات الاقتصادية الموضوعية للاستمرار في التّطور الاقتصادي فيها، حيث أنّ القوة الدافعة لتحرير الأسواق ليست هي الرغبة في تحقيق الكفاءة ولا الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم، وإنما هي سعي الدول الصناعية وحديثة التصنيع إلى فتح أسواق الدول المختلفة أمام منتجاتها، وذلك بما يخالف مقولة «إن التجارة بين الدول هي محرك النمو وقاطرة التنمية والحرية الاقتصادية هي أفضل سبيل للوصول إلى الكفاءة في تقسيم العمل."[1]

2- من الملاحظ أيضا أنّ الدعوة إلى الاندماج في الأسواق الرأسمالية العالمية تتجاهل علاقتها بوجود مشاكل الدول المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية كالبطالة، الهجرة

3- كما أنّها تتغافل ذكر وجود مصالح متبادلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في عمليات الاندماج، لذلك نلاحظ أنّ الحلول المقترحة لترويج الاستثمارات في الدول النامية والعربية لا تقترن بالحرص على ضرورة تحسين أسعار المواد الأولية، ومنها: النفط والغاز، وأسعار السلع التصديرية التي تنتجها في السوق العالمية.فبحجة حرّية المنافسة، تمارس القوى السياسية والاقتصادية العالمية المهيمنة ضغوطا من شأنها تخفيض أسعار هذه السلع لتخفيض تكلفة إنتاج السلع المصنوعة فيها.

4- تؤكد الدّراسات الحديثة عن تجارب التنمية في البلدان النامية أنّ العلاقة بين زيادة النمو الاقتصادي والأنماط السيئة غير المتناسبة في توزيع الدخول هي علاقة سلبية، أي النمو الاقتصادي يتراجع عندما يزداد التباين في توزيع الدخول والثروات[2].

5- إنّ مراجعة وتقييم التجارب الإنمائية العربية وفي البلدان النامية التي أعدّت في إطار الادعاءات عن اقتران التوسع في التجارة الخارجية، وزيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة من ناحية،

---

[1]: د. الحمش: الإصرار على سياسة الانفتاح سيؤدي لنتائج سلبية على الاقتصاد والمواطن السوري "، مقال مكتوب يوم2009/11/18، على الموقع، www.kassioun.org

[2]: الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية"، سلسلة كتب المستقبل العربي(40)، الطبعة1، بيروت، 2005، ص 59.

وبالتوسع في الاندماج الاقتصادي في السوق العالمية من ناحية ثانية تشير إلى عدم وجود مؤشر يؤكد أنّ قيام هذه العلاقة واستمرارها سيؤديان إلى تقليص الفجوة في مستويات الدخول والمعيشة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

6- إن الإصرار على سياسة الانفتاح الاقتصادي في البلاد سيؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد وعلى معيشة المواطنين، إلى جانب أن هناك العديد من الدول ومنها الصناعية الكبرى عادت من جديد إلى سياسات حمائية لحماية اقتصادها.

7- كما يستغرب خبراء صندوق النقد الدولي في دراسة حديثة أعدوها، عدم وجود دلائل لتأكيد الاتجاهات الافتراضية في أنّ زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تقليص التفاوت في الدخول بين الدول النامية والدول المتقدمة[1]

كما تقول " **لورا والاس** " * كانت زيادة التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال من المصادر الرئيسة للنمو الاقتصادي والارتفاع غير المسبوق في مستويات المعيشة على نطاق العالم في فترة ما بعد الحرب، وتدل الشواهد على أنّ الدول التي انفتحت على بقيت العالم حققت نتائج أفضل من الدول التي لم تفعل ذلك من الأمثلة على ذلك دول الصين، كوريا المكسيك وغانا، بل إنه لا توجد حالات لبلدان كانت تتبع سياسات الانكفاء على الذات، ومع ذلك لم تحرز كل الدول التي مارست الانفتاح نفس الدرجة من الرخاء وكذلك لم يحرز الرخاء لكل المواطنين في الدول التي مارست العولمة، ومن الطبيعي أنّ هناك عوامل أخرى من بينها المجموعة الكاملة للسياسات الداخلية والسياسات الاجتماعية تشكل النمو الاقتصادي للدول وطريقة المشاركة في منافع ذلك النمو[2].

8- من الناحية الاقتصادية التحليلية: إنّ مبعث التوسع في السوق العالمية هو حاجة البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى الفوائض الاقتصادية والمالية للحفاظ على مستويات ومعدلات التّطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي السائد فيها.

---

[1]. نفس المرجع، ص 60.

*: رئيسة تحرير مجلة التمويل والتنمية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي لسنة 2002.

[2]: لورا والاس،"العولمة قصة وراء الأعداد"، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، مارس 2002، المجلد39.ص 8

9- أنّه من الخطأ الركون إلى آليات السوق بمفردها دون تدخل الدولة، لأنّ تلك الآليات لا تخلو من جوانب القصور في توجيه النشاط الاقتصادي، ممّا قد يدفعه في اتجاهات لا تتلاءم والمصلحة العامة

10- تؤكد بعض الآراء على أنّ" السوق الطليق غير قادر على إنجاز تنمية حق في البلدان المتخلفة، خاصة في منظور التنمية البشرية، بل إطلاق قوى السوق دون رادع مع تخلي الدولة عن مهامها الجوهرية في التنمية، لابد سيؤدي إلى تفاقم التخلف وتدهور الرفاه الإنساني في غالبية بلدان العام الثالث"[1]

11- ومن أدوات البحث التي تلقي الضوء على مدى نفاق بلدان الشمال ، المـــؤشر الذي وضعه صندوق النقد الدولي لقياس **مدى تقييد التجارة للانفتاح** يرتب البلدان من 1 (منفتحة تمام) إلى 10 (منغلقة تماما)، بينما تحتل بلدان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان المركز رقم 4 على هذا المؤشـــر، وتحتل بلدان فقيرة مثل أوغندا والبيرو وبوليفيا المركزيـــن (1 و2) [2].

المطلب الثـــالث: أهـــداف سياســـة الانفتـــاح

إنّ النماذج الاقتصادية التي تفترض المنافسة الكاملة تعتبر الانفتاح الاقتصادي -بشكل عام- عاملاً هاماً لتحسين توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد كمية وكفاءة الإنتاج. وفي أدبيات التنمية الاقتصادية فإنّ الانفتاح الاقتصادي سوف يساهم في إمكانية حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج؛ وذلك لأن توسيع السوق من خلال التجارة لابد أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج[3].

تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن أن تتضمن المجالات التالية:

[1]: د أحمد صقر عاشور،" عولمة الاقتصاد والإدارة العربية" المنظمة العربية لتنمية الإدارة، الطبعة 3، 1997، ص245.

[2]: " كيفن واتكنز" " حتى تصبح العولمة في خدمة الفقراء"، مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي، مارس 2002، المجلد 39.ص 9

[3]: أ.زكية مشعل،"الانفتاح التجاري وأثره على السياسات المالية والنقدية"، مجلة جامعة الملك سعود، م13، العلوم الإدارية (2)،الرياض (1421هـــ/2001م)،ص 443.

الفـــرع الأوّل: الأهـــداف الاقتصاديـــة الأساسيـــة

1.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال القطاع الزراعي:

- زيادة الرقعة الزراعية عن طريق التّوسع في استصلاح الأراضي البور والأراضي الصحراوية، وزرعها بالأساليب الحديثة.
- الرفع من إنتاجية القطاع الزراعي من المحاصيل المختلفة باستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجية في المجال الزراعي.
- التوسع في زراعة المحاصيل التصديرية، خاصة الخضر والفواكه، لزيادة حصيلة العملات الأجنبية وتحسين وضع الفلاح (الجزائري).
- المحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية، وميكنة الزراعة، والنهوض بالثروة الحيوانية لزيادة إنتاج اللحوم والألبان والجلود والصوف ..... إلخ
- التوسع في الإنتاج السمكي لتغطية الاستهلاك المحلي وتنمية واستغلال مناطق الصيد وتوفير وسائل ومعدات الصيد اللازمة
- التوسع في التصنيع الزراعي وتعليب المنتجات الزراعية والمحافظة على استمرار تواجد المنتجات الزراعية.

وبوجه عام تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي في هذا المجال إلى زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامّة وتحسين خواصه وتصنيفه، مع إدخال الأساليب العلمية الحديثة في مختلف جوانبه هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للمواطن(الجزائري.)

2.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال الإنتاج الصناعي:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك عن طريق الاستيراد أو تقليل الكمية المستوردة منها بقدر الإمكان.
- زيادة القدرة الإنتاجية للمشروعات الوطنية بما يسمح من تغطية الاستهلاك المحلي على تحصيل فائض للتصدير مع أخذ في الاعتبارالزيادة في عدد السكان السنوية.
- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للجزائر وثرواتها التي توفر عناصر الإنتاج في قيام صناعات تصديرية
- الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، وفي مناسبة الحديث نذكر الجزائر

- تنشيط قطاعات الإنتاج التي تواجه عجزا وركودا بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لها
- إدخال الخبرات الحديثة والتكنولوجيا إلى الصناعات الوطنية التي ينتظر منها رفع الإنتاجية وجودة الإنتاج الوطني، وانخفاض تكلفته.
- إدخال عنصر المنافسة بين المشروعات الوطنية ومثيلاتها من مشروعات الانفتاح ممّا يؤدي إلى تحسين المنتجات الوطنية
- زيادة قيمة مبيعات المنتجات الوطنية عن طريق إضافة عمليات صناعية على المنتجات التي كانت تصدر بشكل خام أو سلع نصف مصنعة.
- التوسع في إنتاج البترول بما يحقق المزيد من العملات الأجنبية للخزينة العمومية فضلا عن توفير حاجيات البلاد من الطاقة. [1]

3.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال العمالة:

تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف الآتية في مجال العمالة الوطنية: [2]

- مع النمو الحاصل في عدد السكان في الدول (الدولة الجزائرية) عاما بعد آخر ما يعني الزيادة في طلبات العمل عام بعد الآخر، واتباع الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنه زيادة فرص العمل سواء في مشروعات الانفتاح أو في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي التي سوف تتأثر حتما بقيام المنافسة.

- اكتساب اليد العاملة المحلية المهارات والخبرات الجديدة نتيجة المشاريع الاستثمارية القادمة والتي تجعلها ترقى لمستوى العمالة الأجنبية ، مما يؤدي إلى الرفع من قيمتها محليا ودوليا بعد ارتفاع معدل أدائها إلى المعدلات العالمية.

- تحسين ظروف ومجالات العمل وارتفاع الأجر النقدي والعيني الأمر الذي يمكن البلاد من الحفاظ على خبراتها وكفاءاتها العالية بدلا من هجرتها إلى الخارج سعيا وراء المال.

[1] د. محمد علي سلامة، " الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"،مرجع سابق، ص 138.
[2] د. محمد علي سلامة، " الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"،مرجع سابق، ص 140.

4.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال النقل والمواصلات:

يهدف الانفتاح الاقتصادي في مجال النقل والمواصلات إلى الأهداف الآتية الذكر:

- توفير خدمات النقل البحري سواء للركاب أو البضائع بما يخدم تجارة الوطن الخارجية
- توفير خدمات النقل الجوي الداخلي والخارجي
- توفير سيارات الركوب الخاصة والعامّة

5.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال المالي:

- زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج.....إلخ
- إعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة
- توفير سوق مالي نشط " بورصة مالية"
- زيادة التدفقات المالية إلى الدولة
- تصحيح وضع ميزات المدفوعات والميزانية النقدية
- إنهاء موازنة الموازنة العامّة بالعجز
- الخروج بالاقتصاد(الجزائري) من المشاكل التي يتخبط فيها أعادة التوازن الاقتصادي
- تصحيح وضع ومسار الاقتصاد الوطني
- تحسين وضع العملة الوطنية " الدينار الجزائري" في أسواق النقد العالمية

6.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال التجاري:

- توفير احتياجات ومطالب السوق المحلية من السلع المختلفة وبأسعار مناسبة
- زيادة حجم الصادرات الوطنية وتقليص حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري
- توسيع الصادرات الوطنية والرفع من قيمتها وجودتها
- تنويع مصادر التصدير المحلية والاستيراد لتحقيق استقلالية التجارة الوطنية
- إحداث حركة نشطة في مطارات وموانئ وأسواق البلاد

7.1- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال السياحة:

- زيادة أعداد السواح القادمين إلى الجزائر وتنشيط حركة السياحة
- زيادة سعة الفندقية في الجزائر والرفع من كفاءتها وزيادة حجم وسائل النقل السياحي
- خلق مناطق جذب سياحي جديدة بالجزائر وتنويع أوجه الجذب السياحي
- زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة للجزائر من قطاع السياحة باعتباره من القطاعات التي تحقق دخلا من العملات الأجنبية

الفـــرع الثـــاني: أهداف الانفتاح الاقتصادي في المجال الاجتماعي والسياسي:

1.2- أهداف الانفتاح في المجال الاجتماعي:

يهـــدف الانفتـــاح الاقتصـــادي في **المجـــال الاجتماعـــي** إلـــى تحسين مستوى معيشة الفرد والارتقاء به إلى المستويات العالمية وتعويضه عن سنوات التخلف التي مرّ بها، وإطلاق الطاقات الكامنة في المواطن الجزائري، وإنهاء سياسة الاتكالية في تنفيذ المشروعات وأداء الأعمال والاعتماد على الدولة في كل شيء، ودفع الأفراد إلى القيام بدورهم الطبيعي دون أن يضر بمصالح الآخرين أو مصالح الدولة.

2.2- أهداف الانفتاح في المجال السياسي:

أمّـــا فـــي المجـــال السياســـي فإنّ الانفتاح الاقتصادي يهدف إلى تحرير إرادة الدولة الرامية لإحداث إصلاحات حتى يمكنها اتخاذ قراراتها لمصالحها الخاصة لا وفقا لمصالح الآخرين.وهذه الحرية لا يمكن أن تتحقق إلاّ بتحقيق الحريّة في المجال الاقتصادي والتعامل مع دول العالم كافة دون الارتباط أو التقيد بتكتل واحد [1].

3.2- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال الإسكان:

- توفير الموارد اللازمة لعمليات البناء
- تطوير أساليب البناء باستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال
- الإسهام في الإسكان الإداري اللازم لمشروعات الانفتاح

[1].د. محمد علي سلامة، " الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"،مرجع سابق، ص 140.

- الإسهام في حل أزمة الإسكان في الجزائر ببناء المزيد من الوحدات السكنية والتي تمتص قدر من الطلب المحلي على الإسكان

4.2- أهداف الانفتاح الاقتصادي في مجال الصحة:

- التوسع في إقامة المستشفيات العلاجية
- التوسع في إقامة دور التأهيل والرعاية الطبية ورعاية المسنين
- توفير الخدمات الطبية بأعلى مستوى عالمي ممّا يوفر نفقات إرسال المرضى الجزائريين للخارج للعلاج فضلا عن إمكانية جذب سكان المناطق المجاورة ممّا يحقق دخلا إضافيا من السياحة العلاجية.

وبعـــد هـــذا العرض البسيط لبعض الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، يمكن القول أنّ الهدف الأساسي من الانفتاح الاقتصادي هو إحداث حركية وازدهار في الحياة الاقتصادية الوطنية لتنعكس آثارها عل المستوى المعيشي والاقتصادي لأي دولة تتبنى هذا النهج.

المطلـــب الرابع: آثـــار الانفتـــاح الاقتصـــادي

سنلقي في هذا المطلب بالتطرق إلى العناصر الموالية:

1.4- الانفتاح الاقتصادي وأثره على الدعم

تتحمل الدولة أرقام دعم لتحويل عجز الهيئات الاقتصادية وخسائر شركات القطاع العام.الناتجة عن سياسة الانفتاح التي تتبعها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المرجوين للنهوض بالبلاد. دور الانفتاح الاقتصادي في تصعيد أرقام الدعم يتجلى بصورة واضحة من خلال سياسة تحقيق التعادل التدريجي بين الأسعار العالمية وتكلفة الإنتاج التي من أبرز معالمها:

زيادة قيمة الدعم الحكومي للسلع الأساسية التي تدخل الخامات الزراعية في إنتاجها

كما كان الهدف من تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي هو تشجيع القطاع الخاص وإعطائه الضمانات والمزايا والحوافز ما يضمن له المشاركة إلى جانب القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية.

2.4- الانفتاح يحد من الاحتكار:

عملية التحرير أساسها المنافسة وتنويع المتدخلين في السوق، هذا ما سيمكن المستهلك والمنتج من التخلص من قبضة المحتكرين بشرائهم ما يحتاجونه من السلع من الخارج التي ستوفرها عملية التبادل الدولي، هذا ما يحققه الانفتاح في جانب منع استمرار الاحتكار

3.4- الانفتاح الاقتصادي وأثره على البنوك ونظام الائتمان:

بما أنّ الانفتاح هو قناة لنقل عدو الأزمات الاقتصادية المالية والنقدية بين الدول، هذا ما تعرضت له الدول النامية من جراء الأزمات المالية العالمية الحادة التي حدثت عبر التاريخ، وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنّه خلال الفترة 1980-1999 تعرض أكثر من ثلثي 2/3 الدول الأعضاء في الصندوق لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادّة، وأكدّت التقارير الصادرة عنه أنّ أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية وفي الدول ذات الأسواق الناشئة.[1]

وبالتالي دخل هذا القطاع مرحلة جديدة من الانفتاح على الأسواق المحلية والنقدية العالمية، ما يجعلها أمام مهمة تطوير عملياتها وأدائها

4.4- أثر الانفتاح على الخارج والتخصص في الإنتاج:

يتيح الانفتاح للدول السائرة في هذا النهج التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج، وبهذا تتخصص الدول بعد دخولها في مجال التبادل الدولي في إنتاج السلع التي تسمح ظروفها الطبيعية والتاريخية بأقل التكاليف.

هذا الذي سيعود على الدولة بزيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة، واستغلال أفضل للموارد المتاحة، وتحقيق مداخيل بالعملات الأجنبية. هذا ما لا يمكن أن تتمتع به لو اكتفت بسياسة تقييد التجارة بتطبيقها سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

[1]: د.فريد كورتل،" الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية –الجزائر"، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، جامعة سكيكدة–الجزائر،ص 12.

5.4- الانفتاح وتوسيع السوق وانخفاض الأسعار الدولية:

من الآثار التي تنجر عن سياسة الانفتاح بعد تحقق تقسيم العمل والتخصص، ما يساعد على حرية التبادل وبالتالي اتساع السوق لتشمل عدد كبير من الدول، هذا التوسع مفاده تنويع تشكيلة المنتجات الاستهلاكية، كما يوسع مجال الاختيار للمستهلك، وتتعاظم المنفعة التي يجنيها المستهلك بشرائه عدد متنوع وأقل من المنتجات ما يؤدي إلى مرونة في الطلب وبالتالي انخفاض في الأسعار.

كما أن اتساع السوق وعملية التخصص تؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المستوردة التي يتعذر توفرها في الداخل أو تتوفر بأسعار ونفقات مرتفعة من شأنه أن يعود على المستهلك الذي سيحصل على سلع ذات جودة وتكنولوجيا متطورة وبأثمان معتبرة، والمنتج الذي سيوسع في العملية الإنتاجية الخاصة به.

6.4- آثار الانفتاح على المدخلات: إنّ أهمية أثر المدخلات في تحقيق التنمية كبير جدا، حيث يعرف أنّ أكثر من نصف التجارة الدولية تخص المدخلات وأنّ الأرباح المتعلقة بتوسيع عرضها تخص المنتجين والمستهلكين معا[1].

لا يتحقق النمو بتوسع السوق فقط بل بتوسع حجم الصناعة وعرض السلع الوسيطية، وبالتالي يلعب الانفتاح دورا في توفير المدخلات للمنتجين بشروط أكثر ملائمة. هذه المدخلات التي يوفرها التبادل الدولي تتمتع بكثافة البحوث والتطوير، والتنوع. كما يؤثر الانفتاح على أسعار المدخلات وتشكيلاتها.

7.4- الأثر على الاستثمار والإنتاج: بات فتح المجال أمام الاستثمار الداخلي والأجنبي وإزالة القيود والعراقيل التي تواجهه وسن التشريعات التي تساهم في رفع جاذبية المستثمرين أمرا ضروريا في سياسات الدول التي تتبني عملية الانفتاح.

هذا ما يمكن هذا المجال من النمو والاتساع وبالتالي الاستفادة مما قد يحققه من توفير مناصب عمل، وتأهيل لليد العاملة المحلية والاستفادة من التكنولوجيا التي تنقل مع المستقدمين للقيام بالعمليات الاستثمارية، وهناك العديد من الأرقام توضح ارتفاع نسبة الاستثمار في البلدان التي فتحت اقتصادها محاولة الاستفادة قدر الإمكان من عملية التحرير.

[1]:د. يوسفي رشيد،" سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 63

كما تبين الدراسة التجريبية التي قام بها الاقتصاديان " لوفيت " و"رونلت" أنّه كلما انفتح اقتصاد دولة ما كلما حقق الاستثمار نمو في آخر المطاف.

كل هذا سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، بزيادة المشروعات الإنتاجية المحلية والأجنبية، وسيحدث العكس إذا مورست سياسة الحماية والتقييد ومنع السلع المماثلة من الدخول لأنها ستؤثر على الأحجام المثلى للإنتاج وتبقي النفقات مرتفعة وبعيدة عن تلك التي تنتج بها المشروعات الممثلة في الخارج.[1]

8.4- الانفتاح يؤدي إلى التقدم التقني والمنافسة:

ترفع الحريّة الاقتصادية من تنافس الدول في إنتاج السلع من حيث الكم والنوع والجودة، وبالتالي تنشيط الإنتاج والدفع بالتقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج، هذا ما تشهده الساحة الإنتاجية في العالم، ما يمكن المنتجين التقليل من التكاليف والبيع بأسعار أقل ومنافسة في نفس الوقت في الأسواق التي وفرتها عملية التبادل الدولي، وعملية استمرار المنتجين في الأسواق متوقفة على قدرتهم على الإبداع والتطوير في المنتوج في كل مرة، كما أن المستهلك سيستفيد بدوره من هذه العملية بتوفير الرفاهية وخفض الأسعار.

المبحث الثانـــي: الحرية الاقتصادية في العالم

المطلب الأوّل: ماهية الحريّة الاقتصادية ومؤشرات قياسها

الفرع الأول: ماهية الحرية الاقتصادية

نستطيع الإجابة عن هذا السؤال من خلال ذكر المكونات الرئيسية للحرية الاقتصادية، التي هي عبارة عن إجمال لمفهوم الحرية الاقتصادية وهي كمايلي:

- ❖ الاختيار الشخصي
- ❖ التبادل الطوعي الذي تنسقه الأسواق
- ❖ حرية دخول الأسواق والتنافس فيها
- ❖ حماية الأشخاص وممتلكاتهم من الاعتداء من قبل الآخرين

ومن خلال هذه النقاط الأربعة الأساسية التي تستخدم كوسيلة للتأشير على درجة الحرية الاقتصادية لأيّة دولة. وعليه ولكي تحقق أي دولة تصنيف عال فيما يتعلق بالحريّة الاقتصادية، يجب أن توفر

[1]:د. يوسفي رشيد،" سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 64

الدولة الحماية للملكات الخاصة وتطبيق متساوي للعقود وبيئية نقدية مستقرة، وتبقي الضرائب منخفضة، وتمتنع عن خلق العوائق أمام التجارة المحلية والدولية، وتعتمد أكثر على الأسواق بالكامل وليس على العملية السياسة لتوزيع السلع والمواد.

كما أنّه لكي تحقق المؤسسات والسياسات درجة حرية اقتصادية عالية، عليها أن توفر البنية التحتية للتبادل الطوعي الحر وتحمي الأفراد وممتلكاتهم من المعتدين حيث أن الملكية الشخصية هي أمر مستمر به ومهم للحرية الاقتصادية وهذه الملكية تعطي للفرد الحق في الاختيار لتقرير الطريقة التي سوف يستغلون بها وقتهم ومواهبهم من ناحية أخرى لا يملكون الحق في وقت مواهب وموارد الآخرين.

الفرع الثاني: الحرية الاقتصادية والديمقراطية

في الغالب ما تستخدم " الديمقراطية" و" الحرية الاقتصادية" بطرق غير صحيحة، وفي بعض الأحيان قد يعكس استخدمهما غير الصحيح سوء فهم، إنّ الحريّة الاقتصادية والحرية السياسية ليس الأمر ذاته، في واقع الأمر إنهما مختلفان بشكل أساسي.

بالنسبة للحرية السياسية و أوّل الاختلافات يتعلق بمساحة التفاعل الإنساني المشمول، حيث تتعلق الديمقراطية بصنع القرار السياسي، بينما تتعلق الحرية الاقتصادية بالتفاعل من خلال التبادل والأسواق. الديمقراطية تكون حاضرة عندما يكون جميع المواطنين الناضجين لهم مطلق الحرية في المشاركة في العملية السياسية (الانتخابات– التجمع– ممارسة الضغط) والنتائج تحديد التصويت عن طريق انتخابات صريحة عادلة.

أمّا الحرية الاقتصادية: فهي تتعلق بحرية الأفراد في تقرير طريقة وتطوير واستخدام قدراتهم الإنتاجية، وتبادل السلع والخدمات مع الآخرين والتنافس في الأسواق.

يعتمد الفعل الديمقراطي على " حكم الأغلبية" والأغلبية تقرر سواء بشكل مباشر أو من خلال ممتلكاتها وعلى الأقلية أن تخضع، بينما العمل الحر اقتصاديا فيعتمد عل اتفاق الطرفان المتبادلان وإلاّ فلن تتم العملية.

العمل السياسي يميل إلى اعتماد برامج توفر مزايا فورية جلية بدرجة كبيرة على ذلك، ويشجع المنخرطين إلى تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الإنتاجية باتجاه ممارسة الضغوطات، ومساهمات التأييد وكسبه مما يولد العجز الاقتصادي.

الفرع الثالث: مؤشر الحريّة الاقتصادية

1.3- تعريف مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم: يصدر عن معهد " هيريتاج" بالتعاون مع صحيفة " وال ستريت جورنال"، منذ عام 1995، وذلك لغرض قياس درجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرّية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر، وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الاقتصاد. [1]

وهناك **مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي:** الذي تصدره مؤسسة فريدرش ناومان، مؤسسة البحوث الدولية، معهد فريزر،والعدد الأول من هذا التقرير صدر سنة 2005[2]، ويعد التقرير السنوي للحرّية الاقتصادية في العالم العربي لسنة 2010 التقرير السابع وهو مختص بدراسة درجات الدول العربية بالاعتماد على المؤشر العالمي. ومعطيات دولية.ويتضمن مؤشر التقرير نفس المجالات الخمسة التي يتضمنها تقرير الحرية الاقتصادية في العالم

أحدث بيانات التقرير هي لسنة 2008، حيث احتلت المرتبة الأولى لسنة 2010 دولة البحرين بمجموع 8 نقاط، ثم الكويت ب 7.8 نقطة، وثالثا لبنان 7.2 نقطة، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة 7.5 نقطة، وتأتي كل من الأردن وقطر في المرتبة الخامسة ب 7.4 نقطة لكل منهما.

واحتلت مستويات الحريّة الاقتصادية في كل من الجزائر وسوريا وتونس وموريتانيا ثالث أسوء ترتيب وأضعف مستوى في مجال الحرّية الاقتصادية، واحتلت هذه الدول ذيل الترتيب، حيث تحصلت الجزائر على 5.5 نقطة، سوريا 5.7 نقطة، فيما تساوت نقاط كل من تونس وموريتانيا.

2.3- مبادئ تكوين مؤشر الحريّة الاقتصادية:

في البداية كان مؤشر الحريّة الاقتصادية في العالم يعتمد على ثلاثة مبادئ منهجية:

أولهما:أنّه يفضل أن تكون العناصر الموضوعية، يفضل أن تكون الدراسة تتعلق بأحكام بشأن القيمة

[1]: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي 2007"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2008، ص 18.

[2]: إسماعيل، " الحرية الاقتصادية في العالم العربي التقرير السنوي 2010، معهد فريزر،مؤسسة فريدرش ناومان، ص28

ثانيها:جميع البيانات المستخدمة لبناء تصنيفات المؤشر هي من مصادر خارجية مثل: صندوق النقد الدولي. والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقدم بيانات لعدد أكبر من البلدان، وكذا والذي يعني أنّه نادرا ما يستخدم البيانات المقدمة مباشرة من مصدر من داخل الدولة، ويكون ذلك عند عدم توفر المصادر الدولية

ثالثها:وجود التقرير الذي يتميز بالشفافية، وهذا التقرير يقدم معلومات حول مصادر البيانات، والمنهجية المستخدمة لتحويل البيانات الأساسية إلى عناصر التصنيفات.

3.3- هيكل مؤشر الحرية الاقتصادية:

يستخدم المؤشر الذي ينشر في " تقرير الحرية الاقتصادية في العالم" خمس مجالات رئيسية وهي:[1]

1. حجم الإنفاق والضرائب، والمشاريع الحكومية
2. الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية
3. الوصول إلى الأموال المشروعة
4. حريّة التجارة دوليا
5. تنظيم الائتمان والعمالة وقطاع العمل

المجالات الخمسة الرئيسية بدورها تتضمن عناصر عديدة، وهذه الأخيرة تتألف بحد ذاتها من عدّة عناصر فرعية، وكمثال لسنة 2005 تضمن مجالات مؤشر الحريّة اقتصادية 23 عنصرا و 42 فرع، أمّا المقياس في كل عنصر وعنصر فرعي فيوضع على مقياس من صفر إلى عشرة (0- 10)، ويتم أخذ معدل تقييمات العنصر ضمن كل مجال لتحديد كل عنصر، ويتم أخذ متوسط تصنيفات العنصر الاشتقاق تصنيفات لكل مجال من المجالات الخمسة، وبالنسبة لملخص التصنيف فهو متوسط تقييمات المجالات الخمسة. وهذه نظرة شاملة للمجالات الخمسة الرئيسية:

1- حجم الحكومة: الإنفاق والضرائب والمشاريع الحكومية

ويحتوي هذا المجال على أربعة عناصر، وتشير هذه الأخيرة إلى مدى اعتماد البلدان على العملية السياسية في تخصيص الموارد والسلع والخدمات، فعندما يزداد الإنفاق الحكومي بالنسبة إلى

[1]: إسماعيل، " الحرية الاقتصادية في العالم العربي التقرير السنوي 2010، مرجع سابق، ص 45

إنفاق الأفراد والأسر والشركات، فإنّ اتخاذ القرار من جانب الحكومة يحل محل الاختيار الشخصي وينخفض مستوى الحرية الاقتصادية.

وحسب هذا المستند فالعنصر الأوّل والثاني من المجال الأول فيعالجان اتخاذ القرار من طرف الحكومة، حيث الفرع(1-أ) الموسوم بالاستهلاك الحكومي كنسب من الاستهلاك الإجمالي، الفرع(1-ب) موسوم بالتحويلات والإعانات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذين الأخيرين هما مؤشران لحجم الحكومة. حيث أنّه إذا كان للاستهلاك الحكومي الحصة الأكبر من إجمالي الاستهلاك يحل الاختيار السياسي محل الاختيار الخاص.

وحسب المستند أعلاه فالعنصر الأول والثاني في المجال يعالجان نقطة اتخاذ القرار من طرف الحكومة، حيث:

1-أ- الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الإجمالي: وهنا نشير إلى أنّه إذا كان الاستهلاك الحكومي الحصة الأكبر من إجمالي الاستهلاك فإنّ الاختيار السياسي يحل محل الاختيار الشخصي وبهذا يعالج اتخاذ القرار من طرف الحكومة.

1- ب- التحويلات والإعانات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: عندما تفرض الحكومات الضرائب على بعض المجموعات من أجل توفير التحويلات للآخرين، فإنّها تقلل مستوى حريّة الأفراد بالاحتفاظ بما يجنونه، وعلى هذا الأساس كلما كانت حصة التحويلات والاعانات أكبر في اقتصاد ما كلما كانت الحريّة الاقتصادية أقل مستوى.

1- ج- المشاريع والاستثمارات الحكومية: هذا العنصر يقيس مدى استعمال البلدان للمشاريع الخاصة بدلا من الحكومية لإنتاج السلع والخدمات، حيث تعمل هذه الأخيرة في أسواق محمية و لا تعتمد في عوائدها على المستهلك ولا على المستثمرين ممّا يقلل من الحريّة الاقتصادية.

1- د- المعدل الأعلى للهامش الضريبي: هذا المعدل يعتمد على معدلين آخرين هما: المعدل الأعلى للهامش الضريبي على الدخل، ويتم أخذ متوسط هذين العنصرين الفرعيين لحساب المعدل الأعلى للهامش الضريبي، والبلدان التي لديها معدلات عالية من العنصرين الفرعيين (1 -د)، والبلدان التي يدلها معدلات عالية من الهوامش الضريبية ودخول متدنية يتم تقييمها في المستوى الأدنى.

وملخص هذا المجال بعناصره الأربعة يقيس درجة اعتماد دولة ما على الاختيار الشخصي والأسواق، وليس على المزايا الحكومية واتخاذ القرار السياسي، بناء عليه، فإنّ البلدان التي لديها مستويات متدنية من الإنفاق الحكومي كنسبة من الإجمالي، وقطاع مؤسسات حكومية أصغر حجما، ومعدلات أدنى للهامش الضريبي تحصل على أعلى تقييم في هذا المجال.

2- الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية:

من المكونات الرئيسية لأي نظام قانوني متناسق مع الحريّة الاقتصادية هي سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وقضاء مستقل، ونظام محاكم محايد، وجودة أداء الوظيفة الحمائية للحكومة، التي تجتمع عناصرها من ثلاثة مصادر رئيسية: الدليل الدولي لمخاطر الدولة، تقرير التنافسية العالمية، مجموعة بيانات القيام بالأعمال الخاصة بالبنك الدولي.[1]

وبالنسبة لحماية حقوق الملكية المحمية بسيادة القانون أمر أساسي للحرية الاقتصادية ، كما أنّ فشل النظام القانوني لبلد ما في توفير الحماية لحقوق الملكية وتطبيق العقود والتسوية العادلة والمسالمة للنزاعات، سوف تقلل من شأن عملية نظام تبادل الأسواق، وإذا فقدت ثقة الأفراد والشركات في أنّ عقودهم سوف لن تطبق وثمار جهودهم الإنتاجية لن تكون محمية، فإنّ حوافزهم للمشاركة في النشاط الإنتاجي ستتضاءل.

3 – إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة:

إنّ الأموال هي بمثابة الزيت لعجلة التبادل وغياب الأموال، وكما قال" مليتون فريدمان" منذ وقت طويل مضى، " إنّ التضخم ظاهرة نقدية ناجمة عن الكثير من الأموال التي تطارد عددا قليلا محددا من السلع، والمعدلات العالية من النمو النقدي تؤدي بشكل ثابت إلى التضخم" .[2]
وعند ارتفاع معدل التضخم يميل إلى التقلب والمعدلات العالية والمتقلبة تشوه الأسعار النسبية، ويغير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل. واستخدام الحكومات عملية خلق النقود لتمويل نفقاتها، هو في الواقع مصادرة لملكية وانتهاك الحريّة الاقتصادية لمواطنيها.

ومسألة توفر النقود المشروعة وإمكانية وصولها إلى الأفراد تأخذ أهميتها في شروط تحقيق الحرية الاقتصادية، وزيادة إمكانية الوصول إلى النقود المشروعة وهذا بتمكين تقديم المصرفيين

[1]: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي 2007"، مرجع سابق، ص 21.
[2]: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي "، مرجع سابق، ص 21.

حسابات توفير، وحسابات مصرفية في عملات أخرى، وكذلك تمكين المواطنين من فتح حسابات بنكية أجنبية.

وإمكانية الوصل إلى الأموال المشروعة تشتمل على أربعة عناصر في دراسة مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، وهي:

العناصر الثلاثة الأولى مصممة لقياس اتساق السياسة النقدية أو المؤسسات مع استقرار الأسعار طويل الأجل، وهي كما يلي:

3- أ- متوسط النمو في السنوات للعرض النقدي
3- ب- الانحراف المعياري للتضخم
3-ج- التضخم في السنوات الأخيرة
أمّا العنصر الرابع فهو يعبر عن حريّة امتلاك حسابات بنكية بالعملات الأجنبية
3- د- مصمم لقياس سهولة استخدام العملات الأخرى بواسطة حسابات بنكية محلية وخارجية

4- حريّة المتاجرة دوليا:

إنّ حريّة التبادل عبر الحدود الوطنية هي عنصر أساسي من عناصر الحريّة الاقتصادية، إذ أنّ العديد من السلع يتم إنتاجها في الخارج أو يتم توريد بعض مكوناتها من الخارج، والسعي وراء الكسب يحفز على التبادل وهذا الذي توفره التجارة لذا كانت حرية التجارة دوليا تساهم بشكل أساسي في مستويات معيشتنا المعاصرة.

ومن المعروف أنّ السياسة الحمائية التجارية، وسياسة المصالح الخاصة، تبني أنواعا مختلفة من القيود التجارية ، ومن الأمثلة البارزة سياسة التعريفات الجمركية، ونظام الحصص، كما يقلل قابلية تحويل العملات، وتأخير مرور السلع عبر الجمارك نتيجة لعدم الكفاءة الإدارية أو سعيا وراء انتزاع رشاوي يقلل من حجم التجارة دوليا ويعيقها.

وعنصر حريّة التبادل مصمم لقياس نطاق واسع من القيود التي تؤثر على التبادل الدولي، وهو يضم العناصر التالية: [1]

4- أ- الضرائب على التجارة الدولية من خلال دراسة العناصر الفرعية الثلاثة الموالية:

[1]: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي "، مرجع سابق، ص ص 33-65.

4- أ-1- العائد من الضرائب على التجارة الدولية كنسبة من الصادرات والواردات

4- أ-2- متوسط نسبة التعريفة الجمركية

4- أ-3- الانحراف المعياري لنسب التعريفة الجمركية

4- **ب- العوائق التنظيمية أمام التجارة**، وهو يتفرع إلى عنصرين هما:

4- ب – 1- العوائق أمام التجارة غير المتعلقة بالتعريفة الجمركية
4- ب-2- تكلفة الامتثال للتصدير والاستيراد
4-ج- يتعلق بالحجم الفعلي لقطاع التجارة مقارنة بالحجم المتوقع
4- د- صمم هذا العنصر لدراسة أسعار تبادل العملات في السوق السوداء
4- هـ -هذا العنصر خاص بضوابط أسواق رأس المال الدولية، والذي يضم فرعين هما:

(4-هـ -1) الملكية الأجنبية / القيود على الاستثمار، (4- هـ -2) الضوابط على رأس المال.

وللحصول على تقييم عال في مؤشر الحريّة الاقتصادية العالمي، لابد من تسجيل نسب منخفضة في التعريفة الجمركية، وقطاع تجارة أكبر من المتوقع، وإدارة فعالة للجمارك، وحرية تحويل العملة، وضوابط قليلة على حركة رؤوس الأموال.

5 – تنظيم الائتمان والعمالة وقطاع الأعمال:

يرتكز المجال الخامس من مؤشرات الحريّة على القيود التضمينية التي تحد من حرية التبادل في أسواق الائتمان والعمل والإنتاج، وهو يشمل العناصر الموالية:

5- أ- تنظيم أسواق الائتمان: ويعكس الشروط الموجودة في سوق الائتمان المحلي، ويضم العناصر الفرعية (5- أ- 1) ملكية البنوك، (5- أ- 2) المنافسة من جانب البنوك الأجنبية.

و يوفر العنصران دليلا على مدى سيطرة الشركات الخاصة على قطاع الأعمال المصرفية، وما مدى سيطرة الشركات الخاصة على قطاع الأعمال المصرفية، وما إذا كان مسموحا للبنوك الأجنبية بالتنافس في السوق.

5-أ-3- الائتمان من القطاع الخاص

5- أ- 4- الضوابط على معدلات الفائدة

وهذين العنصرين الأخيرين يشيران إلى ما إذا كانت الضوابط على معدلات الفائدة تتدخل في سوق الائتمان، وأعلى تقييم يعطى للبلدان التي تستخدم نظاما مصرفيا خاصا لتوزيع الائتمان على الأطراف في القطاع الخاص، وتحجم عن ضبط معدلات الفائدة.

5- ب- يتعلق بتنظيمات سوق العمل:

حيث أنّه هناك أنواع كثيرة من تنظيمات سوق العمل تتعدى على الحريّة الاقتصادية للموظفين وأصحاب العمل، ومن بين أبرزها الحد الأدنى للأجور، تنظيمات التسريح من العمل، التحديد المركزي للأجور، امتداد عقود النقابات لتشمل الأطراف غير المشتركة، ومنافع البطالة التي تقلل من شأن الحوافز لقبول الوظيفة، والتجنيد الإلزامي.

وللإشارة هذا العنصر معد لقياس مدى وجود هذه القيود على حريّة الاقتصاد عبر البلدان، ومعيار الحصول على درجة أعلى في هذا العنصر لابد على الدولة أن تسمح لقوى السوق من تحديد الأجور، وتضع شروط الصرف من العمل، وأن تتفادى الإفراط في منافع البطالة، وتمتنع عن تطبيق التجنيد الإلزامي.

5-ج- يتضمن تنظيمات قطاع الأعمال:

والتدخل في تنظيم أنشطة قطاع الأعمال يكبح من الحريّة الاقتصادية، وعناصره الفرعية تتمثل في ضوابط الأسعار، المتطلبات الإدارية، التكلفة البيروقراطية، بدء عمل جديد، الدفعات الإضافية، الرشاوي، القيود على الترخيص، تكلفة الامتثال للضريبة. كلها مصممة لتحديد النطاق الذي تحدد من خلاله القيود التنظيمية والإجراءات البيروقراطية المنافسة وعملية السوق.

ومن أجل الحصول على نقاط عالية في هذا الجزء من المؤشر، ينبغي للبلدان أن تسمح للأسواق بتحديد الأسعار، وأن تمتنع عن الأنشطة التنظيمية التي تعيق الدخول إلى قطاع الأعمال، وتزيد تكلفة إنتاج المنتجات، وعليها أيضا أن تمتنع عن استخدام سلطتها لانتزاع الدفعات المالية، وتكافئ شركات على حساب شركات أخرى. [1]

4.3- دليل المؤشر:

[1]: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي "، مرجع سابق، ص 45.

من 1إلى 1.5: يدل على حريّة اقتصادية كاملة

من2 إلى 2.5: يدل على حريّة اقتصادية شبه كاملة

من 3 إلى 3.5: يدل على ضعف الحريّة الاقتصادية

من 4 إلى 5.0: يدل على انعدام الحريّة الاقتصادية

5.3- أهمية المؤشر:

لمؤشر الحرية الاقتصادية دوره وانعكاسه في الصورة التي يكونها رجال الأعمال عن مناخ الاستثمار في القطر، كونه يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق التجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وغيرها.[1]

المطلب الثانـــي: نظريات كيفية إنتشار الحريّة الاقتصادية

لم يقدم أيّ شخص نموذجا صريحا للكيفية التي يمكن من خلالها أن تنتشر الحريّة الاقتصادية في الواقع بين البلدان.[2]

وعلى العموم هناك من الباحثين والعلماء من يقول بوجود قناتين يمكن أن تنتشر عبرهما الحريّة الاقتصادية، وهما : الجغرافيا والتجارة، حيث توضح إنجازات الأنشطة الأمريكية والسوفياتية إبان الحرب الباردة نشر الحريّة الاقتصادية أو الاشتراكية من خلال الجغرافيا. إلاّ أنّ فكرة أنّ التجارة هي من قنوات نشر الحريّة الاقتصادية جاءت عبر سياسات " رونالد ريغان" و" ريتشارد نيكسون" و" ودرو ويلسون".

الفرع الأوّل: القنوات الجغرافية

تبنى هذه النظرية على أنّه مع وجود إمكانية انتقال العمالة ورأس المال بين البلدان، فإنّ المنافسة بين الحكومات يمكنها أن تخلق حوافز قوية للجيران بحسب الطبيعة الجغرافية من أجل زيادة الحريّة الاقتصادية المحلية.

[1]: أ. منصوري زين،" واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، ص 144.

[2]: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي 2007"، مرجع سابق، ص 42.

فعلى سبيل المثال: إذا قامت دولة ما بتحرير اقتصادها بشكل أساسي وقامت بتخفيض الضرائب وتقليل التنظيمات، فمن المحتمل أن تجتذب وكلاء يبحثون عن الاستثمار الأجنبي المباشر في مواقع أكثر ربحية لتنفيذ النشاط الاقتصادي.

وهؤلاء الوكلاء (شركات – مواطنين) سيجدون أنّ هذا الانتقال هو الأقل كلفة إذا ما كانوا يقيمون في البلدان المجاورة التي تشارك بحدود ما مع الاقتصاد المحرّر. وإنّ انتقالهم أو احتمال انتقالهم يولد ضغوطا على البلدان المجاورة لتولي إصلاحات موجهة نحو السوق مماثلة. فتقوم إذ بدورها بالتحرير الاقتصادي لتفادي فقدان قاعدتها الضريبية لصالح البلدان المجاورة المتحررة، والمنافسة الناتجة تنشر اقتصادا أكثر حريّة في شتى أرجاء المنطقة.

وهناك نقطة أخرى في مجال نشر الحريّة الاقتصادية عن طريق الجغرافيا، هي أنّ البلدان المجاورة ومحاولتها في تقليد أنشطة البلدان من حولها واستوراد الأفكار والتقنيات الناجحة سيكون أسهل عليها وأقل تكلفة بجوارها مما لو كان عليها البحث في الخارج. فإذا حققت هذه البلدان نجاحا فهي أكثر احتمالا في أن تتبنى سياسة هذا البلد.

الفرع الثاني: القنوات التجارية

القناة الرئيسية الثانية التي يمكن أن تنتشر عبرها الحريّة الاقتصادية هي التجارة الدولية، وهذه الفكرة يعود تاريخها إلى 150 عاما على الأقل، فالمفكرون الليبراليون الكلاسيكيون مثل الفرنسي" فريديرك باستيا" والانجليزي " ريتشارد كوبدين" جادلا بالقول في أواسط القران 19 بأنّ التجارة الحرّة تحفز نمو الحرية الاقتصادية في الخارج.بنشر أفكار جديدة في البلدان الحرة إلى تلك الأقل حرية.

وعلى سبيل المثال: يمكن أنّ نفس الأفكار برّرت انتشار الحريّة جغرافيا، بالإضافة إلى أنّه يمكن آن تكون الأسباب أساليب جديدة في الإنتاج، أو مواقف جديدة تجاه الانفتاح، طرق جديدة في تبادل الأسواق

وفي القرن الحادي والعشرين، قدّم اقتصادي التنمية " بيتربوير" في مقالة" من الوجود إلى التبادل ومقالات أخرى" من مطبعة برتستون سنة 2000هذه الحجة، ولاحظ خصائص الواردات التي تعزز الحريّة على الأخص بالنسبة لإفريقيا.

إنّ الواردات إلى العالم النامي على سبيل المثال، تعطي نظرة إيجابية لثمار رأسمالية البلدان التي فيها حريّة اقتصادية أقل، وهذا ما يجعلها أكثر ميلا نحو التحرر اقتصاديا في فضائها المحلي، وعندما تتبادل هذه البلدان التجارة مع شركائها التجاريين، فتمرر الحريّة من جانب إلى آخر مما يساهم في نشرها من خلال التجارة

وقد استخدم " **تيكسون**" هذه الحجة لفتح التجارة بين الولايات المتحدة والصين في عام 1972.

الفرع الثالث: تقييمات ومراتب الحرية الاقتصادية بحسب المجال لسنة 2005

الجدول(10):مراتب الحرية الاقتصادية لبعض الدول

البلد	1 حجم الحكومة	2 الهيكل القانوني	3 الوصول إلى الأموال المشروعة	4 حرية المتاجرة دوليا	5 تنظيم الائتمان والعمال وقطاع الأعمال	5 أ تنظيمات أسواق الائتمان	5 ب تنظيمات أسواق العمل	5 ج تنظيمات قطاع العمال
الجزائر	(135)3.7	(87)5.3	(108)6.8	(112)5.7	(130)4.9	(139)4.6	(105)4.9	(85)5.2
البرازيل	(56)6.4	(88)5.2	(91)7.6	(87)6.3	(140)4.3	(138)4.9	(134)3.7	(119)4.3
الصين	(106)5.1	(63)5.8	(73)8.2	(21)7.6	(128)5.0	(116)6.5	(119)4.5	(130)3.8
مصر	(34)7.1	(70)5.7	(51)8.9	(88)6.3	(136)4.6	(135)5.3	(118)4.5	(123)4.1
فرنسا	(134)3.7	(26)7.5	(13)9.6	(40)7.2	(58)6.7	(66)8.2	(98)5.1	(25)6.8
ألمانيا	(76)5.7	(8)8.9	(22)9.5	(15)7.8	(88)6.2	(106)6.9	(124)4.3	(15)7.3
الهند	(17)7.7	(46)6.7	(108)6.9	(84)6.4	(123)5.4	(126)5.9	(107)4.8	(77)5.3
اليابان	(23)6.2	(17)8.3	(21)9.5	(83)6.4	(44)7.0	(108)6.9	(28)6.8	(18)7.1
الأردن	(116)4.8	(43)6.9	(37)9.3	(28)7.5	(75)6.5	(64)8.3	(83)5.5	(65)5.6
المكسيك	(12)7.9	(72)5.7	(79)8.1	(48)7.2	(63)6.7	(25)9.1	(71)5.8	(79)5.1
المغرب	(104)5.2	(54)6.3	(97)7.1	(108)5.8	(126)5.2	(117)6.5	(123)4.4	(108)4.7
روسيا	(98)5.2	(81)5.5	(129)6.0	(92)6.3	(92)6.1	(107)6.9	(40)6.6	(101)4.8
اسبانيا	(101)5.2	(101)5.2	(14)9.6	(42)7.2	(61)6.7	(55)7.4	(101)5.0	(31)6.6
سوريا	(117)4.8	(99)4.8	(87)7.7	(132)5.0	(135)4.8	(140)4.4	(115)4.6	(81)5.3
تونس	(99)5.2	(29)7.4	(94)7.3	(98)6.0	(43)7.0	(72)7.0	(61)6.0	(22)6.9
تركيا	(27)7.3	(49)6.6	(135)4.9	(69)6.7	(114)5.6	(119)6.5	(130)4.0	(39)6.3
الولايات المتحدة الأمريكية	(19)7.6	(21)7.7	(1)9.8	(25)7.5	(10)8.0	(45)7.6	(4)8.1	(165)7.2

المصدر: نوال قصار، " الحريّة الاقتصادية في العالم"، التقرير السنوي 2008"، مرجع سابق، ص 28.

يوضح الجدول أعلاه تقييمات، وبين قوسين(المراتب)لكل مجال من المجالات الخمسة لمؤشر الحرية الاقتصادية، للدول المتضمنة في الجدول من بين 142 دولة مصنفة في التقرير السنوي لسنة 2008، الخاص بالحرّية الاقتصادية في العالم.

ويظهر تحليل هذه البيانات أنّ الاقتصاديات الصناعية تحتل ترتيبا عاليا جدا فيما يتعلق بمجال الهيكل القانوني وحماية حقوق الملكية(المجال 2)، وفي المجال(3) جال الوصول إلى الأموال المشروعة، وكذا مجال حرية التجارة(المجال 4)، بينما كانت تقييماتها أدنى فيما يتعلق بالمجالات المتبقية(حجم الحكومة(1)، مجال تنظيم الائتمان، العمالة وقطاع الأعمال، خاصة على بلدان أوربا الغربية.

من جهة أخرى يظهر عدد البلدان النامية والعربية المذكورة في الجدول النمط المعاكس تماما، حيث على سبيل المثال تحتل الجزائر مراتب بعيدة فاقت المرتبة 85 في جميع المجالات مما يجعلها بعيدة عن مستوى الحرّية الاقتصادية العالمية، ولم تستفد بعد من عائد السياسة التي تطبقها في مجال تسيير اقتصادها.أمّا بالنسبة لمصر فرغم احتلالها المرتبة 34 في مجال حجم الحكومة إلاّ أنّه لم يكن كافيا لجني منافع الانفتاح فمؤسسات الحرية الاقتصادية مثل سيادة القانون، وحقوق الملكية فضلا عن الأموال المشروعة، والانفتاح التجاري.

الفرع الرابع: العلاقة بين الحرّية الاقتصادية وبعض المؤشرات

سنستعرض في هذه النقطة بعض الرسومات البيانية التي توضح العلاقات البسيطة بين الحرية الاقتصادية ومؤشرات أخرى مختلفة منها الدخل لكل فرد، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، وفيات الأطفال، عدد المشتركين في الهاتف، المرافق الصحية المحسنة، الفساد، الحقوق السياسية والحريات المدنية، الأداء البيئي.

الشكل(1.11): الحرية الاقتصادية والدخل لكل فرد

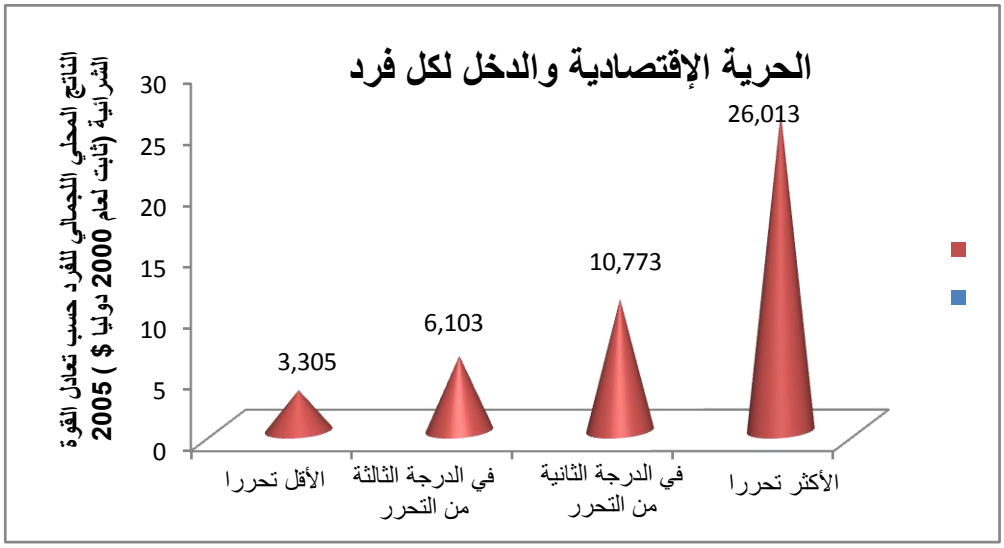

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق:البلدان التي لديها حرية اقتصادية أكثر تمتلك دخلا لكل فرد أعلى بشكل أساسي

الشكل(2.11): الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

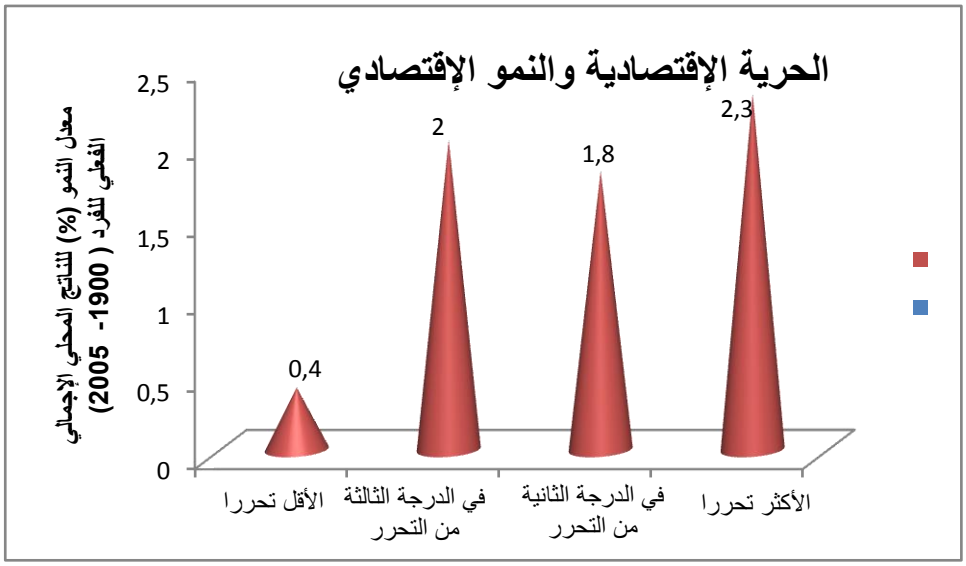

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق: البلدان التي لديها حرية اقتصادية أكثر تمتلك معدلات نمو أعلى

الشكل(3.11): الحريّة الاقتصادية والاستثمار

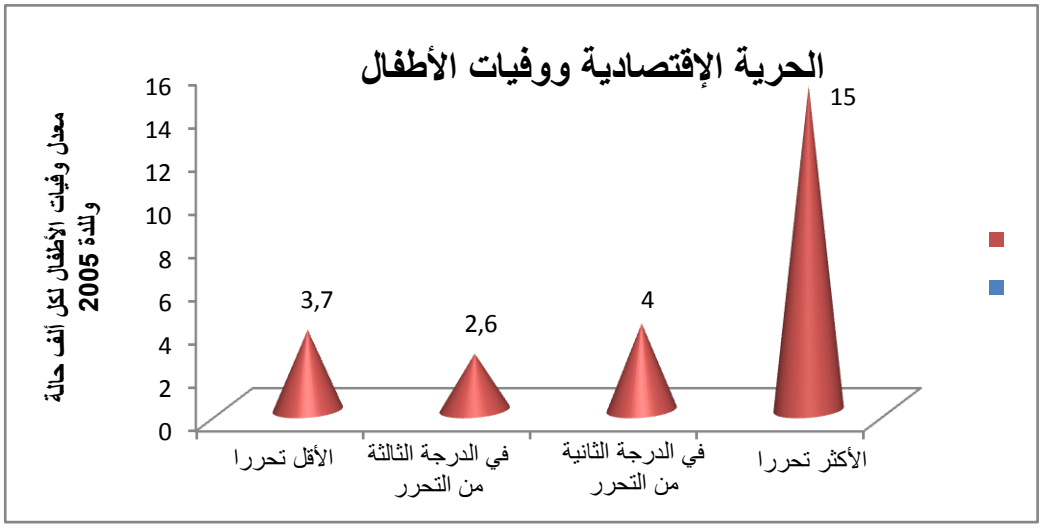

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام2008

التعليق: البلدان التي لديها حرية اقتصادية أكثر تجتذب استثمارات أجنبية أكثر

الشكل(4.11): الحرية الاقتصادية ووفيات الأطفال

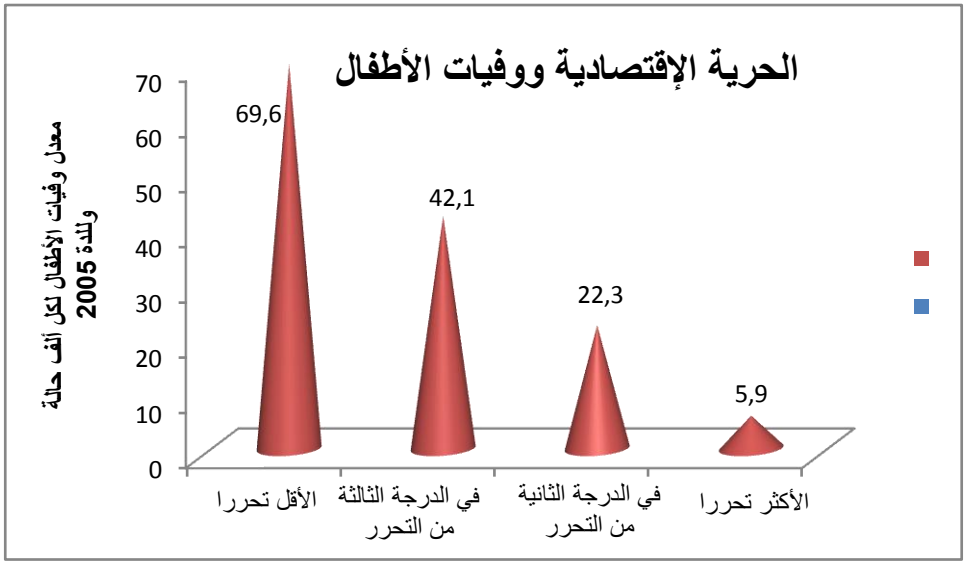

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق: إنّ وفيات الأطفال أدنى بكثير في البلدان التي لديها مستويات عالية من الحرية الاقتصادية.

الشكل(5.11): الحريّة الاقتصادية وعدد المشتركين في الهاتف

التعليق: البلدان التي لديها حرية اقتصادية أكثر لديها أكبر عدد من المشتركين في الهاتف

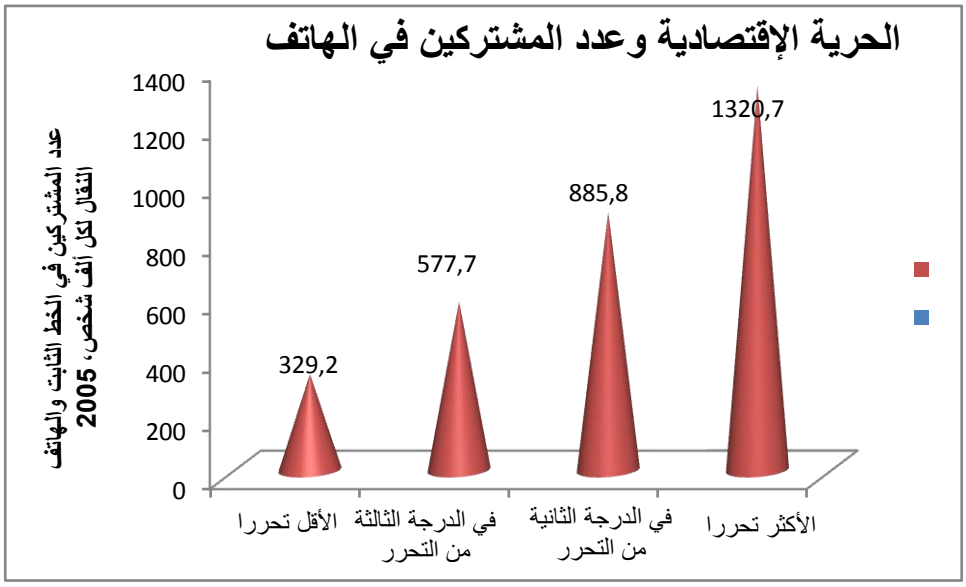

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

الشكل(6.11): الحريّة الاقتصادية والمرافق الصحية المحسنة

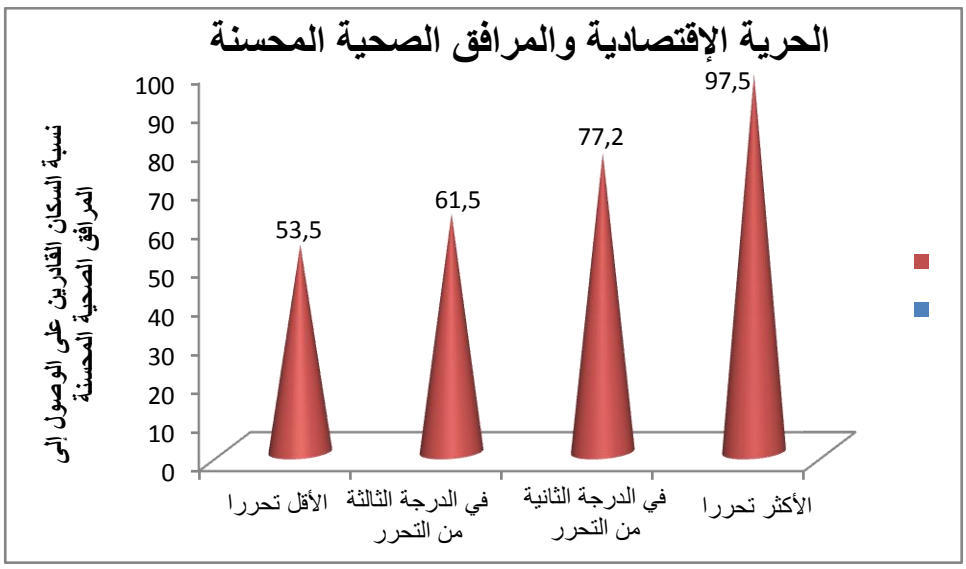

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق: إنّ الوصول إلى المرافق الصحية يتزايد مع الحرية الاقتصادية

الشكل(7.11): الحريّة الاقتصادية والفساد

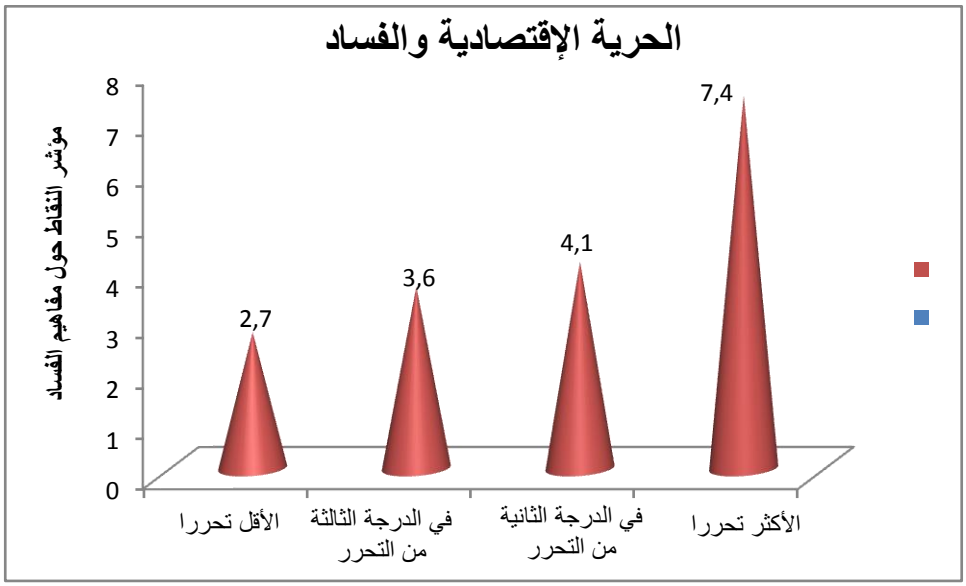

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق: بوجود تنظيمات وضرائب وتعريفات جمركية أقل، فإنّ الحرية الاقتصادية تقلل فرص وجود الفساد من جانب المسؤولين الحكوميين.

الشكل(8.11): الحرية الاقتصادية الحقوق السياسية والحريات المدنية

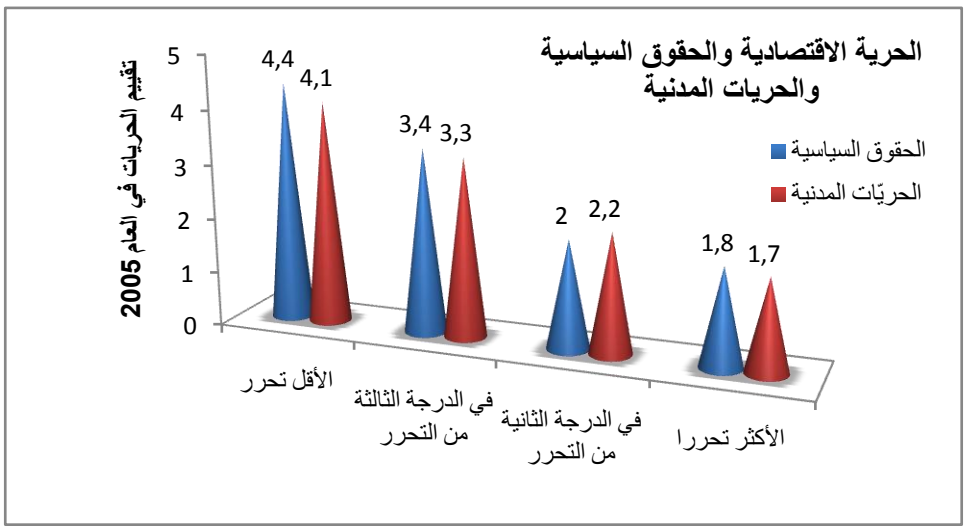

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق: الحقوق السياسية مثل الانتخابات الحرة والعادلة، والحريات المدنية مثل حريّة التعبير، تمشي بشكل طردي مع الحرية الاقتصادية.

الشكل(9.11): الحرية الاقتصادية والأداء البيئي

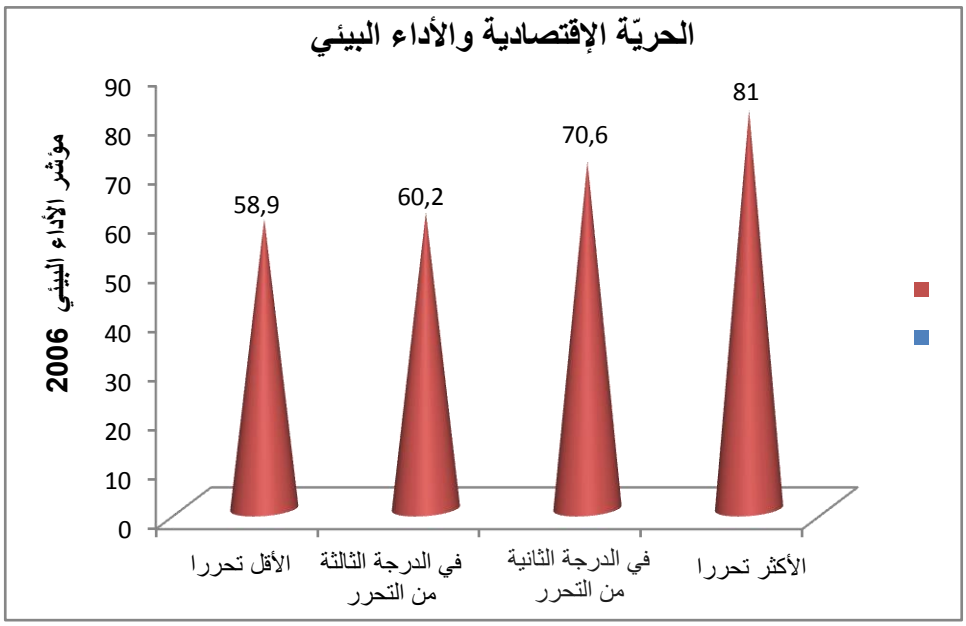

المصدر: تقرير معهد فريزر، البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، تقرير عام 2008

التعليق: إنّ الضغوطات البيئية على الصحة هي أدنى، وحيوية النظام البيئي أكبر في البلدان التي لديها حرية اقتصادية أكبر.

الفرع الخامس: مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر

في هذا الفرع سنقدم تقييم مؤشر الحرية الاقتصادية، ودرجات الدولة الجزائرية للسنوات1980،1985،1990،1995،2000،2001،2002،2003،2004،2005.

وهي مقيمة ب 10 عشرة كأعلى نقطة ممكنة، وصفر هي أدنى نقطة ممكنة.والعمود الأول المضلل يشير إلى خمسة مجالات من الحريّة الاقتصادية.

الجدول(11) :مؤشرات الحرية الاقتصادي في الجزائر ابتداء من 1980-2005

ملخص التقييمات (المراتب)	1980 (95)3.9		1985 (95)4.0		1990 3.5(108)		1995 3.8(118)		2000 4.3(120)		2001 4.4(120)		2002 4.4(120)		2003 4.4(123)		2004 4.6(124)		2005 5.3(127)	
حجم الحكومة	**2.3**		**2.3**		**2.6**		**4.4**		**3.9**		**4.1**		**4.1**		**3.6**		**3.6**		**3.7**	
أ.الاستهلاك الحكومي العام	4.6	(24.2)	4.5	(24.7)	5.2	(22.3)	5.3	(22.0)	4.5	(24.6)	4.3	(25.5)	4.2	(25.7)	4.0	(26.4)	4.0	(26.4)	4.2	(25.6)
ب.التحويلات والإعانات المالية							7.8	(8.4)	7.2	(10.6)	8.0	(7.8)	8.0	(7.8)	6.8	(12.3)	6.8	(12.3)	6.8	(12.3)
ج.المشاريع الحكومية والاستثمار الأجنبي	0.0	(34.6)	0.0	(55.8)	0.0	(57.6)	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0	
د.المعدل الأعلى للهامش الضريبي																				
(1) المعدل الأعلى للهامش الضريبي على الدخل																				
(2) المعدل الأعلى للهامش الضريبي على الدخل والرواتب																				
2.الهيكل القانوني والحماية الملكية	**3.8**		**3.5**		**3.5**		**3.7**		**2.9**		**2.7**		**2.7**		**3.1**		**3.0**		**5.3**	
أ.الاستقلال القضائي											3.0		3.2		3.0		4.6			
ب.محاكم حيادية							3.6		3.8		3.7		3.8		4.1		5.1			
ج.حماية حقوق الملكية											3.5		3.2		2.4		5.8			
د.التدخل العسكري							0.0		0.0		0.0		0.0		2.2		5.0			
هـ.نزاهة النظام القانوني							7.0		3.3		3.3		3.3		4.0		5.0			
و.التنفيذ القانوني للعقود																	5.7			
ز.القيود التنظيمية على بيع الملكية الثابتة																	6.1			
3.إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة	**4.9**		**4.5**		**6.2**		**4.1**		**5.8**		**5.7**		**5.9**		**6.0**		**6.8**		**6.8**	
أ.النمو النقدي	6.9	(15.5)	9.3	(13.4)	7.3	(3.4)	8.1	(9.4)	7.9	(10.3)	7.8	(11.0)	8.1	(9.3)	8.1	(9.3)	8.1	(9.3)	8.1	(9.3)
ب.الانحراف المعياري للتضخم	7.7	(5.8)	5.5	(4.2)	8.3	(11.2)	4.1	(14.8)	5.2	(12.0)	5.8	(10.5)	5.6	(11.0)	6.4	(9.1)	9.4	(1.6)	9.5	(1.2)
ج.التضخم، السنة الأحدث	4.9	(25.7)	3.1	(4.6)	9.1	(34.4)	4.3	(28.5)	9.9	(0.3)	9.2	(4.2)	9.7	(1.4)	9.5	(2.6)	9.3	(3.6)	9.7	(1.6)
د.حرية امتلاك العملة الأجنبية	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0	
4.حرية المتاجرة دوليا	**4.6**		**3.7**		**3.9**		**4.0**		**5.7**		**5.5**		**5.5**		**5.5**		**5.5**		**5.7**	
أ.الضرائب على التجارة الدولية	7.7		5.1		5.8		3.7		4.9		5.1		5.2		5.2		5.6		5.9	
(1) الضرائب كنسبة مئوية من الصادرات والواردات							3.6	(9.6)	6.4	(5.5)	5.6	(6.7)	4.9	(7.6)	4.9	(7.6)	4.9	(7.6)	4.9	(7.6)

(2) متوسط نسبة التعريفة الجمركية	7.7	(11.7)	5.7	(21.7)	5.1	(24.6)	5.4	(22.9)	5.1	(24.6)	5.5	(22.4)	6.3	(18.8)	6.3	(18.4)	6.3	(18.4)	(15.8)
(3) الانحراف المعياري لنسب التعريفة							2.2	(19.6)	3.4	(16.5)	4.3	(14.3)	4.3	(14.3)	4.3	(14.3)	4.3	(14.3)	(10.5)
ب.العوائق التجارية التنظيمية													5.8		5.8		5.5		4.9
ج.حجم القطاع التجاري	7.3		5.5		5.0		5.8		6.1		5.5		5.8		5.8		5.9		6.4
د.أسعار صرف السوق السوداء	0.0		0.0		0.0		0.0		7.8		7.0		7.1		8.1		7.9		7.9
هـ.قيود سوق رأس المال الدولي	0.0		0.0		0.0		2.0		1.7		1.7		2.8		2.7		2.9		3.5
5.تنظيم الائتمان والعمالة والعمل التجاري					**3.1**		**2.9**		**3.2**		**4.2**		**3.8**		**4.1**		**4.3**		**4.9**
أ.تنظيم أسواق الائتمان	0.0		0.0		0.9		0.5		0.6		4.0		4.7		4.4		4.7		4.6
(1) ملكية البنوك	0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0		0.0
(2) منافسة البنك الأجنبي													6.0		6.0		6.0		5.0
(3) إقراض القطاع الخاص					1.7		1.4		1.8		2.0		2.7		2.7		2.9		3.3
(4) الضوابط على أسعار الفائدة							0.0		0.0		10.0		10.0		9.0		10.0		10.0
ب.تنظيم سوق العمل													3.4		3.6		3.7		4.9
(1) الحد الأدنى للأجور																	4.8		4.8
(2) أنظمة التوظيف والإقالة													4.0		4.3		4.1		4.4
(3) مفاوضة جماعية مركزية													5.2		5.5		4.8		5.6
(4) تكلفة التوظيف																			1.6
(5) تكلفة الإقالة																			8.1
(6) التجنيد	5.0		5.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0		1.0
ج.تنظيم العمل التجاري													3.4		4.2		4.4		5.2
(1) التحكم بالأسعار					2.0		2.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0		4.0
(2) المتطلبات الإدارية													1.5		2.7		2.2		3.3
(3) تكاليف البيروقراطية													2.7		5.5		5.8		3.7
(4) بدء عمل تجاري													3.8		3.7		5.6		8.7
(5) دفعات إضافية/رشاوي													4.7		5.3		4.6		5.7
(6) قيود الترخيص																			6.8
(7) تكلفة الالتزام الضريبي																			4.4

المصدر:نوال قصار:" الحرية الاقتصادية في العالم– تقرير سنوي 2008"، مرجع سابق، ص55

الجدول(12): مؤشرات الحرية الاقتصادي في الجزائر للفترة 2006-2008

ملخص التقييمات (المراتب)	2006	الترتيب	2007	الترتيب	2008	الترتيب
حجم الحكومة	**4.2**	**15**	**4.7**	**15**	**4.6**	**17**
أ.الاستهلاك الحكومي العام	4.1		3.7		2.4	
ب.التحويلات والإعانات المالية	7.6		8.5		7.0	
ج.المشاريع الحكومية والاستثمار الأجنبي	0		2.0		2.0	
د.المعدل الأعلى للهامش الضريبي	–		–		7.0	
(3) المعدل الأعلى للهامش الضريبي على الدخل						
(4) المعدل الأعلى للهامش الضريبي على الدخل والرواتب						
2.الهيكل القانوني والحماية الملكية	**5.7**	**17**	**5.7**	**17**	**5.7**	**17**
أ.الاستقلال القضائي						
ب.محاكم حيادية						
ج.حماية حقوق الملكية						
د.التدخل العسكري	5.0		5.0		5.0	
هـ.نزاهة النظام القانوني	5.0		5.0		5.0	
و.التنفيذ القانوني للعقود	6.8		6.8		6.8	
ز.القيود التنظيمية على بيع الملكية الثابتة						
3.إمكانية الوصول إلى الأموال المشروعة	6.3	14	6.2	16	6.1	16
أ.النمو النقدي	6.6		5.8		5.6	
ب.الانحراف المعياري للتضخم	9.7		9.7		9.6	
ج.التضخم، السنة الأحدث	9.7		9.7		9.6	
د.حرية امتلاك العملة الأجنبية	–		–		–	
4.حرية المتاجرة دوليا	**6.1**	**16**	**5.8**	**17**	**5.1**	**17**
أ.الضرائب على التجارة الدولية	7.1		7.1		7.0	
(4) الضرائب كنسبة مئوية من الصادرات والواردات	8.7		8.6		8.5	
(5) متوسط نسبة التعريفة الجمركية	6.8		6.8		6.8	
(6) الانحراف المعياري لنسب التعريفة	5.8		5.8		5.8	
ب.العوائق التجارية التنظيمية						
ج.حجم القطاع التجاري						
د.أسعار صرف السوق السوداء	9.0		8.2		7.5	
هـ.قيود سوق رأس المال الدولي	2.3		2.3		0.8	
5.تنظيم الائتمان والعمالة والعمل التجاري	**5.3**	**15**	**5.8**	**17**	**6.0**	**16**
أ.تنظيم أسواق الائتمان	5.3		5.3		5.3	
(5) ملكية البنوك					–	
(6) منافسة البنك الأجنبي	8.0		8.0		8.0	
(7) إقراض القطاع الخاص						
(8) الضوابط على أسعار الفائدة	10		10		10	
ب.تنظيم سوق العمل	5.2		5.2		5.2	
(7) الحد الأدنى للأجور						
(8) أنظمة التوظيف والإقالة	5.6 6.0		5.6 6.0		5.5 6.0	
(9) مفاوضة جماعية مركزية						
(10) تكلفة التوظيف	4.9		4.9		4.9	
(11) تكلفة الإقالة	9.5		9.5		9.5	
(12) التجنيد	1.0		1.0		1.0	
ج.تنظيم العمل التجاري	7.5		7.5		7.5	
(8) التحكم بالأسعار						
(9) المتطلبات الإدارية						
(10) تكاليف البيروقراطية						
(11) بدء عمل تجاري	7.2		8.2		8.2	
(12) دفعات إضافية/رشاوي						
(13) قيود الترخيص						
(14) تكلفة الالتزام الضريبي						

المصدر: الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقرير السنوي2010.

كخلاصة لهذا العنصر، يمكن القول أنّ تنوع وتباين الحرية الاقتصادية في العلم العالم العربي بدرجة واسعة، مع وجود مستويات عالية من الحرية الاقتصادية وفي بعض الدول مستويات متدنية نسبيا، ودول ذات مستويات متدنية من الحرية ، تحرم مواطنيها من المنافع المغروفة للحرّية الاقتصادية

المبحث الثالـــث: الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية

يمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنه مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا. [1] بالنسبة لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر يعتبر من أهم الإصلاحات التي قامت بها السلطة باعتباره ركيزة أساسية للإندماج في السوق العالمية.

المطلب الأول:علاقة تحرير التجارة بالاقتصاد وشروط نجاحها

الفرع الأوّل: علاقة تحرير التجارة بتحرير الاقتصاد

تشير الدراسات إلى أنّ هناك خلاف حول تسلسلات الإصلاحات والسياسات المتعلقة بتحرير الاقتصاد، وأنّ هناك مبادئ عامّة ، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام، وليست فقط تحرير التجارة الخارجية. وهذه المبادئ هي:

1 -تحرير القطاعات الحقيقة أو الأسواق الداخلية (القيود على الأسعار وسياسات الأجور .... إلخ) قبل القطاعات المالية لأنّ هذه الأخيرة تتميز بالشفافية مما يعني أنّ أي اضطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي، وعدم نجاح سياسة التحرير.

2 -تحرير الأسواق المالية مثل أسواق رأس المال، بمعنى أنّه إذا كانت هناك حرّية انتقال لرأس المال (بوجود مستويات أسعار فائدة محلية أقل من العالمية)، هذا ما سيؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج

[1]:د. عبد المجيد قدي،" مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، 2005،ص 249.

3 – أخيرا تحرير التجارة الخارجية على نطاق إلغاء قيود على رأي المال، بمعنى آخر فإنّ دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة التحرير الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، والتي تعتبر عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: شروط نجاح سياسة تحرير التجارة الخارجية

تعتمد سياسة تحرير التجار الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها : تغيير نظام الأسعار، تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغيير أسعار الصرف.

إن تحرير التجارة ممكن فقط إذا ما ترافق مع تحرير تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية المولدة للمصادر الجديدة، وبمزيد من انتقال التكنولوجيا والإدارة الجيدة للوظائف. [1] إن هذا يفسّر الأسباب الدافعة للدول الراغبة في خلق الأدوات الدولية لتعزيز وحماية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتوازي مع الإطار القانوني الدولي لغرض تشجيع الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركية. كما يتوقف نجاح استمرار تحرير التجارة على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير. [2]

الفرع الرابع: موقف الدول النامية من تحرير التجارة

يغلب على اقتصاديات الدول النامية الضعف، وبالتالي فهي غير قادرة على الصمود في وجه الصدمات التي تتعرض لها نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وإتباع النظام الذي يعتمد على قوى السوق، خاصة أنّ الحرّية لقوى السوق تؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل داخل الدولة وكذلك فيما بين الدول، حيث تؤدي تركيز الثروة وبالتالي تركيز السلطة ف>ي أيدي الشركات الكبرى والدول الكبرى، وزيادة تهميش الشركات الصغيرة والدول الفقيرة في عملية صنع القرار على مستوى الاقتصاد العالمي. مما ينعكس على إضعاف الاقتصاديات الوطنية اتجاه سلطات وقرارات وإجراءات الشركات الكبرى. ولهذا تعجز الدول النامية عن الاندماج بشكل إيجابي وعلى نحو يفيد اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي.

[1] : أ. حسان خضر،" برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها"، مرجع سابق، ص 16.
[2] : د. عبد المجيد قدي،" كدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية "، مرجع سابق، ص 251.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة

الفرع الأوّل: رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية

يمكن تقسيم نمو الإنتاج إلى قسمين: قسم يتأتى من زيادة في حجم الموارد، قسم ناتج عن استغلال أفضل للموارد المتاحة (أي ارتفاع في إنتاجية عناصر الإنتاج)، كما أنّ رفع الحماية عن التجارة (تحرير التجارة) يسمح بمعدلات أكبر من خلال توفر موارد اكبر، وتحسين إنتاجية عناصر الإنتاج.

تظهر آثار تحرير التجارة على المستوى القطاعي، ولا سيما تلك التي تبنت سياسة التحرير ورفعت الحماية.

الفرع الثاني: استغلال وفرات الحجم

إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية ويسمح باستغلال وفرات الحجم، وقد أثبتت الدراسات المتوافرة وجود علاقة طردية واضحة بين الانفتاح واستغلال وفرات الحجم في معظم للدول المتقدمة.

الفرع الثالث: رفع معدلات التصدير وتنويعه

إنّ من بين الأهداف الأساسية المسطرة من انتهاج برامج تحرير التجارة نجد تشجيع التصدير وتنويعه، إذ أن ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة. كذلك يضمن تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وارتفاعا في معدلات النمو وانخفاضا في معدلات البطالة.

هناك العديد من العوائق التي تحول دون تقدم قطاع التصدير، وإنّ رفع الحماية من خلال تخفيض المستوى العام للرسوم الجمركية وتخفيض قيمة العملة من شأنه التقليص من حدّة هذه العوائق[1].

الفرع الرابع: تخفيض عجز الميزان التجاري

يتوقف تأثير برامج تحرير التجارة على الميزان التجاري على تأثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت، فإذا تحدثنا عن أثر الانفتاح على مجال الواردات فهو سريع وواضح (خاصة من خلال الحوافز السعرية)، وهذا ما يمكن قولة على قطاع الصادرات ،وهذا كمايلي، ابتداء برامج التحرير باستعمال حوافز تشجيع التصدير(مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية

[1]: أ. حسان خضر،" برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها"، إصدارات معهد التخطيط العربي – الكويت، 2005، ص 8.

عن الواردات، سيؤدي إلى تحسين في الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات. أمّا إذا وقع العكس فإنّ الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبيا في البداية ثم إيجابيا.

حيث يشير الدارسون في مجال أثر التحرير على الميزان التجاري أنّه ينبغي أن تكون الدراسة على فترة طويلة للأخذ بعين الاعتبار وجود فترة، أي فترة إنتقالية تتأقلم فيها المتغيرات الأساسية للميزان الخارجي(الصادرات والواردات)إلى الحوافز المطبقة.

الفرع الخامس: الآثار على عجز الموازنة العامّة للدولة

إنّ عملية تصحيح الرسوم الجمركية (تخفيض) تقود إلى آثار سلبية على إيرادات الحكومة، تتضمن برامج تحرير التجارة الخارجية إمّا تعديلا في الرسوم الجمركية أو إزالة القيود الكمية، أو تعديل في أسعار الصرف. تشير تجارب الدول إلى ضرورة تصحيح الخلل في الموازنة العامّة في بداية عملية الإصلاح. وقد تلجأ بعض الدول إلى سياسات نقدية توسيعية لتمويل العجز الناتج عن نقص الإيرادات من الرسوم الجمركية ، ما يؤدي إلى زيادة التضخم ما ينتج آثار سلبية.
تستغل بعض الدول برامج الخصخصة لديها في مجال تقليص النفقات، وبالتالي تخفيض عجز الموازنة العامّة.

بالإضافة إلى النتائج الشاملة الموالية: [1]

- ❖ هجوم الواردات بقوة على الاقتصاديات الوطنية الضعيفة
- ❖ انحصار الصادرات وتركيزها على المواد الخام في الكثير من دول العالم الثالث
- ❖ سيطرة بعض الدول الكبرى على التجارة العالمية وظهور عولمة اقتصادية مضبوطة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات
- ❖ اشتدد شروط المنافسة الدولية وأصبح أمام الشركات تحديات أكثر صعوبة
- ❖ الزوال التدريجي لبعض مناطق الحماية الصناعية والتجارية

- ❖ أصبح التركيز على السياسات الاقتصادية والنقدية الكلية يطغى على الاهتمام باستراتيجيات الشركات، ومن النتائج المتوقعة على مستوى الدخل العالمي نوردها في الجدول الموالي.

وقد أجرت بعض الجهات المتخصصة في دراسة وتحليل التجارة الدولية بعض التقديرات لحجم المكاسب والزيادة المتوقعة في دخول في العالم والدول الصناعية الكبرى، وهذا ما يوضحه

[1]: أ نوري منير، " السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، مرجع سابق، ص 11.

الجدول(13) الخاص بتقديرات الزيادة في الدخل العالمي، والجدول (14) المتعلق بتوزيع المكاسب بين الدول الصناعية من جراء تحرير التجارة الخارجية.

حيث تظهر الدراسات أنّ المكاسب تصب في مجملها لصالح الدول الصناعية المتقدمة، على غرار الدول النامية التي لم تدرج في الدراسة، ما يؤكد صحة القائلين بأن الهدف من تعميم سياسة التحرير هو خدمة مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى من دون أخذ اعتبار لنتائجها على الدول النامية.

الجدول(13): تقديرات الزيادة في الدخل العالمي

	الدراسة (وسنة إعدادها أو نشرها)	الزيادة في الدخل بعد عشر سنوات (بالبليون دولار أمريكي)
1	– منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي (1994)	213 في سنة 2000 بأسعار 1992
2	– منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (1993)	284 في سنة 2002 بأسعار 1992
3	– سكرتارية (الجات) 1993	230 في سنة 2005 بأسعار 1992
4	– سكرتارية (الجات) 1994	510 في سنة 2005 بأسعار 1992
5	– مركز الاقتصاديات الدولية باستراليا (1990)	40 في سنة 2005 بأسعار 1990
6	– مجلس المستشارين الاقتصاديين و الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية	463 في سنة 2010 775 في سنة 2000 بأسعار 1990
7	– نجوين وزملاؤه (1991)	119 (تحرير متواضع) 262 (تحرير أشمل)
8	– نجوين و زملاؤه (1993)	216 (مسودة نتائج جولة أورغواي)

المصدر: إبراهيم العيسوي،" الجات وأخواتها"، ص 150

الجدول(14): توزيع المكاسب بين الدول الصناعية المتقدمة من تحرير التجارة (نسبة مئوية)

الإقليم / الدولة	منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية والبنك الدولي	منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية	نجوين وزملائه (1991)	نجوين وزملائه (1993)
الإتحاد الأوروبي	44	38	27.5	44.1
الولايات المتحدة الأمريكية	26	14.7	35.5	26.2
اليابان	19.5	22.4	27.5	19.4
بقية أوربا الغربية	5.7	20.4	4.0	5.8
كند وأستراليا و نيوزيلندا	4.3	4.5	5.3	4.4
المجموع	100	100	100	100

المصدر: إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها"، مرجع سبق ذكره، ص 158

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة:

تعتبر الآثار الاجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم، نظرا لاكتساب هذا الجانب أهمية خاصة ، حيث تؤثر برامج تحرير التجارة على توزيع الدخل والطبقات الفقيرة، وإنّ هذه المجالات التي تتأثر في المجال لاجتماعي تكتسي أهمية خاصة، نظرا لأنّ أيّ برنامج يؤثر سلبا على توزيع الدخل والطبقات الفقيرة مآله الفشل حتّى لو صمّم من حيث آليته أحسن تصميم.

ونشير في هذه النقطة إلى المصاعب المتعلقة بتقييم آثار برامج التحرير على توزيع الدخل، والمتمثلة بالاختلاف حول مفهوم توزيع الدخل في قسم أول، وبالبيانات وعدم توفرها في قسم ثاني.

أمّا صعوبة تقييم تأثير برامج التحرير على الطبقات الفقيرة فتتمثل في أنّ الفقراء في المجتمع مجموعة غير متجانسة يصعب حصرها جغرافيا (الريف)، ويصعب حصرها من حيث الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها (الزراعة –القطاع غير الرسمي)
لهذا سنقوم في النقطة الموالية بالإشارة إلى الدراسات التي اهتمت بتقييم الآثار الاجتماعية لبرامج الانفتاح وتحرير التجارة على بعض المؤشرات التي نوجزها فيمايلي:

الفرع الأوّل: حصة الأجور في الدخل القومي

يمكن أن تتسبب أهم ركيزة في برنامج التّحرير وهي رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع مواجهة المنافسة الخارجية ، ما يؤدي إلى تسريح العمالة خاصة غير المتخصصة، ما مؤداه ارتفاع حجم البطالة.، ونشير في هذه النقطة إلى التيار المعاكس لهذا الرأي الذي يقول بإمكانية إعادة رسكلة العمالة التي سرحت من القطاعات المتضررة من عملية التحرير في قطاعات أخرى استفادة من توسع رقعة التصدير.

الفرع الثاني: المستوى الاستهلاكي للفرد الواحد

باعتبار مستوى الاستهلاك الفردي يدل على مستوى الرفاهية، فتدني هذا المستوى يعني تدهورا في مستوى المعيشة.

الفرع الثالث: مستوى النفقات الحكومية والاجتماعية

عادة ما تكون الطبقات الفقيرة من اكبر المستفيدين من الإعانات الاجتماعية(الصّحة، التعليم، النقل العام،.... إلخ).

وبالتالي فإن تقلص هذه النفقات والذي تقتضيه برامج التحرير، يعني تدهور في مستوى هؤلاء المستفيدين.

الفرع الرابع: برامج النهوض بالطبقات الفقيرة

تلجأ العديد من الدول التي تحرّر تجارتها إلى إنشاء برامج للنهوض بالطبقات الفقيرة، ووجود مثل هذه البرامج والتركيز على تقديمها لهذه الفئات يدل في حدّ ذاته على وجود آثار سلبية وقد تكون أكثر حدّة محتملة على هذه الفئة.

الفرع الخامس: آثار تحرير التجارة على العمالة

يختلف التأثير على الشركات باختلاف كثافة العمالة في تلك الشركات، وتؤثر سياسة التحرير على الشركات في بعض القطاعات وفي المدى القصير فتضطر إلى تسريح جزء من عمالتها، نتيجة لعدم قدرتها على المنافسة الخارجية، وعدم استجابتها لمتطلبات السوق

يذهب "د. جورج تادونكي" إلى أنّه لا مفر عن العولمة بالنسبة للقارة السمراء، حتّى يتسنى إخراجها من حالة التهميش الذي تعانيه، ولكن مع ذلك فهو يرى: أنّ عملية إحلال الليبرالية التي تتوافر لها تكلفة اجتماعية لم تتضح جزئيا إلا بشكل متأخر، فهناك أوّلا التنظيم السيئ لإعادة ترتيب أوضاع من فقدوا وظائفهم، فالمشروعات التي تمّ تخصيصها قامت بفصل العديد من العاملين الذين يقومون بإعالة عائلات[1]

[1]: د. سامي عفيفي حاتم،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية– مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية"، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 334.

الفصل الرابع:

الانفتاح الجزائري

استراتيجية ومتطلبات

من أجل تبني سياسة السوق كنهج للنشاط الاقتصادي للبلاد شرعت الجزائر في سياسة الإصلاح لتطوير الأدوات اللازمة لهذه السياسة، والتي بدأت منذ وقت مبكر، يتجلى في اعتماد القوانين والأنظمة التي لديها القدرة على تعزيز إنشاء الأعمال التجارية، وتسهيل دخول وخروج ها، وضمان أمن جميع المعاملات الاقتصادية والمالية الضرورية.

والسياسة التجارية هي أداة فعالة لتحقيق أهداف العمل المتعلقة بالتجارة الخارجية، ويرتبط تحديد السياسات التجارية بالسياسات الاقتصادية للبلاد ، التي تعتمد على السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها البلدان الأخرى، في ظل اقتصاد عالمي متكامل.

إنّ عملية الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ أواخر الثمانينات هي في حقيقة الأمر عملية طويلة ومعقدة، وقد استطاعت الجزائر أن تحقق خلالها تقدما كبيرا في عملية الانتقال من اقتصاد سيطر عليه إلى حد كبير من قبل الاحتكارات التي يملكها القطاع العام و الدولة إلى اقتصاد السوق حيث رأس المال الخاص سيلعب دورا رائدا في عملية التنمية. وهذا ما نتعرض له خلال هذا الفصل بإعطاء نبذة تاريخية عن المراحل التي مرّ بها الاقتصاد الجزائر وصولا إلى محطة اقتصاد السوق.

المبحث الأول : الوضع الاقتصادي والتجاري للجزائر

المطلب الأول: التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري

الفرع الأول: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق(62 -66)

بعد خروج الجزائر من حرب إعادة السيادة الوطنية، كان عليها بعد هذا، تنظيم وترجمة الأهداف والخطة التي رسمتها " جبهة التحرير الوطني" الحزب الحاكم والقائد لمسيرة التنمية الوطنية قبل وبعد الاستقلال مباشرة، والتي كان فحوى برنامجها " بناء اقتصاد قوي للخروج من التخلف وهو اقتصاد وطني غير تابع يضمن الاستقلال للبلاد والعدالة الاجتماعية لأهلها". [1]ويعتبر برنامج" طرابلس" 1962 من النصوص الأساسية التي تسير السياسة الاقتصادية والاجتماعية بعد الاستقلال، والذي دعى هو الآخر إلى تشييد هياكل البلاد اعتمادا على السيادة الوطنية والتخطيط، وبالتالي الإعلان عن حدوث تأميمات للمصالح الأجنبية وعن اتباع التخطيط المركزي للاقتصاد، وعن انتهاج الاتجاه الاشتراكي.

وقد تميزت هذه الفترة ابتداء بالإرث الاقتصادي الذي خلفه الاستعمار نتيجة التدمير والتخريب ونتيجة مغادرة الإطارات الفرنسية لوظائفها، حيث كان هناك:

غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الطبيعة الحرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية للجزائر العاصمة وكانت حوالي 80 % من النشاطات الصناعية في يد المعمرين. قطاع زراعي حديث يمتلكه المعمرون وآخر تقليدي يعود للجزائيين

وبعد الاستقلال كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تتدخل مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك أنّ الاقتصاد في هذه الفترة كانت يسيطر عليه القطاع الخاص الأجنبي، وكانت الجزائر تفتقر لرأس مال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة والخبرة في شتى فروع النشاط الاقتصادي باستثناء الزراعة التقليدية والتجارة وبعض الصناعات الحرفية

من جهة أخرى وفيما يتعلق بالهياكل القاعدية فقد ورثت الجزائر من الاستعمار بعض البنى التحتية ووسائل النقل والاتصال والموانئ، فالطرقات المعبدة قدّرت بحوالي 10000 كم و 4300 كم من السكك الحديدية و 20 مطارا، و600 كم من الخطوط الكهربائية.

[1]:أحمد هني،"اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة 3، 1993، ص 15.

بعد حملة التأميم التي مست مختلف القطاعات تعزز" تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، سلكت الدولة منذ 1965 منهجا اشتراكيا قائما على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهو النهج الوحيد لتحقيق الأهداف المسطرة.

مغادرة ما يقارب مليون إطار أوروبي الجزائر قبيل الإعلان عن الاستقلال مما ترك فراغا وسبب بمشاكل في تسيير الجهاز الإنتاجي، حيث غادر حوالي 50000 إطار من المستوى العالي، و35000 إطار متوسطا و 100000 عاملا ومستخدما.

التخلي الشبه التّام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل ماليكها الأوربيين.

وجود قطاع مصرفي متكون من فرع لبنوك أجنبية فقط متمركزة في شمال البلاد، خاصة على مستوى الموانئ الكبرى. تحويل حوالي 75 مليون فرنك خلال شهر واحد سنة 1962 من ادخارات ورؤوس أموال المعمرين وانعدام الائتمان ما نجم عنه قلة القروض وبالتالي الاستثمارات.

وفي ظل هذه الظروف ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية، التسيير الذاتي للأملاك(المزارع– الوحدات الصناعية التي يمتلكها المعمرون)، وثانيها إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية.

وبعدها تمّ تأميم الأراضي الزراعية 1963، ثمّ المناجم 1966، ليتم تأميم البنوك سنة 1967، وتأميم تدريجي للتجارة الخارجية. وبدأت الدول في إنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بتخطيط الاقتصاد وخلق الشروط الملائمة لذلك، وهكذا طرحت قواعد تخطيط إجباري، وهذا بإصدار الدولة لجملة المخططات التنموية

الفرع الثاني:مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في فترة (1967–1987)

الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه، وبقطاع عام مسطّر ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا كان في جميع الميادين

والنقطة الموالية سنقدم ملخصا عن جملة المخططات التي رسمت في هذه المرحلة، حيث سنعرض فترة كل مخطط وبرنامجه وأهم أهدافه من خلال الجدول الموالي:

الجدول(15): ملخص المخططات الوطنية لتنمية

المخطط الثلاثي التمهيدي (1967–1969)	برنامج استثمار موجه للجهات المحرومة، ويدخل في إطار مكافحة التفاوت الجهوي[1] يرتكز على إعطاء الأفضلية للهياكل القاعدية الصناعية والمحروقات، وسمحت هذه الأفضلية بتخصيص 18.2 % من إجمالي الاستثمارات سنة 1967 مقابل 13 % سنة 1964[2]
المخطط الرباعي الأوّل (1970 –1973)	قرر توظيف 30 مليار دج منها 15 مليار لقطاع المحروقات، وكان يهدف لإنشاء صناعة قاعدية تسهل إنشاء فيما يعد صناعات خفيفة.
المخطط الرباعي الثاني (1974 –1977)	تمّ توظيف 100 مليار دينار، النصف لتقويم المحروقات، وتكثيف النسيج الصناعي ودمج قطاعات الاقتصاد،إتقان التخطيط بتحديد الآجال. بسبب ارتفاع أسعار النفط التي انتقل إنتاجه من 22.8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، وتم تثمين الموارد الطبيعية،
المخطط الخماسي الأول (1978–1984)	تم تخصيص 250 مليار دج، من أجل إقرار التوازنات الاقتصادية، إعادة تنظيم المؤسسات العمومية لإعطائها وظيفة أساسية[3]، رسم أولويات التنمية، تعميم المخطط السنوي، وضع المخطط الولائي، إنشاء وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية
المخطط الخماسي الثاني (1985 – 1989)	تم تخصيص 550 مليار دج، الأولوية لتطوير الفلاحة والري والإسكان والنقل، تسديد الديون الخارجية والفعالية في الداخل، متابعة المسيرة رغم المصاعب الناجمة عن تقليص الإيرادات إنشاء المجلس الوطني للتخطيط سنة 1987

المصدر:من إعداد الباحثة إنطلاقا من المصادر المذكورة في الجدول

[1]: الدليل الاقتصادي والاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص 65.
[2]: عبد اللطيف بن أشنهو، " التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1962-1980"، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر،1982، ص 21.
[3]: د.كربالي بغداد،" نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة بسكرة-الجزائر،عدد08، 2005، ص 57.

وفي الجدول الموالي الذي يقدم المؤشرات الاقتصادية للدولة سنحاول تحليل الوضعية الاقتصادية العامة في هذه المرحلة:

الجدول (16): المؤشرات العامّة للاقتصاد في الفترة (67-87)

بيـــــــان	1967	1987
الاستهلاك النهائي (مليار دج) العائدات	12.5 (9.1)	212.8 (154.8)
الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات (مليار دج)	13.3	188.3
مداخيل العائلات (مليار دج)	9.84	179
تقديرات السكان الجزائريين مليون نسمة	130.8	230.2
التشغيل (العمال الفعليون بالآلاف)	1748	1437
المؤشر العام لأسعار الاستهلاك(الأساس 100= 1969)	-	373.2
معدل البطالة	-	% 21.7

المصدر: Annuaires Statistiques – ONS- Algérie

ويتضح من الجدول الوضع على المستوى الداخلي، إذ يتضح تطور هام في الاستهلاك خلال هذه الفترة، بسبب النمو الديمغرافي، وتدفق الدخول مع نمو التشغيل وصاحبه تطور ضعيف في الإنتاج، وظهر ضغوط تضخمية.

كما توضح المؤشرات لهذه الفترة على المستوى الخارجي تزايد في اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية وتقوية تراكم رأس المال، واتبعت إستراتيجية تنمية أنذاك ممولة عن طريق إيرادات المحروقات التي عمقت من الإختلالات المالية الخارجية للجزائر انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول، وانخفاض قيمة الدولار(عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، الذي انخفض فيه سعر البرميل إلى 14.4دولار أمريكي في سنة 1986[134].

وانخفضت صادرات محروقات الجزائر إلى 34.9 مليار دينار لسنة 1986بعدما كانت 63.3 مليار دينار1985.

مميزات المرحلة:

- ❖ إنشاء قطاع صناع كبير لكنه لا يعمل إلاّ ب 60 % من طاقته الإنتاجية و 80 % من المواد المستوردة
- ❖ اهتلاك المشاريع الصناعية الضخمة لأموال كبيرة أدت إلى تضاعف المديونية العمومية

[134]:عبد اللطيف بن أشنهو، " الجزائر اليوم بلد ناجح"، 2055، دون دار للطباعة، ص 15

- ❖ عدم التحكم في التكنولوجيا المتقدمة والمستوردة عبر الآلات الصناعية، حيث لم يكن هناك تكافؤ بين اليد العاملة الجزائرية ونوعية التكنولوجية المستوردة لاستخدام هذه الآلات.
- ❖ لم يشكل القطاع الصناعي خارج المحروقات فائض يوجه نحو التصدير وهذا لعدم اهتمام المخططات الوطنية بمؤشرات الإنتاجية والمردودية المالية والاقتصادية
- ❖ لقد تفشى في ظل النظام الاشتراكي ظواهر سيئة مثل الفساد الإداري(الرشوة) والتبذير والبيروقراطية والمحسوبية.
- ❖ إن الاعتماد على سياسة تحديث وتطوير الاقتصاد الوطني المستوحاة من توجيهات إيديولوجية وثقافية غربية عن المجتمع الجزائري أدّى إلى فقدان الهوية الثقافية والاجتماعية للإنسان الجزائري والتي هي أساس نهضة اقتصادية للمجتمعات ما انعكس سلبا على الأداء الاقتصاد للمواطن الجزائري[135]
- ❖ التمويل المتواصل لخزينة الدولة لعجز المؤسسات، ضاعف من تراكم المديونية لهذه المؤسسات والذي قدّر حتى نهاية 1978 ب 179 مليار دينار والذي يمثل أكثر من ضعف الناتج الداخلي الخام والذي بلغ لتلك السنة 68 مليار دج.
- ❖ تراجع في معدلات النمو، وعدم تطابق الكتلة الأجرية مع إنتاجية العمال[136]

الفرع الثالث: مرحلة الخروج من مخلفات أزمة 1986:

وتمثل مرحلة الإصلاحات الكبيرة التي دخلت فيها السلطة على مستوى الاقتصاد الوطني بغرض الخروج من الوضعية المزرية للمؤشرات الاقتصادية الكلية الوطنية، واللحاق بالركب العالمي الذي عرف تطورات كبيرة على مستوى التجارة الخارجية، من حيث التركيبة المؤسسية ومن حيث التطور التكنولوجي، الديمغرافي، ونمو الطلب. وهذا كله سنتعرف عليه بالتفصيل في المطلب الموالي.

[135]: BENISSAD Houcine, « Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché », 2004, ENAG, Algérie, p 68.

[136]: BENISSAD Houcine, « la réforme économique en Algérie», 1991, OPU, Algérie, p 74

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق

عجلت الأزمة الاقتصادية منتصف الثمانينات مسار الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، ومن أجل الانتقال من الاقتصاد الإداري إلى اقتصاد يسير وفق قواعد السوق والانفتاح، تمّ الشروع في إصلاحات اقتصادية على مرحلتين، إصلاحات قامت بها في إطار ما يسمى بالإصلاحات الذاتية دون إبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية، وإصلاحات تمت ضمن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية التي اشترطت تحرير الاقتصاد وتطبيق نظام السوق، وبالتالي إعادة النظر في قواعد تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني من خلال عدة قوانين.

الفرع الأول: تعريف الإصلاح الاقتصادي

حسب المفهوم التقليدي هي إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرق لإنتاج الخيرات المادية والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان.

وفي ظل التّحولات العالمية الجديدة توسع مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأصبح مرتبط خاصة بالمؤسسات النقدية الدولية، وأصبح مفهوم الإصلاح الاقتصادي يعني" مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة وتساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحرّ وتتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام وفقا لما يعرف بالخوصصة" [137]. ويتكون الإصلاح الاقتصادي من شقين من السياسات، الشّق الأول يتم على المدى القصير ويسمى بسياسات التثبيت، أمّا الثاني فيسمى بسياسة التعديل الهيكلي يتبناه البنك الدولي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: مميزات الاقتصاد الجزائري في ظل الشروع في الإصلاحات

إن عرض المميزات التي ترسم النظرة العامّة عن الاقتصاد الجزائري تمكن من تحديد ما ينبغي فعله في ظل سياسة التوجه إلى اقتصاد السوق، وتمكن إجراء مقارنة بين الوضع الذي كان سائدا قبل فترة الإصلاحات وما أمكن تحقيقه من جراء الخوض في عملية الإصلاحات التي طالت فترة زمنية كبيرة تقدر بأكثر من عشرين سنة.

[137]:د. بطاهر علي،" إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص99.

1.2- الإنتاج الوحيد والفشل في تنويع الصادرات: تعاني الدولة الجزائرية من ضيق القاعدة الإنتاجية، والاعتماد على عدد قليل من السلع التصديرية كمورد أساسي للدخل والعملة الصعبة، وهذه السلع بالنسبة للاقتصاد الجزائري هي عرضة للتقلبات الحاصلة في الأسعار نتيجة تذبذب الطلب العالمي عليها.

2.2- عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية: إنّ مستوى العناية والاهتمام المعطاة للقطاع الزراعي في الجزائر وعدم جدوى السياسات المتبعة في إطار إصلاح القطاع من أجل تحقيق المردود الذي يمكن أن يعود به النشاط الزراعي بالنظر لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، أدّى في النهاية إلى حلقة مفرغة، حيث هاجرت اليد العاملة من الريف إلى المدن بعرض تحسين دخلهم ومستواهم المعيشي، ما نجم عنه تحويل الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الزراعي إلى تغذية المجتمع المدني، حيث ينمو الطلب باستمرار على الغذاء والسلع المترفة والتي يجب تمويلها بقروض أجنبية، ما يؤدي إلى استنزاف احتياطي العملة الصعبة.

3.2- ضعف القدرة الشرائية: الناتج عن عدم عدالة توزيع الدخل والثروة، وارتفاع نسبة البطالة ما يحدث تراجع وضعف في الطلب الداخلي في السوق(السلع الاستهلاكية أو وسائل الإنتاج) ما يعكس ضيق السوق المحلية.

4.2- الصدمات الخارجية: نظرا للتطورات الحاصلة على مستوى العالم وارتباطها الوثيق بالنشاط الاقتصادي، ما حدث على مستواه من تغيرات وتطورات من حيث القوانين والأطر والمؤسسات المهيمنة عليه، و باعتبار التجارة الدولية أهم عنصر في هذا المجال، وما عرفته هذه الأخيرة من قيود وتردي في شروط التبادل التجاري الذي أدّى إلى انخفاض أسعار السلع الأولية في السوق الدولية، تغيرات في أسعار الفائدة، ما جعل اقتصاد البلاد عرضة لهذه الصدمات.

5.2- انخفاض إنتاجية رأس المال(المؤسسات العمومية): يعاني الاقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية عميقة وتشوهات واسعة في توزيع الموارد نتيجة السياسات الاقتصادية غير السليمة، والتي تعتبر العامل الأساسي في الحدّ من تطور الإنتاج وضعف الإنتاجية للمؤسسات الوطنية، نتيجة ما تقوم به الدولة من دعم لأسعار السلع الغذائية ومنتجات المؤسسات العامة للحفاظ على مستوى منخفض غير حقيقي لتكاليف المعيشة، ما أدّى إلى ضعف الإنتاجية والجودة، واستغلال القطاع الخاص لوضعية الأسعار المدعمة في شراء خدامات الإنتاج ما ضاعف ربحيتها.

6.2- انتشار الفساد والبيروقراطية: إنّ أهم مظاهر تأخر المشاريع وعدم بلوغها إلى مستوى التأهيل والمنافسة الخارجية هي العراقيل التي تقف في طريق إنجازها، أو الجهة الموكلة إليها عملية الإنجاز والتي تتمتع بعدم الأهلية والتي حصلت عليها بطريقة ملتوية نتيجة انتشار الفساد والرشوة.

7.2- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ومعدلات خدمة المديونية:

لقد صاحب النمو الديمغرافي في الجزائر، ارتفاع عدد الأفراد المطالبين بمناصب عمل، ما انعكس على معدلات البطالة بالارتفاع، كما أن عقد الثمانينات وما أفرزه من مشاكل وقفت أمام التنمية الاقتصادية الوطنية، ومنها زيادة معدلات التضخم التي تطورت أرقامه بحدّة، كما يوضحه الجدول.

الجدول (17) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية طول فترة تنفيذ البرنامج

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النمو الاقتصادي (%)	2,2-	0,9-	3,9	4	4,5	5
التضخم (%)	16,1	38,5	21,8	18,7	7,0	4,6
الديون الخارجية	26,4	29,5	32,5	33,5	33,01	32,36
خدمات الديون/ الصادرات (%)	73,00	48,65	42,41	29,2	33,1	36,2

المصدر : راتول محمد، مرجع سابق، ص 276

وبالنسبة إلى الاحتياطي من العملات الصعبة والذي تغير بصفة تنازلية بعد 1986 إلى غاية 1990، على النحو التالي:

الجدول(18) : تطور احتياطي الجزائر من الصرف الأجنبي للفترة 1986-1992

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنة / البيان	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الاحتياطات من الصرف الأجنبي	1,3	1,3	0,9	0,8	0,7	1,6	1,5
الاحتياطات بالشهر/ الصادرات	1,4	1,7	1,1	0,9	0,7	2,0	1,8

المصدر:د. بطاهر علي،" إصلاح النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 132.

وهذا ما انعكس باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وبشكل كبير صاحبه ارتفاع في معدلات المديونية ومعدلات خدمتها على النحو الذي يوضحه جدول تطر المديونية الخارجية الآتي:

الجدول(19): تطور المديونية الخارجية للجزائر (1989-1993)

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنة / البيان	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المديونية الخارجية	**19,3**	**22,8**	**25,04**	26,1	26,7	27	26,1	26,4
خدمة الدين	**4,12**	**4,91**	**6,44**	6,6	8,6	9,2	8,8	9,1
نسبة خدمة الدين./الصادرات	**51,6**	-	-	68,8	66,7	74,2	76,5	87,5

المصدر:السنوات 1986-1989[138]/ السنوات 1990-1993 [139]"

هذه النتائج شكلت ضغوطا تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ما أدّى إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي ظهور عنصر آخر يضعف التنمية وهو زيادة التبعية للخارج.

[138]: الهاشمي بوجعدار،" أزمة المديونية الخارجية الجزائرية- أسبابها وآثارها"،مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12(1999)، ص 97.

[139]: . بطاهر علي،" إصلاح النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 130.

المبحث الثاني : دوافع التّحول إلى اقتصاد السوق

بعد عرض الوجه الاقتصادي للفترة الثانية من عشرية الثمانيات والتي شكلت بداية انعطاف عنيف لظروف الجزائر الاقتصادية و الاجتماعية وبين الانخفاض المستمر لسعر البترول وقيمة الدولار في منتصف هذه العشرية ما انجر عنه بروز إختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني أدت بها إلى إجراء سلسلة من الاصطلاحات الاقتصادية بغية التحول إلى اقتصاد السوق.

المطلب الأوّل: مفهوم اقتصاد السوق ومتطلباته

الفرع الأول: تعريف اقتصاد السوق

إنّ مفهوم اقتصاد السوق يطرح إشكالية، واللفظ يرجع إلى حقائق اقتصادية مختلفة، فهو يتعلق بالفكر السائد في الولايات المتحدة الأمريكية والمشبع بالليبرالية وعدم التدخلية، وتلك المعتمدة في فرنسا والتي تعتبر أكثر حكومية، ومنها المعتمدة في السويد وألمانيا القائمة على التشاور الاجتماعي. ولكن من المتفق عليه أنّ:

اقتصاد السوق هو قبل كل شيء الاقتصاد الذي تظهر فيه حقيقة الأسعار"[140]،، وهذا بتحرير الأسعار، والقضاء على الاحتكار، وفتح الاقتصاد الوطني نحو الخارج لتقبل فكرة أنّ نظام الأسعار العالمي هو الضابط للندرة على المستوى الوطني.

" اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي تنمو فيه الوساطة المالية"
" اقتصاد السوق هو اقتصاد تهيمن فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج"

المطلب الثاني:أسباب الانتقال إلى اقتصاد السوق

تعتبر النتائج التي انبثقت عن النظام الاشتراكي من أهم الأسباب التي أدّت إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق وذلك لتميزه بحدود اقتصادية.[141] بالإضافة إلى الانخفاض المستمر لسعر البترول إلى أقل من 13 دولار للبرميل الواحد[142] وتآكل قيمة الدولار باعتباره تسعيرة أهم مورد مالي وطني، ولعل أهم الدوافع التي أدت إلى التّحول إلى اقتصاد السوق مايلي:

---

[140]:عبد المجيد بوزيدي،" تسعينيات الاقتصاد الجزائري"، موفم للنشر- الجزائر، 1999، ص79.
[141]: أوسهلة فؤاد، بن كازة محمد عبد الرحمان،" السياسة الجمركية واقتصاد السوق" مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة وهران، 2000، ص 32.
[142]:ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية (1986-1989)، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، ص33.

الفرع الأول: الدوافع الداخلية

- ❖ العجز المتواصل في الموازنة العامة
- ❖ غياب السوق وتنظيم مضمون التخطيط
- ❖ التخطيط الإجباري غير الفعال مع فرض أسعار إنتاج محدودين من طرف الدولة لدى الأعوان الاقتصاديين تزيد من حجم البطالة
- ❖ غياب ونقص في الأعوان الاقتصاديين وعدم توفيرهم للشرط الأساسي لتحريك عجلة الاقتصاد
- ❖ عدم فسح المجال أمام القطاع الخاص الذي يؤدي بدوره لتنظيم الأسعار التي تخضع لقانون العرض والطلب
- ❖ الدخل الضعيف وقلة الحافز يوضح النتائج الضعيفة غير الكافية
- ❖ عدم وجود استقرار مالي وعدم وجود سوق مالي " البورصة" الذي يحدد حجم المعاملات
- ❖ عدم وجود نظام بنكي متعدد" نظام أحادي البنك"
- ❖ عدم التحكم في ميزان المدفوعات أو التضخم
- ❖ انخفاض العملة الوطنية بسبب التضخم العال وتبادل خارجي ضعيف
- ❖ عدم هيكلة الجهاز الإنتاجي والتذبذب في معدل النمو الاقتصادي والانفصال على الاقتصاد الدولي والعالمي الذي يعود على الاقتصاد بنقص العملات والمنافسة الضعيفة وعدم قابلية تحويل العملة الوطنية
- ❖ قلة جودة الإنتاج الأسواق الوطنية مقارنة بالمنتجات العالمية بالإضافة إلى انخفاض أسعارها
- ❖ ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بتجانس صناعتها يؤدي إلى بروز الشركات المنافسة الدولية
- ❖ تقليص حجم الاقتطاع الاقتصادي العام في مقابل نمو حجم الاستثمارات الخاصة
- ❖ ظهور الاحتكار والذي هو قوة اقتصادية في يد المحتكر تمكنه من التحكم في السوق وفرض الأسعار التي تحقق له أكبر قدر ممكن من الربح
- ❖ ظهور الخوصصة وتحرير أسعار السوق

الفرع الثاني : الدوافع الخارجية:

أهم الأسباب الخارجية تتمثل في العناصر التالية :

- ❖ تفاقم المديونية الخارجية
- ❖ كساد إنتاج البلدان الاقتصادية
- ❖ التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي
- ❖ تطور التكتلات الاقتصادية ودورها في الدفاع عن مصالحها التجارية
- ❖ تطور دور الشركات المتعددة الجنسيات
- ❖ هيمنة المؤسسات المالية والتجارية الدولية، انتشار مبدأ الأفضليات والأولويات في المعاملة التجارية

المطلب الثالث: عوامل نجاح ومعوقات نظام الانفتاح الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول: عوامل النجاح

تتمتع الجزائر بالكثير من الخصائص والمزايا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تساهم في إنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي، ومن بين هذه المميزات والخاصيات التي يمكن إجمالها في العناصر الموالية:

1. المناخ المعتدل على مدار العام وموارد مائية هامّة والذين يناسبا احتياجات العديد من الزراعات والصناعات
2. الثـــروة البترولية، وما قد توفره من عائد من ارتفاع أسعارها.
3. الموقع الجغرافي للجزائر الممتاز، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط وهي بوابة القارة السمراء وما توفره من طرق للتجارة العالمية، ما يجعل موقعها يكسبها أهمية في التجارة العالمية.

4. الانتماء المتعدد للجزائر من حيث الموقع فهي بلد إفريقي، ومن حيث اللغة والتاريخ والتراث بلد عربي، ومن حيث الدين بلد إسلامي، يساعدها عل تعدد أسواق تجارتها الخارجية والتعامل مع جيرانها من الدول العربية والإفريقية والإسلامية.

5. اعتماد الاقتصاد الجزائري على النشاطين الزراعي والصناعي معا ولو بنسب متباينة، بالإضافة إلى إمكانية توفير البنية التحتية من طرق ومواصلات الأمر الذي يساعد على قيام المشروعات.

6. عودة الاستقرار الأمني للبلاد بعد العشرية التي مرت بها، ما يساعد على استعادة ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

7. ارتفاع الكثافة السكانية ومعدل نمو السكان بشكل كبير، هذه الكثافة المرتفعة تشكل سوقا استهلاكية كبيرة ومصدر للأيدي العاملة الرخيصة.

8. وتبقى الإرادة الجادة في العمل على إنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي لدى الجزائريين حكومة وشعبا لتصب في الصالح العام، والتي تتمثل في توفير الإمكانيات والمطالب التي تحتاج إليها المشروعات والحرص على تذليل العقبات أمامها وتشجيعها عن طريق تطوير وتعديل القوانين بما يتلاءم مع طبيعة عمل هذه المشروعات.

الفرع الثاني: صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق

إنّ عملية الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق تواجه صعوبات عديدة خاصة ذات طابع اقتصادي وإيديولوجي، يمكن حصر البعض منها:

- ❖ بطء عملية الخوصصة
- ❖ البيروقراطية الإدارية وسوء التسيير
- ❖ غياب القوانين المتعلقة بالعقار
- ❖ الغش والتهرب الجبائي
- ❖ ضعف المنشآت ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية
- ❖ عدم ملائمة النظام البنكي للوضعية الراهنة
- ❖ عدم توفر قاعدة بيانات وإحصاءات تساعد متخذي القرار

المبحث الرابع: الخطوات المنظمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المبحث الخطوات بغرض التعرف على الجوانب المختلفة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، حتى يمكننا حصر و تقييم جانبي الأمر من منافع وتكاليف. وقد **كرّس دستور 1989 التّوجه نحو اقتصاد السّوق، و وضع** الصيغة التشريعية التي تعبر عن سياسة الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول: أهداف الانفتاح ومبادئ السياسة الهيكلية

الفرع الأول: أهداف سياسة الانفتاح للدولة

- ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد الوطني والمستثمر العربي والأجنبي
- إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطني العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية
- تهيئة المناخ المناسب لانتقال رؤوس الأموال العربية والأجنبية
- تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار وتخطي المعوقات الإدارية والإجرائية التي تؤثر على نمو حجم الاستثمار
- منح الأولوية للمشروعات التي تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة وكذلك المشروعات التي تجلب معها تكنولوجيا متقدمة

الفرع الثاني: السياسة الاقتصادية الهيكلية

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود إلى تطور هياكل المجتمع وإحداث تغيرات عميقة فيه، كتغير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها و مهامها و أنشطتها، تغيير النظام المالي و أساليب التمويل. [143]

و بالنسبة لمدى تطبيقها فمداها الزمني طويل، إذ تتعلق بجعل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية تنمو تدريجيا وتسمح بتحسين الفعالية والأداء للجهاز الإنتاجي، وبالتالي رفع الأداء الاقتصادي الكلي. من أثارها على المدى الطويل كمثال: بناء هياكل قاعدية للنقل في إطار سياسات الأشغال الكبرى الموجهة لإنعاش العمالة يمكن أن يحدث أثار خارجية إيجابية تستفيد منها المؤسسات بصفة خاصة تسمح لها بتحسين تنافسيتها و زيادة كفاءة جهازها الإنتاجي. [144]

الفرع الثالث: ميادين السياسات الهيكلية

تهتم السياسات الهيكلية بإصلاح الأطر و الأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية، وتتناول السياسات الهيكلية من منظور صندوق النقد الدولي:

[143]:أ: عبد المجيد قدي،" مدخل إلى السياسات الاقتصادية – دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 235.

[144]:د. بطاهر علي، " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 140.

- ❖ الخوصصة و إعادة هيكلة القطاع العام.
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ إصلاح نظام الأسعار و تحريرها.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية.
- ❖ إصلاح القطاع المالي.
- ❖ السياسة الصناعية.

و هذه الخطوات هي التي كان على الجزائر إتباعها في إطار اتفاقها و موافقتها على شروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للاستفادة من الإعانات المالية للخروج من الضائقة المالية لحل المشاكل المستعصية على المستوى الاقتصادي الوطني، وعلى المستوى الاجتماعي، وتحقيق القدرة على الوفاء بمستحقات الدول الدائنة، وسعيا منها لتحضير الظروف الملائمة في إطار الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، و في إطار تبنيها لسياسة الاقتصاد الحّر.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق

الفرع الأول: تحديد الكليات الكبرى للتحرير الاقتصادي

يعرف الاقتصاد الوطني انفتاح كبير على العالم الخارجي في إطار ما يسمى بظاهرة العولمة، وكذا الإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، ومن خلال الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وحتى لا يكون هذا الانفتاح ذو تأثير سلبي على الاقتصاد بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة ، لابد من وضع برامج لتأهيل هذه المؤسسات ومحيطها قصد تهيئتها وإعدادها لمواجهة تحديات هذا الانفتاح . وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وتهيئة البيئة الملائمة وزيادة التحفيز لتشجيع جلبه.

بالإضافة إلى ضرورة إجراء سلسلة من الإصلاحات على مجموعة من القطاعات الفاعلة في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق والتي تحتاج إلى تحرير منها نظام الأسعار والتجارة الخارجية الوطنية، وإصلاح المنظومة المالية والنقدية لمعالجة العجز الحاصل على مستوى الميزانية.التي تعتبر في نظر المسيرين العالميين للشؤون الاقتصادية العالمية ويشرفون على تنظيم أمور التجارة العالمية من أهم العوامل الرئيسية لتحقيق شروط أنجع للحاق بالركب وتحقيق معدلات نمو، وتحسين الظروف المعيشية للشعوب. وهذا ما سنحاول علاجه في هذا المطلب.

الفرع الثاني: الاتفاق مع الجهات الدولية

1.1- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي: تعاظم دور الصندوق النقد الدولي في نهاية الثمانينات في الاقتصاد الوطني خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله زير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، والذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية

على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وأكد على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق بيئة تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد على ميكانيزمات الأسعار، كما أكد على توسيع دور القطاع الخاص.

وهذا في إطار التعهد على تنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي الأول في ماي 1989، والاتفاقية المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر 1989.[145]

فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد سعر الفائدة وأسعار الصرف، تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، منح الاستقلالية لخمس بنوك تجارية.

ثمّ الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في جوان 1991، وهذا لاستكمال تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل: إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق والربحية الاقتصادية والمالية وتقليص دور حزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات، واتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الدعم والإعانات، إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص في يتعلق بأسعار الفائدة والقروض، وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية، ووقف التمويل المباشر للدولة للبناء السكني.

وكذا تم إتفاق في بداية جوان 1994، الذي تضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى وغطى الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، واتفاق آخر في آخر 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكييف الهيكلي المتوسط المدى الذي غطى الفترة 31 مارس 1995 إلى 1 أفريل 1998. وتم إمضاء إتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي في نهاية شهر ماي من سنة 1996 لمدة سنتين.

2.1- الاتفاق مع نادي باريس: يعتبر نادي باريس وجهت لإعادة جدولة الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية للدول المدينة.

[145]: التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990، ص 134.

وقد اجتمعت الحكومة الجزائرية بعد اعتماد خطاب النوايا من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1994 مع ممثلين عن الصندوق والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بنوك التنمية الجهوية المعنية واتفق ممثلوا الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح التي تعهدت القيام بها، وتعلقت إعادة جدولة الديون:

- ✓ بأقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994
- ✓ أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1جوان 1994 إلى 31 ماي 1995، وكانت طريقة تسديد الديون التي تبناها الأطراف هي طريقة التسديد المختلط

وعقد إتفاق ثاني لإعادة جدولة الديون ومسّ:

- ✓ أقساط الدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31ماي 1996
- ✓ الفوائد التي تستحق خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996.

والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية، خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2011، وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

3.1- الاتفاق مع نادي لندن: ترجع مهمة إعادة جدولة الديون الخاصة لنادي لندن، والذي يضم لجان تمثيلية عن الدائنين الخواص والبنوك.

وتقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة في أكتوبر 1994، واجتمع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، وتمّ إنشاء لجنة تنسيق يقف وراءها أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دور من الديون في جوان و جويلية من سنة 1996 وتتمثل في تغطية مستحقات الفترة مارس 1994- ديسمبر 1997، وتمت المعالجة كالآتي:

- ✓ مبلغ 2.1 مليار دولار تم إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15 سنة ونصف منها 6 سنوات ونصف عفو.
- ✓ مبلغ 1.1 مليار دولار بفترة استحقاق 12 سنة ونصف، منها 6 سنوات ونصف عفو.

الفرع الثالث: السياسة النقدية

كان الوضع النقدي يتميز بغياب سياسة واضحة، وذلك للتداخل بين الخزينة العمومية والبنك المركزي من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى

وجزء من الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد يقضي بإدخال إصلاحات، مست هذه الأخيرة اتخاذ إجراءات نقدية لتسير مالي صارم يضبط المالية العامة خلال فترة التسوية، ترقية النظام الجبائي لجعله أكثر مرونة ويحارب التهرب الضريبي والغش الذي كلف السلطات العمومية التمويل بالعجز.[146]

وتم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال أداة نظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994بموجب التعليمة 73/94 لبنك الجزائر، وقدرت ب 2 % على مجموع الودائع ، لتحقيق إمكانية مراقبة السيولة بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر. استخدام وسيلة المراقبة غير المباشرة للسياسة النقدية منذ ماي 1995. كما تمّ إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود، مراجعة إجراءات المزايدات للسندات للحساب الجاري والعمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في 1996.

الفرع الرابع: إصلاح نظام الأسعار وتحريرها

كان الدينار الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية يخضع لعملية التحديد الإداري، والتي لا تعكس قيمته الحقيقية الأمر الذي انجر عنه عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، ظهور السوق الموازية للعملات الأجنبية التي تختلف قيمة الصرف فيه عن السوق الرسمية، وتبني الجزائر لمواصفات المؤسسات الدولية من بينها برنامج التثبيت الذي يهدف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي، حتى يصبح تحديد السعر يتم عن طريق العرض والطلب. إذ يقوّم وجهت تحويلات غير المقيمين عبر القنوات الرسمية، ويساهم في تطهير التبادلات الخارجية وزيادة شفافية نظام الصرف، وتمت عملية إصلاح سوق الصرف بطريقة مرحلية: [147]

الأولى تعتبر تحضيرية وقائية، بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتم خلال هذه المرحلة إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة سنة 1990

[146]:د. عبد المجيد قدي،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص85

[147]:د. بطاهر علي، " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 195.

لتأتي المرحلة الموالية لتخفض فيها القيمة الخارجية للعملة للدينار، حيث تقدر النسبة حسب برنامج التثبيت لسنة 1991 ب 25 % من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، أي ما يجعل 1$ يعادل 31 دينار جزائري، ولكن في الواقع خفّض الدينار بما يقابل 1$ ب 22.5 دينار جزائري في سبتمبر 1991، بالإضافة إلى قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية، والتي أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف آنذاك ، ومع بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حدثت تخفيضات في قيمة الدينار الجزائري كما يلي:

- ✓ تخفيض بقيمة 50 % من قيمة الدينار مقابل الدولا ر الأمريكي في شهر أفريل 1994، حيث انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار وهذا تحضيرا لتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ تخفيض سبتمبر 1994، وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري.
- ✓ ليفقد الدينار 70 % من قيمته خلال فترة التعديل الهيكلي كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(20): تطور سعر الدينار مقابل $ للفترة 1988-2000:

السنة	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
قيمة الصرف	5.9	7.6	9	8.5	21.83	23.34	35.05	47.66	54.74	57.7	58.73	66.57	75.26

المصدر: صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي العربي الموّحد، سبتمبر 2001، ص 363.

ونتيجة لتحرير مدفوعات الاستيراد خلال سنة 1994 تمّ خلالها البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار، وتم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة بداية 1996، ويسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة لزبائنها بحرية، وتم إلغاء نظام الحصص كخطوة في اتجاه نظام تعويم الصرف. وقد ساهمت عملية تحرير الأسعار هذه في ترقية محيط الاستثمار الأجنبي، كما مكن المستثمرين الأجانب من الحصول على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج.

الفرع الخامس: السياسة الميزانية

تعتبر سياسة الإصلاح المالي أحد المحاور الأساسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الوطني، قصد معالجة العجز على مستوى الميزانية العامّة للدولة. التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي سجلت أرقام سالبة لفترة طويلة، والذي كان يعتمد على التمويل الداخلي والخارجي ما زاد في حجم الديون الخارجية ومعدلات خدماتها، وانعكس بالزيادة على معدلات التضخم، وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية المحلية. لتأتي مرحلة الإصلاح الممهدة للدخول في قواعد السوق الحرّة، لتملي على السلطات الحكومية ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامّة،

وترشيد الإنفاق العام، ومعالجة حالة العجز الدائمة عن طريق رفع مستوى الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني [148]. ولعلّ أهم الإجراءات المتخذة في تصحيح الجانب المالي خلال فترة الإصلاح الهيكلي:

الإصلاحات الضريبية:

تنـــدرج الإصلاحـــات الضريبية في إطـــار إكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية، قصد تمكين المؤسسة من أداء دورها بفعالية أكثر وتكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية خاصة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق.حيث ارتكز مضمون الإصلاح الضريبي لسنة 1992 على تأسيس ثلاثة أنواع من الضرائب الجديدة وهي: الضريبة على الدخل الإجمالي (**IRG**).وقد وجهت انتقادات إلى النسب التي تضمنها هذا النوع، مقارنة بالدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به الضريبة على الدخل الإجمالي، أنها غير مشجعة للاستثمار. إذ تعتبر نسبة أقصى حـــد بـــ 40 % مرتفعة جدا، وتقييم هذه النسب لا يتوافـــق والدراسة الميدانية للواقع الاجتماعي الاقتصادي الجزائري، والنوع الثاني فهو الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**)، والتي تأسست بموجب المادة رقم **38** من قانون المالية سنة **1991**، وتفرض على الأرباح التي يحققها الأشخاص المعنويون، وتفرض بمعدل عادي يقدر ب 30 % ومعدل مخفض يقدر ب 15 %بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها.

أمّا النوع الثالث فهو الرسم على القيمة المضافة (TVA)، وتأسس بموجب قانون المالية لسنة 1991، وألغى مقابله الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، وتتحدد قيمته بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطية للسلع والخدمات، وتم تقليص عدد المعدلات من 18 إلى 02

وقد تغيرت وتيرة المعدلات الضريبية كالآتي: انتقلت من أربعة معدلات وهي:7%،13 %،21 % 40%، وتطبق على قائمة معينة من المنتجات.

وتوالت الإصلاحات الضريبية على النحو التالي: [149]

[148]:د. ناصر مراد،" الإصلاح الضريبي بالجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغدادي، 2004، ص 99.

[149]:د. ناصر مراد،" الإصلاح الضريبي بالجزائر للفترة (1992-2003)، منشورات بغدادي، 2004، ص 102.

- ✓ قانون المالية لسنة 2001: تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام
- ✓ قانون المالية لسنة 2002: تضمن 32 إجراء ضريبيا
- ✓ قانون المالية لسنة 2003: وتضمن 68 إجراءا ضريبيا

وهذه التعديلات نودرها كمايلي:

- ✓ تخفيض نسبة IBS إلى 30 %
- ✓ تخفيض نسبة الاقتطاع العليا ل IRG إلى 40 % ورفع الحد الأدنى المعفى من الإخضاع إلى 60000 دج
- ✓ تخفيض معدلات TVA إلى معدلين فقط 7 % و17 %
- ✓ تخفيض ضريبة الدفع الجزافي إلى3 % والرسم على النشاط المهني إلى2 %
- ✓ مراجعة التعريفة الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30 %

وكانت تهدف إلى : تحسين المردودية المالية للجباية العادية على حساب الجباية البترولية، التي تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة، كما يوضحه الجدول أدناه، وكذا تحفيز الاستثمار، محاربة التهرب و الغش الضريبي.

الجدول(21): تطور الجباية البترولية والعادية خلال الفترة (1993_ 000) الوحدة: 10 ^{9} دج

السنة / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات 10 ^{9}	915.9	1137.8	1463.2	1765.4	1798.3	2164.9	2284.1	-
الناتج المحلي الخام المحروقات 10 ^{9}	250.1	234.2	503.3	727.7	815	638.2	900.02	-
معدل الناتج المحلي الخام المحروقات %	78.5	83	74.4	70.7	69.95	77.83	71.7	-
معدل الناتج المحلي الخام خارج المحروقات %	21.5	17	25.6	29.3	30.05	22.17	28.3	-
الجباية البترولية 10 ^{9}	179.22	222.17	363.14	507.83	507.76	378.72	560.12	720
الجباية العادية 10 ^{9}	121.45	169.54	241.99	284.94	312.79	342.56	343.77	361.42
الجباية البترولية %	59.6	56.72	58.14	64.06	64.60	50.45	61.97	66.52
الجباية العادية %	40.4	43.28	41.86	35.94	35.40	49.55	38.03	33.48
مجموع الجباية	300.66	391.73	578.13	792.77	883.55	691.28	903.89	1082.41

المصدرمن إعداد الطالبة: بالاعتماد على المراجع التالية:

د.عبد المجيد قدي،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 147.
د. ناصر مراد،" الإصلاح الضريبي بالجزائر للفترة (1992-2003)، مرجع سابق، ص 31.

– وقد تم التفكيك الكلي للقيم الإدارية لدى الجمارك واعتماد القيمة التعاملية، كما عرفتها المادّة 07 من GATT، كقاعدة وحيدة يتم بموجبها حساب الحقوق الجمركية المترتبة.

– تفكيك آخر رسم ذو مفعول مكافئ للحقوق الجمركية وهو الحق الإضافي المؤقت، والذي حدّد نسبة 60 %، والذي طبق سنة 2001 على استيراد بعض المنتوجات لمدة 5 سنوات، لحماية بعض القطاعات في مقابل إلغاء القيم الإدارية لدى الجمارك. كما تمّ تفكيك هذا الرسم بمعدل 12%في السنة ابتداء من سنة 2001 وتمّ إلغاؤه نهائيا سنة 2005. وقد انخفض المعدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية كما يلي:

الجدول(22): تطور متوسط المعدل النسبي للحقوق الجمركية

السنة	2000	2001	2004	2005
النسبة %	11	10	9,5	8,9

المصدر:أوراق المؤتمر العاشر لاتحاد رجال الأعمال العرب بالجزائر من 18 إلى 21 نوفمبر 2006،" مداخلة حول التجارة الخارجية".

الفرع السادس: الخوصصة وإعادة هيكلة قطاع المؤسسات العمومية

بالنسبة للجزائر فبداية إصلاح القطاع العام كانت بإصدار القانون رقم 88–01 الذي أعطى الاستقلالية القانونية و المالية للمؤسسات الاقتصادية.

1.6– حتمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يمكن تعريف تأهيل المؤسسة بأنّه مجموعة أو مسار من العمليات التي تقوم بها مؤسسة اقتصادية في نشاطها الصناعي أو الخدمي بصفة عامة، وهذه العمليات ذات طابع (تقني ، تكنولوجي ، تسييري)، بهدف وضع هذه الأخيرة أي المؤسسة في نفس المستوى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة أو قريب منه، أي جعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما يتعلق ب ــ: طرق تسيير، جودة المنتوجات وتسيير النوعية، آليات وطرق الإنتاج المستعملة، التكنولوجيا

1.1- الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة:

وللإشارة امتدت مرحلة إعادة الهيكلة ما بين عام 1980-1988 و تمثل بداية انطلاق الإصلاحات وخاصة مع المخطط الخماسي الأول من 1980-1984 المتعلق بتسيير الاقتصاد الوطني والمؤسسة العامّة بصفة خاصة و كذلك المخطط الخماسي الثاني، ومن أهم الأهداف المسطرة من برنامج إعادة الهيكلة: تفكيك الشركات إلى مؤسسات صغيرة الحجم، حيث انتقل من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة عام 1982 ليرتفع عدد المؤسسات إلى 504 مؤسسة و 1079 مؤسسة بلدية[150]. زيادة فعالية أهداف الإنتاج و النقل و التسويق و تحسين معدل استعمال الطاقات الإنتاجية، إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية و التجارية.

لكن هذه الإصلاحات والتغيرات التنظيمية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، و قد اتضح فشل هذه المؤسسات من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عام 1986 حين انتقد بشدة مسيري هذه المؤسسات، مركزا في نفس الوقت على دور القطاع الخاص و فعاليته في تلبية حاجيات المواطنين[151]

وقد فشلت في تحسين المردودية وتحقيق الفعالية الاقتصادية ممّا أجبر متخذي القرار تحت ضغط الهيئات المالية الدولية لإعادة النظر في الوضع السيئ ومحاولة تصحيحه وتجسد هذا التطور سنة 1988 بإصدار القانون رقم. 88-01 الذي أعطى استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية القانونية والمالية، بمنحها حرية التّصرف في إدارة المؤسسة حسب نظرتها في تسيير مهامها وأنشطتها المختلفة والأسلوب الذي تراه مجديا في تحقيق نتائج إيجابية.و رفع الوصاية من السلطات المركزية و إمكانية إعلان حالة الإفلاس و المعاقبة إذا لم تقم بتسديد التزاماتها المالية. وتهدف الدولة من خلال هذه العملية إلى: [152]

- ❖ وضع ميكانيزمات تمكنها من تحقيق الفعالية في المؤسسات الاقتصادية و ترقية الصادرات.
- ❖ وتلبية احتياجات السوق إلى الحد الأقصى أو تعويض الواردات بكيفية ملائمة.
- ❖ القضاء على الظواهر المرضية التي شهدتها المؤسسات كاللامبالاة المحسوبية.

[150]: قاسم بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، دار دحلب، 1993، ص 38

[151]:الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر(1989-1993)، مرجع سابق، ص 253.

[152]:أ. معمر داوود، " وضعية ومراحل تسيير المؤسسة العمومية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 14- ديسمبر 2000، ص، ص 252،253.

إلاّ أنّه ميزّ هذه الإصلاحات:

- ❖ غياب تصور سليم لكيفية الانتقال من اقتصاد مركز إلى اقتصاد يعتمد على منطق السوق العرض و الطلب.
- ❖ غياب هياكل قادرة على إيجاد حلول للمشاكل المطروحة.
- ❖ غياب هياكل لجمع و تحليل المعطيات التي لا يمكن اتخاذ قرارات بدونها. [153]

2.6.6- عملية الخوصصة:

تعبر الخوصصة عن الانتقال التّام أو الجزئي للملكية العامّة لصالح الخواص، وتعتبر من الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الإنفاق العام و رفع كفاءة المؤسسات.

والجزائر تبنّت عملية الخوصصة كضرورة اقتصادية فرضتها جملة من الأسباب منها: ضعف القدرة الإنتاجية وعبئ نوعية الإنتاج في القطاع العام، تزايد الدين الخارجي و العجز في الميزانية، سوء التسيير. وبالتالي فإنّ تبني خيار الخوصصة سيؤدي إلى تخفيض العجز المتكرر في ميزانية الدولة، الإقرار بفعالية المؤسسات الخاصة الش يء الذي يسمح بتوفير الموارد وتحقيق معدل اقتصادي مرتفع، عملية الخوصصة تساعد على التحّرر الاقتصادي و المالي.

و في نفس الإطار جاء القانون 88-02 ليسهل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتمّ تطهير العديد من المؤسسات ماليا لتكييفها مع معطيات اقتصاد السوق، حيث مسحت ديونها وتحولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية، لكن عملية إعادة الهيكلة التي لم تأخذ الحجم الفيزيائي للمؤسسات [154] ساهم في استمرار تراكم خسائر المؤسسات.

وقد أنشأت سنة 1994 وزارة " **إعادة الهيكلة لمعالجة النقائص** ". كما وضع " **مخطط بنوك-مؤسسات**" ضمن النصوص والأحكام الموجهة لإعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي، وتطهير البنوك التجارية سنة 1995، تشرف على تنفيذه الشركات القابضة الوطنية بدعم من الخزينة العمومية والبنك المركزي والتجاري من أجل بعث المؤسسات العمومية الكبرى التي يمكن تأهيلها، و غلق و تصفية المؤسسات التي لا يمكن إنعاشها.

---

[153]: د. صالح مفتاح، " النقود والسياسة النقدية – حالة الجزائر (1990-2000)"، مرجع سابق، ص 199.

[154]:أ. راتول محمد،" تحولات الاقتصاد الجزائري –برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 23، ص 8..

وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى حوالي 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق و التصفية، وتمّ تسريح أربع مئة ألف عامل نحو البطالة، واتخذت إجراءات من نفس الجنس بالنسبة للدواوين وشركات الخدمات العمومية[155]

وقد كانت الانطلاقة الفعلية للخوصصة في الجزائر بصدور الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ويسمح لها بفتح رأس مالها لمشاركة القطاع الخاص في حدود 49 %، ثم صدور الأمر 97-12 المعدل و المتمم للأمر والذي نظم العملية كلية. [156]

كان شهر أفريل من سنة 1992 تاريخ أوّل برنامج للخوصصة الذي ركز على المؤسسات العامّة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، و جرى خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية 1992 من بين 274 مؤسسة عامة، و 828 مؤسسة بحلول سنة 1998، الذي صاحبه تسريح عدد كبير من العمال الذي كان يغ طي نصف القوة العاملة بالقطاع العام.

كما قدّرت وزارة المالية عمليات تطهير المؤسسات العمومية الاقتصادية بحوالي 1400 مليار دينار نهاية 1998، والجدول الموالي يورد تقسيم مبالغ التطهير المالي للمؤسسات العمومية من طرف البنوك التجارية.

الجدول(23): عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية الجزائرية

الوحدة(مليار دج)

طبيعة التطهير	المبلغ
دفع الأجور والرواتب	35
فوائد عل المديونية التي أعيد شراؤها	69
تنازل الخزينة عن ديون تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات، مؤسسات عمومية اقتصادية تمّ حلها، مؤسسات غير مستقلة ونفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة	239
أموال منفقة دفعت للبنوك	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار أقساط الدّين فقط دون الفوائد	542
المجموع	**1395**

[155]:د. بطاهر علي، " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 134.

[156] :Fodil, Hosam, « Chronique de l'économie Algérienne, vingt ans de réformes libérales (1986-2004) les chemins d'un croissance retrouvée», ED l'économiste d'Algérie, 2005,p 147

المصدر: د. بطاهر علي، " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، ص 135.

و للإشارة، انتقلت تكلفة عمليات التطهير التي استمرت حتى بعد انجاز برنامج التعديل الهيكلي من 1400 مليار دج إلى 2000 مليار دج سنة 2001 و تم إصدار في تعليمة جديدة تتعلق بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية تحت رقم 04/01 المؤرخ في 20 أوت2001 [157]، والتي تنّص المادّة 15 منه على أنّ:" المؤسسات القابلة للخوصصة هي المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي...." الشيء الذي لم يكن موجود في الأمر 25-22، وبالتالي ألغى فكرة القطاعات الإستراتيجية التي كانت موجودة في الأمر السابق، ونجد من ذلك قطاع المحروقات ممّا يعرض القطاع للمنافسة الأجنبية في مجال الاستغلال. الأمر الذي قوبل بالرفض. وأضاف الأمر 01-04 " **وزارة المساهمة**" في الهياكل المكلفة بتنفيذ برنامج الخوصصة، حتى تكون النتائج أحسن.

الجدول(24) : حصيلة الخوصصة في الجزائر في الفترة 2003 – 2005 :

عدد العمليات / نوعية عمليات الخوصصة	2003	2004	2005	المجموع
خوصصة كلية	06	09	52	67
خوصصة جزئية أكبر من 50 %	01	02	17	20
خوصصة جزئية أقل من 50 %	/	02	01	03
إستعادة من قبل العمال	08	23	29	20
التنازل عن الأصول لصالح متعاملين خواص	02	15	26	43
شراكة	04	10	04	18
تحويل لصالح هيئات عمومية	12	22	25	59
المجموع	**33**	**83**	**154**	**270**

المصدر: ساحل محمد، " تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تقييمية " مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة: العدد 41: ربيع 2009.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنّ عملية الخوصصة عرفت انطلاقة محسوسة منذ سنة 2004، إذ انتقلت من 33 عملية سنة 2003 إلى 83عملية سنة 2004 ثم 154 عملية سنة 2005 ممّا يدل على انتعاش الخوصصة بالجزائر.

[157]: الجريدة الرسمية رقم 47، سنة 2001.

الفرع السابع:الإستراتيجية الصناعية

إنّ الحديث عن القطاع الصناعي كبير لكبر حجمه ونظرا للأهمية الكبيرة التي يلعبها في دفع عجلة النمو في اقتصاديات الدول أو الصب في الجانب المعاكس وترك البلدان تعيش التخلف والانحطاط.

وعلى خلفية تراجع نتائج القطاع الصناعي خارج المحروقات حيث تراجعت خلال الفترة الممتدة مابين 1995–2001 في قيمة الإنتاج الداخلي الخام من 12.11 %إلى 9.46 % ، 9.18 % ، 10.51 % ، 9.57 %، 8.33 %، 7.44 %، والسبب وراء هذا الأداء للقطاع الصناعي الذي يضم شقين والمتعلق بالصناعة خارج قطاع المحروقات أي الصناعة التحويلية، والتي تلعب دورا كبيرا في إعطاء الوجه الحقيقي لتطور الدولة من خلال المؤشرات التي تعطيها، حث يهيمن قطاع الصناعات التحويلية على القطاع الصناعي.

ولاحتواء هذه الوضعية بدأت الحكومة الجزائرية في مناقشة الإستراتيجية الصناعية الجديدة منذ عام 2008 تحت عنوان" إستراتيجية وسياسات الإنعاش والتنمية الصناعية"، والتي أشرفت عليها وزارة الخوصصة وترقية الاستثمارات، وتمّ التأكيد على ثلاثة إجراءات تخص نمط تنظيم الصناعة الجزائرية الجديدة.

حيث تجمع المؤسسات الصناعية العمومية في فروع حسب النشاط، وتفتح على الشراكة الأجنبية، سياسة تراكم الاستثمار، حيث تعني بالمساهمة المالية للدولة التي ستظل مستثمرا كبيرا بالإضافة إلى الطرف الخاص الوطني والأجنبي.

وسيكون حضور الدولة كبيرا لاسيما في المشاريع الكبرى المتعلقة بالصناعات الكيماوية البتروكيماوية، والميكانيكية والصيدلانية والكهربائية، أمّا فيما يخص الإجراء الثالث فيتعلق بضبط النشاط الصناعي عن طريق تدخل الدولة لتوجيه قرارات الاستثمار حسب متطلبات وأهداف الإستراتيجية الصناعية.

حيث يمكن إجمال أهداف الإستراتيجية الصناعية في النقاط لآتية:

- ✓ الدور الكبير الذي تضطلع به الدولة في الاستثمار والتنظيم.
- ✓ استرجاع أكبر جزء من المؤسسات الصناعية العمومية الموجودة وفتح رأسمالها على شركاء أجانب من المنتظر أن ترتكز مساهمتهم على التكنولوجيا والتنظيم، وفي هذا الإطار يتم برمجة لجنة حكومية تسهر على قيادة السياسة الصناعية.

- العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة:

وهذا من خلال تدعيم الصناعات التي تتوفر على مزايا خاصة تجعلها أكثر تميزا عن الصناعات المنافسة لها.

وفي مجال تطوير الصناعة والخروج من تبعية الصادرات عقد ولأول مرة بالجزائر " الندوة الإفريقية لوزراء الصناعة التاسعة عشر(19)"، والتي ناقشت التطبيق الفعلي لمخطط العمل الخاص بالتنمية الصناعية في إفريقيا المصادق عليه في 2008 من طرف قادة البلدان الإفريقية، وهذه الندوة تحاول تجسيد القرارات المتخذة فيها، وتضمن برنامج الندوة 23 برنامجا و 53 مشروعا مخصصا لتحسين المستوى الصناعي في إفريقيا ومن بينها الجزائر.

الفرع الثامن: التطور القانوني والاقتصادي للاستثمار في الجزائر

إنّ الهدف الرئيسي من الاستثمار هو القيام بعملية التصدير، أي تسويق السلع والخدمات المنتجة خارج البلاد حيث تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي، وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية ، وتتمثل مدخل لإفريقيا.

يعتبر الاستثمار أحد الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لذا سعت الجزائر إلى ترقيته وتشجيعه منذ تحولها إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات، ويعتبر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 بمثابة أوّل النصوص القانونية التي منحت حرية تامة للإستثمار ، سواء كان محليا أو أجنبيا . لكن هذا لا يعني أنّه لم تكن هناك قوانين منظمة للاستثمار قبل هذا المرسوم، إذ أن الجزائر عملت منذ سنة 1963 على وضع مثل هذه القوانين والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

1- **قانون الاستثمار 1963:** يعتبر القانون رقم 63 – 277 المؤرخ في جويلية 1963 أول قانون للاستثمار في الجزائر ، وقد كان موجه بصفة شبه كلية لرأس المال الأجنبي باعتبار أن الدولة حديثة العهد بالاستقلال أي من الصعب عليها التحكم في إستراتيجية التنمية.

إلاّ أنّ الأوضاع الاقتصادية التي كانت عليها البلاد غداة الاستقلال لم تسمح بالحصول على نتائج إيجابية، كما أن توجيه قانون الاستثمار لرأس المال الأجنبي فقط يؤدي إلى تجميد رؤوس الأموال المحلية ، في مثل هذه الظروف كان من اللازم ظهور قانون استثمار جديد .

لتأتي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى لتستمد الأسس التنظيمية للاستثمار الأجنبي مشروعيتها من مختلف الأنظمة التي أصدرها البنك الجزائري ومن الأنظمة ذات الصلة الوثيقة بالاستثمار الأجنبي التي أصدرها مجلس النقد والقرض. وسنقوم بذكر بعض أهم الأنظمة[158]:

النظام رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/08: والمتعلق بشروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنوية، حيث ينصّ في المادة الأولى منه على أنّه " يرخص للأشخاص المعنوية للقانون الجزائري(مؤسسات القطاع الخاص الوطني أو القطاع العام) بفتح وتسيير حساب أو حسابات بالعملة الصعبة) كل عملية قابلة للتحويل الحر والمستعملة عادة في المبادلات التجارية والمالية الدولية والمسعرة نظاميا لدى بنك الجزائر) لدى البنوك الجزائرية المعتمدة"

النظام رقم 03/91: عرّف في المادّة الأولى منه المقيم وغير المقيم سواء تعلق الأمر بالأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين.

أمّا المادّة الثانية منه فحددت الشروط المطلوبة لتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر، وأهمّ ما نصّ عليه هذا النظام ما تعلق بكيفيات وإجراءات الحصول على الاعتماد لدى مجلس النقد والقرض، كما حدّد شروط ترحيل الأموال و المداخيل الناجمة عن الاستثمار، وخاصة ضرورة الحصول على تأشيرة مسبقة من بنك الجزائر.

النظام رقم 04/90 المؤرخ في 1990/09/07: يتعلق باعتماد تأسيس الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة في الجزائر والذي جاء تطبيقا لنص المادّة 40 من القانون المالي التكميلي لسنة 1990 الذي رخص لهم بالإقامة في الجزائر قصد ممارسة نشاطات الاستيراد الحر للسلع والبضائع بعد الحصول على الرأي بالمطابقة من لدى مجلس النقد والقرض.

النظام رقم 02/91 المؤرخ في1991/02/20: يتعلق بشروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة لفائدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من جنسية أجنبية مقيمين أو غير مقيمين

النظام رقم 03/91 المؤرخ في1991/02/20: يتعلق بشروط ممارسة عمليات الاستيراد للأموال في الجزائر، وشروط تمويلها.

[158]:أ. عجة الجيلالي،" الكامل في قانون الاستثمار"، مرجع سابق، ص 469 ،ص 471.

النظام رقم 04/91 المؤرخ في 1991/05/12: والمتعلق بتحصيل الموارد المالية للصادرات المتعلقة بالمحروقات، حيث تلتزم الشركات المصدرة للمحروقات بالتوطين لدى بنك الجزائر

النظام رقم 10/91 المؤرخ في 1991/08/14: يتعلق بشروط فتح مكاتب التمثيل للبنوك، الهيئات المالية الأجنبية

قانون الاستثمار :1993 يعتبر المرسوم التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار دفعا حقيقيا لمسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وإرادة واضحة من الدولة من أجل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، خاصة وأنه جاء ثلاث سنوات بعد قانون النقد والقرض، هذا الأخير عمل على تنظيم سوق الصرف وحركة رأس المال خاصة بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

قانون الاستثمار 2001 : جاء الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار لإعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر . إنّ هذا الأمر الجديد يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وبدون أي تمييز بين الاستثمارات العمومية والخاصة، كما اتسع مفهوم الاستثمارات ليشمل الاستثمارات ذات: المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة نشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية

المطلب الثالث: سبل الاندماج في اقتصاد السوق

إذا تتبعنا مسار الشراكة الاقتصادية في الجزائر فسوف نجد أن سنوات التسعينات قد مهدّت كثيرا لميلاد هذا النوع من التعامل الاقتصادي لاسيما بعد الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي استهدفت استرجاع التوازنات الماكرو اقتصادية وإزالة التشنجات المختلفة وهذا بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفرع الأول: عقد الشراكة الأورومتوسطية

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل . تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في

التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة60% مع المجموعة الأوروبية في جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية واقتصادية .

1.1- المسار التاريخي لعقد الشراكة: وإنّ مسألة تفاوض الجزائر مع الاتحاد الأوروبي ليست بالمسألة الحديثة في العلاقات الجزائرية الأوروبية وهذا كون دول الاتحاد من الشركاء التقليديين للجزائر، وتعود الصلة بينهما إلى ما قبل الاستقلال، واستمرت هذه الصلة في ظل النظام الاشتراكي الجزائري كما تطرحمه النسب التي تشير إلى سيطرة الطرف الأوروبي على ثلث التجارة الخارجية الجزائرية من الجدول رقم 25:

الجدول(25): حجم التبادل التجاري الخارجي مع دول الاتحاد الأوروبي

المناطق الجغرافية	1995		1996	
	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير
الاتحاد الأوروبي	8.59	0.65	6.2	6.3
منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية	6.25	6.24	2.4	3.24
باقي الدول الأوروبية	8.2	1.3	5.2	3.4
أمريكا الجنوبية	4.3	9.2	3	3.5
آسيا	4.5	9.1	8.4	9.0
البلدان العربية	2.1	1.0	2.1	1.0
المغرب العربي	3.1	2.2	9.1	2.0
إفريقيا	5.0	2.0	6.0	1.0

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

كما أنّ الاتحاد الأوروبي جمعه بالجزائر اتفاق في سنة 1976 الذي أطلق عليه آنذاك باتفاق "التعاون" ومع المستجدات التي عرفها الاقتصاد العالمي استبدل المصطلح من قبل الطرف الأوروبي ليصبح " الشراكة"

وقد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة ابتداء من 1997/03/04، وتجسد بالتوقيع بالأحرف الأولى على هذه الاتفاقية يوم 2001/12/19 ببلجيكا، وهذا بعد 17 جولة من المفاوضات.

وبعد ذلك تم التوقيع النهائي على عقد الشراكة الأوروجزائرية في 2002/04/22 بمدينة "فالونسيا" الإسبانية بحضور رئيس الجمهورية السيد" عبد العزيز بوتفليقة"، لتدخل حيز التنفيذ سنة 2005.

2.1- أسس مبادئ الاتفاقية:

الحوار السياسي: يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيما يخص المسائل الأمنية والسياسية.

حرّية تنقل السلع: تهدف الاتفاقية إلى إنشاء وبصفة تدريجية منطقة التبادل الحرّ في ظرف لا يتعدى 12 سنة، وتفكيك وإزالة الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الواردة من الاتحاد التي دخلت حيز التنفيذ في 2004-2005، وتشمل السلع وموضوع الاتفاق المواد الصناعية، الفلاحية ومنتجات الصيّد البحري.

تجارة الخدمات: تتضمن الاتفاقية جزء ينّص على أنّ أعضاء الاتحا د الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات " AGCS"، حيث تمنح الجزائر معاملة" الدولة الأولى بالرعاية" ويخص جميع الخدمات التي تضمها الاتفاقية، وتمنح الجزائر بدورها لموردي الخدمات الأوروبية امتياز خاصة.

المدفوعات في رؤوس الأموال والمنافسة:

التزام الطرفان على أن تتم تغطيت العمليات الجارية بعملة قابلة للتحويل بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرّية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وكذا القواعد التي تحكم المنافسة.

التعاون الاقتصادي: يشمل جميع القطاعات الصناعية والزراعية، وكذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتكز على عدّة مبادئ أهمها تبادل اقتصادي منتظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة، والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية والقانونية.

التعاون المالي: و هذا قصد تسهيل وتبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنة الاقتصاد و إعادة تأهيل الهياكل الإقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل مع الأخذ بعين الإعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري وأخيرا وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية المترتبة عن الإصلاحات.

الإجراءات المؤسساتية: ويتضمن عدة إجراءات تطبق على الطرفين فيما يخص عدة مؤسسات كالجمارك والمواصلات وتطويرها ويعتبر هذا البند الأخير في الاتفاقية.

ومن جهة أخرى أكد عيسى زلماطي مدير برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أن إجراءات إطلاق هذا البرنامج في الجزائر حققت تقدما كبيرا، مضيفا في المناسبة ذاتها أن الجزائر قطعت سبع مراحل في إطار تنفيذ اتفاقية التمويل الموقعة مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق البرنامج .

وأوضح في هذا الصدد أنّ الجزائر عينت نقطة اتصال وطنية ووضعت وحدة تسيير البرنامج وحددت 30 نقطة ارتكاز في الوزارات الجزائرية المعنية ووظفت خبيرا في الدعم بوحدة تسيير البرنامج وباشرت الدعم التقني لدعم وحدة تسيير البرنامج، مضيفا أن "مبدأ هاتين الآليتين يرتكز على وضع الخبرة العمومية لدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحت تصرف المستفيدين على المدى البعيد والمتوسط.

وقد حددت خارطة الطريق لتنفيذ اتفاق الشراكة مجالات العمل ذات الأولوية لسنتي 2009-2010 والمتمثلة في مرافقة الإصلاحات الاقتصادية والسياسات التجارية، ويتعلق البرنامج المقرر لمدة 30 شهرا بإقامة خمس عمليات توأمة بين إدارات جزائرية وأوروبية وتنفيذ 30 عملية مساعدة تقنية وتبادل المعلومات و تكوين أدوات التدخل في هذا البرنامج ومرافقة الطاقم الوطني لوحدة تسيير البرنامج و تنظيم ملتقيات وورشات موضوعاتية

التعاون الاجتماعي والثقافي: تطرق هذا العنصر إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال والتعاون في هذا المجال وفي قطاع الثقافة والتربية والأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة الغير الشرعية، وكذا كل ما تعلق بالجانب الاجتماعي.

الفرع الثاني: مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

إنّ انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية تعتبره الحكومة هدفا استراتيجيا من خلال جملة الإصلاحات التي قامت بها، من قرارات معطياتها الاقتصادية التي تراها تصب في الصالح العام، ومن جملة إملاءات المنظمات الدولية التي تتبنى دعم سياسات الإصلاحات التي تقوم بها الدول السائرة في طريق النمو التي تتخبط في جملة من الأوضاع الاقتصادية المتأزمة.

حيث ظلت الجزائر دولة ملاحظة في GATT منذ 1964 و لم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي يجسد

احتكار الدولة للتجارة الخارجية، يضاف إلى ذلك استبعاد المنتجات الطاقوية من مفاوضات إلى GATT. و بالتالي تأخر انضمام الجزائر إلى GATT سابقا و OMC حاليا. لكن في شهر ماي 1996 قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث قبل طلبها كان عليها إجراء مفاوضات متعددة الأطراف و كذا ثنائية الأطراف.

1.2 – المفاوضات متعددة الأطراف:

يشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف جميع أعضاء OMC، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها و كذا طرح أسئلة مختلفة كتابية وشفهية وعلى الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة ..... الخ.

حيث اشتملت بالنسبة للجزائر على 174 سؤالا من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك (131)، علما أن جميعها يملك الحق في الاستفسار و التوضيح، حيث طرحت الأسئلة من الدول التالية: الاتحاد الأوربي: 123 سؤالا، سويسرا: 33 سؤالا، اليابان: 9 أسئلة، أستراليا: 8 أسئلة، إسرائيل : سؤال واحد.

ثم أعقبتها مجموعة أخرى من الأسئلة و الاستفسارات كان عددها 170 سؤال، حيث كانت هذه المرّة مطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والغرض من هذه الأسئلة الأخيرة هو معرفة إمكانيات وآفاق هذا الانضمام.

حيث أجابت على هذه الأسئلة لجنة وزارية مشتركة مكلفة بتحضير ومتابعة المفاوضات يترأسها وزير التجارة و التي تتكون من 22 عضوا من الوزارات والمؤسسات التالية: وزارة/ العدل، المالية، الصناعة وإعادة الهيكلة، الزراعة، الصيد، البريد والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة و الحرف التقليدية، النقل والتخطيط.، مؤسسة/ بنك الجزائر، المديرية العامة

للجمارك، المركز الوطني للسجل التجاري، المعهد الجزائري للتقييس والحماية الصناعية (INAPI)الشركة الجزائرية للتأمين الشامل (CAAT).

ثم تلت المجموعتين الأوليتين من الأسئلة مجموعة ثالثة تتكون من 121 سؤالا، وكانت صادرة أساسا من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد انعقد أول اجتماع لمجموعة العمل المكفلة بدراسة ملف الجزائر على مستوى OMC في 22-23 أفريل 1998 بجنيف برئاسة الأرجنتين، حيث تم خلال هذا الإجتماع الإجابة عن بعض الأسئلة شفويا من طرف الوفد الجزائري و تركه أسئلة أخرى للإجابة عنها كتابيا.

2.2- المفاوضات ثنائية الأطراف:

يتم خلالها التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، ويترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول وتتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى. وتقوم الجزائر بالتحضير لهذه المفاوضات وذلك من خلال عمل اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بالتحضير ومتابعة المفاوضات.

علما أنه بعد اختتام إجراءات الانضمام تقدم مجموعة العمل المكلفة بدراسة ملف الدولة طالبة الانضمام تقريرا نهائيا حول كل المجريات الخاصة بالمفاوضات للمؤتمر الوزاري ل OMC وتتم المصادقة عليه بأغلبية ثلاثي الأعضاء و يدخل بروتوكول الانضمام حيز التنفيذ بعد 30 يوم من قبوله من طرف الدولة المعنية بالطلب.

وبالتالي يتضح أنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مجريات المفاوضات الثنائية و نتائجها، وبالتالي على قدرة المفاوضات الجزائرية ومدى التحكم في تقنيات التفاوض للحصول على حقوق و شروط انضمام متوازنة، مع عدم الإفراط في تقديم التنازلات، والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا. وتجدر الملاحظة إلى أنّ المفاوضات الثنائية تعتبر الأكثر تعقيدا وتعطلها يزيدها تعقيدا أيضا.

والجزائر ومنذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2011 قامت بالتوقيع على خمسة اتفاقات ثنائية، ولحد الآن ومفاوضاتها تمت مع حوالي 12 بلد آخر وقد عدّلت في إجمالي الإصلاحات 36 نصا تشريعيا، وأجابت على 1640 سؤالا، وقطعت 10 جولات من المفاوضات منذ 1998.

– وأكد الوزير لسيد " بن بادة " أنّ الجزائر تلقت إشارات إيجابية من المنظمة بعد تناقص عدد الأسئلة في جولة إلى أدنى حد، من 300 إلى 96 سؤالا ردّت عليها الجزائر عقب آخر جولة في جانفي 2008، وقال أنّ" الجزائر لا تزال تنتظر ردّ فوج العمل بخصوص هذه الأسئلة التي أجبنا عليها منذ سنة، كما ننتظر تعين رئيس جديد لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر في جويلية 2011".

وتبقى الجزائر الدولة الوحيدة التي بقت 24 سنة دون انضمام حسب تصريح رئيس الوفد السعودي المفاوض في المنظمة.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء بمجموعة من الالتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق فما هي الالتزامات وما هي الحقوق التي تكون على و للجزائر بعد الانضمام ؟

3.2 – الالتزامات:

- حرية المنافسة و الالتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين المنتج الوطني أو الأجنبي أو بين الإنتاج الوطني و الأجنبي.
- التخلي عن دعم الصادرات
- تجنب سياسة الإغراق
- الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية.
- قبول مبدأ التقييد الكمي في أحوال استثنائية لحماية ميزان المدفوعات و تقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

4.2 – الحقوق :

- التزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الاتفاقات، أي أن الالتزامات العامة الواردة في الاتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.

- حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.
- تكفل عضوية OMC على السياسات التجارية للدول الأخرى، و ما تتضمن من إجراءات من شأنها التأثير على النفاذ إلى الأسواق و مدى اتساقها مع الاتفاقات الدولية، والأهم من ذلك فإن أجهزة المنظمة تعتبر منبرا للمشاركة في المفوضات التجارية في المستقبل، بحيث يتمكن العضو من طرح المواضيع التي يهتم بها، والمشاركة في صياغة الاتفاقات الجديدة.
- تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم و إلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والمناقصة للاتفاقات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء وهذا بناء على آلية تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروغواي.
- المشاركة في المفاوضات المستقبلية بما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول، وصياغة الاتفاقات الجديدة التي تقرها الاجتماعات الوزارية.

الفصل الخامس:

التّحرير التجاري

في الجزائر ونتائجه

إنّ محور تحرير التجارة الخارجية من البنود الرئيسيّة في وصفة التحوّل نحو اقتصاد السوق الحر، وفي هذا يوضح المحللون لهذا الموضوع أن تحرير التجارة بوجه عام ومنها التجارة الخارجية هي من أهم عناصر توافق واشنطن الذي التقت ثلاث جهات مركزها الرئيسي واشنطن على صياغته وهي حكومة الولايا ت المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،[159] ومن أهم عناصر هذا التوافق تخفيض الإنفاق العام بما فيه الإنفاق العام الاجتماعي شاملاً الدعم وزياد الإيرادات العامة، إضافة إلى إصلاح النظام الضريبي، وأيضاً إصلاح نظام الصرف الأجنبي، وتأمين حقوق الملكية، وتفكيك القيود الإدارية، وتحرير التجارة الخارجية والخصخصة وتحرير الاستثمار الأجنبي والتحرير المالي.

[159]: د. الحمش: الإصرار على سياسة الانفتاح سيؤدي لنتائج سلبية على الاقتصاد والمواطن السوري"، مرجع سابق.

وعلى حدّ قول الكاتب إنّ التجارة ترفع من اقتناص الفرص المتاحة من الانفتاح وتعظيم الاستفادة منه، أو هي قناة لإضعاف إمكانيات مواجهة التحديات وتضخيم مخاطر عملية الانفتاح والتحرر.[160]

ومن خلال هذا الفصل سنبحث في آفاق التجارة الخارجية الجزائرية، في إطار محيط جغرافي متعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، في ظل احترام المصالح المتبادلة من خلال عقد الشراكة الأوروبية الجزائرية. وهو ما يسهل للجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة وأن المفاوضات لا زالت على أشدها، حيث يجب قيادتها بصورة فعالة حتى لا يرهن مصير الاقتصاد الوطني في المستقبل مثل بعض الدول.

هذا ولقد تميزت دراستنا بازدواجية التحليل. فالجانب الأول منه يتعلق بالجانب النظري الذي تم فيه تحليل تطور تنظيم التجارة الخارجية من مرحلة الاحتكار إلى مرحلة التحرير.

أمّا الجانب الثاني فيتعلق بتحليل تطور التجارة الخارجية في شكلها الكمي، وذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية المطبقة في مجال التجارة الخارجية. ومن ثم محاولة استخلاص النتائج المتحصل عليها من البحث وتقديم التوصيات لتقويم وضعية منظومة التجارة الخارجية.

المبحث الأول: احتكار الدولة للتجارة الخارجية

ساهم اختيار النظام الاشتراكي بعد الاستقلال في تبني نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجيـــة. بيد أنّ العمل بهذا النظام، لم يبدأ إلاّ بعد صدور القانون رقم 02/78 المؤرخ في 1978/02/11 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

كما تجدر الإشارة إلى الظروف التي سبقت صدور هذا القانون، حيث اتسمت بجدل سياسي في البحث عن موقف موحد بشأن مسألة الاحتكار، فرغم صدور ميثاق طرابلس 1963 والذي قضى بضرورة تأميم التجارة الخارجية.[161] وهذا بإنشاء شركات دولة تتكفل بممارسة وظيفة الاستيراد

[160]. د. سمير سعيفان، محمد معمار، أبو حامد محمد،" التجارة الخارجية في سوريا"، أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2009، ص 45.

[161]: برنامج طرابلس، ّ نشرة وزارة الإعلام والثقافة، الدليل الاجتماعي والاقتصادي،1993، ص 41

والتصدير ومثّل الموقف الحزبي، بقي الموقف الحكومي (دستور 1963) يتميز بالغموض، والتزام الصمت بشأن تحديد موقف الدولة من مسألة تنظيم التجارة الخارجية.

و لم يرد أي نص في الدستور يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية إلى غاية صدور ميثاق الجزائر المصادق عليه من طرف جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964، والذي توصل إلى حل توفيقي، ومفاده تبني مبدأ التطبيق التدريجي لاختيار الاحتكار، الذي اقتنعت به السلطة التنفيذية لثلاث أسباب:

سبب سياسي، استوجبته حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها نظام الحكم، **سبب قانوني** يتمثل في غياب تشريع وطني يفي بمتطلبات الاحتكار وصدور قانون 1962/07/31 الذي يمدد تطبيق التشريعات، والسبب الأخير وهو **السبب الاقتصادي** ويعود إلى صعوبة فك الارتباط مع الاقتصاد الكولونيالي.

وهذه الأسباب مجتمعة شكلت مبررات موضوعية لوضع منهجية لبلوغ الاحتكار، إلاّ أنّ السلطة ارتأت في مرحلة أولى الاكتفاء بالرقابة على أن تتلوها مرحلة لاحقة تعلن فيها الاحتكار.

المطلب الأوّل:مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية

الفرع الأوّل: مفهوم فكرة الرقابة

بعد الجدل الذي حدث على مستوى السلطة الحديثة للدولة الجزائرية غداة الاستقلال حول فكرة الاحتكار الذي يخالف النهج الرأسمالي الذي انتهجه المستعمر في تسيير اقتصاده، باعتباره نوع من القطيعة مع المستعمر وإحداث التمييز في كل شيء عن النظام الفرنسي. لكن هذه القطيعة المرجوة، اصتطدمت بعوائق موضوعية فرضت على الدولة التريث ، تمثلت هذه العوائق في إرث قانوني استدماري من الصعب مسحه أو إلغاؤه بمجرد إصدار مرسوم معين، خاصة فيما تعلق بنظام المبادلات الخارجية والقائم على مبدأ الحريّة الصناعية والتجارية.

وقــد استلهم المشرع الجزائري من القانون المؤرخ 1938/07/11 والمتعلق بتنظيم الوطن في حالة الحرب، حيث تنص المادتين 49 و 53 من هذا القانون على إنشاء تجمعات للمنتجين والمستهلكين تتكفل بالاستيراد والتصدير وتأخذ شكل الشركات المغفلة SA ذات الرأسمال المتغير، وتم إصدار المرسوم رقم 233/64 المؤرخ في 1964/08/10 والمتعلق بالتجمعات المهنية

للمشتريات G.P.A تتشكل في شركة مغفلة ذات رأسمال متغير تساهم الدولة فيه ب 50 % من مجموع الأسهم، والباقي يتوزع على شركات عمومية وخاصة.

واعتبـــرت هذه التجمعات في منشأها في يد الدولة، تمارس بها الرقابة على المبادلات الخارجية في شكل ما يعرف بالرقابة المؤسسية، تعطي ترخيص بحرية الاستيراد للقطاع الخـــاص، ما أثار معارضة المطالبين بالاحتكار، وكان ردّ السلطة التنفيذية بأنّ هذه التجمعات خطوة انتقالية لبلوغ الاحتكار المنشود.

وقد طرح في هذه الفترة التعريف التشريعي والمفهوم الحقوقي للرقابة على التجارة الخارجية. وحسب ما صرّح به وزير الاقتصاد الجزائري سنة 1967 بقوله: "**إنّ تجارتنا الخارجية يجب أن تراقب، تراقب وليس أنّ تؤمم**" [162]

فـــإنّ مفهوم الرقابة في هذه الفترة يقتصر على تأسيس بعض الآليات التنظيمية قصد ضبط نشاط الاستيراد دون احتكاره، وبذلك يصبح له محتوى تقني بحت، وبالنسبة للجزائر وحسب الوزير فالرقابة تجسدت في جملة التنظيمات الجمركية والمصرفية الإدارية الصادرة عن الدولة.

الفرع الثاني:آليات الرقابة

بعد تبني السلطة الناشئة غداة الاستقلال فكرة الرقابة على وظيفة الاستيراد، اعتمدت على ثلاث آليات رئيسية لتأمين هذه الرقابة:

1.2-**التعريفة الجمركية**: تأسست بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28، والذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات، يقوم على أساس مبدأ التمييز، أي التمييز على أساس السلع(سلع التجهيز، سلع الاستهلاك) وعلى أساس منشأ السلع.

2.2- آليات الرقابة على الصرف: في هذه المرحلة أصبحت الجزائر عضو في منظمة الفرنك، وتعارض وضعية بنود"اتفاقية إيفيان" مع مبدأ السيادة دفع بالسلطة إلى إنشاء بنك مركزي بمقتضى القانون رقم144/62 المؤرخ في 1962/10/13، والذي أعطيت له صلاحية فرض رقابة مسبقة على أيّ تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة النقدية والمالية للدولة. [163]

[162]:الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مرجع سابق ، ص210.

[163] :Nachida Bouzidi, p 142

3.2- آلية النظام الموقفي ♦: تمّ اعتماده بموجب المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 1963/05/16، والذي تنصّ المادّة الأولى منه على حصر السلع المستوردة والخاضعة لتنظيم خاص ضمن قائمة ملحقة بالمرسوم، وتضم قائمة السلع المحضور استيرادها أو تثبيت القيود الكمية الواردة عليها،لمخالفتها النظام العام، كالمتاجرة بالأسلحة، المخدرات،وغيرها. وقائمة المواد المرخص باستيرادها بشرط عدم تجاوز الكمية المحددة في التنظيمات المعمول بها

الفرع الثالث: حدود فكرة الرقابة

كشفت فكرة الرقابة على المبادلات الخارجية للفترة الممتدة ما بين 1962 إلى غاية الإعلان عن الاحتكار في 1972 عن وجود مفارقة بين البناء الإيديولوجي للدولة، والممارسات العملية للسلطة، وهذا محاولة من السلطة إحداث تعايش وهمي بين المنهج الاشتراكي الذي يطالب بالاحتكار، والمنهج الرأسمالي الذي يكتفي برقابة ضبطية على قطاع التجارة الخارجية، بوجود حرية استيراد معترف بها للتجمعات المهنية للمشتريات إلى جانب احتكار ممارسة الشركات الوطنية، ما تولد عنه تنازع من حيث الاختصاص دفع بالدولة في آخر المطاف بالتضحية بالقطاع الخاص.

لقد جسدت فكرة الرقابة بنتائجها رغبة الجزائر في فرضها للعزلة التي اتبعتها بعض الدول الاشتراكية (اعترافها على الأقل بظاهرة التقسيم الدولي للعمل DIT)، هذا التناقض الحاصل أدّى بالسلطة بالتفكير في إزالته، وهذه المحاولة بلورتها المخططات الوطنية للتنمية التي أشهرت احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: فرض الاحتكار على التجارة الخارجية

" إنّ احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليها المرحلة الوطنية. إنّ ممارسة هذا الاحتكار وكذا طرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على التعقيدات البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف"[164]

لقد جاء في الميثاق الوطني: "إنّ الممارسة الفعلية لعملية الاحتكار في الجزائر، كانت منذ الاستقلال لكنه بطابع غير قانوني صريح، حيث عهدت السلطة باحتكار بعض النشاطات لبعض

♦:يرد بعض الكتّاب أنّ النظام الموقفي: عبارة عن تنظيم خاص يظهر في شكل قوائم محددة تحتوي منتوجات معينة من حيث الكمية والنوعي، و دون النظر إلى منشئها

[164]: الدليل الاقتصادي والاجتماعي- الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1993، ص 210

المؤسسات والشركات والدواوين العمومية. ولم يتم تكريسه كنظام قائم بذاته إلا مع بداية السبعينات، أين ألغت السلطة في سنة 1970 التجمعات المهنية للمشتريات. واستبدلتها بمؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي تتولى احتكار وظيفة التبادل التجاري الخارجي، وقد بلغ عددها آنذاك 20 مؤسسة تراقب أكثر من 80 %من الحجم الإجمالي للمبادلات مع الخارج.

الفرع الأوّل: إعلان الاحتكار دون إصدار إطار قانوني

شهدت هذه المرحلة إصدار أوامر متفرقة تتضمن إنشاء مؤسسات عمومية تتمتع بصلاحية احتكار المبادلات الخارجية ابتداء من سنة 1971 إل غاية 1973.

ولقد نصت المادّة الأولى من الأمر رقم 10/70 المؤرخ في 1970/0/20 على أنّ المخطط الرباعي الأوّل هو القانون الأساسي لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمّة خلال هذه الفترة ومن أهدافه في الجانب الاقتصادي إحلال الصادرات محل الواردات بإعادة هيكلة الميزان التجاري الوطني الذي يعاني من الاختلال والتبعية خاصة في مجال المنتجات الصناعية الغذائية، وكذا المساهمة في تخفيف تكاليف التنمية وهذا بالعمل على مستويين: أولهما يتعلق بالبحث عن أفضل الفرص المتاحة في الأسواق الدولية من حيث شروط الاستغلال أو شروط التمويل، وثانيها يتعلق بجعل الاحتكار أداة لتقوية المركز التفاوضي للدولة تجاه شركائها الأجانب وأداة لإنجاز المخطط الوطني للتنمية، إلا أنّ غياب نص قانوني يؤطر هذا الاحتكار خلق عوائق منها عائق التنازع في الاختصاص فيما بين القطاعات أو فيما بين المؤسسات.

إذ رغبت وزارة التجارة في ضم مختلف عمليات التبادل الخارجي إلى نطاق اختصاصها بحجة عدم التحكم في آليات وتقنيات التجارة الدولية، بينما تصرّ وزارة الصناعة على الاحتفاظ بسلطاتها بشأن هذا التبادل.

وبالنسبة للتنازع فيما بين المؤسسات ، فكان ينشأ عادة بين مؤسسات الإنتاج ومؤسسات التوزيع. ما دفع بالسلطة إلى تعيين حدود الاحتكار بالنسبة إلى كل مؤسسة، حيث منحت مؤسسات التوزيع امتياز المنتجات وبيعها على حالتها دون تحويل(خاصة السلع المخصصة للاستهلاك النهائي) واشترطت على مؤسسات الإنتاج استيراد سلع ذات صلة بنشاطها مخصصة للتموين الذاتي وحضرت عليها بيع السلع على حالتها دون تحويل [165]. أدى إلى بروز نوعين من الاحتكارات،

[165] : Nachida Bouzidi, OP,Cit, p71

الاحتكارات الرسمية وتمنح عادة إلى المؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي.
والاحتكار بالتأشيرة، ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها.

الأمر الذي أدّى إلى تحول المبادلات التجارية الخارجية إلى حقل صراع بين مختلف الأعوان الاقتصاديين من حيث تداخل الصلاحيات والاختصاصات. والذي أدّى فيما بعد بالسلطة إلى تدارك هذه الظروف والأوضاع في قطاع التجارة الخارجية بإصدار المنشور رقم 21 المؤرخ في1973/02/20 والمتعلق بعمليات التجارة الخارجية المنجزة في إطار التراخيص الإجمالية للاستيراد.

الفرع الثاني: تأطير قانون لنظام الاحتكار

اتجهت نية السلطة مع نهاية العمل بالمخطط الرباعي الأول إلى محاولة انجاز قانون إطار ينضم احتكار الدولة للتجارة الخارجية متضرعة بعاملين أساسين هما، سد الفراغ القانوني الذي يعاني منه هذا القطاع، الاستجابة لضغوطات أعوان التجارة الخارجية من جراء فوضى تداخل الصلاحيات والاختصاصات بين أجهزة وأعوان التجارة الخارجية.

ولإعادة إدماج قطاع التجارة الخارجية إلى البيت الوطني للتخطيط لم يكن هناك من حل إلاّ ضبطه بقانون أساسي يجعل منه أداة مفضلة للجهاز المركزي للتخطيط لإنجاز المخططات الوطنية للتنمية وهذا بسبب:

- صدور المنشور رقم 21 المؤرخ في 1973/02/20 يؤسس آلية جديدة للاحتكار تدعى " التراخيص الإجمالية للاستيراد A.G.I "
- إصدار الأمر رقم 12/74المؤرخ في 1974/01/30 خاص ب" قانون التراخيص الإجمالية للاستيراد"

حيث يرى المحللون لهذا القانون أنّه ركزّ على وظيفة الاستيراد دون التصدير، إذا قام المشّرع للقانون رقم 12/74 بتنظيم وظيفة الاستيراد في مبدأ ضرورة قيد جميع عمليات التبادل الخارجي ضمن نطاق البرنامج السنوي للاستيراد. وقام بحصر أنظمة الاستيراد في ثلاثة أشكال هي، نظام السلع الموقوفة، نظام السلع الحرّة، نظام السلع المستوردة في إطار التراخيص الإجمالية للاستيراد.

وقد ميّز هذه المرحلة سعي السلطة الجزائرية بذل جهود مكثفة للبحث عن شركاء جدد أكثر عدالة في التبادل التجاري، ينتمون في الغالب إلى محور شرق–جنوب أو جنوب–جنوب. وهذا في إطار مجموعة 77 في مؤتمر دكار في 1975/02/04 والذي أوصى بحتمية تشجيع التبادل

التجاري فيما بين الأعضاء وضرورة تعديل النظام الاقتصادي الدولي. وفي هذا المسعى أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات تجارية كما يوضحه الجدول أدناه

الجدول(26): عدد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر

الدول	عدد الاتفاقيات
الإفريقية	69
العربية	17
الاشتراكية	أكثر من 15

المصدر: عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية،ص 93.

ويظهر الجدول الأرقام التي توضح عدد الاتفاقيات التجارية مع مختلف الدول، وتعكس إرادة السلطة الجزائرية في توسيع نطاق تبادلها التجاري إلى ما بعد فرنسا.

وفي 11 فيفري 1978، صدر القانون رقم 02/78 والذي أسس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وأصبح التصدير والاستيراد من اختصاص الدولة وحدها ووضع حدا للتناقض الذي كان موجودا على مستوى السلطة في تحليل الاحتكار لوظيفة التجارة الخارجية، وبرزت أهمية القانون رقم 02/78 في كونه أوّل تشريع جزائري وحّد النظام القانوني للمبادلات التجارية، ساهم وبشكل أساسي في إزالة التناقضات الهيكلية للتجارة الخارجية، وهذا بتحقيق النقاط الثلاثة الآتية الذكر:

1.الدولنة الشاملة والكلية للمبادلات التجارية الخارجية، حيث تنص المادّتان الأولى والثانية من القانون رقم02/78على حصر♦المبادلات التجارية الخارجية في الأشخاص العامّة التابعة للدولة دون غيرها.

المادّة الأولى: التصدير اختصاص حصري للدولة إذ لا يجوز مباشرته إلا عبر مؤسسات وأجهزة عمومية تابعة للدولة، ويحضر على الخواص التصدير الحرّ لمنتجاتهم، إذ ما رغبوا في ذلك يتعين عليهم استصدار ترخيص للتصدير سنوي من لدى وزارة التجارة في حين يخضع الاستيراد إلى إجراءات البرنامج العام للاستيراد المعد من قبل وزارة التجارة، والمنفذ من طرف المؤسسات العمومية الحائزة على امتياز الاحتكار[166].

♦: معنى الحصر يشمل الوظيفتين معا: الاستيراد والتصدير

[166] :Nachida Bouzidi, OP,Cit, p318

المادّة الثانية: المقصود بأجهزة الدولة المكلفة بالاحتكار أنّها كل جهاز عمومي ذو طابع وطني، كل مؤسسة اشتراكية لها امتداد على المستوى الوطني بما في ذلك الدواوين والهيئات العامّة ذات الطابع الصناعي والتجاري والإداري.

2. منع الخواص من التدخل في المبادلات التجارية مع الخارج، حيث يحضر القانون رقم 02/78 على المؤسسات الخاصة ممارسة التجارة الخارجية سواء أكان لحسابهم أو لحساب الغير، وقضت المادة 18 في هذا الإطار بحل جميع المؤسسات الخاصة العاملة في حقل التصدير والاستيراد

3. حضر الوساطة في المبادلات التجارية الخارجية (الوساطة تعني تلك النشاطات الممارسة من قبل متعامل محلي لحساب الشريك الأجنبي المحتمل أو الفعلي منها: أعمال التحضير، التفاوض التي ترمي إلى حفز الطرفين على إبرام الصفقة التجارية)

حيث اتخذ القانون 02/78 موقفا صارما في منع الوساطة في النشاطات التجارية الخارجية، ونصّت المادّة 13 منه الحضر على كل موظف أو عون دولة التوقيع على عقد مع مؤسسة أجنبية يغفل شرط الوساطة. وبهذه التشريعات سجلت تطورات في مجال المبادلات التجارية

الجدول(27): تطور المبادلات التجارية للفترة 1980-1988 (بملايين دج)

السنوات	الاستيراد	التصدير	الحجم الإجمالي	الرصيد	نسبة التغطية
1980	41545	52418	93963	+10873	% 126,2
1981	48637	57384	106021	+8747	%118
1982	49312	52700	102012	+3388	%106,9
1983	49782	73757	103539	+ 3875	%108
1984	51257	275466	110354	+7940	%115.5
مجموع المخطط الخماسي الأوّل	**240533**	**67867**	**515989**	**+34923**	**%115,5**
1985	49492	67867	117359	+18375	%137
1986	43393	36828	80221	-6565	% 84,9
1987	34102	41700	75802	+7598	% 122
1988	43916	48075	92036	+4,106	% 109,3

المصدر:المديرية العامّة للجمارك- الجزائر- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، ص 211

وبالنسبة لدراسة تطور المبادلات التجارية حسب الوضع الجغرافي فقد اكتسبت مكانة هامة لبلدان المنظمة المشتركة للتبادل 89.9 % منها 63.7 % للمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1988.

واستقر نصيب البلدان الاشتراكية في الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية حول 4 %، وسجل تطور هام في مستوى المبادلات مع مجموعة البلدان العالم الثالث بنسبة تفوق 7 % سنة 1987. وهذه الزيادة المحسوسة نتيجة للجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في إطار تطوير علاقاتها خاصة جنوب-جنوب

المبحث الثاني: سلطة إعادة الهيكلة واختيار الانفتاح

لقــد تزامن صدور قانون الاحتكار لسنة 1978 مع وفاة الرئيس الراحل " **هواري بومدين** "، ما يعني تسلم فريق جديد لمقاليد السلطة، هذا الأخير حمل في جدول أعماله سياسة اقتصادية جديدة، ميزتها تعارضها مع بنود الاحتكار.

ولقد جاءت سلطة إعادة الهيكلة لتوحد ما بين الخطاب والممارسة من منطلق تكييف التشريعات الوطنية مع واقع المبادلات التجارية الدولية التي عرفت تغيرات لصالح الرأسمالية العالمية.

أبــرز الانتقادات التي وجهّت إلى قانون الاحتكار من طرف سلطة إعادة الهيكلة:

- ❖ تضمنه على تناقضات منهجية تمثلت في تداخل الصلاحيات بين الأجهزة المكلفة بالتجارة الخارجية، وتناقضات موضوعية تتعلق بتداخل أنظمة تسيير البرنامج العام للصادرات أو الواردات
- ❖ افتقار القانون إلى تغطية قطاع استيراد الخدمات الذي تنامي حجمه في تلك الفترة
- ❖ أهم نقد وجه لقانون الاحتكار تمثل في موقفه السلبي تجاه القطاع الخاص والذي حرمه من حق التموين الذاتي لاحتياجاته ممن السلع المستوردة ونفس الشيء لحقل التصدير

حيث أنّ بوادر تبني سياسة الانفتاح من طرف سلطة إعادة الهيكلة عبّر عنه باحتواء مطالب أنصار القطاع الخاص بتوزيع أكثر من 8000 ترخيص على المؤسسات الخاصة، ما يمنحها فترة إنتقالية أكبر قبل تكريس الدولة الكلي لوظيفة الاستيراد لعدم ارتياح السلطة الجديدة لقانون الاحتكار، إدراج قانون الاستثمار الخاص الوطني، وكانت هذه الخطوة بمثابة مؤشر على الانفتاح

المطلب الأول: تعريف الانفتاح وردود الفعل اتجاهه

الفرع الأول: تعريف الانفتاح

تعريف " **رفعة لقوشة**" في" قراءة إستراتيجية الانفتاح"، الانفتاح هو" عملية تستهدف حثّ التنمية الاقتصادية من خلال تصعيد الاستثمار، وتنشيط الاستهلاك المكبوت وتوجيه المدخرات إليهما"

مفهوم الانفتاح حسب المذهب الجزائري: يتكون من عنصرين

1- التخلي التدريجي عن الطابع الدغمائي لتنظيم التجارة الخارجية، وخضوعها لمتطلبات الواقع الدولي، لا شعارات المرحلة الاشتراكية

2- التبني الرسمي للانفتاح، بحيث أصبح الإستراتيجية الجديدة لسلطة إعادة الهيكلة من أجل تحقيق التنمية الوطنية بإشراك الرأسمال المحلي والأجنبي.

الفرع الثاني: ردود الفعل تجاه سياسة الانفتاح:

انقسمت إلى موقف عدائي(رافض) تجاه سياسة الانفتاح، وموقف يناصرها:

1.2- الموقف الرافض: وتبنت هذا الموقف تجاه سياسة الانفتاح مختلف المنظمات المهنية التابعة للاتحاد العام للعمال الجزائيين، لأنّ حسبهم فتح السوق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية يحدث ضررا بالإنتاج الوطني العاجز عن منافسة هذه المنتجات، ولا يجب تسليط الضوء على سلبيات الاحتكار دون الايجابيات بل لابد من العمل على تصحيح هذه المساوئ المتصلة في واقع الأمر بالاقتصاد الوطني ككل لا فقط بنظام الاحتكار التي وجهت له أصابع الاتهام.

2.2- الموقف المناصر لسياسة الانفتاح: تغذى هذا الموقف من الأفكار الانتقادية التي وردت في التقرير التقييمي الصادر عن كتابة الدولة للتخطيط للفترة الممتدة من 1967 إلى 1978، والذي خلص إلى أنّ الاحتكار سبّب فوضى المبادلات التجارية الخارجية، واستغل في إثراء جماعات معينة. بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي طالب بإلغاء قانون الاحتكار.

إضافة إلى هذا فإنّ الواقع الذي تتميز به متغيرات السوق الدولية منذ بداية الثمانينات بانهيار شروط التبادل الدولي، وسيطرة المضاربة على التبادل، وتضخم حجم المؤسسات عابرة الحدود والقوميات. أوجب على الدولة آنذاك التأقلم مع المستجدات، وعليه تأتي خطوات انفتاح، والتي سنفصل فيها في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: خطوات الانفتاح

مرّ الانفتاح الجزائري غداة مرحلة إعادة الهيكلة بمرحلتين [167]، مرحلة قامت خلالها السلطة باتخاذ خطوات متأنية نحو هذه السياسة، وفي مرحلة أخرى وصفت بالمتسارعة نحو الانفتاح نتيجة انهيار إيرادات النفط.

الفرع الأول: الخطوات المتأنية نحو الانفتاح

لم ترغب سلطة إعادة الهيكلة في بداية عهدها التكريس الفوري للانفتاح، تفادي لردة الفعل المحتملة من الساحة الجزائرية، ولهذا بادرت السلطة إلى اتخاذ خطوتين هما: الخطوة الأولى تتعلق بمحاولة كسب ودّ المجتمع لمسعى الانفتاح، إدراج الانفتاح ضمن المسعى العام لإعادة الهيكلة كخطوة ثانية.

1.1- محاولة كسب ودّ المجتمع لاختيار الانفتاح: تمثلت بلورته في البرنامج لمكافحة الندرة P.A.P المصادق عليه سنة 1980، والذي يهدف إلى الاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية النادرة محليا، مغتنمة الدولة في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات أكثر من 40 $ وهو رقم لم تعرفه الدولة الجزائرية منذ الاستقلال [168]. وكان يهدف هذا العمل إلى تعويد المستهلك الجزائري على سلوكيات المستهلك الرأسمالي.

كما لجأت السلطة إلى محاولة كسب بعض الفئات الفاعلة في المجتمع من قدماء المجاهدين وذلك عن طريق صيغة A. I. V الخاصة باستيراد السيارات دون دفع الرسوم الجمركية.

2. 1- إدراج الانفتاح ضمن المسعى العام لإعادة الهيكلة:

في إطار تنظيم الدولة للتجارة الخارجية، قامت بإدراج بعض الأفكار المتعلقة بكيفيات إعادة هيكلة وظيفة الاحتكار بما يتلاءم ومستجدات التنمية الوطنية، ومن بينها ربط وظيفة الاستيراد بوظيفة الاستثمار والبرمجة الصّارمة للواردات.

1. 2. 1- إعادة الهيكلة العضوية لوظيفة الاحتكار: وتمت على مستويين:

على المستوى المركزي: بإصدار المرسوم رقم 175/80 المؤرخ في 1980/07/15، حيث أنشأت السلطة بموجب المادّة الثانية منه كتابة الدولة للتجارة الخارجية، التي حدّدت صلاحيتها بإصدار الدولة المرسوم ر قم 675/81 المؤرخ في 1981/09/19 المتعلقة بمتابعة وتنفيذ صفقات الاستيراد

[167]: عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 125

[168]: Ben Bitour: «L'Algérie défie et Potentialité, édition Mariner Alger ,année 1999,p61

بمشاركة وزارة الخارجية. وإلى جانب هذه الكتابة قامت السلطة بتنشيط دور صلاحيات المعهد الجزائري للتجارة الخارجية COMEXالمنشأ بموجب المرسوم 56/75 في 1975/07/24 ، والذي أوكلت له مهمة التحاليل الخاصة بالتبادل الخارجي للجزائر.

كما أنشأت الغرفة الوطنية للتجارة CNC بمقتضى المرسوم رقم46/70 المؤرخ في 1980/02/24، والتي اعتبرت كفضاء للتشاور بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين المهتمين بالتبادل الخارجي [169].

وقامت بتفكيك المؤسسات العمومية الحائزة على امتياز الاحتكار، مثل: مؤسسات الإنتاج، ممّا رفع عدد المؤسسات إلى 90 مؤسسة سنة 1983.

2.2.1- إعادة الهيكلة الوظيفية للتجارة الخارجية:

1. 2. 2. 1- **إضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار:** بمعالجة شكل القوائم للسلع، حيث سعت السلطة إلى تكييفها مع انشغالات المؤسسات العمومية، والخاصة المرخص لها بالاستيراد، وذلك بتوسيع القائمة (ب) على حساب القائمة (أ)، وكذا مشكلة التوزيع بنزع هذه الوظيفة من مؤسسات الإنتاج.

1. 2. 2. 2- **محاولة وضع مخطط وطني للمبادلات التجارية مع الخارج:** اتجه في هذا الإطار المخطط الخماسي الأوّل إلى إقرار رقابة مخططة على احتياجات المؤسسات المحلية من السوق الدولية، تهدف إلى خلق الانسجام بين تقديرات الاستيراد، ومخطط الإنتاج، كما تمّ إعادة هيكلة الواردات حسب الجدول أدناه.

جدول (29): إعادة هيكلة الواردات

	النسبة
المنتجات الاستهلاكية	% 37
قطع الغيار الضرورية لتشغيل المصانع +المواد الأولية	% 33
مواد التجهيز	% 30

المصدر:عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية،ص 135

حيث يوضح الجدول احتلال المنتجات الاستهلاكية المقام الأوّل، وتليها المواد الأولية، وفي المرتبة الأخيرة مواد التجهيز.

[169]، د. عجة الجيلالي، " النظام القانوني للاستثمار في الجزائر"، جامعة شلف، طبعة 2004، ص 142

وبهدف تطوير التبادل التجاري اعتمد المخطط الخماسي الأول على أسلوب الاتفاقيات التجارية الثنائية، ولعلّ أهمها: اتفاقية الجزائر وتونس المصادق عليها بموجب المرسوم رقم 301/81 المؤرخ في 1981/01/07، الاتفاق الهندي المؤرخ في 1981/02/14، والذي عدّل ضمنيا القواعد الأساسية لنظام الاحتكار المنصوص عليها في القانون 02/78.

3.2.2.1- **الاستجابة الجزئية لانشغالات القطاع الخاص بشأن المبادلات التجارية مع الخارج:** أنشأ لهذا لغرض لجنة مختلطة كلفتها السلطة بدراسة مقترحات الخواص بشأن المبادلات التجارية الخارجية وقد توصلت هذه اللجنّة إلى اعتبار مشكل التمويل الخارجي للقطاع الخاص الصناعي الأكثر استعجالا، خاصة من حيث تجديد التجهيزات أو شراء المواد الأولية الضرورية لتشغيل وحداتها الإنتاجية. كما قامت السلطات من جهة أخرى بإعادة الاعتبار للسجل التجاري، وذلك بموجب المرسوم رقم 258/38المؤرخ في 1983/03/16، بحيث يجعل من هذا الأخير أداة للاستثمار الاقتصادي يساعد على تنظيم التجارة.

كما قامت القرارات المؤرخة في 1984/07/01 والمنشور الوزاري المؤرخ في 1984/11/03 بمحاولة تطهير النشاط التجاري بالحد من توسيع ظاهرة الاقتصاد الموازي.

الفرع الثاني: تناقضات الخطوات المتأنية نحو الانفتاح

أفرزت الخطوات المتأنية نحو الانفتاح العديد من التناقضات، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- استمرار التبعية إلى الخارج: سجلت الواردات في هذه الفترة تطورا من حيث القيمة إذا ارتفعت من 32378 مليون دينار سنة 1979 إلى 49384 مليون دينار سنة 1980، وقد مست خصوصا المواد الغذائية التي تقارب 1/4 واردات الجزائر حسب ما نلاحظه في الجدول التالي المعد خلال المخطط الخماسي الأول.[170]

الجدول(30): نسب السلع المستوردة

السلع المستوردة	النسب
مواد غذائية	% 16
نصف مصنعة	% 29

[170]:عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 156.

استهلاكية	% 05
تجهيز	% 30
خدمات	% 20

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

وقد فسّر ارتفاع قيمة الواردات بتزايد الطلب المحلي بقدر ما يفسر بتأثر بعض الواردات بالتضخم الدولي. كما يوضح الجدول تراجع المواد الغذائية المستوردة من 21 % إلى 16 % بسبب قرارات تقليص التبعية الغذائية للخارج، وتراجع سقف التجهيزات إلى 30 % بعد ما كان في المرحلة السابقة 57 % من إجمالي الواردات دليل على بداية نهاية لسياسة الصناعات المصنعة.

2- ضعف نتائج سياسة تنويع الصادرات: رغم تبني الدولة مبدأ تنويع الصادرات خارج المحروقات في إطار المخطط الخماسي الأوّل بمنح إعفاءات مؤقتة لأعوان التصدير من دفع الرسوم على النشاطات ذات الطابع الصناعي والتجاري TAIC تتراوح مدّتها بين 3 سنوات إلى 5 سنين ومن الدفع الجزافي الذي تصل مدة الإعفاء إلى خمس سنوات. إلاّ أنّ الصادرات خارج المحروقات بقت دون المستوى المطلوب إذ لم تتعد نسبة 2 %، إجمالي الصادرات، ما يبين محدودية السياسة الوطنية للتصدير.

3- إجراءات سلطة إعادة الهيكلة بشأن قطاع التجارة الخارجية، فمن جهة تعبر السلطة صراحة عن رغبتها في الانفتاح ومن جهة تتخذ عدّة إجراءات لدعم الاحتكار ما يؤكده تعدد النظام الرقابي المفروض على أعوان التجارة.

4- إبقاء التعامل بالتأشيرة الذي يهدد حق المستورد في الدخول الحرّ إلى هذه الأسواق

5- رقابة وزارة المالية على التجارة الخارجية من خلال المفتشية العامّة في مجال كيفية صرف الاعتمادات المالية المخصصة للتراخيص الإجمالية للاستيراد.

الفرع الثالث: الخطوات المتسارعة نحو الانفتاح

لم تجد سياسة التأني في تطبيق الانفتاح، نفعا أمام التدهور المفاجئ لأسعار النفط عقب أزمة 1986، والتي انخفضت فيها إرادات الدولة من 13 مليار$ سنة 1980 إلى أقل من 7 مليار $ سنة 1986. وحسب تصريح وزير التخطيط آنذاك " أننا أضعنا الكثير من الوقت في إقناع الغير بجدوى

الإصلاحات، وحان الوقت اليوم للحسم في هذه المسألة إذا أردنا فعلا تجاوز الآثار السلبية للأزمة[171]، وقد تجسدت خطوات هذه المرحلة في نقطيتين:

1. إلغاء الطابع الإيديولوجي عن الاحتكار: وتضمن بالقيام بالإجراءات التالية

1.1-الإجراءات المتصلة بوظيفة الاستيراد:

1- إجازة مهنة الوساطة بصدور المرسوم المؤرخ في 1983/03/27كتابة الدولة للتجارة الخارجية

2- إلغاء التراخيص الإجمالية للاستيراد المتعددة السنوات بحجة عدم كفاية المواد المالية لتأمين تنفيذ هذه التراخيص، وتقضي هذه الإجراءات بتحرير الواردات وفقا لنص المادّة 159من قانون المالية 1984 من شكليات الاحتكار المنصوص عليه في القانون رقم 02/78.

3- إصدار المرسوم رقم 390/84 المؤرخ في 1984/12/22 وتضمن إجراءين: أولهما متعلق بإعادة تنظيم قوائم الاستيراد، الذي وسّع من قائمة السلع المدرجة في القائمة "ب" وتقليص من قائمة السلع المدرجة في القائمة " أ"، ما يعني مضاعفة عدد السلع المرخص باستيرادها للمؤسسات الغير حائزة على امتياز الاحتكار [172]، وثانيها يتعلق بإعادة النظر في معيار توزيع امتيازات الاحتكار، حيث تبني هذا المرسوم معيار طبيعة الاستعمال بدلا من المعيار المتعلق بطبيعة المنتوج.

4- ترسيم آلية الاستيراد بموجب المقرر المؤرخ في 1986/12/10 والذي يعني أهلية المستورد الوطني المباشرة لعمليات التبادل الخارجي دون اللجوء إلى الموارد المالية للدولة، أي السماح للمستوردين المحليين عموميين أو خواص بالتزود بالعملة الصعبة عن طريق قنواتهم الخاصة.

5- أحكام قانون المالية لسنة 1987 الذي يرخص للمواطنين حيازة أرصدة مالية بعملة أجنبية قابلة للتحويل قصد وضعها في حسابات بالعملة الصعبة القابلة للتحويل حسب تدابير نص المادّة 100 منه.

2.1- الإجراءات المتصلة بوظيفة التصدير : حيث قامت سلطة إعادة الهيكلية بإنشاء لجنة مختلطة تتولى مهمّة الإسراع في منح تراخيص التصدير للمؤسسات الخاصة.

* اعتماد سياسة الحث الجبائي، يهدف لتشجيع المؤسسات المحلية على التصدير عمومية كانت أو خاصة باستثناء السلع الفلاحية، وضمن هذه السياسة أقرّ قانون المالية لسنة 1985 في المواد 81

[171] Dahmani A, «L'Algérie a l'épreuve des réformes économiques » ,Economica, Paris,1999,p156
[172]: Nachida Bouzidi, op,cit,319

إلى 82 من إعفاءات مؤقتة من دفع الرسم على النشاطات الصناعية والتجارية لفترة قد تصل إلى عشر سنوات.

* وتكرر ذات الإعفاء في قانون المالية 1986 في المادة 34 و 38، وهذا الإعفاء مؤقت بشأن ضريبة الدفع الجزافي، وكذا المادة 29 منه قانون 1986 إعفاء المصدرين من دفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات والإعفاء المؤقت من دفع الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات T.U.G.P.S [173]

* إنشاء السلطة لهيئة خاصة لدعم الصادرات تدعي AMPEX بموجب المرسوم رقم 46/86، والذي أنشأ نظام خاص لدعم الصادرات، ووظيفته منح تعويضات للمصدرين عن خسائر الصرف المحتملة بالدينار الجزائري تصل إلى 50 % من رقم الأعمال. ويقلص نسبة التعريفات الجمركية على نقل البضائع المباعة في الخارج تصل إلى 50 %.

2. الاعتماد على القروض التجارية لتمويل الاستيراد: من السوق الدولية بعد تدهور أسعار النفط، وبلغت القروض نسبة أكثر من 60 % من حجم التمويل الخارجي، ومن هذه القروض **ائتمان المورد** الذي صدر بموجب القانون رقم 12/81، بالإضافة إلى قروض من نوع ائتمان المشتري والذي استعمل بكثرة من قبل المؤسسات الجزائرية في علاقتها التجارية مع شركائها الأجانب لكونه يوفر لها مبلغ التمويل عن طريق البنك ، **والنوع الثالث هو** قرض الاعتماد تسمح تقنية هذا النوع من القروض للمستورد تسوية مبادلاته التجارية مع الخارج.

[173]: عجة الجيلالي، " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية "، مرجع سابق، ص 170.

المطلب الثالث: التحرير الجزئي للتجارة الخارجية

بعد فشل نظام الاحتكار في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، جعل القائمين على الأمور تحت وطأة أنواع مختلفة من الضغوط(الوضع الاجتماعي، الاقتصادي، المتغيرات الدولية)، أن تفكر في انتهاج أسلوب تمثل في انسحاب الدولة من النشاط وتركه المبادرة الخاصة.

الفرع الأول: إستقلالية التجارة الخارجية

ولوضع هذه الفكرة على أرض الواقع، تمّ منح الاستقلالية لأعوان التجارة الخارجية بمقتضى القانون رقم 29/88 المتعلق بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إصدار القانون رقم 16/90 المتعلق بقانون المالية التكميلي، الذي تبنى نظام الوكلاء المعتمدين في نص المادة الثامنة.

وجاء في خلاصة نقاش الميثاق الوطني لسنة 1986، في الفصل الثالث من الباب الثاني على أنّه:" يجب توفير الشروط الملائمة لجعل الصناعة الوطنية خارج المحروقات مصدرا دائما للتراكم"، ونظر لهيمنة علاقات القوى على السوق الدولية، فإنّه يتعين على الصناعة الوطنية أن ترفع من مستوى منافستها ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ بالاستعمال الأمثل لأداة الإنتاج طبقا للمقاييس الدولية"[174]

1.1- عناصـــر التّحريـــر

1.1.1- إحلال احتكار القطاع الخاص لقطاع التجارة الخارجية محل احتكار الدولة: وانتقلت وظيفة التبادل الخارجي من الدولة إلى المتعاملين الاقتصاديين الخواص والوطنيين عن طريق التعاقد، وتتخذ إحدى الصورتين: عقود إمتياز، أو دفاتر الشروط.

2.1.1- إعادة النظر في الهيكل العام للصادرات: هذا القطاع الذي تهيمن عليه المحروقات بنسبة 97 % ، أمّا القيمة المقدرة ب 3 % فإنّها تتكون من منتوجات زراعية ومنجمية ليس لها أي أثر على التوازن الكلي للميزان التجاري، وكذا ميزان المدفوعات، وتهدف إعادة النظر إلى مضاعفة الصادرات خارج المحروقات من خلال منح الحرّية للتصدير.

[174]: أنظر الميثاق الوطني لسنة 1986.

3.1.1- إعادة النظر في مناطق التبادل التجاري: وتسعى من خلالها إلى تنويع الموردين والمصدرين الأجانب، حيث أنه من الجلي هيمنة 10 دول في أوربا الغربية على 75 % من واردات الجزائر على رأسهم فرنسا ب 29.9 %وكذا الو.م.أ بنسبة 8.6 %

4.1.1- إعادة التوازن إلى الميزان التجاري: هذا الميزان رغم ما تم القيام به في إطار تعديله وإعادة التوازن إليه أصبح يصب **في** الصالح الأجنبي.

الفرع الثاني: استبدال الصناعات المصنعة بمنهجية التجارة المصنعة

وقد عرّف محافظ بنك الجزائر آنذاك السيد" الحاج ناصر علي"، أنّها: تنظيم يدمج الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة في صيرورة الإنتاج الوطني قصد الاستثمار المنتج". وفي هذا الإطار تم مالي:

1.2- خوصصة التجارة الخارجية: ظهر قانون النقد والقرض، الذي أسّس أولى إشارات الخوصصة التي وجدت تطبيقاتها في المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، وتم نقل اختصاص تنظيم التجارة الخارجية من سلطة الهيئة التشريعية إلى مجلس النقد والقرض.

و مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 137/91 المؤرخ في 1991/02/13 تمت الخوصصة القانونية لقطاع التجارة الخارجية، إذ رخّص المشرع لكل شخص عام أو خاص بممارسة عمليات الاستيراد والتصدير دون قيد أو شرط باستثناء احترام قاعدة التوطين البنكي. وهذه العملية مرت بمرحلتين:

1.1.2- مرحلة إزالة التنظيم التدريجي لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية:

تمّ التدشين الفعلي والقانوني لهذه المرحلة بصدور القانون رقم 29/88 المؤرخ في 1988/07/19 والمتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية. ومن الآليات التي تمّ إقرارها في هذا القانون:

* **استبدال نظام الرخص الإجمالية للاستيراد بعقود الامتياز:** حيث تمّ استبداله بالطابع التعاقدي لتنظيم التجارة الخارجية، والذي يخضع لدفترالشروط الذي تصدره السلطة العمومية المعنية بهذا الشأن.

* **إنشاء عقود لبرمجة المبادلات الخارجية:** وجاء محل البرنامج العام للواردات، والبرنامج العام للصادرات، تحت رقم 88/167 المؤرخ في 1988/09/06، وقام هذا القرار بتوحيد التنظيمات

المتعلقة بالتجارة الخارجية وأصبح البرنامج العام للتجارة الخارجية هو النظام الموحد لإنجاز الواردات والصادرات.

***الترخيص بإعداد ميزانيات بالعملة الصعبة:** بموجب المرسوم المؤرخ في 1988/09/07، رخصّ المشّرع للمؤسسات العمومية الاقتصادية حيازة ميزانية بالعملة الصعبة خاصة بها، وتعدّ الميزانية لعدّة سنوات، ويتم ضبطها سنويا، وتتكون من جانب الإيرادات(إيرادات الصادرات)، وباب للنفقات، الذي يضم التقديرات السنوية بشأن تسديد الديون الخارجية. ويتم تسيير هذه الميزانية تحت مسؤولية المؤسسة العمومية ويحدد البنك المركزي كيفيات توظيف عمليات التحويل وإثباتها.

* **استبدال رخص التصدير ببطاقات وشهادات التصدير:** تستخرج بطاقة المصدر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وتمنح لصاحبها حق الالتزام والقيام بجميع العمليات وفقا لقواعد الممارسة التجارية الدولية دون مراعاة التصريحات المطلوبة في السابق، وتستخرج هذه البطاقة لدى وزارة التجارة والمالية.

2.1.2- مرحلة التكريس القانوني لتحرير النشاط التجاري:

تبدأ هذه المرحلة بصدور قانون النقد والقرض، حيث فتح هذا القانون أمام الرأس المال الأجنبي إمكانية المساهمة في التنمية الوطنية ويشجع كل أشكال الشراكة مع الخارج، وأعاد الاعتبار لوظيفة التوزيع وتجار الجملة والوكلاء المعتمدين. وقد أصدر المنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 الذي يحدد شروط إقامة الوكلاء وتجار الجملة. ثم **إصدار النظام90/04 المؤرخ في 08/09/**1990 ويتعلق بكيفيات وشروط منح الاعتماد للمترشحين لمهنة الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة.و تم تعديل هذا النظام **بمقتضى القانون رقم 19/**137 المؤرخ في 1991/02/13، الذي تضمن فتح باب الاستيراد والتصدير أمام كل متعامل طبيعي ومعنوي مقيم أو غير مقيم دون قيد أو شرط، باستثناء شرط التوطين البنكي.

إصدار القرار رقم 96 المؤرخ في 1991/04/10: تضمن شروط تفرض على المتعاملين الاقتصاديين، أهمها الخضوع لدفتر الشروط الصادر عن وزارة الاقتصاد فيما يتعلق بالسلع ذات الاستهلاك الواسع. ومن خلال هذه المراسيم أصبح بنك الجزائر، المنظم الوحيد للتجارة الخارجية.

الفرع الثالث: احتكار التجارة من طرف الوكلاء المعمدين

تأسس نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة بفضل المادّة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1991، وفي ظروف اقتصادية تميزت بنقص الموارد المالية من العملة الصعبة.

1.3- مفهوم الوكلاء وتجار الجملة: حسب المشّرع فإنّ

1.1.3- مصطلح الوكلاء المعمدين : يرتبط بمفهوم علامة الصنع، حيث توجد علاقة بين المنتوج وصانعه، وتكتسي أحد الطابعين إمّا التسويق المباشر من المنتج للمواد والخدمات التي ينتجها، وإمّا التنازل عن هذا النشاط لفائدة الغير بمقتضى عقد وكالة.

2.1.13- مصطلح تاجر الجملة : فهو مرتبط بمفهوم السلعة الموزعة أو المنتوج المستورد، أين يقتصر نشاطه على توزيع السلع أو الخدمات على حالها.

2.3- النظام القانوني للوكلاء المعتمدين وتجار الجملة:

جاء نصّ المادّة 02 من المنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/8/20 أنّه " يجوز لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم بممارسة نشاطات الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة"، بالتالي لم يفرق المشّرع بين التاجر المحلي الجزائري والأجنبي، وتبنى معيار الإقامة.

نجد المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 يحدد قائمة الأشخاص التي يجوز لها التدخل في ميدان التجارة الخارجية وهي كالآتي:

- ❖ كل مؤسسة لإنتاج المواد أو الخدمات مقيدة في السحل التجاري الوطني.
- ❖ كل هيئة عمومية
- ❖ كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس مهنة التجارة بالجملة، ومقيد في السجل التجاري يعمل لحسابه أو لحساب الغير

كما تضمن القانون رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 شروط حصول تجار الجملة على الاعتماد.

وشكل المرسوم رقم 145/90 المؤرخ في 05/22/1990 الإطار المالي للوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، والذي رخصّ لهم فتح حسابات خاصة بالعملة الصعبة لدى بنك تجاري جزائري، أطلق عليه فيما بعد " بنك التوطين"

إصدار النظام رقم 02/90 المؤرخ في 1990/09/08 الذي وضع القواعد العامة لكيفية فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة.

المطلب الرابع: التحرير الكلي للتجارة الخارجية

إنّ النمط المحلي لتنظيم التجارة الخارجية، والذي عاش قبيل التعديل فترة الانتقال من عهد الاحتكار إلى عهد الاستقلالية، أين استبدلت السلطة الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية باحتكار الخواص هيمن عليه الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة. لكن هذا كله لم يكن في مستوى الطموحات التي رسمت وعلقت في إطار هذه الإصلاحات والإجراءات من أجل تحقيق التنمية.

وحولت هذه المرحلة الجزائر إلى سوق رائجة بالسلع الأجنبية المنشأ، وانحصر النشاط في الغالب في الاستيراد، دون أن يساهم القطاع الخاص ولو بالقدر القليل في جهود التصدير. ما دفع بالحكومة للبحث عن منهجية جديدة لتعديل التجارة الخارجية تعمل على ترقية الصادرات أو إحداث توازن بينهما وبين الواردات. وهذه المنهجية قامت على أساس فكرتين أساسيتين، البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، البحث عن أفض السبل للإندماج في السوق الدولية.

الفرع الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات

هذا العنصر يعتبر اختيار قديم نسبيا طمحت إليه الحكومات التي تعاقبت على السلطة، والذي اتخذ عدة أشكال، حيث اتخذ صفة الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي في عهد السلطة الاشتراكية، واتخذ صورة سياسة إحلال الصادرات محل الواردات في عهد سلطة إعادة الهيكلة، استمرت الفكرة في عهد برنامج الاستقلالية الذي اعتمد على أسلوب التحريض الجبائي لحفز المؤسسات على التصدير، وكل هذا تميز بغياب إطار قانوني مؤسساتي من أجل ترقية الصادرات ولهذا حاولت سلطة إعادة التعديل الهيكلي احتوائه من خلال استحداث مؤسسات جديدة لترقية الصادرات خارج المحروقات. حيث منح دستور 1996 بنص المادّة 19 للدولة سلطة تنظيم التجارة الخارجية، بما يسعى لترقيتها، وبما ينسجم مع متطلبات مبدأ حرّية الصناعة والتجارة.

1.4- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة:

وهذا بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/07/16، حيث من مهامها ترقية التبادل التجاري مع الخارج بوضع التصورات للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط القطاع في مجال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما تشارك في التحضير والتفاوض مع الشركاء الأجانب.

وتضم الوزارة مديرية عامة للتجارة الخارجية، وتشكل منها مديرية العلاقات التجارية الثنائية تتألف بدورها من مديريات فرعية لكل من أوربا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا وأمريكا اللاتينية، ومديرة أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف وتهتم بالعلاقة مع دول إتحاد المغرب العربي، المنظمات الدولية المتخصصة. بالإضافة إلى مديرية الترقية للتبادل التجاري الخارجي، وتتكون من مديرية فرعية للتنظيم والتأطير وأخرى لدعم الصادرات.

2.4- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01، واعتبر هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، ويعتبر بنك معلومات يزود المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير وفرص الأسواق الدولية. ليحل محل المركز الوطني للمعلومات والتوثيق، ويستحوذ على صلاحيات المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية.

- يرأس الديوان وزير التجارة أو من يمثله قانونا، يتألف من إثنتا عشر عضوا يمثلون وزارات المالية، الصناعة، الخارجية، الطاقة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة والنقل، والسياحة والتخطيط، وممثل عن بنك الجزائر، وآخر عن شركة سوناطراك.

3.4- إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

- إنشاؤها كان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03، واعتبرت هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوصاية وزارة التجارة. من اختصاصاتها القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، وبالتالي فهي تقوم بتنظيم الملتقيات، التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه. كما تتولى إقامة المعارض وإنجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الخارجية، وتقديم الاقتراحات لتسهيل عمليات التصدير، وإبرام الاتفاقيات الثنائية مع الغرفة التجارية الأجنبية.

- كما تتدخل الغرفة في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري من خلال هيئة مصالحة وتحكيم تابعة لها، وهي تتشكل من ثلاثة أجهزة تتمثل في:

1.3.4- الجمعية العامة: وتضم ممثلي أعضاء مكتب الغرفة الجهوية للتجارة والصناعة، وممثلين عن أرباب العمل العموميين والخواص وخبراء تنتقيهم الغرفة لكفاءتهم في الميدان التجاري، ويتمتع الأعضاء بصوت استشاري.

2.3.4- مجلس الغرفة: يتكون من رؤساء ونواب الغرفة الجهوية للتجارة والصناعة، ويعتبر هيئة تداولية تحرر مداولاته في شكل محاضر لها القوة التنفيذية.

3.3.4- اللجان التقنية للغرفة : أجهزة دائمة للغرفة، بمثابة خلايا تفكير، تتولى وضع الخلاصات حول تطور التجارة الخارجية، وتقديم المقترحات الكفيلة بعلاج سلبياتها، بالإضافة إلى تواجد منصب المدير العام للغرفة، يمارس صلاحيات واسعة لتسيير الغرفة.

4.4- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX: أنشأت الشركة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05، طبقا للأمر رقم 06/96 المؤرخ في 1996/10/10 المتعلق بتأمين القروض عن الصادرات. واعتبرت شركة ذات أسهم، تهدف إلى تغطية مخاطر التصدير، وقد أنشأت إلى جانبها لجنة حكومية سميت بلجنة تأمين وضمان الصادرات.

5.4- إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96، المؤرخ في 1996/06/05، ويتدخل هذا الصندوق في تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين، وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير. ويمول الصندوق من خلال الرسم الخاص الإضافي ومن مساهمة الأجهزة العمومية والخاصة المعنية بالتصدير. ويعتبر الصندوق قناة لتمرير مساعدات الدولة المخصصة لدعم الصادرات.

6.4- إنشاء مناطق حرّة:

تمّ إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار، حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف البعض منها داخل التراب الوطني، شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20 % من الإنتاج.

الفرع الثاني: منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير

تعدّ مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات هدف إستراتيجي للحكومات التي تعاقبت على سدة الحكم في الجزائر، لكن كل الأهداف التي بنيت اصطدمت بواقع يتميز بمايلي: صعوبة التخلص من التبعية اتجاه المحروقات، والتي تشكل أكثر من 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، ضعف الإنتاج الوطني، غياب قانون إطار للتجارة الخارجية.

حيث تمّ إلغاء القانون المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية لم يتم استبداله بقانون مماثل ينظم ويسير التجارة الخارجية في عهد الاستقلالية، حيث بلغ عدد التدابير والتشريعات والتنظيمات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة حوالي 156 قانون ومرسوم، كما يكشفه الجدول التالي[175] :

الجدول(31): تطور تشريعات التجارة الخارجية

التشريعات	عدد النصوص ما بين 1988-1993
قوانين وأوامر، قوانين مالية	09
المراسيم التنفيذية	32
المناشير الوزارية	41
المقررات الوزارية	63
الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر	11
العدد الإجمالي	**156**

المصدر: عجة الجيلالي،" التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية- "، مرجع سابق، ص 260.

وقد تجددت سياسة ترقية الصادرات خاصة بعد التوقيع على اتفاق التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، حيث بادرت الحكومة بمنح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير بغض النظر عن كونها عمومية أو خاصة، وتتلخص المعاملة التفضيلية في التدابير التالية:

1.2.4- إلغاء التخصيص المركزي للمواد بالعملة الصعبة: بموجب التعليمة 94/20 المؤرخة في1994/03/12 اعترف السلطة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة، وتم إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها.

2.2.4- منح إعفاءات جبائية: تهدف لتشجيع التصدير، ففي هذا الصدد فقد أعفى قانون المالية لسنة 1996الصادر بموجب القانون رقم 27/95 المؤرخ في 1995/12/30 في المواد 12و19 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، وبالنسبة لقانون الضرائب فقد منح إعفاءات مؤقتة

[175]: عجة الجيلالي،" التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية- من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، مرجع سابق، ص 260.

لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية للمؤسسات التصديرية، وتم تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

3.2.4- تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية:

كانت الخطوة الأولى من طرف الحكومة لتشجيع التصدير في إجراء تخفيضات على الحقوق الجمركية، لتقوم في خطوة ثانية بتعديل القانون الجمركي بموجب القانون 10/98 المؤرخ في1998/08/22، فبالنسبة للخطوة الأولى تم تخفيض الرسوم من نسبة 120 % إلى 60 %، كما انخفضت النسبة القصوى من 50 % إلى 45 % سنة 1997، لتتراجع سنة 1998 إلى 40 %، أمّا النسبة المتوسطة للحماية الاسمية فانخفضت إلى 3.24 %. والجدول الموالي يوضح التخفيضات كمايلي:

الجدول(32): تخفيضات الحقوق الجمركية

	النسب
أتاوات جمركية	من صفر إلى أربعة %
شكليات جمركية	2 %
الرسم خاص إضافي	من 10 % إلى 110 %
الرسم على القيمة المضافة	من 7 % إلى 14 % إلى 21 %
حقوق جمركية	من 5 %إلى 25 % إلى 45 %

المصدر: حجة الجيلالي، " التجربة الجزائري في تنظيم التجارة الخارجية"، ص 267.

فكانت نسبة التخفيض سنويا تقدر ب10 % ابتداء من 1994إلى 1997.

أمّا الخطوة الثانية تضمنت تعديل الأنظمة الجمركية، وتمت بموجب القانون رقم 10/98، الذي ميزّ بين نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، ونظام إعادة التموين بالإعفاء. ومن الناحية العملية بادرت إدارة الجمارك باتخاذ مجموعة من التدابير لتسهيل عمليات التصدير نذكر منها، فحص السلع في مواطن إقامة المصدر، إيداع التصريح التفصيلي قبل شحن البضائع، إلغاء رخص التصدير باستثناء بعض المواد.

4.2.4- تخفيض أسعار النقل البحري: تمّ التخفيض من طرف الشركة الوطنية للملاحة البحرية SNTM، والشركة للنقل البحري CNAN. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول(33): نسب تخفيض أسعار النقل البحري

نسبة التخفيض	مجال التخفيض
% 50	من سعر النقل البحري
% 50	على المنتوجات المخزنة
% 20	على المناجم والفضلات الحديدية
% 50	على كافة البضائع ذات المنشأ الجزائري

المصدر: عجة الجيلالي، " التجربة الجزائري في تنظيم التجارة الخارجية"، ص 268.

5.2.4- الإعفاء من إيداع الكفالة: نصّت على الإعفاءات من هذا النوع المادّة 104 من قانون المالية لسنة 1997، وتمس النشاطات التالية: السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل، السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير، الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

6.2.4- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

7.2.4- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90/94: وتتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير. ويشترط فيه حسب المادّة الثانية منه إرفاق شهادة التفتيش لعملية التصدير، هذه الشهادة التي تتضمن:

- ❖ مقاييس خاصة ناجمة عن البنود العقدية.
- ❖ تنظيمات البلد المستورد.
- ❖ المقاييس الجزائرية السارية التنفيذ رقم 413/97 المؤرخ في 1997/11/12 الذي ألغى أحكام المرسوم رقم 90/94

وقد توالت بعد ذلك التشريعات والمراسم التي أصدرت من طرف الحكومة الجزائرية خاصة مع عقد جلسات الاستماع لمختلف الوزارات، وخلال إصدار القوانين التكميلية تتعلق بقطاع التجارة استجابة للتطورات الحاصلة على مستوى السوق المحلية والعالمية، واستحداث أجهزة وهياكل تسهل عملية ممارسة نشاط التجارة للمتعامل الاقتصاد المحلي والأجنبي، وفي هذا الإطار نذكر:

* المرسوم التنفيذي رقم04 – 174 ، المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها .

* المراسيم المحددة لشروط و طرق تنفيذ تدابير الوقاية التجارية ترد تطبيقا لاحكام المواد9 إلى 16 من المرسوم رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع. و قد تم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 جوان 2005 و تندرج كذلك في إطار برنامج التوفيق بين تشريعاتنا و قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

تتمحور هذه المنظومة الجديدة لوقاية التجارة حول المراسيم التنفيذية التالية:

- مرسوم تنفيذي يحدد شروط و طرق تنفيذ حق مواجهة الإغراق
- مرسوم تنفيذي يحدد شروط و طرق تنفيذ حق الحصول على تعويضات.
- مرسوم تنفيذي يحدد شروط و طرق تنفيذ تدابير الحماية.
- قرار رقم 81 المؤرخ في 03 فيفري 2007 يحدد كيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق ضد الإغراق
- قرار رقم 89 المؤرخ في 03 فيفري 2007 يحدد كيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق التدابير الوقائية
- قرار رقم 80 المؤرخ في 03 فيفري 2008 يحدد كيفيات و إجراءات تنظيم التحقيق في مجال تطبيق الحق التعويضي

* المرسوم التنفيذي المؤرخ في 09-429 في 13 محرم 1431 هـ الموافق ل 31 ديسمبر 2009 يتضمن إنشاء **لجنة متابعة التجارة الخارجية** وتحديد تشكيلتها ومهامها وتنظيمها.

وتكلف اللجنة بالمهام الآتية :

- متابعة وتحليل تدفقات لمبادلات التجارية (الصادرات والواردات)
- اقتراح كل تدبير يهدف إلى إصلاح وضبط نشاط التجارة الخارجية
- تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالتجارة الخارجية
- اقتراح كل تدبير يهدف إلى ترشيد الواردات أو ترقية الصادرات خارج المحروقات
- اقتراح كل تدبير يسهل التجارة الخارجية
- المساهمة في تحليل وتقييم الاتفاقيات التجارية .

المبحث الثالث: التجارة الخارجية قبل وبعد الانفتاح

المطلب الأول: درجة الانفتاح

الفرع الأول: تعريف وقياس درجة الانفتاح

– يمكّن حساب أو معرفة درجة الانفتاح لاقتصاد ما من التعرف على درجة الانكشاف لهذا البلد على العام الخارجي، أو قياس مدى التبعية للعالم الخارجي.

1.1– طريقة حساب درجة الانفتاح التجاري: تحسب درجة الانفتاح بقسمة مجموع التجارة الخارجية على مجموع قيمة الناتج المحلي الخام لدولة ما، وهي كالآتي:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{مجموع التجارة الخارجية}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

الفرع الثاني: حساب درجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر

1.2– فترة ما قبل التّحرير

الجدول(34): درجة الانفتاح التجاري للفترة (1985 –1989)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات (مليون دج)	68629.8	38714.2	45 834,00	49 897,50	78 057,90
الواردات (مليون دج)	59 349,50	50 801,00	39 885,80	79453.4	121065.9
الناتج الداخلي الخام	291 597,20	296 551,40	312 706,10	347716.9	422043
درجة الانفتاح % X+M/ le PIB x 100=	**43,89**	**30,19**	**27,41**	**37,20**	**47,18**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للإحصائيات(ONS)- وكالة وهران

إنّ مؤشرات الانفتاح للاقتصاد الجزائري في النصف الثاني للثمانينات تعطي صورة واضحة للظرف الصعب الذي كان يعيشه الوضع الاقتصادي الوطني، وإلى أثر طبيعة تسيير التجارة الخارجية الوطنية مقارنة بمردوديتها خارج قطاع المحروقات الذي يعطي صورة غير حقيقية

للنتائج المحصل عليها إلاّ بعد البحث فيها. حيث نلاحظ أنّ معدلات الانفتاح تراوحت مابين 27 % و47 % للفترة الممتدة ما بين 1985 و 1989.

2.2- فترة الإصلاح والتحرير التجاري: قمنا بحساب مؤشرات الانفتاح للاقتصاد(التجاري) الجزائري لهذه الفترة الممتدة ما بين سنة 1991 و2009، كما هو موضح في نتائج الجدول الموالي:

الجدول(35): درجة الانفتاح التجاري للفترة (1991-2009) الوحدة: مليون دج

السنة	الصادرات	الواردات	الناتج الداخلي الخام	درجة الإنفتاح % = (X+M/PIB)*100
1991	246 532,5	198 354,3	862 132,8	**51,60**
1992	266 289,9	244 491,7	1 074 695,8	**47,53**
1993	252 299,4	269 125,7	1 189 724,9	**43,83**
1994	342 503,2	424 503,2	1 487 403,6	**51,57**
1995	533 047,1	616 099,4	2 004 994,7	**57,31**
1996	781 687,8	596 709,6	2 570 029,0	**53,63**
1997	837 217,3	594 683,4	2 780 168,1	**51,50**
1998	588 875,60	552 353,60	2 830 490,7	**40,32**
1999	840 516,70	610 605,20	3 238 197,50	**44,81**
2000	1 657 215,60	690 330,20	4 123 513,90	**56,93**
2001	1 480 335,80	764 804,10	4 227 113,10	**53,11**
2002	1 501 191,80	956 752,20	4 522 773,30	**54,35**
2003	1 902 053,50	1 047 441,40	5 266 821,90	**56,00**
2004	2 337 447,90	1 314 399,80	6 151 898,10	**59,36**
2005	3 421 548,20	1 493 644,90	7 564 648,80	**64,98**
2006	3 979 001,00	1 558 540,80	8 512 184,60	**65,05**
2007	4 214 163,20	1 916 829,20	9 408 286,50	**65,17**
2008	5 095 019,70	2 572 033,50	11 042 837,80	**69,43**
2009	3 524 401,10	3 583 772,00	10 017 515,10	**70,96**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات- وكالة وهران

من الجدول أعلاه نلاحظ التطورات الحاصلة على مستوى درجة الانفتاح، حيث تميزت بتراجع كبير في الفترة1991-1999ما عدى سنتي1994و1995، حيث سجلت سنة 1998 أدنى معدل قدر ب 40.32 %، نظرا للسياسة المتبعة في هذه الفترة من طرف الحكومة، والمتمثلة في تقليص حجم الواردات. وتراجع أسعار البرميل من النفط ما أثر على مردودية الصادرات. لتشهد بعد ذلك

معدلات الانفتاح انتعاشا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2009. نظرا للتغيرات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الوطني.من إصلاحات هيكلية، والارتفاع المسجل في أسعار البترول الذي سجل أعلى مستوى له خلال هذه الفترة، ولم يسجل تراجع كبير ما انعكس على هذه النتائج.

الشكل(12): منحنى تطورات درجة الانفتاح التجاري في الجزائر الفترة (1991-2009)

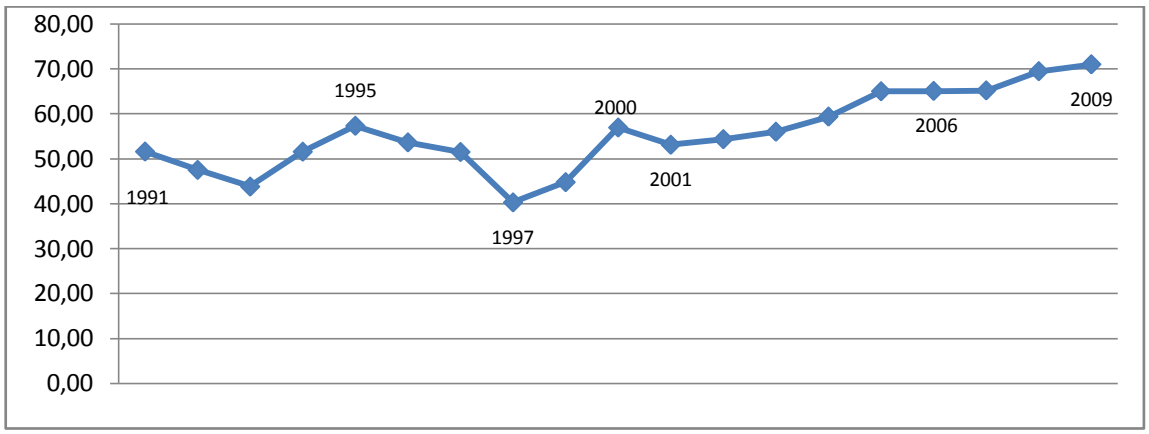

من الشكل نلاحظ تذبذبات شديدة على مستوى معدلات الانفتاح في الفترة 1991-2001، ما يؤكد عدم تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق مستويات مستقرة ودائمة من التّطور. لتشهد زيادة مستمرة في الفترة 2001-2009 ما يشير إليه الشكل التصاعدي للبيان.

الفرع الثالث: التجارة الخارجية ومعدل الناتج الداخلي الخام

في هذه النقطة سنعالج تطورات الناتج الداخلي الخام في الجزائر، مقارنة بتطورات التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات).

الجدول(36): تطورات نسبة قطاع التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام

الوحدة: (مليون دج) **للفترة 2001-2009**

السنة	الناتج الداخلي الخام	الصادرات	نسبة الصادرات إلى % le PIB	الواردات	نسبة الواردات إلى % PIB
2001	4 541 873,20	1 550 898,40	**36,43**	930 677,50	**25,74**
2002	4 257 047,60	1 605 789,60	**35,36**	1 159 170,20	**23,81**
2003	6 127 453,70	2 008 951,30	**38,14**	1 254 041,20	**25,52**
2004	5 266 821,90	2 462 919,60	**40,19**	1 577 137,70	**22,03**
2005	8 460 499,90	3 569 649,30	**47,60**	1 820 427,10	**24,28**
2006	7 498 628,00	4 149 706,90	**49,05**	1 863 501,30	**25,74**
2007	9 362 690,30	4 402 231,80	**47,02**	2 326 059,40	**35,78**
2008	11 069 025,20	5 298 034,00	**47,86**	3 170 777,20	**28,65**
2009	10 017 515,10	3 524 401,10	**35,18**	3 583 772,00	**24,84**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات- وكالة وهران

من الجدول تتضح النسبة المعتبرة التي تساهم بها الصادرات في الناتج الداخلي الخام، ونفس الشيء النسبة المعتبرة التي تغطيها الواردات الوطنية من الناتج الداخلي الخام.

وإنّ الذروة التي تم تحقيقها مؤخرا بحسب مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر كانت مدعومة بانتعاش سعر النفط بدلا من زيادة الإنتاجية حيث تضم بلادنا اقتصادا يرتبط بشكل كبير بالريع الخارجي مشتّقة معظمها من النفط.

المطلب الثاني: الميزان التجاري الجزائري

الميزان التجاري: يلعب الميزان التجاري دورا مهما في إظهار مدى سلبية أو إيجابية العلاقات الوطنية مع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، والتي يأتي في طليعتها بالنسبة للجزائر الاتحاد الأوروبي. كما سنرى في العناصر الموالية.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات

الجدول(37): تطور الميزان التجاري للفترة 1985- 1989

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الصادرات	68 629,8	38 714,2	45 834,0	49 897,5	78 057,9	129 593,0
الواردات	59 349,5	50 801,0	39 885,8	79 453,4	121 065,9	139 110,1
الميزان التجاري	9280,3	-12086,8	5948,2	-29555,9	-43008	-9517,1
معدل التغطية	115,64	76,21	114,91	62,80	64,48	93,16

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات- وكالة وهران

يلاحظ من الجدول أنّ الميزان التجاري للفترة 1985-1990 سجل نتائج سلبية وعجز ما عدى سنة 1987، نظرا للنتائج المترتبة عن الأزمة البترولية في تلك الفترة، وانخفاض الطلب العالمي على المصدر الأساسي للمداخيل الوطنية. وارتفاع الطلب الوطني نظرا للنمو الديموغرافي المسجل ما جعل الموازين الاقتصادية للبلاد تعاني من عجز تحملت تبعاته لمدة طويلة. وبالنسبة لمعدل تغطية الصادرات للواردات الوطنية فقد سجل عجز في أغلب المرحلة المدروسة.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الإصلاحات

الجدول (38): تطور الميزان التجاري للفترة 1991-1997

الوحدة: مليون دج

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الصادرات	246 532,5	266 289,9	252 299,4	342 503,2	533 047,1	781 687,8	837 217,3
الواردات	198 354,3	244 491,7	269 125,7	424 503,2	616 099,4	596 709,6	594 683,4
الميزان التجاري	48 178,2	21 798,2	-16 826,3	-82 000,0	-83 052,3	184 978,2	242 533,9
معدل التغطية	124,29	108,92	93,75	80,68	86,52	131,00	140,78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات- وكالة وهران

جدول(39): تطور الميزان التجاري للفترة 1998-2009

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	588875,6	840516,7	1657216	1480336	1501192	1902054	2337448	3421548	3979001	4214163	5090520	3 524 401,1
الواردات	552353,6	610605,2	690330,2	764804,1	956752,2	1047441	1314400	1493645	1558541	1916829	2572034	3 583 772,0
الميزان التجاري	36522	229911,5	966885,4	715531,7	544439,6	854612,1	1023048	1927903	2420460	2297334	2518486	-59370,9
معدل التغطية	106,61	137,65	240,06	193,56	156,90	181,59	177,83	229,07	255,30	219,85	197,92	98,34

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148

الشكل (13): منحنى تطور الميزان التجاري للفترة-1985-1989

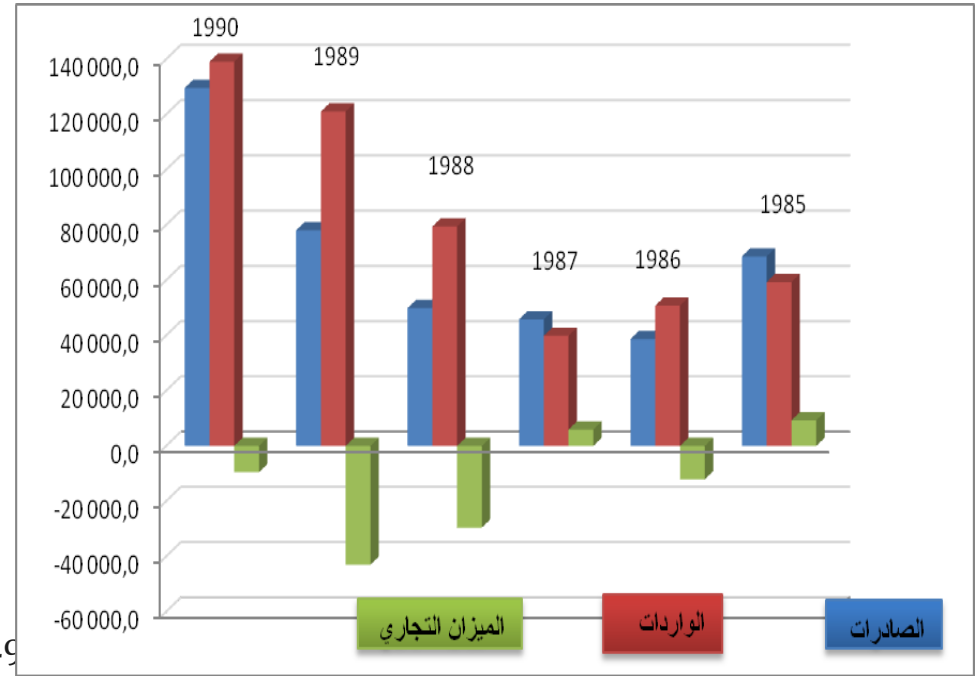

الشكل (14): منحنى تطور الميزان التجاري للفترة 1998-2009

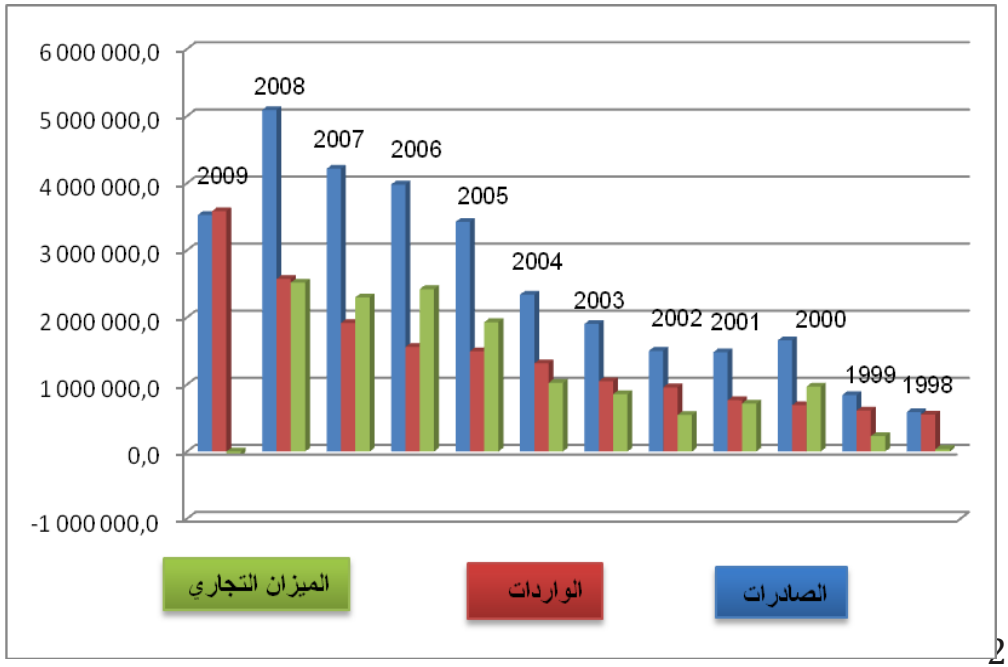

الجدول (1.39): تطورات الميزان التجاري حسب تطورات المجموعة السلعية للفترة 2000 - 2008 **الوحدة : بالمليون دج**

السنوات	2000			2001			2001		
المواد	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
المنتوجات الغذائية	2430.5	181777.3	-179346.8	2170.1	184024.2	-181854.1	2769.6	218391.4	-215621.8
الطاقة والمواد الذهبية	1611144.5	9725	1601419.5	1430668	10707.9	1419960.1	1445000	11551.7	1433448.3
مواد أولية	1110.6	18386.6	-17276	924.8	29268.1	-28343.3	921.8	41569.2	-40647.4
المنتوجات الخامة	2169.4	13810.4	-11641	1927.1	7462.6	-5535.5	3078.6	3119.6	-41
المنتوجات النصف مصنعة	35010	124573	-89563	38637.8	143896.6	-105258.8	41653.1	186183.1	-144530
سلع التجهيزات الفلاحية	836.8	6395.7	-5558.9	1713.2	11983.7	-10270.5	1621.7	11812.6	-10190.9
سلع التجهيزات الصناعية	3566.4	230963.6	-227397.2	3384.1	264818.3	-261434.2	4016.9	352501.7	-348484.8
السلع الاستهلاكية	947.4	104794.1	-103846.7	910.7	112701	-111790.3	2130.1	131910.5	-129780.4
المجموع	1657215.6	690,425.70	966789.9	1480335.8	764,862.40	715473.4	1501191.8	957,039.80	544152

	2003			2004			2005		
المواد	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
المنتوجات الغذائية	3702.7	207283.7	-203581	4749	259428.6	-254679.6	4942	263207.8	-258265.8
الطاقة والمواد الذهبية	1850000	8795	1841205	2276827	12082.5	2264744.5	3355000	15736.5	3339263.5
مواد أولية	756.4	49996.2	-49239.8	408.4	51471.3	-51062.9	370.7	47002	-46631.3
المنتوجات الخامة	3098.9	3350.6	-251.7	6457.8	4711.9	1745.9	9433.9	8101.1	1332.8
المنتوجات النصف مصنعة	39419.1	221100.7	-181681.6	44311.6	262313	-218001.4	47725.6	299932.8	-252207.2
سلع التجهيزات الفلاحية	42.8	9958.5	-9915.7	24.4	11999.9	-11975.5	34.4	11723.1	-11688.7
سلع التجهيزات الصناعية	2290.8	383509.4	-381218.6	3582.7	512186.5	-508603.8	2642.7	620175.1	-617532.4
السلع الاستهلاكية	2742.8	163447.3	-160704.5	1087	200,206.10	-199119.1	1398.9	227966.4	-226567.5

المجموع	1902053.5	1,047,441.40	854612.1	2337447.9	1,314,399.80	1023048.1	3421548.2	1,493,844.80	1927703.4

المصدر: عمود الصادرات والواردات من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات- وكالة وهران ، عمود الميزان التجاري من إعداد الطالبة

السنوات	2006			2007			2008		
المواد	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
المنتوجات الغذائية	5327.1	276026.2	-270699.1	6136.30	343661.3	-337525.00	7657.30	507947.5	-500290.20
الطاقة والمواد الذهبية	3895736.2	17748.4	3877987.8	4121790.40	22494.8	4099295.60	4970025.10	38460	4931565.10
مواد أولية	1369.7	52448.7	-51079	897.70	78013.6	-77115.90	507.10	80115.6	-79608.50
المنتوجات الخامة	12793.7	8779	4014.7	10859.70	13880.7	-3021.00	21035.20	9409.5	11625.70
المنتوجات النصف مصنعة	57385.1	358387.2	-301002.1	68842.60	492874.5	-424031.90	89308.40	652452.7	-563144.30
سلع التجهيزات الفلاحية	64.7	6958.2	-6893.5	42.20	10137	-10094.80	67.70	11269.7	-11202.00
سلع التجهيزات الصناعية	3162.6	619446.4	-616283.8	3188.90	695517.9	-692329.00	4334.50	980340.8	-976006.30
السلع الاستهلاكية	3161.9	218736.9	-215575	2405.4	260249.4	-257844.00	2084.4	283037.6	-280953.20
المجموع	3979001	1,558,531.00	2420470	4214163.2	1,916,829.20	2297334.00	5095019.7	2,563,033.40	2531986.30

المصدر: عمود الصادرات والواردات من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات- وكالة وهران ، عمود الميزان التجاري من إعداد الطالبة

الجدول (2.39): تطورات الميزان التجاري حسب تطورات المجموعة السلعية للفترة 2009 - 2011 **الوحدة : بالمليون دولار أمريكي**

السنوات	2009			2010			سبتمبر 2011		
المواد	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
المنتوجات الغذائية	113	5 863	-5 750	315	6 058	-5743	155	4 836	-4 681
الطاقة والمواد الذهبية	44128	549	43 579	55527	955	54572	35 595	404	35 191
مواد أولية	170	1 200	-1 030	94	1 409	-1315	68	907	-839
المنتوجات النصف مصنعة	692	10 165	-9 473	1056	10 098	-9042	798	5 338	-4 540
سلع التجهيزات الفلاحية		233	-233	1	341	-340		218	-218
سلع التجهيزات الصناعية	42	15 139	-15 097	30	15 776	-15746	15	8 199	-8 184

السلع الاستهلاكية	49	6 145	-6 096	30	5 836	-5806	7	3 393	-3 386
المجموع	**45 194**	**39 294**	**5 900**	**57 053**	**40 473**	**16580**	**36 638**	**23 295**	**13 343**

المصدر: ALGEX

من خلال الجدولين رقم (39) يتبين لنا أنّ حجم الصادرات في الغالب أكبر من حجم الواردات، وهذا يتجلى من خلال الميزان التجاري الذي سجل أعلى مستوى له بمعدل تغطية، حيث أنه بلغ 255 % في سنة 2006 كأقصى حد، وسجل أدنى قيمة له في سنة 2009، بنسبة 98 %.

والفترات التي تميزت بانخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات ترجع إلى تراجع أسعار البترول، التي وصلت إلى أقل من 16 $ للبرميل سنة 1994، لتتحسن الوضعية بعدها ابتداء من سنة 1995، بسبب السياسة المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

كما أن الجدولين الملحقين (1.45) و (2.45) يوضحان رصيد الميزان التجاري حسب التركيبة السلعية للصادرات والواردات الوطنية ، حيث يوضح عجزا تاما وواضحا في جميع السلع ما عدى منتوجات الطاقة على طول الفترة المدروسة ما يوضح الدور الكبير الذي تلعبه عائدات هذه الأخيرة في نتائج رصيد الميزان التجاري الوطني.

الفرع الثالث: حقيقة الأداء التجاري

حقيقة تطور أداء التجارة الخارجية الوطنية لا يعطي الوجه الحقيقي للنمو الاقتصادي الوطني، ولا يمكن أن يؤدي بالقول أنّ الجزائر دولة مصدرة أكثر ممّا هي مستوردة، وهذا تؤكده نتائج الجدول الموالي:

الجدول (40): تطور الصادرات الجزائرية **الوحدة بالمليون دج**

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		إجمالي الصادرات
	القيمة (مليون دج)	النسبة %	القيمة (مليون دج)	النسبة %	
1998	567870,1	96,43	21005,5	3,57	588875,6
1999	811172,5	96,51	29344,2	3,49	840516,7
2000	1611144,5	97,22	46071,1	2,78	1657215,6
2001	1430668	96,64	49667,8	3,36	1480335,8
2002	1445000	96,26	56191,8	3,74	1501191,8
2003	1850000	97,26	52053,5	2,74	1902053,5
2004	2276827	97,41	60620,9	2,59	2337447,9
2005	3355000	98,06	66548,2	1,94	3421548,2
2006	3895736,2	97,91	83264,8	2,09	3979001
2007	4121790,4	97,81	92372,8	2,19	4214163,2
2008	4970025,1	97,55	124 994,60	2,45	5095019,7
2009	1243567	-	1234	-	1245788
متوسط القيم	2298233.4	97.19	56947.43	2.81	2355263.08

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على : Collection Statistique

"Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148"

من خلال الجدول(40) نلاحظ أنّ الصادرات الجزائرية تتركز أساسا في تصدير منتوج واحد وهو المحروقات، بنسبة متوسطة تقدر 97 % من إجمالي الصادرات، وتبقى حصة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة تقدر ب 3 %.

الشكل (15) :توزيع الصادرات للفترة 1998-2009

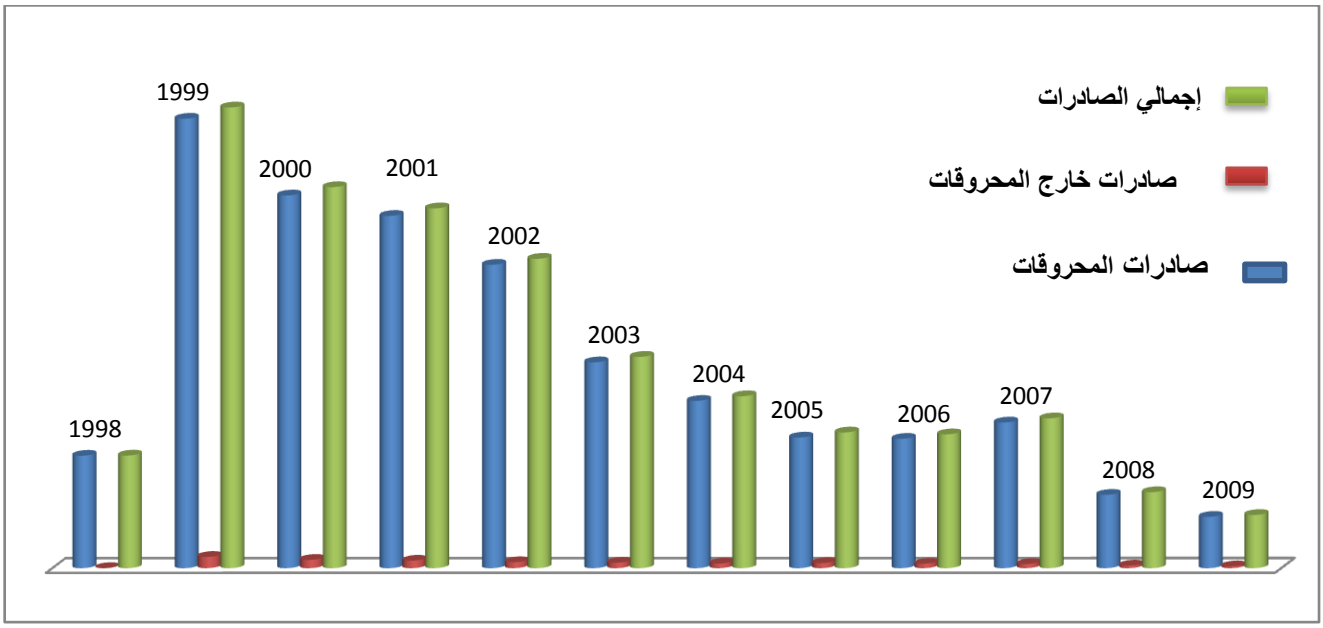

إنّ تحليل حقيقة الأداء التجاري يبين التباين الكبير بين مساهمة الصادرات في إطار المحروقات وخارجها، يؤدي بالقول أنّ الهيكلة الحالية للصادرات الخارجية بعدم جدوى الإصلاحات بالمقارنة مع الإمكانيات المسخرة في هذا القطاع، وما يتوفر عليه، والحديث عن الصادرات خارج المحروقات يقود إلى القول بضرورة التفكير الجدي الناجع في تنويع الصادرات خارج المحروقات من أجل تحقيق إندماج إيجابي في السوق العالمية.

ما يعطي نظرة على أنّ الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يغير شيء من هيكلة التجارة الخارجية، بل أدّى في بعض الأحيان إلى رفع حجم الواردات لمستويات تضر بالاقتصاد الوطني لو لم يقابلها زيادة في مداخيل المحروقات بسبب ارتفاع سعر البرميل من البترول.

ويرجع بعض المحللين الاقتصاديين ضعف وتراجع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى أنّ المصدرين الجزائريين لم يعتمدوا بعد المعايير الدولية في مجال التقييس والتحويل والتغليف خاصة في مجال المواد الغذائية.

المطلب الثالث: هيكل الصادرات

نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على مختلف المنتجات والخدمات التي تصدرها الجزائر.

الفرع الأوّل: التركيبة السلعية للصادرات (خارج المحروقات)

حسب البيانات المتوفرة على مستوى وزارة التجارة الخارجية، فإنه يمكن تقسيم الصادرات إلى أربع مجموعات أساسية، تتمثل في:

1. **المواد الغذائية ومشتريات أخرى**
2. **مجموعة التجهيزات الصناعية**
3. **مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية**
4. **المنتوجات الموجهة لتشغيل الآلات**

وتتمثل أهم المواد المصدرة من الجزائر حسب بيانات وزارة التجارية في إثنا عشر مادة مهمّة، تتمثل في: الزيوت ومنتجات أخرى ناجمة عن تقطير الزفت، محلول النشادر المنعدم الماء، نفايات وخردوات الحديد المسبوك أو الفولاذ، نفايات وخردوات النّحاس، الزنك الخام، المنتجات المصفحة إلى حديد وفولاذ، المحروقات الحلقية، فوسفات الكالسيوم الطبيعي، هيدروجين وغاز نادر، اللذائن المستخلصة من الاثلين، نفايات الألمنيوم.

ويتناول الجدول رقم(41) الصادرات الجزائرية حسب المجموعة السلعية للفترة الممتدة من 1992 إلى 2008، والذي يتضح جليا من معطياته الهيمنة الشاملة لمواد الطاقة والمواد الذهبية بنسبة تفوق 95 % من إجمالي الصادرات الوطنية، فيما تشكل المواد الغذائية في متوسط الفترة المدروسة ما قيمته %، أما بالنسبة للمواد النصف المصنعة فقدر متوسط نسبتها ب %، وتأتي في ذيل الترتيب كل من التجهيزات الصناعية بمتوسط قيمته %، والتجهيزات الفلاحية بنسبة %، وكذا السلع الاستهلاكية بسبة متوسطة ب %.

ما يعكس الطبيعة المختلة لمداخيل الدولة وارتكازها على قطاع واحد(المحروقات)، ومكانة وجودة السلع المصدرة إلى الخارج التي لم تستطع أن تحرز تحسنا طيلة الفترة المدروسة، رغم الإمكانيات المسخرة لتحسين مردودية هذه القطاعات وجعلها في مصاف السلع الدولية، كما يشير إلى عدم

جاهزيتها للمنافسة العالمية. ومن جهة أخرى شدّة الصرامة في الشروط المفروضة على هذا النوع من السلع من طرف المؤسسات الدولية للسماح لمثل هذه السلع بالدخول إلى الأسواق العلمية.

جدول(41):توزيع الصادرات الجزائرية حسب المجموعة السلعية للفترة1992-2008

السنوات / المواد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	متوسط قيم المواد	النسبة
المنتوجات الغذائية	1766,8	2305,1	1209,1	5255,8	7439,7	2147,8	3354,05	0,71
الطاقة والمواد الذهبية	238931,8	228387,8	314203,8	473656,8	692533,4	762630,4	451724	95,30
مواد أولية	35	15,3	257,2	285,1	409	376,2	229,6333333	0,05
المنتوجات الخامة	678,9	595,3	737,7	1674,5	1978	1960,3	1270,783333	0,27
المنتوجات النصف مصنعة	5077	6666,5	6721,6	12963,5	27189,9	21944,7	13427,2	2,83
سلع التجهيزات الفلاحية	34,5	5,9	94,2	237,8	194,1	37,4	100,65	0,02
سلع التجهيزات الصناعية	1490,3	406,8	318,3	861,1	2493,8	1339,2	1151,583333	0,24
السلع الاستهلاكية	995,5	1169	796,9	3516,2	8573	1331,5	2730,35	0,58
المجموع	249009,8	239551,7	324338,8	498450,8	740810,9	791767,5	473988,25	100

السنوات / المواد	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المنتوجات الغذائية	1567	1566,8	2430,5	2170,1	2769,6	3702,7	4749
الطاقة والمواد الذهبية	567870,1	811172,5	1611145	1430668	1445000	1850000	2276827
مواد أولية	628,3	617,9	1110,6	924,8	921,8	756,4	408,4
المنتوجات الخامة	2023,2	2142,3	2169,4	1927,1	3078,6	3098,9	6457,8
المنتوجات النصف مصنعة	14937,1	18840,3	35010	38637,8	41653,1	39419,1	44311,6
سلع التجهيزات الفلاحية	358,9	1675,9	836,8	1713,2	1621,7	42,8	24,4
سلع التجهيزات الصناعية	571,6	3165,6	3566,4	3384,1	4016,9	2290,8	3582,7
السلع الاستهلاكية	919,4	1335,4	947,4	910,7	2130,1	2742,8	1087
المجموع	588875,6	840516,7	1657216	1480336	1501192	1902054	2337448

السنوات / المواد	2005	2006	2007	2008	متوسط قيم المواد	النسبة
المنتوجات الغذائية	4942	5327,1	6136,3	7657,3	3910,76	0,16
الطاقة والمواد الذهبية	3355000	3895736	4121790	4970025	2394112,16	97,48
مواد أولية	370,7	1369,7	897,7	507,1	773,95	0,03
المنتوجات الخامة	9433,9	12793,7	10859,7	21035,2	6819,98	0,28
المنتوجات النصف مصنعة	47725,6	57385,1	68842,6	89308,4	45097,34	1,84
سلع التجهيزات الفلاحية	34,4	64,7	42,2	67,7	589,34	0,02
سلع التجهيزات الصناعية	2642,7	3162,6	3188,9	4334,5	3082,44	0,13
السلع الاستهلاكية	1398,9	3161,9	2405,4	2084,4	1738,49	0,07
المجموع	3421548	3979001	4214163	5095020	2456124,45	100,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: O N S Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148

الصادرات حسب المجموعة السلعية للفترة 1992- 1997	الصادرات حسب المجموعة السلعية للفترة 1998- 2008

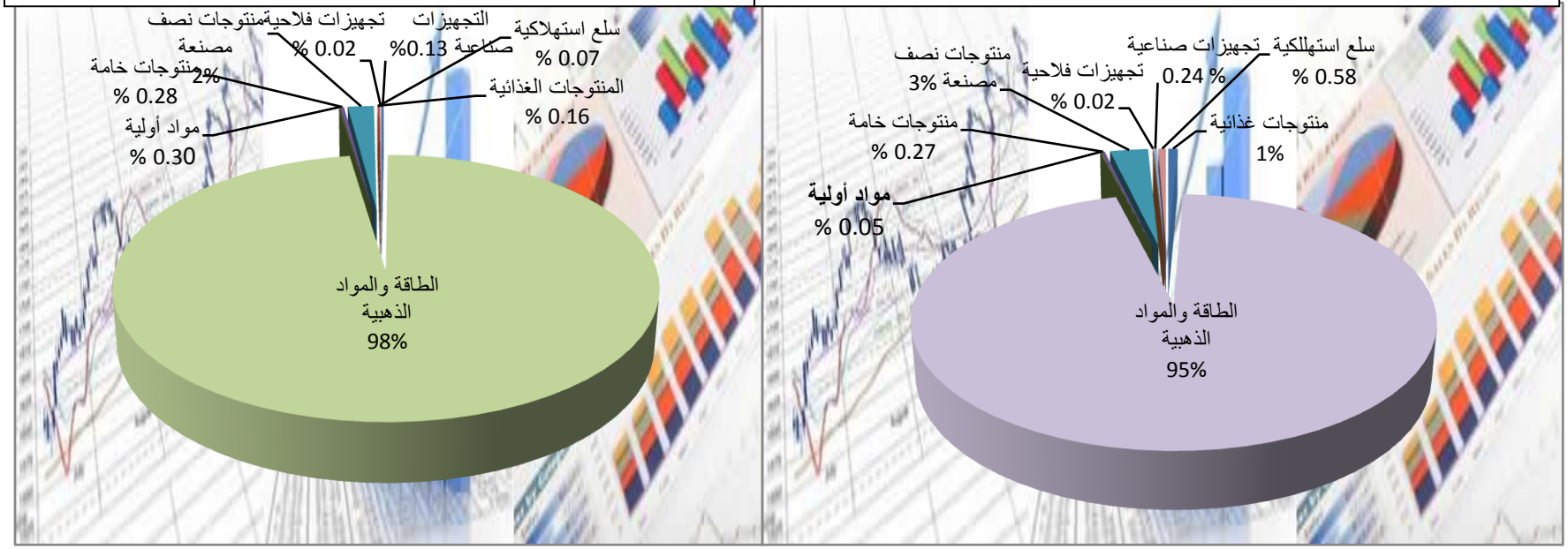

مقارنة بسيطة للشكلين الذين يمثلان توزيع الصادرات حسب المجموعة السلعية للفترتين الممتدتين ما بن (1992-1997) و (1998-2008) ، ويتضح جليا عدم وجود فرق بين الفترتين رغم تباعد الفارق الزمني بينهما واختلاف مميزات ومعطيات كل مرحلة منهما إلاّ أنّ صادرات القطاعات باختلافها خارج المحروقات لم تحقق انتعاشا كبيرا إذ لا يتعدى في المتوسط 1%، حيث بقيت مساهمة الصادرات من السلع الاستهلاكية 0.6 % ، و المنتوجات الغذائية 1 % من إجمالي الصادرات، وبالنسبة لصادرات التجهيزات الصناعية والنصف المصنعة فلم تتعدى 3 %، ولا تعد تذكر قيمة الصادرات من التجهيزات الفلاحة إذ بلغت 0.02 %، بينما تم تسجيل تراجع في الفترة 1998-2008 في جل نسب صادرات

الجدول(42): الصادرات حسب المجموعات السلعية خارج المحروقات

الوحدة : مليون دج

المواد	القيمة المتوسطة للفترة 1992-1997	النسبة المئوية	القيمة المتوسطة للفترة 1998-2008	النسبة المئوية
المنتوجات الغذائية	3354,05	15,06	3 910,76	6,31
مواد أولية	229,63	1,03	773,95	1,25
المنتوجات الخامة	1270,78	5,71	6 819,98	11,00
المنتوجات النصف مصنعة	13427,20	60,31	45 097,34	72,72
سلع التجهيزات الفلاحية	100,65	0,45	589,34	0,95
سلع التجهيزات الصناعية	1151,58	5,17	3 082,44	4,97
السلع الاستهلاكية	2730,35	12,26	1 738,49	2,80
المجموع	22264,25	100	62 012,29	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات- وكالة وهران

شكل(17): الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

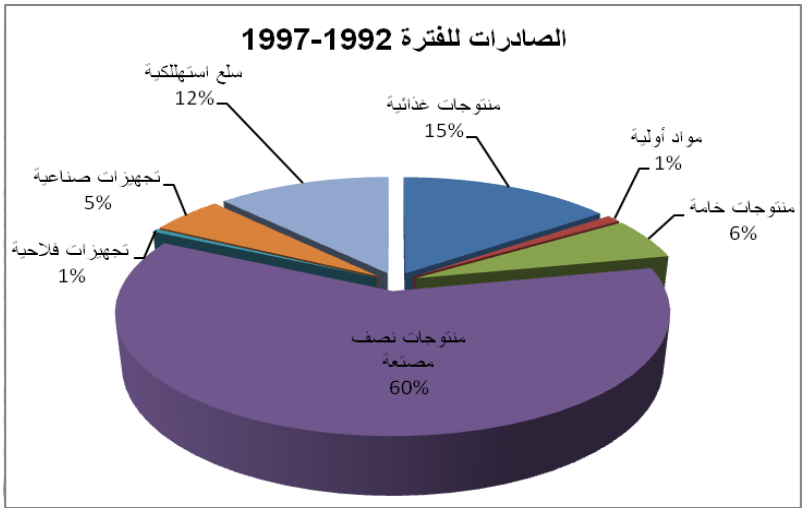

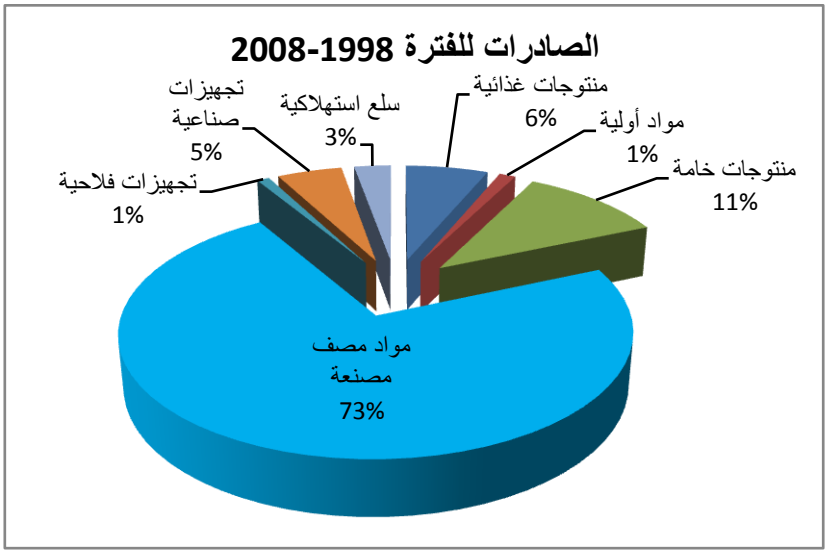

من الشكل(17)، نلاحظ أنّ الصادرات خارج المحروقات تتركز في مجموعات مهمة هي المواد النصف المصنعة، والمواد الغذائية، تجهيزات فلاحية وصناعية، مواد استهلاكية، المواد الخام.

حيث تحتل المواد النصف مصنعة صدارة القائمة، بنسبة متوسطة 72.72 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ما قيمته 45097.34 مليون دج، وتليها المنتوجات الخامة بقيمة 6819 مليون دج، ما تمثله نسبة 11 % للفترتين المحصورة بين (1992–2008)، ثم تليها المواد الغذائية بنسبة متوسطية للفترة (1998–2008) بنسبة 6 % والتي تمثل مرحلة متقدمة من الانفتاح الاقتصادي، حيث سجل حجم الصادرات لهذا النوع من المواد تراجع كبيرا بالمقارنة مع الفترة (1992–1997)، وتأتي التجهيزات الفلاحية في مؤخرة التصنيف بنسبة متوسطة لا تتعدى 1 % .

وإجمالا فإنّ الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تغيرا على مستوى مردوديتها باختلاف المجموعات التي تضمها، مما يعكس عجز وعدم قدرة المؤسسات الجزائرية على إحداث تغيير و تنويع المنتوجات الوطنية، وعدم الوصول إلى مستوى منافسة المنتوجات المنافسة الأجنبية التي سجلت سرعة وزيادة في تدفقها إلى الأسواق الوطنية، وهذا ما سنتعرف عليه في دراستنا للشق الثاني للتجارة الخارجية الوطنية. والجدول(43)الموالي يوضح تطور الصادرات إجمالا، والشكل(18) الذي بعده يعطي الصورة المفصلة للنتائج.

جدول(43): تطور الصادرات الوطنية للفترة 1998-2009

السنوات	ص م	ص خ م	إجمالي الصادرات
1998	567870,1	21005,5	588875,6
1999	811172,5	29344,2	840516,7
2000	1611145	46071,1	1657215,6
2001	1430668	49667,8	1480335,8
2002	1445000	56191,8	1501191,8
2003	1850000	52053,5	1902053,5
2004	2276827	60620,9	2337447,9
2005	3355000	66548,2	3421548,2
2006	3895736	83264,8	3979001
2007	4121790	92372,8	4214163,2
2008	4970025	124 994,60	5095019,7
2009	1243567	1234	1245788

المصدر: الديون الوطني للإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2009، وعشرة أشهر أولى لسنة 2010.

الشكل(18): تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1985-2009

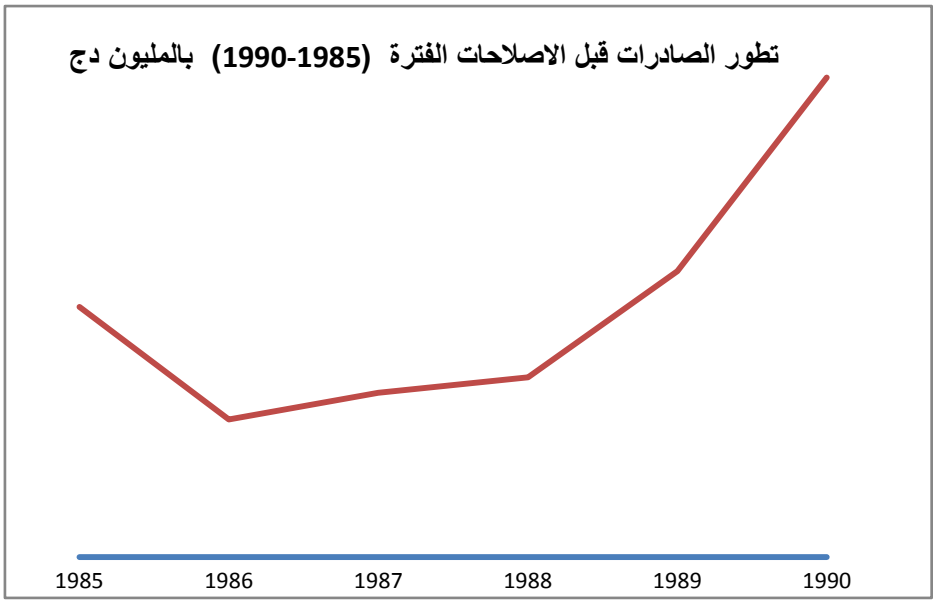

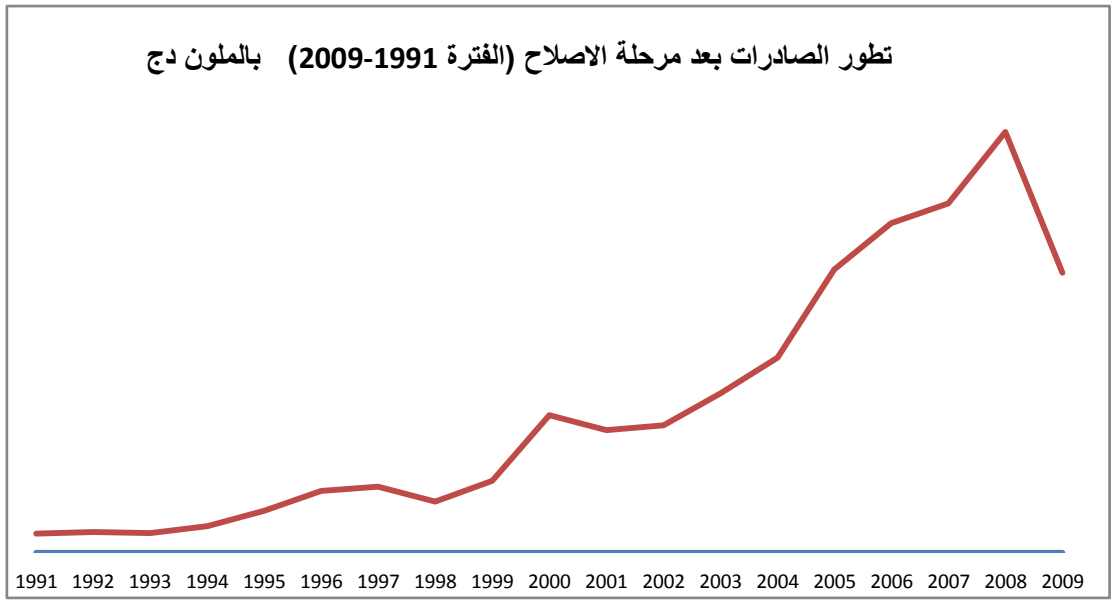

الفرع الثاني: الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

من خلال نتائج الجدول(44) والرسم البياني(19)، نأخذ صورة عن ترتيب المناطق الجغرافية (الاقتصادية) لزبائن السلع والمنتوجات الجزائرية بما في ذلك المحروقات.

وقمنا بتقسم الدراسة إلى مرحلتين، مرحلة تسبق الانفتاح 85-88، ومرحلة الانفتاح المتقدم 1998-2010.

الجدول(44): الصادرات حسب المنطقة الجغرافية للفترة (1985-1988)

	1985	النسبة	1986	النسبة	1987	النسبة	1988	النسبة	النسبة المتوسطة
الإتحاد الأوروبي	73166	62.77	48942	66.90	48942	67.24	58685	66.60	65.88
دول أوربية أخرى	10958	9.40	2864	3.91	2864	3.93	4021	4.56	5.40
أمريكا الجنوبية	17082	14.66	10783	14.74	10783	14.81	14776	16.77	15.24
أمريكا اللاتينية	2975	2.56	2328	3.18	2456	3.37	1873	2.13	2.81
دول المغرب	-	—	-	-	-	-	-	-	-
الدول العربية	1199	1.03	1054	1.44	1526	2.10	–	–	–
إفريقيا	561	0.48	386	0.53	418	0.57	922	0.48	0.52
آسيا	646	0.55	647	0.88	1129	1.55	942	1.07	1.01
باقي العالم	9962	8.55	6152	8.41	4671	6.42	7403	8.40	7.94
المجموع	**116559**	**100**	**73156**	**100**	**72789**	**100**	**88122**	**100**	

المصدر:

Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-"Collection Statistique "2008,N°148

شكل(19): الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الاقتصادية للفترة (1985-1988)

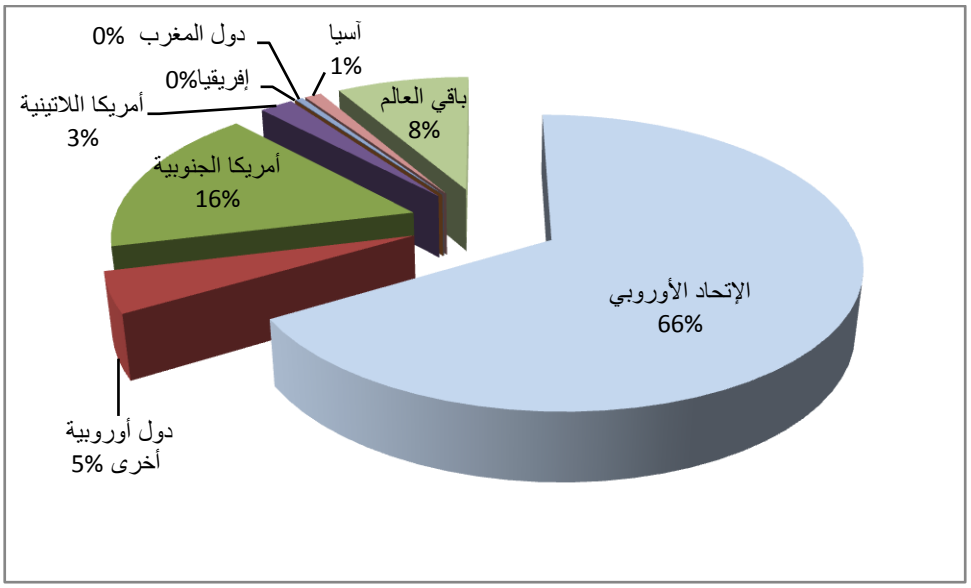

ورغم ذلك لم نجد فروق واضحة بين هاتين الفترتين، إذ تقدم الاتحاد الأوروبي المجموعة في الفترة 1985–1989 بنسبة متوسطة تقدر ب 65.88 % ما عكس استحواذ سوق الاتحاد الأوروبي على الصادرات الوطنية، ثم تأتي أمريكا الجنوبية وبلغ متوسط الصادرات نحوها نسبة 15.24 %

حيث نجد في الصدارة الإتحاد الأوروبي بقيمة 1228543 مليون دج، ما يعادل نسبة متوسطة 57.75 %، للفترة (1998–2009) بنفس الترتيب في الفترة التي سبقت الإصلاحات والتحرير التجاري أي للفترة (1985–1988)، ما يوضح استحواذ سوق الإتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية في كل مراحلها التاريخية والاقتصادية، ثم تأتي بعد ذلك أمريكا الجنوبية، حيث بلغ حجم الصادرات الوطنية إليها خلال الفترة المدروسة إلى 25.12 % ما يعادل643932.9 مليون دج، ثم الدول الأوروبية الأخرى من غير المنظمة للإتحاد الأوروبي بقيمة 103901 مليون دج، ما يمثل نسبة 5.23 %.

الجدول(45): الصادرات حسب المنطقة الاقتصادية للفترة (1998–2009)

المنطقة الاقتصادية	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإتحاد الأوروبي	376 291,50	537 510,30	1 036 588,40	943 862,10	959 393,30	1 122 134,90	1 278 583,80
دول أوربية أخرى	42 399,00	48 918,10	124 125,40	85 119,30	86 399,50	96 090,00	111 691,40
أمريكا الجنوبية	112 475,20	144 905,00	316 362,50	263 499,80	288 588,60	486 361,20	660 105,60
أمريكا اللاتينية	43 576,80	75 058,10	135 063,10	94 001,30	80 060,90	100 695,70	149 791,20
دول المغرب	7 833,70	11 515,10	19 223,70	21 464,90	19 770,40	20 148,40	32 097,30
الدول العربية	1 296,70	4 538,80	4 308,80	25 313,70	20 775,40	27 541,80	37 415,60

إفريقيا	256	3 148,70	3 148,70	1 036,20	4 251,70	997,4	2 333,90
آسيا	5 281,50	18 395,10	18 395,10	44 410,10	39 671,50	48 061,70	63 705,20
باقي العالم	26,7	672,4	0	1 776,40	2 281,00	22,4	1 723,70
المجموع	589 437,10	844 661,60	1 657 215,70	1 480 483,80	1 501 192,30	1 902 053,50	2 337 447,70

المنطقة الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	متوسط القيم
الإتحاد الأوروبي	1 903 577,00	2 089 979,80	1 835 573,20	2 659 020,40	1228543
دول أوربية أخرى	148 147,30	151 382,50	150 476,10	202 063,20	103901
أمريكا الجنوبية	956 528,80	1 343 188,90	1 594 014,30	1 561 164,70	643932,9
أمريكا اللاتينية	238 388,50	178 134,70	187 217,00	193 163,90	122929,3
دول المغرب	31 071,60	37 505,20	53 272,90	104 322,30	29852,13
الدول العربية	46 170,20	43 034,10	33 547,90	50 868,90	24567,66
إفريقيا	3 674,50	1 096,40	47 257,70	23 116,70	7526,492
آسيا	90 978,20	134 678,50	298 546,20	294 950,70	88089,48
باقي العالم	3 012,20	0,8	14 257,90	6 349,20	2510,225
المجموع	3 421 548,30	3 979 000,90	4 214 163,20	5 095 020,00	250205,8

المصدر: O N S Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148

الجدول(46): النسب المئوية للصادرات حسب المنطقة الجغرافية للفترة (1998–2008)

السنوات / المنطقة الاقتصادية	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة 1991-2008
الإتحاد الأوروبي	63,8	63,6	62,5	63,8	63,9	59,0	54,7	55,6	52,5	43,6	52,2	**57,75**
دول أوربية أخرى	7,2	5,8	7,5	5,7	5,8	5,1	4,8	4,3	3,8	3,6	4,0	**5,23**
أمريكا الجنوبية	19,1	17,2	19,1	17,8	19,2	25,6	28,2	28,0	33,8	37,8	30,6	**25,12**
أمريكا اللاتينية	7,39	8,89	8,15	6,3	5,3	5,3	6,4	7,0	4,5	4,4	3,8	**6,14**
دول المغرب	1,33	1,36	1,16	1,4	1,3	1,1	1,4	0,9	0,9	1,3	2,0	**1,29**
الدول العربية	0,2	0,5	0,3	1,7	1,4	1,4	1,6	1,3	1,1	0,8	1,0	**1,04**
إفريقيا	0,0	0,4	0,2	0,1	0,3	0,1	0,1	0,1	0,0	1,1	0,5	**0,26**
آسيا	0,9	2,2	1,1	3,0	2,6	2,5	2,7	2,7	3,4	7,1	5,8	**3,09**
باقي العالم	0,0	0,1	0,0	0,1	0,2	0,0	0,1	0,1	0,0	0,3	0,1	**0,09**
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	**100,0**

الشكل(20):الصادرات الجزائرية للفترة (1998–2008)

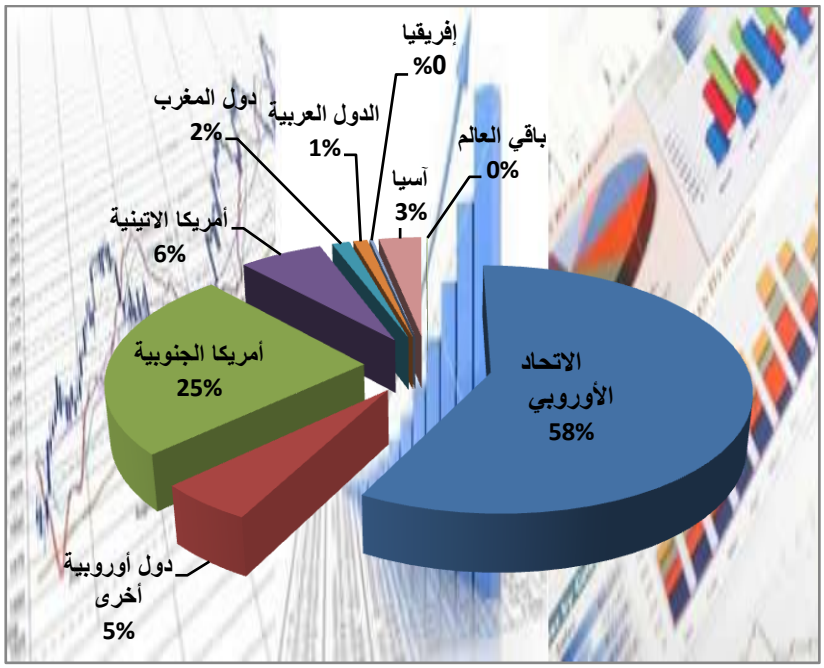

ما انعكس على الحصة المستقبلة من الصادرات الوطنية في البلدان العربية، ودول المغرب العربي، التي تميزت بالضعف إذ لا تتعدى نسبة 1 %، 2 % على التوالي رغم تقدم العلاقات وتعدد الاتفاقيات مع هذا الطرف، ومن جانب آخر توضح النتائج ضعف نفاذ الصادرات الوطنية إلى السوق الآسيوية ب 88089 مليون دج، بنسبة لا تتعدى 3 %. أما بالنسبة لأفريقيا فيقدر حجم السلع المقتناة من الجزائر إليها بأقل من 1 %.

الفرع الثالث:أهم الزبائن الوطنية

نعرض الجدول (47): أهم عشر زبائن الجزائر في الفترة 1998-2011 الوحدة: مليون دج

البلد	1998	النسبة	البلد	1999	النسبة	البلد	2000	النسبة	البلد	2001	النسبة
فرنسا	131 955,90	24,7	فرنسا	139144,6	22,8	فرنسا	162 661,80	23,6	فرنسا	187152,6	24,2
الو.م.أ	58 253,40	10,9	إيطاليا	60468,1	9,9	الو.م.أ	78 687,20	11,4	الو.م.أ	80324	10,5
إيطاليا	49 673,50	9,3	الو.م.أ	51290,8	8,4	إيطاليا	61 409,00	8,9	إيطاليا	79150,5	10,3
ألمانيا	37 892,90	7,1	ألمانيا	47226,7	7,4	ألمانيا	53 424,50	7,7	ألمانيا	60963,3	8
إسبانيا	32 150,30	6	إسبانيا	33824,4	5,5	إسبانيا	**41 108,00**	6	إسبانيا	40319,8	5,3
كندا	30 734,10	5,8	كندا	25712,1	4,2	كندا	26 399,00	3,8	تركيا	29234,5	3,8
تركيا	24 131,40	4,5	اليابان	23767,1	3,9	تركيا	21 542,20	3,1	بلجيكا	20352,4	2,7
بريطانيا	14 706,40	2,8	تركيا	22500,7	3,7	اليابان	20 557,80	3	كندا	20019,4	2,6
بلجيكا	14 217,50	2,7	كوريا الجنوبية	20579,4	3,4	روسيا	20 554,80	3	بريطانيا	19346,4	2,5
هولندا	11 108,40	2,1	الصين	15292,1	2,5	بلجيكا	17 977,40	2,6	روسيا	18487,1	2,4

البلد	2002	النسبة	البلد	2003	النسبة	البلد	2004	النسبة	البلد	2005	النسبة
فرنسا	214969,3	22,5	فرنسا	250264,4	23,9	فرنسا	295 538,20	22,5	فرنسا	328137,8	22
الو.م.أ	92689,9	9,7	إيطاليا	98587,7	9,4	إيطاليا	111397,2	8,5	إيطاليا	111819,8	7,5
إيطاليا	90773	9,5	ألمانيا	68070,2	6,5	ألمانيا	86332,6	6,6	الو.م.أ	99314,7	6,6
ألمانيا	67989,3	7,1	إسبانيا	57462,1	5,5	الو.م.أ	77180,1	5,9	الصين	97809,4	6,5
إسبانيا	49643,6	5,2	الو.م.أ	54574,9	5,2	الصين	65997,4	5	ألمانيا	93739,8	6,3
تركيا	31286,1	3,3	الصين	40116,1	3,8	إسبانيا	63546,4	4,8	إسبانيا	70991,3	4,8
اليابان	29693	3,1	تركيا	33883,5	3,2	اليابان	47320,5	3,6	اليابان	57301,7	3,8
الصين	27230,1	2,8	بريطانيا	31800,9	3	الأرجنتين	42508,7	3,2	تركيا	44452,6	3
كندا	26721,3	2,8	اليابان	29411	2,8	تركيا	42109,4	3,2	الأرجنتين	43408,2	2,9
بريطانيا	24326,6	2,5	روسيا	24378,4	2,3	بلجيكا	35322	2,7	أكرانيا	39884,5	2,7

البلد	2006	النسبة	البلد	2007	النسبة	البلد	2008	النسبة
فرنسا	317 122,70	20,3	فرنسا	320 054,60	16,7	فرنسا	422 772,70	16,4
إيطاليا	136 676,90	8,8	إيطاليا	166 969,50	8,7	إيطاليا	280 177,60	10,9
الصين	124 047,70	8	الصين	165 757,30	8,6	الصين	265 461,30	10,3
ألمانيا	107 252,00	6,9	الو.م.أ	146 770,20	7,7	إسبانيا	189 816,40	7,4
الو.م.أ	103 181,90	6,6	ألمانيا	124 049,00	6,5	ألمانيا	157 818,70	6,1
إسبانيا	74 583,30	4,8	إسبانيا	110 157,20	5,7	الو.م.أ	143 233,80	5,6
تركيا	51 634,70	3,3	الصين	73 853,00	3,9	اليابان	91 965,40	3,6
اليابان	51 551,00	3,3	الأرجنتين	63 986,10	3,3	تركيا	87 723,70	3,4
الأرجنتين	45 838,10	2,9	تركيا	63 916,40	3,3	الأرجنيتن	81 577,70	3,2
بلجيكا	38 380,20	2,5	جمهورية كوريا	56 164,90	2,9	كندا	63 403,60	2,5

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على: O N S Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البلد	2009	النسبة	البلد	2010	النسبة	البلد	2011	النسبة
فرنسا	216,29	20,29	إسبانيا	300,40	19,69	إسبانيا	233,91	22,43
إسبانيا	156,18	14,65	فرنسا	223,98	14,68	هولندا	158,06	15,15
إيطاليا	93,28	8,75	هولند	168,88	11,07	فرنسا	140,15	13,44
تركيا	69,77	6,55	إيطاليا	118,22	7,75	بلجكا	103,33	9,91
بلجيكا	69,75	6,54	بلجيكا	109,56	7,18	إيطالبا	63,63	6,10
تونس	41,03	3,85	سوريا	74,12	4,86	برتغال	49,61	4,76
هولندا	40,40	3,79	تونس	60,08	3,94	تونس	42,15	4,04
الو.م.أ	36,27	3,40	جمهورية السودان	52,44	3,44	البرازيل	36,55	3,50
سويرا	33,39	3,13	تركيا	34,64	2,27	تركيا	31,75	3,04
الهند	26,87	2,52	الأردن	30,74	2,01	بلغاريا	26,57	2,55

المصدر: WWW.ALGX.COM

يتبين من الجدول(47) للفترة المدروسة مجمل قيمة الصادرات، وتأتي فرنسا في المرتبة الأولى بنفاذ المنتوجات الوطنية بنسبة متوسطة خلال الفترة 1998–2008 تقدر بقيمة 251797,7 مليون دج، ما يمثل نسبة 21 %، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة متوسطة تعادل 89590,99 مليون دج، ما يقارب نسبة متوسطة قدرها 9 % ، ثم تأتي كل من ألمانيا وإيطاليا بنسبة تعادل 7 % ، في حين تغيب الدول العربية في هذا التصنيف نظرا لضعف وضآلة القيمة المستقبلة من طرف هذه الدول، ما يتناقض و العلاقة التي تجمع الجزائر ونظيراتها من الدول العربية التي تجمعها روابط متعددة، وما يدعو إلى إعادة النظر في السياسة التجارية العربية. ونجد المغرب وتونس في صدارة الدول العربية إذا ما أخذنا الدول العشرين المستقبلة للسلع الجزائرية. ونفس الشيء بالنسبة للزبائن التجاريين من الدول الإفريقية من غير الدول العربية، هذا ما يتنافى مع القول القائل بفكرة سهولة وسرعة نفاذ السلع إلى الدول التي تجمعها الحدود والموقع

وبالنسبة للدول الآسيوية نجد في صدارة الدول الصين بنسبة تفوق 5 %، واليابان بنسبة متوسطة من إجمالي واردتها الجزائرية تقدر ب 4 %.

من هذه النتائج يمكن القول أنّ الجزائر لم تستفد من فعاليات فتح سوقها الوطني ، والتسهيلات المقدم إلى الأطراف المتعاقد معها، ولم يتغير حجم الصادرات خارج المحروقات(الصناعات التحويلية) في مساهمته في الناتج الداخلي الخام للبلاد، وتبقى الجزائر رهينة إيرادات قطاع المحروقات وأسعار البترول. لذا يستوجب وضع برامج جديدة لدراسة الأسواق العالمية فيما يخص الخارجية، ومحاولة إيجاد صيغ للتوسع في هذه الأسواق من جهة، والدخول في أسواق جديدة من جهة أخرى. ومراجعة جدوى الاتفاقيات المبرمة مع الشركاء التجاريين.

المطلب الرابع: الواردات الجزائرية

نظر لعجز السوق الوطنية عن تلبية الطلب المحلي للأفراد والمؤسسات، تلجأ الجهات المعنية لتغطية الطلبيات من المواد والخدمات من السوق الخارجية، وسنتعرف في هذا المطلب على أهم السلع المستوردة وتطوراتها خلال الفترة 1992–2009، وكذا أهم المناطق المصدرة للوطن، وأهم الدول الممولة للواردات الجزائرية.

الفرع الأوّل: التركيبة السلعية للواردات

حسب البيانات المتوفرة على مستوى وزارة التجارة الخارجية، فإنّه يمكن تقسيم الواردات إلى أربع مجموعات أساسية، تتمثل في:

1. **المواد الغذائية ومشتريات أخرى:** تتضمن المزروعات، الألبان ومشتقاتها، السكر، اللّحوم، القهوة والشاي، وغيرها.

2. **مجموعة التجهيزات الصناعية:** تتضمن سيارات نقل الأشخاص والبضائع، الطائرات، الأجهزة الإلكترونية المستخدمة في الهاتف، آليات تسوية الطرق

3. **مجموعة المواد الاستهلاكية عير الغذائية:** تتعلق بالأدوية، آلات بث وأجهزة البرق اللاسلكي

4. **المنتوجات الموجهة لتشغيل الآلات:** تتكون أساسا من مواد البناء، الحديد، الفولاذ، الخشب، الزيوت الموجهة للصناعات الغذائية، الأسلاك الحديدية أو الفولاذية المستعملة في الآلات.

وتتمثل أهم المواد المستوردة إلى الجزائر حسب بيانات وزارة التجارية في إثنا عشر مادّة مهمّة، تتمثل في: الزيوت ومنتجات أخرى ناجمة عن تقطير الزفت، محلول النشادر المنعدم الماء، نفايات وخردوات الحديد المسبوك أو الفولاذ، نفايات وخردوات النّحاس، الزنك الخام، المنتجات المصفحة إلى حديد وفولاذ، المنتجات المصفحة إلى حديد وفولاذ، المحروقات الحلقية، فوسفات الكالسيوم الطبيعي، هيدروجين وغاز نادر، اللذائن المستخلصة من الاثلين، نفايات الألمنيوم.

وهذا ما يفصله أكثر الجدول رقم(48) أسفله الذي وضح توزيع الواردات الوطنية حسب المجموعة السلعة للفترة 1992–2010.

الجدول(48):توزيع الواردات الجزائرية حسب المجموعة السلعية للفترة 1992 -2008 **الوحدة: مليون دج**

السنوات / المواد	1992	1993	1994	1995	1996	1997	متوسط قيم المواد
منتوجات الغذائية و مشروبات	46,916.70	50,787.40	102,238.30	131,282.50	142,451.50	146,859.00	103422.57
طاقة ومواد ذهبية	2,699.70	2,908.30	2,017.70	5,608.30	6,036.80	7,629.60	4483.40
مواد أولية	11,899.30	12,303.60	20,127.80	34,094.70	24,515.50	22,475.70	20902.77
مواد خام	1,820.70	1,586.80	6,950.90	3,547.90	2,760.30	6,350.20	3836.13
مواد نصف مصنعة	43,347.50	48,391.40	74,124.20	113,111.80	97,929.60	90,292.50	77866.17
تجهيزات فلاحية	1,148.70	1,291.90	1,005.00	1,963.20	241.7	2 1 236,10	941.75
تجهيزات صناعية	54,851.20	59,879.20	93,193.00	140,081.50	165,534.70	163,549.90	112848.25
سلع استهلاكية	25,863.30	27,885.90	40,485.50	83,502.60	56,855.40	63,186.90	49629.93
المجموع	107832.6	117269.4	206463.9	289608.4	273935.4	273,607.00	373930.97

السنوات / المواد	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
منتوجات الغذائية و مشروبات	148 780,80	153730,2	181777,3	184024,2	218391,4	207283,7	259428,6	263207,8	276026,2	343661,3	507947,5
طاقة ومواد ذهبية	7 394,90	10247,9	9725	10707,9	11551,7	8795	12082,5	15736,5	17748,4	22494,8	38460
مواد أولية	27 103,00	19591,5	18386,6	29268,1	41569,2	49996,2	51471,3	47002	52448,7	78013,6	80115,6
مواد خام	4 626,90	11660,5	13810,4	7462,6	3119,6	3350,6	4711,9	8101,1	8779	13880,7	9409,5
مواد نصف مصنعة	101 162,50	103095,6	124573	143896,6	186183,1	221100,7	262313	299932,8	358387,2	492874,5	652452,7
تجهيزات فلاحية	2 531,00	4832,1	6395,7	11983,7	11812,6	9958,5	11999,9	11723,1	6958,2	10137	11269,7
تجهيزات صناعية	183 290,00	214499,9	230963,6	264818,3	352501,7	383509,4	512186,5	620175,1	619446,4	695517,9	980340,8

سلع استهلاكية	77469	93015,3	104794,1	112701	131910,5	163447,3	200 206,10	227966,4	218736,9	260249,4	283037,6
المجموع	552 358,10	610 673,00	690 425,70	764 862,40	957 039,80	1 047 441,40	1 314 399,80	1 493 844,80	1 558 531,00	1 916 829,20	2 563 033,40

المصدر: O N S N°148 ,Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008

الجدول(49): النسب المئوية لتطور الواردات الجزائرية للفترة (1998-2008) (%)

السنوات / المواد	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط النسب
منتوجات الغذائية و مشروبات	26,94	25,17	26,33	24,06	22,82	19,79	19,74	17,62	17,71	17,93	19,82	21,63
طاقة ومواد ذهبية	1,34	1,68	1,41	1,40	1,21	0,84	0,92	1,05	1,14	1,17	1,50	1,24
مواد أولية	4,91	3,21	2,66	3,83	4,34	4,77	3,92	3,15	3,37	4,07	3,13	3,76
مواد خام	0,84	1,91	2,00	0,98	0,33	0,32	0,36	0,54	0,56	0,72	0,37	0,81
مواد نصف مصنعة	18,31	16,88	18,04	18,81	19,45	21,11	19,96	20,08	23,00	25,71	25,46	20,62
تجهيزات فلاحية	0,46	0,79	0,93	1,57	1,23	0,95	0,91	0,78	0,45	0,53	0,44	0,82
تجهيزات صناعية	33,18	35,13	33,45	34,62	36,83	36,61	38,97	41,52	39,75	36,28	38,25	36,78
سلع استهلاكية	14,03	15,23	15,18	14,73	13,78	15,60	15,23	15,26	14,03	13,58	11,04	14,34
المجموع	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**	**100,00**

شكل(21): منحنى تطور قيمة السلع المستوردة للفترة 1998-2008

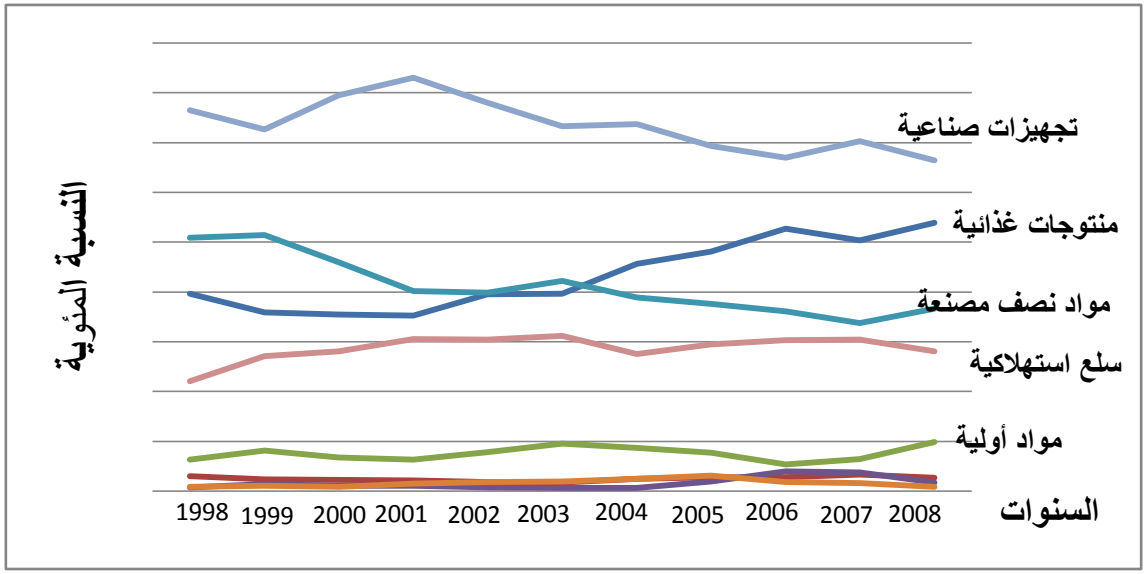

الشكل (22): توزيع الواردات الجزائري حسب المجموعات السلعية للفترة 1998-2008

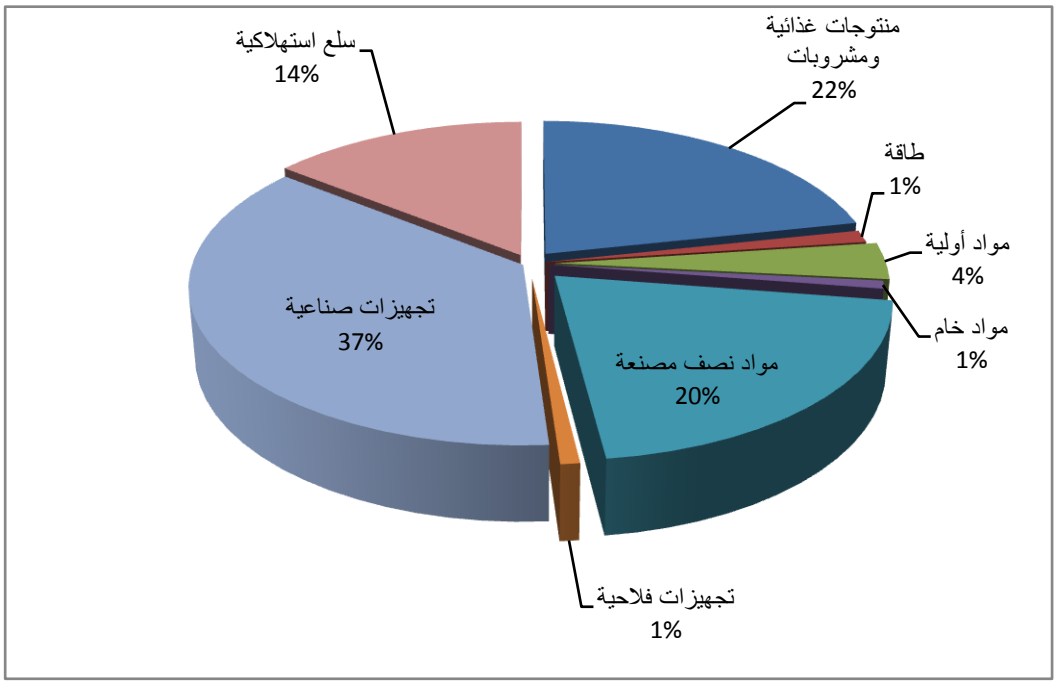

يلاحظ من الشكل(22) والجداول الخاصة بتطور قيمة الواردات الجزائرية قبل مرحلة التحرير التجاري وبعدها أنها تتركز أساسا في المواد الغذائية، التجهيزات الصناعية، والمواد الاستهلاكية بنسبة كبيرة،

حيث تحتل صدارة الطلبيات الوطنية من السوق الخارجية التجهيزات الصناعية التي بلغت أعلى مستوى لها في الفترة 2000-2002 نظر لحجم الإصلاحات الكبيرة والمشروعات التي أنجزت في البلاد في تلك الفترة، حيث قفزت من قيمة183 290,00 مليون دج سنة 1998 إلى 980340,8 مليون دج، أي من نسبة تقدر ب 33.18 % إلى نسبة 38.25 %، وكان أعلى مستوى لها سنة 2004 بنسبة 41.52 %، ثم نجد المواد الغذائية والمتمثلة أساسا في الحليب ومشتقاته، القهوة، السكر، اللّحوم، المزروعات وغيرها والتي عرفت تنامى الطلب عليها بعد مرحلة التحرير الاقتصادي بشكل كبير، حيث كان يبلغ حجم الواردات منها سنة 1998 قيمة 148780,80 مليون دج بنسبة تقدر 27 %، وكان أعلى مستوى لها سنة 2002 وتحقق قيمة مقدارها 218391,4 مليون دج، بنسبة 23 % من إجمالي الواردات الوطنية، لتشهد بعدها تراجع كبيرا ابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2008،حيث تقلصت الواردات من 23 % إلى 17% نظرا للسياسة المتبعة من الدولة في تقليص حجم الواردات وارتفاع

أسعارها عالميا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتليها المواد النصف المصنعة بنسبة متوسطة 20 %، التي عرفت تزايد كبير في الطلب الوطني ونفس الشيء بالنسبة للسلع الاستهلاكية التي عرفت تذبذبا في مستوياتها حيث عرفت تراجعا ابتداء من سنة 2006 بقيمة 218736,9 مليون دج، ونسبة تقدر ب 14.03 %. ويأتي في مؤخرة تصنيف السلع المقتناة إلى السوق الوطنية التجهيزات الفلاحية والمواد الخام بنسب لا تتعدى 1 %.

الفرع الثاني: التطور العام للواردات الجزائرية

الجدول(50): الواردات الوطنية للفترة 1992-2009 (الوحدة: مليون دج)

السنوات	القيمة
1992	107 832,60
1993	117 269,40
1994	206 463,90
1995	289 608,40
1996	273 935,40
1997	273 607,00
1998	552 353,60
1999	610 605,20
2000	690 330,20
2001	764 804,10
2002	956 752,20
2003	1 047 441,40
2004	1 314 399,80
2005	1 493 644,90
2006	1 558 540,80
2007	1 916 829,20
2008	2 572 033,50
2009	3 583 772,00

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2009 و عشرة أشهر الأولى لسنة 2010.

الشكل(23): تطور الواردات الوطنية للفترة 1992-2009

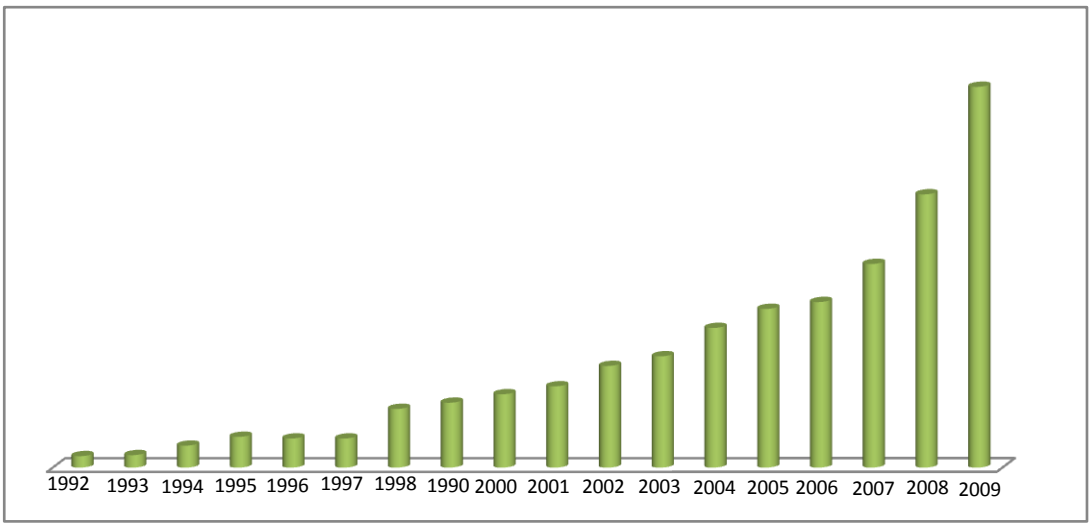
1992
1993
1994
1995
1996
1997
1998
1990
2000
2001
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009

الشكل (24): **الشكل التفصل الواردات الوطنية للفترة 1995-2009**

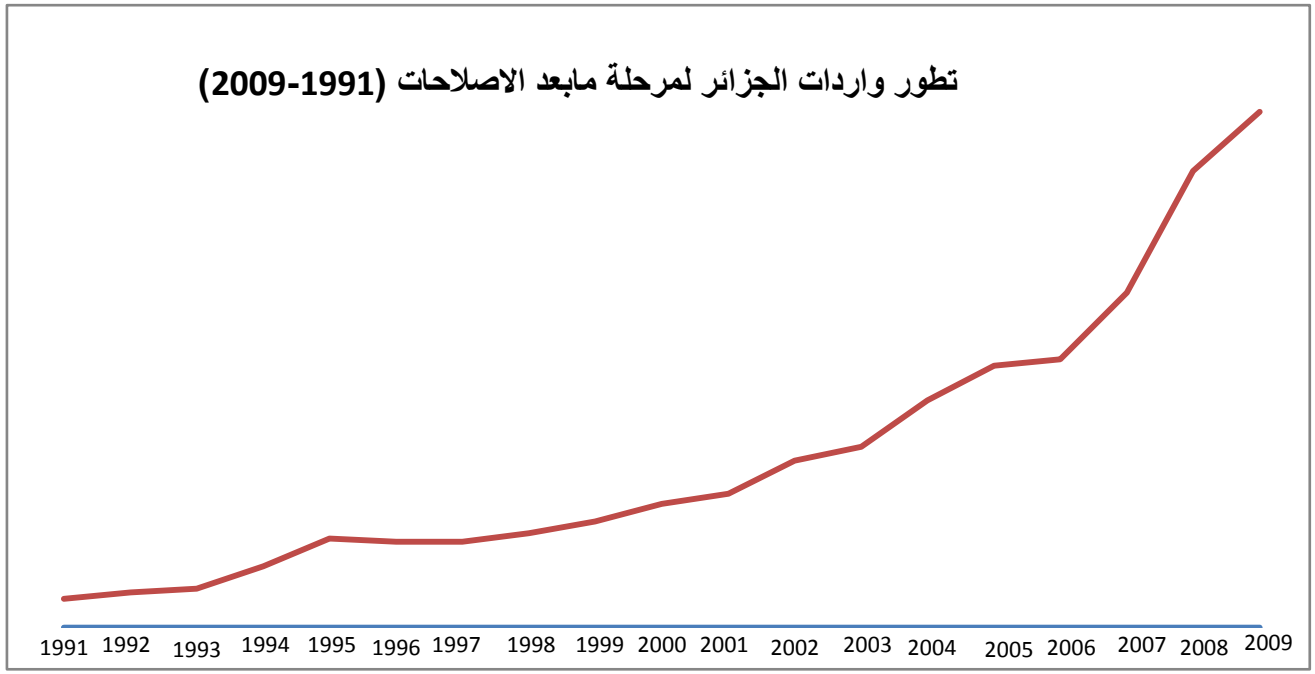

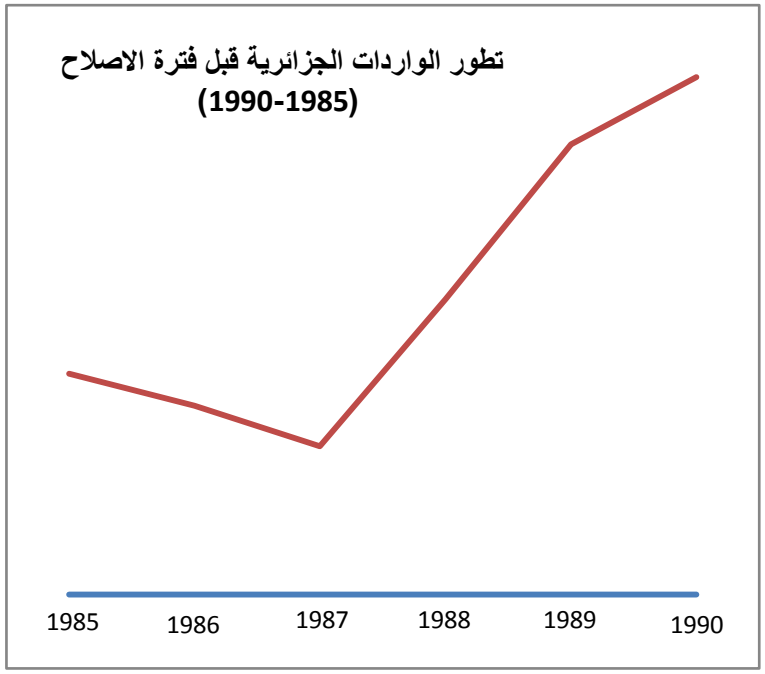

بشكل عام بالنسبة للتطور العام للواردات الوطنية شهد ارتفاعا مستمرا كما يوضحه الجدول(50)، وبصورة أدق الرسم البياني، والذي أرجع إلى عدم استغلال القدرة الإنتاجية الموجودة والتي قدرت بنسبة لا تتعدى 50 %، ما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والذي أقلق السلطات ما جعلها تعيد النظر في السياسة المنتهجة، حيث

أصبح السوق الوطني رائجا وفضاءا لتمرير السلع الخارجية، ما أثر على الإنتاج الوطني والأسعار وأصبح يطلق على التحرير التجاري تحرير الاستيراد.ما يستوجب أيضا إعادة الهيكلة الصناعية للقطاعين الخاص والعام.

الفرع الثالث: توزيع الواردات الجزائرية حسب المنطقة الاقتصادية

الجدول(51): توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية قبل التحرير الكلي

الوحدة: مليون دج

	1985	النسبة	1986	النسبة	1987	النسبة	1988	النسبة
الإتحاد الأوروبي	73166	62,77	48942	66,90	48942	67,24	58685	66,60
دول أوربية أخرى	10958	9,40	2864	3,91	2864	3,93	4021	4,56
أمريكا الجنوبية	17082	14,66	10783	14,74	10783	14,81	14776	16,77
أمريكا اللاتينية	2985	2,56	2328	3,18	2456	3,37	1873	2,13
دول المغرب	-	–	-	-	-	-	-	-
الدول العربية	1199	1,03	1054	1,44	1526	2,10	–	–
إفريقيا	561	0,48	386	0,53	418	0,57	422	0,48
آسيا	646	0,55	647	0,88	1129	1,55	942	1,07
باقي العالم	9962	8,55	6152	8,41	4671	6,42	7403	8,40
المجموع	**116559**	**100**	**73156**	**100**	**72789**	**100**	**88122**	**100**

المصدر: ONS, Collection Statistique : Commerce extérieurs 1985-1990, Série Economique et financière, N°2

الشكل(24): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1985-1988

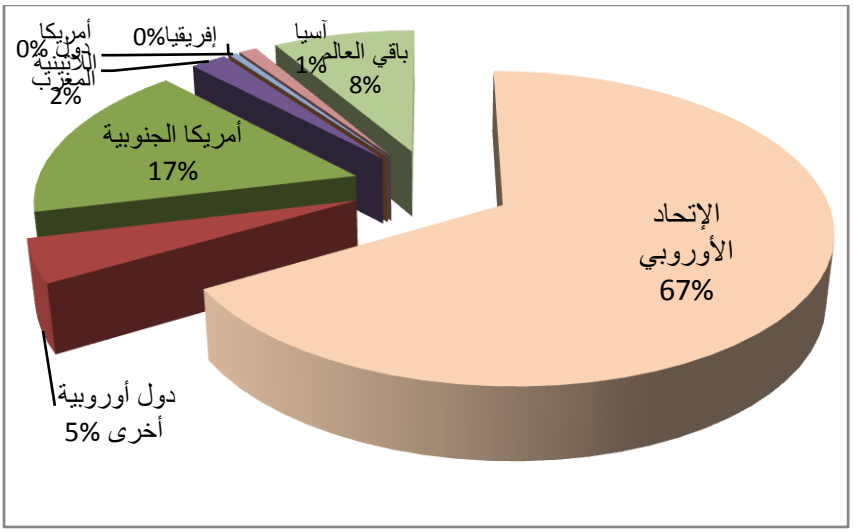

من خلال الشكل، نرى توضع ترتيب أهم المناطق الاقتصادية التي تعتبر مصدر تمويل للسوق الجزائرية بالسلع والخدمات التي تحتاجها. حيث نجد في صدارة المجموعة الاتحاد الأوروبي بنسبة 67 % ، تم الولايات أمريكا اللاتينية، وتليها الدول الأوروبية الأخرى بنسبة 5.

أمّا بالنسبة للدول العربة ودول المغرب والدول الإفريقية من غير العربية فبالكاد تستقبل نسب ضئيلة من منتجات هذه الدول إذ لا تتعدى على التوالي2 %، وأقل من1 %.

الجدول (52): توزيع الواردات الجزائرية حسب المنطقة الاقتصادية بعد التحرير الكلي للصادرات

الوحدة: مليون دج

السنوات / المنطقة الاقتصادية	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإتحاد الأوروبي	316 989,9	343 382,9	359 593,4	453 059,3	529 040,0	601 269,1	719 078,8
دول أوربية أخرى	54 533,3	62 798,9	76 611,1	89 340,1	108 666,3	130 914,9	147 742,2
أمريكا الجنوبية	88 987,4	77 002,9	105 026,2	99 169,8	119 411,2	78 130,2	97 765,2
أمريكا اللاتينية	10 894,9	23 209,8	19 394,0	30 210,5	38 733,5	56 325,4	90 369,7
دول المغرب	1 412,5	2 383,1	3 726,0	5 505,6	10 126,5	:9 302,6	12 345,7
الدول العربية	15 555,1	8 900,0	8 823,3	13 761,2	29 106,7	32 406,4	37 066,3
إفريقيا	9 951,6	9 019,3	8 954,4	6 625,4	6 935,5	9 684,8	10 339,0
آسيا	49 344,0	77 577,3	67 510,0	60 102,3	104 887,0	123 298,8	189 951,5
باقي العالم	4 689,8	6 399,1	4 787,3	7 088,2	10 133,1	6 109,2	9 741,4
المجموع	552 358,5	610 673,3	654 425,7	764 862,4	957 039,8	1 047 441,4	1 314 399,8

السنوات / المنطقة الاقتصادية	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط المنطقة
الإتحاد الأوروبي	785 302,3	847 287,2	995 184,1	1 359 153,8	1 497 011,2	8 830 394,0
دول أوربية أخرى	180 628,6	130 113,3	143 053,9	162 113,8	234 557,7	10 327 426,1
أمريكا الجنوبية	115 982,0	122 975,6	181 290,9	206 637,4	176 130,1	2 989 583,0
أمريكا اللاتينية	98 947,9	101 777,9	126 395,8	179 792,7	151 069,1	2 395 630,1
دول المغرب	15 898,9	17 105,2	19 687,0	25 750,6	34 761,1	1 085 126,0
الدول العربية	30 933,7	35 762,2	43 053,2	45 771,9	79 131,2	538 276,0
إفريقيا	11 082,0	10 781,0	16 127,3	25 832,5	25 391,2	530 995,2
آسيا	242 240,6	273 830,9	375 667,2	545 067,8	637 861,4	2 898 062,8
باقي العالم	12 628,9	18 907,5	16 369,6	21 912,8	18 891,1	2 884 996,8
المجموع	1 493 644,9	1 558 540,8	1 916 829,0	2 572 033,3	2 854 804,1	32 480 490,0

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على: O N S Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148

جدول (53): النسب المئوية للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية للفترة 1998-2008

السنوات / المنطقة الاقتصادية	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة 2008-1998
الإتحاد الأوروبي	63,8	63,6	62,5	63,8	63,9	59,0	54,7	55,6	52,5	43,6	52,2	57,75
دول أوربية أخرى	7,2	5,8	7,5	5,7	5,8	5,1	4,8	4,3	3,8	3,6	4,0	5,23
أمريكا الجنوبية	19,1	17,2	19,1	17,8	19,2	25,6	28,2	28,0	33,8	37,8	30,6	25,12
أمريكا اللاتينية	7,39	8,89	8,15	6,3	5,3	5,3	6,4	7,0	4,5	4,4	3,8	6,14
دول المغرب	1,33	1,36	1,16	1,4	1,3	1,1	1,4	0,9	0,9	1,3	2,0	1,29

الدول العربية	0,2	0,5	0,3	1,7	1,4	1,4	1,6	1,3	1,1	0,8	1,0	1,04
إفريقيا	0,0	0,4	0,2	0,1	0,3	0,1	0,1	0,1	0,0	1,1	0,5	0,26
آسيا	0,9	2,2	1,1	3,0	2,6	2,5	2,7	2,7	3,4	7,1	5,8	3,09
باقي العالم	0,0	0,1	0,0	0,1	0,2	0,0	0,1	0,1	0,0	0,3	0,1	0,09
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

الشكل(25): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية للفترة 1998-2009

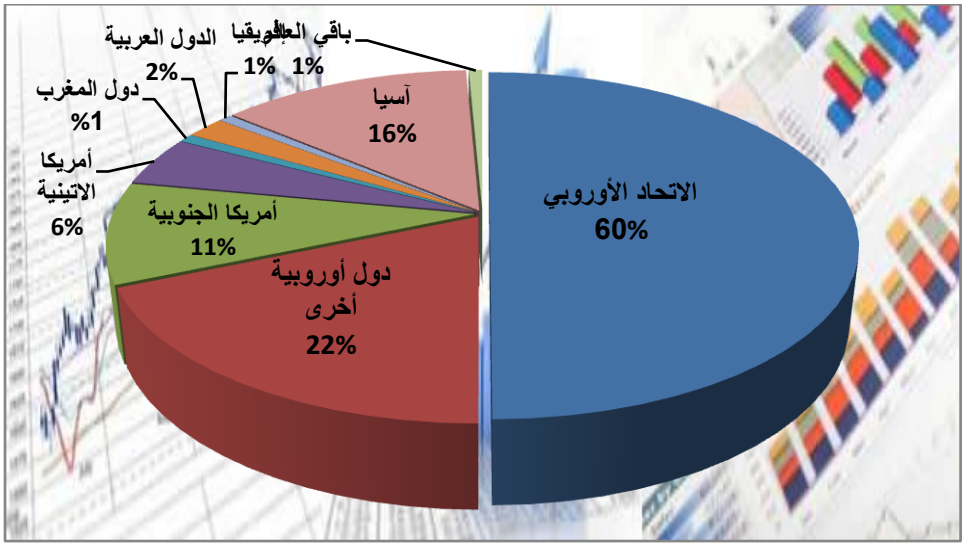

يلاحظ من معطيات الجداول ومن خلال الأشكال البيانية أنه بعد مرحلة التحرير الاقتصادي في البلاد، ورغم تغير الفترة الزمنية والأوضاع الاقتصادية ومعطياته إلا أنّ طابع الهيمنة للإتحاد الأوربي لا زال يميز ويطبع المعاملات التجارية الجزائرية الأوروبية، حيث تقدر نسبة التعامل أو استيراد الدولة الجزائرية اتجاه أسواق الاتحاد ب 60 % ، فيما تستقبل أسواق الدول الأوروبية ما يعادل 22 %من السلع الجزائرية، ودول أسيا ما يقارب 16 %، أما أمريكا الجنوبية بنسبة 11 % من إجمالي واردات الجزائر

فيما تبقى الدول العربية ورغم ما يجمعها بالجزائر من تقاربات في الجغرافيا والعادات إلاّ أنّ نسبة التبادل بينها وبين الجزائر في مجال الطلب لا تتعدى نسبة 2 % و 1 % لدول المغرب. وبذلك لم يتحقق هدف الدولة من خلال فتح مجال اقتصادها إلى تنويع الموردين الأجانب بغرض الانفلات من التبعية تجاه الدول الرأس مالية الكبرى، ولم يكن هناك انفتاح حقيقي على كافة أعوان السوق الدولية بل اقتصر الانفتاح على صادرات الدول الغربية فقط، رغم وجود عدد كبير من الاتفاقات بين الجزائر وأغلب الدول النامية والعربية، ومثل هذا التمركز يتناقض مع سياسة الانفتاح فيما يتعلق بشأن تنويع المتعاملين الاقتصاديين.

الفرع الرابع: أهم الممونين للسوق الجزائرية

الجدول (54): أهم عشر ممونين للسوق الجزائر

البلد	1998	النسبة %	البلد	1999	النسبة %	البلد	2000	النسبة %	البلد	2001	النسبة %
أيطاليا	10119.7	20.3	أيطاليا	197437	23.5	أيطاليا	332272	20.1	أيطاليا	332632	22.5
فرنسا	100109	18.5	الو.م.أ	117756	14	الو.م.أ	257697	15.6	فرنسا	223679	15.1
الو.م.أ	90981.3	16.8	فرنسا	115319	13.7	فرنسا	219581	13.3	إسبانيا	210060	14.2
إسبانيا	57709.8	10.7	إسبانيا	89178.8	10.6	إسبانيا	175168	10.6	إسبانيا	173199	11.7
هولندا	48287.8	8.9	هولندا	68502.1	8.2	هولندا	124623	7.5	هولندا	105252	7.1
البرازيل	37688	7	البرازيل	64719.8	7.7	البرازيل	113022	6.8	البرازيل	79198	5.4
تركيا	34684.8	6.4	تركيا	40596.9	4.8	تركيا	100262	6.1	تركيا	75497.1	5.1
بلجيكا	25321.7	4.7	كندا	27148.7	3.2	كندا	58665.4	3.5	كندا	53292.1	3.6
كندا	21494	4	بلجيكا	21937.5	2.6	ألمانيا	55185.3	3.3	بلجيكا	42189.6	2.9
بريطانيا	15310.8	2.8	بريطانيا	15129.3	1.8	بلجيكا	49550.7	3	بريطانيا	23241.3	1.6

البلد	2002	النسبة %	البلد	2003	النسبة %	البلد	2004	النسبة %	البلد	2005	النسبة %
أيطاليا	301337	20.1	الو.م.أ	378659	19.9	الو.م.أ	517112	22.1	الو.م.أ	788238	23
الو.م.أ	213322	14.2	إيطاليا	364588	19.2	إيطاليا	372786	15.9	إيطاليا	560187	16.4
فرنسا	203877	13.6	فرنسا	238838	12.6	فرنسا	280514	12	إسبانيا	375319	11
إسبانيا	180971	12.1	إسبانيا	231309	12.2	إسبانيا	263142	11.3	فرنسا	341786	10
هولندا	135356	9	هولندا	130876	6.9	هولندا	173028	7.4	هولندا	224870	6.6
تركيا	76834.1	5.1	كندا	107703	5.7	كندا	142994	6.1	البرازيل	214372	6.3
كندا	75267	5	البرازيل	86765.2	4.6	البرازيل	137733	5.9	كندا	168291	4.9
البرازيل	71356.3	4.8	تركيا	82223	4.3	تركيا	98926.2	4.2	تركيا	128321	3.8
بلجيكا	36935.4	2.5	بلجيكا	54600.3	2.9	بلجيكا	57377.3	2.5	البرتغال	124256	3.6
ألمانيا	34970.8	2.3	البرتغال	41838	2.2	البرتغال	57378.9	2.5	بلجيكا	116096	3.4

البلد	2006	النسبة %	البلد	2007	النسبة %	البلد	2008	النسبة %
الو.م.أ	1082428	27.2	**الو.م.أ**	1267169	30.1	**الو.م.أ**	1215558	23.9
إيطاليا	678622	17.1	**إيطاليا**	558064	13.2	**إيطاليا**	798537	15.7
إسبانيا	435900	11	**إسبانيا**	373928	8.9	**إسبانيا**	585006	11.5
فرنسا	333004	8.4	**كندا**	326845	7.8	**فرنسا**	409047	8
كندا	260761	6.6	**هولندا**	317144	7.5	**هولندا**	395547	7.8
هوالندا	207255	5.2	**فرنسا**	287167	6.8	**كندا**	3456076	6.8
بلجيكا	145592	3.7	**تركيا**	143118	3.4	**تركيا**	189376	3.7
البرازيل	137868	3.5	**البرازيل**	127782	3	**البرازيل**	166564	3.3
تركيا	135833	3.4	**بريطانيا**	110447	2.6	**بريطانيا**	141755	2.8
بريطانيا	118306	3	**الهند**	108606	2.6	**البرتغال**	131741	2.6

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على: O N S Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148

البلد	2009	النسبة	البلد	2010	النسبة	البلد	2011	النسبة
فرنسا	6 159,89	15,68	فرنسا	6 099,67	15,07	فرنسا	3 677,793	15,79
الصين	4 750,58	12,09	الصين	4 441,04	10,97	إيطاليا	2 581,801	11,08
إيطاليا	3 694,92	9,40	إيطاليا	4 052,21	10,01	الصين	2 096,709	9,00
إسبانيا	2 971,49	7,56	إسبانيا	2 637,32	6,52	إسبانيا	1 722,447	7,39
ألمانيا	2 765,39	7,04	ألمانيا	2 341,65	5,79	ألمانيا	1 339,584	5,75
الو.م.أ	2 005,41	5,10	الو.م.أ	2 088,96	5,16	الو.م.أ	1 229,675	5,28
تركيا	1 746,34	4,44	جمهورية كوريا	1 975,29	4,88	الأرجنتن	908,125	3,90
الصين	1 193,75	3,04	تركيا	1 515,20	3,74	جمهورية كوريا	879,012	3,77
جمهورية كوريا	1 119,72	2,85	الصين	1 509,37	3,73	البرازيل	839,750	3,60
البرازيل	883,70	2,25	الأرجنتين	1 215,73	3,00	تركيا	695,888	2,99

المصدر:ALGEX

يتبين من مجموعة الجدول(54) للفترة المدروسة لمجمل قيمة الواردات، أنّ فرنسا تحتل المرتبة الأولى بتموينها للسوق الجزائرية بنسبة متوسطة خلال الفترة 1998–2011 بنسبة تفوق 23 %، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ب 20 % وإيطاليا بما يعادل نسبة متوسطة قدرها 20 %، في حين تغيب الدول العربية في هذا التصنيف نظرا لضعف وضآلة القيمة المستوردة من طرف هذه الدول، ما يتناقض والعلاقة التي تجمع الجزائر نظيراتها من الدول العربية التي تجمعها روابط متعددة.

من هذه النتائج يمكن القول أن الجزائر لم تستفد من فعاليات انفتاحها على الخارج، إذ سجلت ارتفعا كبيرا طيلة الفترة المدروسة في نسبة اقتنائها للسلع الأجنبية، ما يثقل ميزانية الدولة، لو لا الفائض المسجل على مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع إيرادات الصادرات من خلال ارتفاع سعر البرميل من النفط بما يغطي قيمة الواردات، لكن هذه الوضعية لا تدعو للاطمئنان، وتستدعي الوقوف على أسباب ضعف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وعدم إمكانية توفير بعض المنتوجات التي يمكن للتربة الجزائرية توفيرها، ووضع النقاط على الحروف فيما يخص جدوى السياسات المتبعة في مجال ترشيد الإستيراد.

المبحث الثالث: تقييم نتائج فترة عشرية من الإصلاحات

المطلب الأول: أداء القطاعات الاقتصادية

الجدول (55):تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2006)

السنوات / قطاع النشاط	2000		2001		2002		2003	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزراعة	346,171.40	9.36	412,119.50	10.98	580,505.60	10.37	515,281.70	10.96
المحروقات	1,616,314.70	43.70	1,443,928.10	38.45	2,319,823.60	36.71	1,868,889.60	39.76
الأشغال البترولية العامة	42,904.80	1.16	38,388.00	1.02	49,294.00	0.99	44,199.90	0.94
صناعة خارج محروقات	290,749.60	7.86	315,230.50	8.40	388,193.40	8.39	355,370.60	7.56
البناء والأشغال العمومية	292,046.30	7.90	320,507.10	8.54	458,674.00	9.19	401,014.40	8.53
النقل والاتصالات	275,929.70	7.46	303,693.50	8.09	512,569.90	8.47	390,551.20	8.31
التجارة	436,292.10	11.80	476,208.70	12.68	607,052.60	12.66	552,179.90	11.75
الخدمات	130,448.60	3.53	141,882.90	3.78	183,559.50	3.82	169,482.60	3.61
المجموع	3,698,683.70	-	3,754,870.80	-	4,023,413.80	-	4,700,040.40	-

السنوات / قطاع النشاط	2004		2005		2006		متوسط نسب % الفترة 2000-2006
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الزراعة	417,225.20	10.47	641,285.00	8.39	581,615.80	8.18	9.82
المحروقات	1,477,033.60	41.83	3,882,227.80	48.38	3,352,878.40	49.54	42.62
الأشغال البترولية العامة	39,998.50	0.89	64,265.40	0.85	58,992.20	0.82	0.95
صناعة خارج.محروقات	337,556.20	7.00	449,488.90	6.04	418,294.90	5.74	7.28
البناء والأشغال العمومية	369,939.30	8.27	610,071.10	7.29	505,423.90	7.78	8.21
النقل والاتصالات	340,983.30	9.24	743,533.60	9.31	645,028.90	9.49	8.62
التجارة	509,285.70	10.95	728,366.70	9.64	668,130.00	9.29	11.25
الخدمات	153,889.60	3.31	226,224.60	2.97	205,771.10	2.89	3.42
المجموع	5,545,851.50	-	6,930,153.40	-	7,836,997.60	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

المطلب الثاني: تقييم عملية الاستثمار

بالنسبة لتطور المشاريع الاستثمارية المحلية والمستقدمة خلال الفترة 2002-2010 فقد تم تسجيل 67808مشروع، موزعة بنسبة 99.22 % للاستثمارات المحلية بعدد قدر ب 67280 مشروع، و 0.78 % للاستثمارات الأجنبية بمجموع 528 مشروع في مجالات الإنشاء والتوسيع، إعادة الهيكلة وإعادة التأهيل.
ولتحليل طبيعة قطاعات النشاط التي تمت فيها هذه الاستمارات، نقدم الجدول الموالي.

جدول(56): توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2010

قطاع النشاط	عدد المشارع	المبلغ بالمليون دج	النسبة %
الزراعة	1.597	95.831	2.36
البناء والأشغال العمومية PTBH	12.155	1.301.105	17.93
الصناعة	7.209	2.598.459	10.63
الصحة	566	55.188	0.83
النقل	39.563	1.008.984	58.35
السياحة	485	339.862	0.72
الخدمات	6.226	1.086.856	8.18
التجارة	2	37.514	2.00
الاتصالات	5	204.964	0.01
المجموع	**67.808**	**6.728.763**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارANDI.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من الحجم الكلي للاستثمارات بنسبة 58.35 % منها 24 مشروع في إطار الشراكة الأجنبية ما مثل 4.55 %، ثم يليه قطاع PTBH ب 12155 مشروع ما يعادل 17.93 %، ويمثل نصيب الاستثمارات الأجنبية منها 86 مشروع بنسبة 16.29 %، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الصناعة ب 7.029 مشروع بنسبة 10.36 % من إجمالي الاستثمارات وب 281 مشروع لصالح الاستثمارات الأجنبية ما يعادل 53.22 %، وبعده قطاع الخدمات ب 6226 مشروع، منها 111 مشروع للطرف الأجنبي بنسبة 21.02 %، ويأتي قطاع الزراعة ب 1597 مشروع، منها 9 مشاريع أجنبية تعادل نسبة 1.7 %، ثم قطاع الصحة ب 566 مشروع، ونصيب الشركاء الأجانب 3 مشاريع، فيما لا يتعدى 0.1 % في كل من قطاع التجارة والاتصالات هذا الأخير سجل مشروع واحد لصالح المستثمر الأجنبي.

وحسب القطاع القانوني للقائمين بهذه الاستثمارات للفترة 2002- 2010، فقد سجل الخواص المحليون إنجاز 67344 مشروع استثماري بمبلغ 4.902.825 مليون دج ما عادل 99.32 %، أما القطاع العام فسجل411 مشروع بنسبة0.61 % خصص له مبلغ 1.147.192 مليون دج، أمّا المؤسسات المختلطة الأجنبية فسجلت 53 مشروع ب 0.08 %.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية احتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى 41.66 % بعدد 264 مشروع من الحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبية ، ثم الدول العربية ب 208 مشروع ما يعادل نسبة 39.39 %، ثم دول أوربا من غير الاتحاد ب 8.33 %، وتأتي رابعا دول آسيا ب 37 مشروع بنسبة 7 %، ثم أمريكا 12 مشروع، بنسبة 2.27 %، وبعدها متعددة الجنسيات ب 0.95 %، وأخيرا إفريقيا و استراليا بنسبة 0.19 %.

وفي طيات هذه الأرقام نجد أنّ معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المقاولين المحليين بلغ أقصاه سنة 2006 ، ليتم تسجيل تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال سنة 2008 إلى 626 مؤسسة بدلا من 666 سنة 2007، نتيجة تغير البنية الهيكلية في إطار الخوصصة، بالإضافة إلى إفلاس بعض المؤسسات، وكذا تراجع نسبة إنشاء المؤسسات الجديدة بسبب الضغوط الجديدة على المؤسسات ومنها الشروط المتعلقة باستيراد المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة التي اعتمدتها البنوك الجزائرية في إطار الحد من ارتفاع الواردات الذي تقوم به الدولة.

كما أورد رئيس المجلس الوطني الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تصريح له لجريد الخبر الوطنية في 2011/03/28 بأنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة إلى غاية مارس 2011 قد بلغ 35 ألف مؤسسة وأن هناك أكثر من 11 ألف مؤسسة تختفي كل سنتين إلى ثلاث سنوات .

المطلب الثالث: تطورات معدلات التضخم وسعر الصرف

لتحليل آثار تطبيق تعليمات وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية على مؤشري التضخم وسعر الصرف ندرج الجدول الموالي :

جدول (57): تطورات معدل التضخم وسعر الصرف للفترة 1996- 2009

السنة	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	18.5	5.7	5	2.6	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	73.36	2.53	3.51	4.4	5.74
سعر الصرف	54.77	57.73	58.74	66.64	75.28	77.26	79.68	77.36	2.06	1.64	72.64	69.36	64.58	72.64

المصدر: ALGEX

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أنّ أدنى قيمة لمعدل التضخم سجلت سنة 2000 بمقدار 0.34 % ، ثم سجل ارتفاع ملحوظ ومستمر خلال السنوات الأخيرة إلى غاية 2009.وترجع أسباب انخفاض معدلات التضخم إلى التعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعمة من طرف الدولة من جهة و إلى انخفاض قيمة الدينار من جهة أخرى، وهذا ما يوضحه سطر تطور سعر الصرف الوطني مقابل الدولار والذي يبين التغيرات التي

عرفها سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، والتي كان مردها إملاءات المؤسسات المالية الدولة كشرط للاستفادة من الدعم في إطار الإصلاحات وكذا للتعبير عن حسن نية الدولة في تبني اقتصاد السوق، وكذا يرجع إلى ضعف إنتاجية القطاعات خارج المحروقات.

وبهذا تم إعطاء عرض شامل وتحليل لأداء قطاع التجارة الخارجية الوطنية في إطار الانتقال إلى اقتصاد يحكمه منطق السوق والمنافسة الحرة. وكذا فتح السوق الوطنية أمام منتجات بحكم الفارق التكنولوجي بيننا وبين الدول التي تستقدم منها السلع تفوق السلع المحلية أداء وجودة وأقل تكلفة مما يؤثر على أسعارها وحجم الطلب عليها ويجعل المؤسسات المحلية عرضة لمنافسة غير متكافئة والانسحاب المبكر، وربما لا يتاح لها فرصة للمقاومة ومحاولة تدارك النقائص الموجودة على مستوى هياكلها ومهاماها. وهذا يا يثير تخوف الخبراء الاقتصاديين في مصير اقتصاد دولة أمام 23 دولة مسجلة في قائمة الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن الدول التي تعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدولة الجزائرية، في إطار الاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. والذي يقودنا إل الخروج بخاتمة عامة نعرض فيها ملخص النتائج التي توصلنا إليها والخروج ببعض التوصيات.

الخاتمة العامة ودراسة النتائج:

يتسم العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة وظهور التكتلات الاقتصادية والتحالفات وفي ظل بروز ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتنامي ظاهرة العولمة . وتلاشت الحدود بين الدول واندمجت الأسواق ، وسعت الدول إلى فتح أسواقها من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة و قيامها بتوقيع اتفاقيات شراكة مع الدول الأجنبية و تكوين التكتلات الاقتصادية العالمية

إنّ الاهتمام بدور الانفتاح الاقتصادي في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية السياسية في الدول النامية، هو اهتمام حديث نسبيا، ظهر مع بداية السبعينات والثمانينات، بسبب الحاجة إلى التنمية المتعددة الجوانب والتي تعتبر قضية مصيرية للشعوب، خاصة مع تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

إنّ موضوع الانفتاح الاقتصادي رغم الأهمية العلمية والمجتمعية لهذا الموضوع إلاّ أنّه لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات. والحديث عن الجزائر يقود بالقول إلى فشل الاختيارات الاقتصادية، التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، في خلق شروط تنمية مستديمة، لتنتهي في الثمانينات بتبني نهج سياسة التقويم الهيكلي وكم هائل من الإصلاحات الاقتصادية أملاها صندوق النقد الدولي بدرجات متفاوتة. إذ تبين أنها تعانى من غياب الروابط البنيوية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ووجود خلل بين القطاعات، ما أدّى إلى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية وتعميق التبعية في المجال التقني والتجاري .

وبالنسب لبحثنا فقد تناولنا دراسة وتحليل أثر الانفتاح على الاقتصاد الجزائري، ولقد قمنا بتحليل أهم المفاهيم المتعلقة بالانفتاح والتحرير الاقتصادي، باعتباره ضرورة ملحة في عصر العولمة أين تلاشت الحدود بين الدول و المؤسسات.

ثم قمنا بدراسة أهم إمكانيات الجزائر للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي من خلال جملة الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر، إضافة إلى التحديات الخارجية التي أفرزتها ظاهرة العولمة وبروز الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى وقيام الجزائر بتوقيع اتفاق الشراكة معه وسعي الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية من خلال طلب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية.

كما قمنا بعرض أهم القوانين المنظمة لهذه العملية في الجزائر والتي مست أهم القطاعات الاقتصادية، وركزنا في جانبنا التطبيقي على التجارة الخارجية بدءا من تقييم الوضع السابق لهذه المرحلة(مرحلة احتكار التجارة الخارجية) إلى غاية الانطلاق الفعلي في مسار التحول إلى اقتصاد السوق.

نتائج الدراســـة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- ❖ إنّ ما شهدته مجموعة من البلدان المصنعة من إصلاحات وتغيرات منذ السبعينات لم يؤدي إلى تخفيض في دور الحكومات في هذه البلدان، وإن كانت الدلائل تشير إلى فعالية الأسواق في هذه البلدان، فهي تؤكد عدم وجود تقلص واضح في أدوار الحكومات، وبالتالي وإن كانت هذه الإصلاحات قد عززت من دور الأسواق في هذه البلدان مقارنة بما كانت عليه في السابق، لكنها بالمقابل لم تضعف من دور حكوماتها أو مؤسساتها الحكومية[1].
- ❖ إنّ الدور الحكومي ضروري ومطلوب لإنجاح هذه البرامج الإصلاحية ووضعها في خدمة هذه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أنّه لا من تناقض حتمي بين اقتصاد متحرّر ونظام ضبط صادر من مؤسسات حكومية تؤطر الأسواق بجدية مما يساهم في تحسين أدائها ودفعها في اتجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
- ❖ تملك الجزائر إمكانيات مالية ومادية وبشرية هائلة تؤهلها لاستقطاب الشركات الأجنبية ولقد عزز إمكانيات الجزائر ومؤهلاتها رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تبنيها لإصلاحات اقتصادية واسعة المعالم شملت عدة مجالات ، وارتفاع عدد النصوص والتشريعات لتسهيل عملية الإندماج في اقتصاد السوق.
- ❖ كما تعتبر برامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الجزائرية من أجل تحسين تنافسيتها ورفع كفاءتها ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف وزارتي الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم ذلك إلاّ أنّ النتائج المحققة من خلال هذه البرامج هي جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج في تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية. إضافة إلى سعيها الدؤوب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- ❖ من الآثار التي تحيق بالدول النامية من جراء انخراطها في السوق العالمي الرأسمالي أنّها لا تستطيع الفكاك من الأزمات التي تنتاب الأجزاء المتقدمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بل قد تكون الأسرع تضررا من هذه الأزمات.
- ❖ تؤكد الدراسات أنّ تأثير تحرير التجارة على معدلات التصدير أسرع من تأثيره على تنويعها[2].
- ❖ يعمل تحرير التّجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، ويؤدّي دخولُ تلك المستلزمات المستوردة للسوق المحلية إلى حدّة المنافسة بينها وبين

[1] علي عريقة،" تحرير الأسواق وقاعد البط في الدول الصناعية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد 2،يونيو 1999، ص 109

المستلزمات المحلية؛ مما يؤدِّي إلى انخفاض أسعار المستلزمات المحلية، وعلى جانب آخر تُؤدِّي تلك الواردات إلى زيادة عجز الموازين التِّجارية في الدول النامية.

❖ ومن جهة أخرى يسمح بانخفاض أسعار المنتجات في السوق المحليَّة، ومِنْ ثَمَّ ترتفع القوة الشرائيَّة في يد المستهلك؛ مما قد يدفع إلى زيادة الاستهلاك؛ مِمَّا ينعكس على زيادة رَفاهَةِ المستهلك، وكذلك زيادة الطلب؛ ما يدفع المنتجين إلى زيادة الطَّلب على عنصر العمل، ومِنْ ثَمَّ زيادة في الدُّخول، ويتعلَّق بتلك الآثار المرتبطةِ بالدَّخل الآثارُ المرتبطة بالفقر؛ فإذا زاد طلب المنتجين على العمَّال الماهرين، وكان الفقر تتضح معالمه في فئة العُمَّال غير الماهرة، فإنَّ تحرير التِّجارة لن يكونَ في معالجة مشكلة الفقر وعدالة توزيع الدخل.

❖ يعتمد هيكل الصادرات السلعيَّة في الجزائر على عدد محدود من السِّلع الأولية، متمثلة في البترول، وذلك من الأسباب التي تعوق تحقيق معدَّلات نمو اقتصادي مرتفعة. إضافة إلى انخفاض إسهام القيمةِ المضافةِ الصافية للصناعات التحويليّة في الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي هذا كلُّه إلى ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي؛ مما يؤدي إلى عدم قدرة الجزائر على الاستفادة من اتِّفاق النّفاذ إلى الأسواق، وعدم القُدرة على تحمل آثار تحرير التجارة.

❖ فيما يخص الواردات، فقد أدَّى تحرير التجارة إلى نمو الواردات، وبالأخص الواردات من الصناعات التحويليَّة. حيث حدثت زيادة كبيرة في الواردات قد يكون لها من الأثر السلبي على موازين التجارة، إذا لم تعوض الزيادة في الصادرات تلك الزيادةَ في الواردات.

❖ أظهر التحليل أنَّ أثر مرحلة تحرير التجارة على معدلات نُمُو الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابيًّا في أغلب الحالات. وحقيقته إرادات قطاع المحروقات.

❖ رغم قيام الجزائر بإصلاحات قانونية من خلال قيامها بتعديل قوانين الاستثمار من فترة لأخرى و قيامها بمنح تحفيزات وضمانات وتسهيلات للمستثمرين في قطاع المحروقات و خارجه، فقد بقيت مشاريع الشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات جد ضئيلة أي أن نطاق الشراكة الأجنبية في الجزائر يتركز بصفة أساسية على قطاع المحروقات. ولم يتحقق سعي الدولة من خلال سياستها إلى تحقيق التنويع الجغرافي للمتعاملين الاقتصاديين، إذ يبقى الاتحاد الأوروبي المتعامل التقليدي.

❖ تؤدي الشراكة الأجنبية إلى عدة آثار سلبية من خلال قيام الشركاء الأجانب باستغلال ثروات الدول المضيفة و جلب يد عاملة أجنبية ورغبة الشركات الأجنبية في نهب ثروات الدول المضيفة . وهذا ما أكدته المؤشرات الاقتصادية ، ونتائج الدراسات والملتقيات التي أجرت تقييم لمسار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخرج الباحثون والمختصون الاقتصاديون من أنها لم تقدم للاقتصاد الوطني ما كان منتظر منها في مجال التكنولوجيا والبيئة والمياه، والتعليم العالي ، وأنها فقط حولت السوق الوطنية لسوق استهلاك لصالحها.

❖ رغم الخطوات المتقدمة في مسار الانفتاح والتوجه إلى اقتصاد السوق الذي شهده تاريخ الاقتصاد الجزائري إلاّ أنّه ولحد اليوم لم يستطع كسب ثقة وموافقة القائمين على المنظمة العالمية للتجارة في منحها تأشيرة الانضمام.

❖ إن من النتائج المستقاة من تطبيق هذه البرامج في الدول النامية العربية والجزائر بصفة خاصة، أنّ التّحدي الذي تواجهه المجتمعات يكمن في إيجاد النمط الملائم لأوضاعها والابتعاد عن الأنماط الجاهزة.

❖ إنّ التّحرير الاقتصادي وإن كان مطلوبا في هذه الدول فإنّه يجب أن يكون مصحوبا بقواعد ضبط مبتكرة لتتلاءم مع واقع واحتياجات وتوجهات الدولة

❖ يلاحظ أن التحرّر الاقتصادي في الجزائر كان مصحوبا دائما بتعويضات مدفوعة من طرف المؤسسات الحكومية بهدف إعانة القطاعات المتضررة من الصدمات الناتجة عن تفشي المنافسة وهذا ما يذكر بالأسلوب الياباني.

❖ ولم ينجح الفريق الاقتصادي في تحويل الجزائر إلى سوق مالية. رغم حجم التراخيص للمصارف ولشركات التأمين الخاصة ورغم انفتاحه على أصحاب الأموال العرب والأجانب ، ورغم الدعوات التي وجهت إلى إنهاء القطاع العام، تارة بالإعلان عن خصخصة إداراته، وتارة عن طريق تأجيره، بقي القطاع العام الصناعي، قائماً، ورابحاً، ما يؤكد أهمية ودور القطاع العام وما يحتم إيجاد أفضل السبل لإصلاحه وبقائه لبنة قوية في الاقتصاد الوطني.

❖ وفي المجمل فقد توصلت الباحثة إلى أن هناك ضعفا في القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري؛ ممّا يجعله غير قادر على الاستفادة بأقصى درجة ممكنة من اتّفاق الجات، و توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة الأوروبية، والمساعي الحثيثة لكسب ثقة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى أنه يمكن إرجاع ضعف مستوى التكامل الاقتصادي في الجزائر إلى العناصر التالية :

❖ مجمل السياسات الصناعية تعتمد على مقاربة قطاعية "صناعة ثقيلة، الغاز والبترول " دون أن يتم اعتماد منطق سياسة اقتصادية تكاملية تدمج بينها وبين سائر القطاعات الأخرى، مما يؤثر في التوازنات الأساسية .

❖ محدودية صناعة التجهيز وقطع الغيار عمّق من تبعية الصناعة التحويلية إلى الخارج .

❖ الاكتفاء بتصدير المواد الخام ووجود محدود للصناعات المشتقة قلل من التكامل بين القطاعات الصناعية .

❖ غياب التنسيق والربط المحكم بين مجمل السياسات التنموية المتبعة أدّى إلى الاهتمام بقطاعات ثانوية "القيام بدور الوكيل للشركات الأجنبية في عدة صناعات تحويلية: صناعة النسيج، قطع غيار السيارات أو

الاعتماد على الرأسمال الأجنبي، بما لا يمكنها ذاتيا من بناء سوق داخلية قوية تتطور ذاتيا، بل جعل منها مرتبطة بعوامل خارجية لا تتحكم بها مطلقا .

- ثقل الأثر البيروقراطي وغياب المرونة جعل من القطاعات العمومية قطاعات مكلفة لميزانية الدولة، وحيث تتفشى ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية والاغتناء غير المشروع .
- لجوء الدولة إلى خصخصة العديد من القطاعات العمومية لم يؤدى إلى ظهور ديناميكية كبيرة في الاقتصاد الوطني.
- تفشى ظاهرة التضخم أضعف ذوى الدخل المحدود والقدرة الشرائية للمواطنين، ما عجل بظهور أعراض الاختلال بين العرض و الطلب.
- اتّسم الميزان التجاري بالفائض نظرا لارتفاع مداخيل الصادرات من جراء الارتفاع المستمر لأسعار البترول، في المقابل شهدت الواردات ارتفاع مستمرا نظرا لارتفاع حاجياتها من الاستهلاك أو تمويل أجهزتها ومعداتها الصناعية وبنياتها التحتية .
- لم تستطع الدولة الجزائرية أن تحسن من شروط قدراتها الإنتاجية بتحويل آليات الإنتاج من القطاعات التقليدية إلى قطاعات ديناميكية تعتمد على إنتاج ذي القيمة المضافة .
- ولقد نعمت الجزائر بفوائض مالية كبيرة بفضل أسعار النفط المرتفعة في الفترة الماضية، لكنها ظلت تواجه مشاكل واضحة، على غرار ارتفاع البطالة بين الشباب والاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية.وذلك إلى جانب تركيز بنية القطاع الخاص على السوق الداخلية وتراجع المناخ الاستثماري، مقارنة بالدول التي تربطها شراكات تجارية معها.
- كما توصلنا إلى التحسن المستمر لدرجة الانفتاح الاقتصادي للجزائر خلال الفترة المدروسة على العالم الخارجي، لكن حقيقته ترجع لارتفاع عائدات قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 96 % من حجم الصادرات وعائداتها، نتيجة ارتفاع أسعار البترول المسجلة.

التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، ومن التحليلات السَّابقة في الدِّراسة حول أثر سياسة لانفتاح وكذلك من تحليل المناخ الدَّولي لتحرير التجارة وقواعده وسياسات الدول المتقدمة حيالَ الدول النامية، وكذلك من تحليل آثار تحرير التجارة على الاقتصاديات النامية ومنها الجزائر يُمكن استخلاصُ أن الاقتصاد الجزائري ينقصُه الكثير للاستعداد لتحمُّل تبعات تحرير التجارة، ولعل ذلك ينقلنا إلى التوصيات التالية :

- ومن التوصيات التي جاءت في اقتراح وثيقة لقاء منتدى رؤساء المؤسسات تحت عنوان الرهانات الكبرى للانفتاح :" **فتح الاقتصاد الجزائري** "، أنّ إرساء فتح الاقتصاد والتجارة الجزائريين يجب أن يكون على أساس نظرة إستراتيجية للتنمية الوطنية من خلال تشجيع الاندماج الإقليمي خاصة في قطاع الفلاحة.
- يجب أن نضع في الاعتبار أنّ أحد أهم وسائل الحكم على مدى استفادة الدول النامية من تحرير التجارة يتوقف على ضرورة التمييز بين تحرير التجارة الدولية الذي يقتصر تأثيره فقط على نمو الناتج القومي، وبين حريّة التبادل التجاري الذي يتعدى تأثيره إلى التغيير الهيكلي في الإنتاج وتؤدي إلى تنمية مستديمة.
- يجب أن يكون هناك مراعاة لمصالح الدول النامية، وللفارق بين ظروف كلٍّ من الدول النامية والدول المتقدمة عند المفاوضات، كما يَجب مراعاة التكافؤ في عدد المفاوضين الممثلين للدول النامية والدول المتقدمة، وذلك حتّى يكونَ تحرير التجارة عادلا ومتوازنًا بالنسبة لجميع أطراف منظمة التجارة العالمية، وذلك من أحكام اتّفاق الجات وتنفيذها ونواتجها، فلا بُدَّ ألا تهتم هذه الأحكام فقط بالقطاعات التي تَبْرَع فيها الدول المتقدمة، مثل: الخدمات والسلع الصناعية، ولكن يَجب أن تمتد هذه الأحكام إلى القطاعات التي تَبْرَع فيها الدول النامية مثل الزراعة.
- يجب على المؤسسات الجزائرية تقييم آثار قرار الشراكة مع المؤسسات الأجنبية قبل اتخاذ القرار فغالبا ما تسعى الأطراف الأجنبية إلى تحقيق مصالحها الخاصة دون مراعاة مصالح الطرف المحلي .
- تنويع أشكال الشراكة الأجنبية بإدراج شراكة البحث والتطوير وعدم الاقتصار على التسهيلات في جلب المادة الأولية وتسويق المنتجات النهائية وتوسيع نطاق عقود الشراكة إلى دول أخرى قصد السيطرة على أكبر رقعة جغرافية ممكنه
- تحسين الإنتاج والعمل على رفع جودته؛ ليتمكَّن من المنافسة في الأسواق الخارجيّة، وكذلك منافسة الواردات داخل السوق المحليّة.
- مراقبة سلوك الدول المُصدِّرة للجزائر منتجاتٍ صناعية من حيث سياساتها الإغراقية، أثناء محاولات الجزائر لتحرير التجارة عمومًا، وتحرير الواردات الصناعية وعلى وجه الخصوص الواردات التي لها

مثيل محليٌّ تعرَّض لخطر الإغراق، والتنبُّه للتوقيت المناسب لتحرير تلك الواردات ومراجعة الرّسوم الجمركية بصفة مستمرة.ومثال الحال الشراكة الأورومتوسطية –الجزائرية.

❖ يجب على المنتجين في الجزائر الارتقاء بصناعتهم ومواكبة أحدث أساليب التكنولوجيا، مع العناية بتطوير أساليب تسويق منتجاتهم؛ حيثُ إنَّ الجزائر مستمرة في عملية تحرير التِّجارة بموجب التزاماتها الدولية.

❖ التدرّج في سياسة تحرير التجارة بما يتناسب وطبيعة مُشكلات كل صناعة على حدَة، فكل صناعة لها طبيعة مَشاكلها وهياكلها التي لا تتساوى مع الأخرى، فيجب مراعاة ظروف ومشاكل تلك الصناعات ودراستها بعناية ورسم سياسات تحرير تجارة بجداول زمنيّة تخص كل صناعة فرعية؛ لتوفيق أوضاعها؛ تهيئ لها للمنافسة التي لا تؤدي بهذه الصّناعة إلى الفناء.

❖ العمل على التنسيق المستمر والفعّال بين جهاز التمثيل التّجاري ونقطة التِّجارة الدولية وفتح مكاتب عديدة له في العديد من الدُّول سعيا وراء مزيد من النّفاذ للأسواق، وتوسيع الهيكل الجغرافي لتجارة الجزائر الخارجيّة؛ حتّى لا تكون تجارتها حكرًا على دول معينة

❖ إنشاء خريطة وكذا قاعدة بيانات للاستثمار والطّاقة الإنتاجيّة، وحجم الطلب في السوق المحليّة والخارجية؛ لتجنب تكدّس المخزون ووجود الطاقات العاطلة.

❖ ورأى الدكتور الحمش أن الحل يتمحور حول إعادة الاعتبار لدور الدولة التنموي وتخفيف التسارع نحو الانفتاح واعتماد مبدأ التدرج والانتقائية، والحفاظ على قوة الاقتصاد بتمكينه أولاً ليكون داعماً لدور الدولة ومصعداً لقدرتها التفاوضية تجاه الخارج، ويضبط العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع العالم الخارجي لتحقيق أعلى درجة من درجات النمو والتنمية.

❖ على الدولة الجزائرية أن تسعى من خلال العمل على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية المحافظة على مكتسباتها الاقتصادية، وأن تزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وأن تنظر للتحول الاقتصادي برؤية مستقبلية إستراتيجية تحاول من خلاله استقراء المتغيرات العالمية وتحاول وضع صيغ قادرة على المنافسة والمواجهة والتكيف مع المعطيات التي تكتسح الاقتصاد العالمي. حتى تتمكن الجزائر من الانضمام بطريقة مدروسة ومخططة وهادفة، وتتفادى الوقوع في تيار الانضمام الغير المدروس، ولا يمكن أن يكون الحل في الانضمام الأعمى.

والمتتبع للأحداث والنتائج يظهر له جليا سلبية التجربة مع صندوق النقد الدولي وإخفاق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إذ لم تكن هذه المرحلة والجهود سوى لنهاية واحدة وهي مفادها أنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال يهيمن عليه النفط والغاز ، وأصبحت السوق الجزائرية سوق استهلاكية فقط.

قائمة المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية:

1. أحمد جامع، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977
2. **د.إبراهيم العيسوي** ،" قياس التبعية في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، بيروت، الطبعة 1، 1989
3. **د.أحمد فريد مصطفى** ، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2007
4. **د.أحمد فؤاد بلبع** ، " الإصلاح الاقتصادي – الرأسمالية –الاشتراكية– الإسلام"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2008
5. **د.أسامة المجذوب** ، " العولمة والإقليمية – مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدر المصرية اللبنانية، الطبعة 2، 2001 .
6. **أ.أحمد هني**،" اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، الطبعة 3،1993.
7. **د.أحمد صقر عاشور**، " عولمة الاقتصاد والإدارة العربية" المنظمة العربية لتنمية الإدارة، الطبعة 3، 1997.
8. د.جودة عبد الخالق،"الاقتصاد الدولي"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
9. **د.جمال المارة**، " اقتصاد المشاركة – نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق – الطريق الثالث"، مركز الإعلام العربي، مصر، الطبعة 1، 2000.
10. المحامي خليل السحمراني، " منظمة التجارة العالمية والدول النامية"، دار النفائس، 2003.
11. **د.رمزي زكي**، " الاقتصاد العربي تحت الحصار – دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 1989 .
12. رشاد العصار, عليان الشريف, مصطفى سلمان، " التجارة الخارجية"، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع 2000 م.
13. **رايتش ب روبرت**، " السياسة الجديدة في اقتصاد الأمم والشبكات الاقتصادية العالمية"، دار الكتاب الحديث، الطبعة1.
14. **د. زايري بلقاسم** ، " اقتصاديات التجارة الدولية – نماذج نظرية وتمارين–"، دار الأديب للنشر والتوزيع– السانية– وهران(الجزائر)، دون طبعة، 2006.
15. **كلاوديو نابليون**،" الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، تعريب نعمان كنفاني، دار الثورة والصحافة والنشر، 1979
16. أ. محمد عبد العزيز عجمية، " الاقتصاد الدولي"، بدون طبعة.
17. **د. محمد الناشر**، " التجارة الخارجية والداخلية"، دار الإسكندرية، مصر، 1977.
18. أ. **محمد بوتين وآخرون**، " استقلالية المؤسسات الجزائرية"، الجزائر، دون طبعة، 1994.

19. **د. مبروك غضبان**، " المدخل للعلاقات الدولية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، دون طبعة، 2007.
20. **ماكين رونالد**، " الاقتصاد الدولي – التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق"، دار الكتاب الحديث
21. **أ.محمد بلقاسم بهلول**،" الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر، دون طبعة، 1993
22. **محفوظ لعب**،" سلسلة القانون الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
23. **د.محمود يونس**،" أساسيات التجارة الدولية"، الدار الجامعية،مصر، دون طبعة، 2000.
24. **د.محمود يونس**،"اقتصاديات دولية"، الدار الجامعية – مصر، دون طبعة، 2002.
25. **د. محمد علي سلامة** ،" الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، دون طبعة، 2002.
26. **د.محمد بالرابح**، " آفاق التنمية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بوهران، الجزائر، دون طبعة، 2007.
27. **د. محمد معمار**، أبو حامد محمد، " التجارة الخارجية في سوريا"، أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2009.
28. **د. ضياء مجيد الموسوي** ،" الأزمة الاقتصادية العالمية (1986 – 1989)، دار الهدى – الجزائر، الطبعة 1، 1990.
29. **د.ضياء مجيد الموسوي**،"الحداثة والهيمنة الاقتصادية"، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.
30. **د. ضياء مجيد الموسوي**،" الخوصصة والتصحيحات الهيكلية – آراء واتجاهات"، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، الطبعة 3، 2005.
31. **أ. نبيل حشّاد**، " الجات ومنظمة التجارة العالمية – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"، دار بجي مصر للطباعة والنشر، الطبعة 2، 1999
32. **نوال قصار**، " الحرّية الاقتصادية في العالم – التقريري السنوي 2007"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2008.
33. **أ. نوري منير**، " السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة 1، 2010.
34. د. **عبد القادر كاشير** ،" نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد – من منظور الدول النامية–" ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، 1995
35. أ.**عبد الهادي** عبد القادر السريقي،" النقود و البنوك"، دار النهضة العربية–القاهرة، 1998.
36. **أ.عبد المجيد بوزيد**،" تسعينيات الاقتصاد الجزائري"، موفم للنشر، الجزائر، دون طبعة، 1999.
37. **أ. عبد الناصر نزال العبادي**، " منظمة التجارة العالمية WTO واقتصاديات الدول النامية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 1999.
38. **د. عادل حشيش**،" العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
39. **د. عادل المهدي**،" العلاقات الدولية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، دون طبعة، 2001.

40. **د. عصام نور**،" دول العالم الثالث وتحديات القرن الحادي والعشرون"، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة،2002.
41. **د. عادل المهدي** ، " عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة 2، 2004
42. **د. عمر صقر**،" العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة، 2003/2002.
43. **د عادل أحمد حشيش**، " أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة –الإسكندرية، مصر،الطبعة 1، 2001
44. **د عادل أحمد حشيش، د مجدي محمود** شهاب، " الاقتصاد الدولي"، الجامعة العربية، بيروت، دون طبعة،2003.
45. **د. عبد المجيد قدي** ، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية–بن عكنون، الجزائر، الطبعة 1، 2004.
46. **د. عجة الجيلالي** " الكامل في القانون الجزائري للاستثمار – الأنشطة العادية وقطاع المحروقات–" دار الخلدونية للنشر والتوزيع–الجزائر، دون طبعة، 2006
47. **د. عجة الجيلالي**، " التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية –من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع–الجزائر، الطبعة 01، 2007 .
48. **د. علي زغلول**،" المالية العامّة"، ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر، طبعة 3، 2008.
49. **د.عامر مصباح**، " الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون طبعة، 2006.
50. **د.عبد المطلب عبد الحميد**، " اقتصاديات الماركة الدولية– من التكتلات اقتصادية إلى الكوينز"، الدار الجامعية– الإسكندرية،2006 .
51. **د. علي عبد المفتاح أبو شرار** ، " الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2007
52. **أ. عبد اللطيف بن أشنهو** ،" التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980)"، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر،دون طبعة، 1982 .
53. **أ.عبد اللطيف بن أشنهو**،" **الجزائر اليوم بلد ناجح**"، **2005.**
54. **د. عبد الرحمن يسري**،" الاقتصاديات الدولية"، الدار الجامعية – الإسكندرية، دون طبعة ، 2003
55. **عز العرب، علي محمد**، " سياسات وتخطيط التجارة الخارجية"، الدار المصرية اللبنانية، 1988.
56. **د. فريد التجّار** ،" إدارة الأعمال الدولية والعالمية – استراتيجيات الشركات عابرات القارات الدولية ومتعددة الجنسيات والعالمية"، الدار الجامعية – الإسكندرية، 2007 .
57. **د. فريد النجّار**،" التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية"، الدار الجامعية، دون طبعة، 2006.
58. **قاسم بهلول**،" الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، دار دحلب، 1993.
59. **أ. قاشي فايزة**، " الاقتصاد الدولي – تنقل السلع وحركة عامل الإنتاج–"، دار الأديب للنشر والتوزيع– السانية– وهران(الجزائر)، دون طبعة، 2007.

60. د. **سامي عفيفي حاتم**،" التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم "، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
61. د. **سامي عفيفي حاتم**،" الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية– مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية–"" الدر المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، 2007.
62. **أ. سليم سعداوي** ، " الجزائر ومنظمة التجارة العالمية– معوقات الانضمام وآفاقه"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع–الجزائر، ، الطبعة 01، 2008 .
63. د. **سلامة مصطفى**،" منظمة التجارة العالمية –النظام الدولي للتجارة الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الطبعة 1، 2006.
64. **د. شوام بوشامة**، " مدخل إلى الاقتصاد العام"، دار الغرب –وهران(الجزائر)، الطبعة 2، 2004 .

قائمة الكتب بالفرنسية:

1. **Dr. Abderrahmane MEBTOUL**, «L'Algérie face aux défis de la mondialisation- Réformes économiques et privatisation», 2002,tome 2, office des publication universitaires, Algérie.
2. **P.BENYAHIA Farid,** «L'Impacte de l'adhésion de l'Algérie à l'Organisation Mondiale de Commerce (L'OMC)»,2006, Dar El HOUDA, Algérie
3. **P.BEN BITOUR Ahmed**, «L'expérience Algérienne de développement (1962-1991)», 1992, Edition DAR ECHRIFA, Algérie,
4. **BENISSAD Houcine**, « la réforme économique en Algérie», 1991, OPU, Algérie
5. **BENISSAD Houcine,** «Algérie: Restructurations et Réformes Economiques (1979-1993)»,1994, office des publication universitaires, Algérie.
6. **BENISSAD Houcine**, « Algérie de la planification socialiste à l'économie de marché », 2004, ENAG, Algérie
7. **François Gipoulouse**, « La Chine vers l'économie de marché ? La change marché de l'après –MAO»,1993, édition NAFTHAN,ISBN
8. **Fodil, Hosam**, « Chronique de l'économie Algérienne, vingt ans de réformes libérales (1986-2004) les chemins d'un croissance retrouvée», 2005,.ED l'économiste d'Algérie
9. **BOUZIDI Nachida**,« Cinque essais de l'ouverture de l'économie d'Algérie », 2005, OPU, Algérie,.
10. **BOUYACOUB Ahmed**,« L'entreprise publique et l'économie de marché (1988-1993) », 1997, les cahiers du CREAD N°39.
11. **MOUHOUBI Salah**,«La Mondialisation en marche» , 2003, édition ENAG, Algérie
12. **AMARACHE Ahcène**, « L'Etat-Nation à l'heur de la mondialisation », 2009, Acte de colloque international, Algérie
13. **Ahmed Henni**, Economie de l'Algérie indépendante, 1991, édition ENAG Algérie,
14. **Belhimer**. A:« la dette extérieure de l'Algérie», année 1998, édition CASBAH Algérie,.

قائمة الأطروحات:

1. د زايري بلقاسم،" الآثار الاقتصادية عل الاقتصاد الجزائري لتكوين منطق التبادل الجرّ ما بين الجزائر والاتحاد الأوربي"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران– الجزائر، 2003–2004

2. د بطاهر علي،" إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006
3. د يوسفي رشيد،" سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي – حالة الجزائر"، أطروحة ماجستير، جامعة وهران- الجزائر،2006-2007
4. عبد الله موله، " البحث عن المنافذ الخارجية والتنمية في الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، الجزائر، تحت إشراف د عبد القادر جبوري1988
5. الحاج علي عبد الرزاق،" إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية نظرا للمتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة والتطورات التكنولوجية"، تحت إشراف د عبد الرحمن فار الذهب، أطروحة ماجستير، جامعة وهران- الجزائر، 1994
6. مصطفاوي نبية،" تقسم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – حالة الجزائر"، أطروحة ماجستير، جامعة وهران- الجزائر، 2006-2007
7. خيثر هواري،" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (1962-2008)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، 2008
8. حاكمي بوحفص، "السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظرو الإصلاحات الكلية"، أطروحة ماجستير، جامعة وهران- الجزائر، 1998
9. Amar ELAFANI, «Essai sur la pensée économiques en Algérie (1970-2006)», sous la direction de P.Mr. Ahmed BOUYACOUB, thèse de doctorat d'Etat, université d'Oran ,2007.
10. Mr. Salah Bouriahi , «L'ouverture externe de l'économie algérienne : une analyse de l'accord d'association entre l'Algérie et l'union européenne et des perspectives sur son adhésion a l'OMC », Magistère en science économique ; Université d'Oran ;2006

المجلات والمقالات:

1. د الأخضر عزي،" تحليل و تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر"، تقرير علمي عن المؤتمر الدولي العلمي،جامعة أبو بكر بلقايد(تلمسان)- الجزائر، نوفمبر 2004
2. المصدر:أوراق المؤتمر العاشر لاتحاد رجال الأعمال العرب بالجزائر من 18 إلى 21 نوفمبر 2006،" مداخلة حول التجارة الخارجية".
3. بطاهر علي،" سياسة التحرر والإصلاح الاقتصادي في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- جامعة شلف، 2003
4. أ سلمي جمال،" سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 8-2006، جامعة وهران
5. رضا حماينى،" الانفتاح الاقتصادي ينبغي أن يحمي أدّاة الإنتاج الوطني من التقليد"،منتدى المؤسسات، 2009
6. د وصاف سعيدي، د قويدري محمد،" تنمية الصادرات غير النفطية وأثرها عل النمو الاقتصادي في الجزائر- الحوافز والعوائق"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 34-35 ، 2005

7. د ديفيد دولار،" الدول النامية تجني فوائد جمة من الانفتاح الاقتصادي" واشنطن، مقال مترجم من مجلة وزارة الخارجية الأمريكية الكترونية، 2007
8. أ خديجة خالدي، " أثر الاندماج الاقتصادي على التنمية في الدول النامية"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 24،2005
9. د صالح تومي،د عيسى شبقبق،" النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر(1970-2002"، مجلة الباحث، عدد 4، 2006
10. سمير أمين،" الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، سنة 15، عدد 164، 1992
11. عبد الغني عماد،" التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة – أسباب التعثر وشروط الانطلاق"، مجلة المستقبل العربي، سنة 22، عدد250، 1999
12. علي توفيق الصادق، علي أحمد بلبل،" جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاديات العربية- الواقع والعوامل لمحفزة"، المجلة العربية، عدد 287-2005
13. د صالح مفتاح،" تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق"،مجلة جامعة بسكرة
14. عبد الحق بوعتروس،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض العملة في البلاد العربية- حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 12،1998 ، مصر
15. صالح ياسر ياسين،" الليبرالية – الخوصصة: برامج التكييف الهيكلي بين أوهام الحطاب الإيديولوجي وحقائق إعادة إنتاج التبعية"، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 12،1999
16. د مقدم عبيرات،د عبد المجيد قدي،" العولمة وتأثرها على الاقتصاد العربي"، مجلة الباحث، عدد 1-2002، جامعة ورقلة- الجزائر
17. د وصاف السعيدي، " تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر" مجلة الباحث، عدد 1-2002، جامعة ورقلة- الجزائر
18. أ ناصر مراد،" الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 2-2003، جامعة ورقلة- الجزائر
19. د محمد قويديري،" انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية"، مجلة الباحث، عدد 1، 2002، جامعة ورقلة جامعة ورقلة- الجزائر
20. الأطرش، " الشراكة الأورومتوسطية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 272، سنة 2001
21. مدني شهرة، " وصفة صندوق النقد الدولي للجزائر خلال برنامج التعديل الهيكلي"، مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
22. آلان بويسيار،" الانفتاح الاقتصادي لن يكون مصدر تهديد إذا وضعت آليات الضبط والرقابة"، مقال من جريدة الخبر،2009
23. الهاشمي بوجعدار،" أزمة المديونية الخارجية الجزائرية- أسبابها وآثارها"،مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12(1999)

24. شكل التكامل العالمي"، مجلة التمويل والتنمية ، عن صندوق النقد الدولي ، نسخة عربية،العدد 1، المجلد 39، مارس 2002.
25. فريد كورتل،" الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية– الجزائر"، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة، جامعة سكيكدة– الجزائر
26. د صالح ساير حسن، " الليبرالية- الخوصصة-" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 12، 1999.
27. أ عبد السلام، "اتفاقية الجات - جولة الأوروغواي ، النتائج"، .مؤتمر الجات و الدول العربية، القاهرة ، 1995
28. أ. منصوري زين، " واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2

الجرائد والتقارير:

1. الجريدة الرسمية رقم 33 لسنة 1981، المرسوم 258/81، المؤرخ في 1981/09/6.
2. الجريدة الرسمية رقم 17، المؤرخ في 1987، ص 450.
3. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي:" من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– جوان 2002.
4. الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2009 و عشرة أشهر الأولى لسنة 2010.
5. Centre National de l' Informatique et des Statistiques
6. Annuaires Statistiques – ONS- Algérie
7. Collection Statistique : Commerce extérieurs 1985-1990, Série Economique et financière, N°2 ; ONS
8. Collection Statistique : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 1998-2008,N°148 ; O N S
9. direction national des douanes

الحمد لله

الذي تتم بنعمته الصالحات